


KÖPRÜLÜ
623
M. Asım

ددده كتبى ٦٢٤

وغير ذلك ه

و استعاله

١٧٧ في بيان تعدية لفظ الزيادة وبيان ان اصل الا بكسر الهمزة ان لا وجواز دخول الفاء في جوابه وتركه وجواز حذف الجار والمجرور في الصلة وعدم جوازه ومعنى لمح

١٧٨ في بيان معنى اغيل واغيم ومعنى قول امرء القيس فمثلك حبلى قد طرقت

١٧٩ في بيان معنى استحوذ واستصوب وبيان لفظ نائل هل هو بالهمزة ام بالياء وبيان كيفية كتابة الالف والهمزة الواقعتين في اول الكلمة او في آخرها

١٨٠ في انتصاب كثيرا ما ومعنى قوله على شفا جرف هار

١٨١ في بيان المهلك والميسر بضم اللام والسين وبيان التذكر والذكرى ومعناها ومعنى هيج واصل لفظ سيد ومعناه ومعنى الحيلولة والخيال وبيان كيفية العين الفائتة

١٨٢ في بيان اسم يقرأ لدفع العين السوء وما يتعلق بها وبيان قد الحرفية وكتابة الالف المنقلبة من الواو والالف المنقلبة من الياء

١٨٣ في بيان كون الاشتراء والشراء بالقصر والمد وكون لفظ البيع والشراء بمعنى واحد

١٨٤ في بيان اصل رضوا وبيان جمع السيد والجيد ومعنى الخزانة واستعمال فكلما وبيان فائه واعرابه

١٨٥ في بيان معنى الهجو والاعتذار وزيادة الالف في واو الجموع وبيان الاستفهام ومعاني همزة الاستفهام ومعنى الابتيار ومعنى النماء

١٨٦ في بيان الفرق بين الضحك والقهقهة والتبسم وبيان النسبة

١٨٧ في بيان كلمات تجيء بمعنى اوى ومعنى لفظ الشائع وجعل اثنين مع لفظ الجمع واستعمال حيث ومعناه ومعنى النعرة واليد

١٨٨ في بيان لفظ الايدي وجمعيته واستعماله والتعدية ولفظ محمد واحمد ومعناهما وبيان لفظ سوى

١٨٩ في بيان تصرف سوى ولفظ لاطائل وآنفا واستعمالها ومعناهما ومعنى الاهتداء والارتجاء وجواز الاملالين وبيان اصل ماء

١٩٠ في بيان كراهة الاملالين ومعنى التملل والتبختر ومعنى الصبي واصله والتقلسي وبيان اشتقاق القار (نفط) ومعناه وبيان النبل

١٩١ في بيان كون عيشة راضية من قبيل الاسناد المجازي وكون لفظ ديار جمع دار وبيان اصله وبيان تارة واصلها وما يشبهها ومعنى لفظ المطرد وبيان يوم ايوم بمعنى الشدة

١٩٢ في بيان تسمية الديوان ديوانا وتصغير لفظ العجوز وبيان الشور المصطلح بين المنطقيين ومعنى العرس واستعماله وبيان مواضع ضمير الفصل

١٩٣ في بيان معنى العذر والعذارة وكون لفظ مثل للتعظيم وبيان لفظ الجني الواقع في كنية ابن جني واسقاط الياء في بغية وكونه بغيا في قوله تعالى اك بغيا وبيان تسوية المذكر والمؤنث في لفظ القريب والبعيد والقليل والكثير وجواز استعمال افعل التفضيل بلا احد الاشياء الثلثة وبيان لفظ الصبي بالفتح والكسر

١٩٤ في بيان ترك استعمال ماضي اعطو

١٩٥ في بيان معنى الجو والتو وبيان توجه النفي الى القيد في الكلام وبيان الصفة المشبهة مشابهة باسم الفاعل لفظا ومعنى ووجه شبهها به

١٩٤ في بيان الرائش والمرتش والرايش ومعنى الحاجة ومعنى الثقل وبيان المعتل العين واللام وبيان اللغات الفصيحة وبيان كلمة شتى جمع شتيت

١٩٦ في كون معنى اسم الفاعل والصفة المشبهة الثبوت ام لا وكون لو للشرط ودخولها على المضارع

١٩٧ في بيان استعمال لو ومباحث متعلقة بها وكون جواب لو بلفظ قد



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء بالتسمية اقتداء
بكتاب الله العليم وامتثالا بقول رسوله الكريم كل امر
ذي بال لم يبدا ببسم الله فهو ابتر اي شيء خطر واعتبار
وشرف لم يبدا ببسم الله فهو اي ذلك الشيء ابتر اي
ناقص لا يعتبر لا يقال هذا معارض بقوله عليه الصلوة
والسلام كل امر ذي بال لم يبدا بحمد الله فهو اجزم وايضا
مستلزم للتسلسل لان الابتدائين محمولان على العرفي الممتد واحدهما
على الحقيقي والآخر على الاضافي والباء للملابسة والمصاحبة
نحو دخلت عليه بثياب السفر او للآلة والاستعانة نحو كتبت
بالقلم او ان المراد كل امر ذي بال بلا خطابه كذلك المقصد
بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء آخر وان المراد بالابتداء
ما يكون في وضع العبد دبما يعترض بان الابتداء بالتسمية
ليس ابتداء باسم الله تعالى لان الباء ولفظ اسم ليس شيء
منهما اسما لله تعالى ويجاب بان الاسم مضاف الى الله تعالى
يراد به اسمه فقد ذكر هنا اسمه لكن لا بخصوصه بل بلفظ
دال عليه مطلقا فيستفاد ان التبرك بجميع اسمائه

واما الباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤدي الى جعله مبدأ
للفعل فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب وجملة البسملة
اسمية ان قدر ابتدائي بسم الله وهو قول البصريين وفعلية
ان قدر ابتدأ بسم الله وهو قول الكوفيين وهو المشهور
في التفاسير والاعاريب والاحاديث ولم يذكر الزمخشري غيره الا انه
يقدر الفعل متأخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر
بسم الله اقرأ بسم الله احل بسم الله ارتحل ويؤيده الحديث
باسمك ربي وضعت جنبي والاسم عند البصريين من سمو بدليل
جمعه على اسماء وتصغيره على سمي وتكلمه على سميت لا وسماء
ووسيم ووسمت ولو كان اصله كما قاله الكوفيون وسما
كان كل منها على العكس وفيه خمس لغات اسم واسم بضم
الهمزة وكسرها والكسر اجود وسم وسم بكسر السين و
ضمها وسمى كهدى والقياس الخطي فيه ان لا يحذف الفه في
حال الدرج في الخط كما لا يحذف في باسمك وكما لا يحذف
في حال الابتداء في اللفظ الا انهم اتبعوا في حذفها حكم الدرج
في اللفظ لا حكم الابتداء في اللفظ فحذفوها في بسم الله لكثرة
الاستعمال قال ابو البقاء ولو قلت لاسم الله او باسم ربي اثبت
الالف واما الله فهل هو لفظ عربي كما هو مذهب الاكثرين
او عبراني او سرياني كما هو مذهب طائفة وعلى الاول
هل هو علم كما هو قول الخليل وسيبويه ومختار الاصوليين
والفقهاء او صفة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو

من الاعلام الموضوعة كما هو مذهب قوم او الغالبة كما هو
مذهب طايفة وعلى الاول هل هو منقول كما هو مذهب
قوم او مرتجل كما هو مذهب طايفة وعلى الثاني هل هو مشتق
كما هو مذهب الجمهور او غير مشتق كما هو مذهب البعض واختاره
الغزالي وجم غفير من المحققين وعلى الثاني هل له اصل اخذ منه
كما هو مذهب قوم او لا كما هو مذهب بعض فهذه عدة وجوه
ذكرها الشيخ اكمل الدين مع ما لها وما عليها في شرح المنار
والتقرير بشرح البزدوي وانا اورد نبذا منها فاصله اله
على ما اختاره القاضي فحذفت الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف
واللام للتعويض ثم ادغم فصار الله وقطع همزته مختص بالنداء
لتمحضها للتعويض وقيل اصله الاله على ما اختاره صاحب
الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية فنقلت حركة الهمزة
الى اللام فصار اللاه ثم ادغمت الاولى في الثانية فصار الله
وفي نقل حركة الهمزة الثانية الى اللام في هذا الاصل تسامح لانه عنده
ادغامها يحتاج الى اسكانها ثم جعلت علما للذات الواجب
الوجود الخالق لكل شيء وقال الخلخالي انه اسم لمفهوم الواجب
لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد
فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا نسلم
انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا
لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي لما
افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة

ولان

٧

ولان المراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء
الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات
الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود
منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي
هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص
بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق
فان قيل اذا جعل علما لا يظهر فائدة لحمل الاحد عليه كما ذهب
اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى قل هو الله احد حيث قال
الضمير للشان والله احد جملة خبرية لانه يكون بمنزلة ان يقال زيد
احد ولا يشك احد في انه احد لا اثنان واما اذا اريد به المفهوم
الكلي فيكون مفيدا بمنزلة قولنا الواجب لذاته او المستحق للعبودية
احد قلنا يعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه
مثل الوجوب واستحقاق العبادة او بحسب الذات اي لا تركيب
فيه اصلا فيفيد ولا يكون مثل زيد احد وذكر في اشتقاقه
وجوه ترتقي الى احد عشر على ما في التيسير فاكتفينا بالاشهر
فقيل انه من اله الرجل اذا تحير وسمي الباري تعالى به لان العقول
تتحير في معرفته وقيل انه من اله بالفتح الاهة اي عبد عبادة
وقيل انه من وله الرجل اذا اشتد شوقه ووجده وسمي به
لكونه كل مخلوق واِلها نحوه الرحمن الرحيم قيل هما بمعنى واحد
وهو ذو الرحمة مثل ندمان ونديم ومنهم من فرق بينهما بان
الرحمن عام والرحيم خاص فالرحمن بمعنى الرزاق في الدنيا فيعم

الكافر والمؤمن وغيرهما من الحيوانات والرحيم بمعنى المعافى في
الآخرة وهو للمؤمنين خاصة فلذلك قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا
ويا رحيم الآخرة فالرحمن خاص اللفظ وعام المعنى والرحيم
عام اللفظ وخاص المعنى لانه يقال لغير الله تعالى رحيم ولا يقال
رحمن واما رحمن اليمامة لمسيلمة الكذاب فمن باب تعنتهم ومعنى
ومعنى وصف الله تعالى بالرحمة ومعناها لغة الحنو والعطف
مجاز عن انعامه تعالى على عباده من قبيل ذكر الملزوم وارادة
اللازم لان واحدا من الملوك اذا عطف على رعيته من رعايا
انعم عليه واصابه بمعروف وكذا يؤول الكيفيات النفسانية
المنسوبة اليه تعالى في القرآن كالغضب والحياء وغيرهما بالحمل على
نهاياتها **قوله** ان اروى زهر في رياض الكلام من الاكمام
وابهى حبر تحاك ببنان البيان واسنان الاقلام اروى
اسم تفضيل من رويت بالماء بالكسر اروى ريا وروى ايضا
مثل رضى وارتويت وترويت كله بمعنى وهو ضد العطش وهو
ههنا كناية عن النضارة والطراوة لان الزهرة اذا رويت
ظهرت نضارتها وزادت طراوتها وههنا فائدة جليلة
لا بد ان يتنبه لها وهي ان المشاركة المستفادة من تغير افعل
التفضيل مشاركة تحقيقية وقد تكون تقديرية وفرضية اعتقادية
وعليه قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا
وقوله عليه السلام اللهم ابدلني خيرا منهم اي في اعتقادهم
وابدلهم لي شرا اي في اعتقادهم والا فليس منه عليه السلام

شر

في استعمال افعل التفضيل لمعان

قد يقصد بافعل تجاوز صاحبه عن الغير في الفعل

شر ومن هذا القبيل قولهم زيد اعلم من الحمار وعمرو افصح
من الاشجار اي لو كان للحمار علم وللاشجار فصاحة وفائدة
هذا النمط التشريك في شيء معلوم الانتفاء قطعا لان
الغرض الزيادة بعد ثبوت الاصل وقد يستعمل افعل
لبيان الكمال والزيادة في وصف الخاص وان لم يكن الوصف
الذي هو الاصل مشتركا وعليه قولهم الصيف ابرد من
الشتاء اي الصيف اكمل في حرارته من الشتاء في برودته
وقد يقصد تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل
لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل
بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى
كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه
بحيث يبعد وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه
على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح
في الافاعل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها
حتى يقصد التفضيل نحو الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى
ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام رب السجن
احب الي مما تدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه لان اصوم
يوما من شعبان احب الي من ان افطر من رمضان ومثله
كثير وقد يجرد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي ويأول بالصفة
وذلك مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام و
الاضافة ومن وهذا قياس عند المبرد وسماع عند غيره وفيه

ان صاحب الكشاف والقاضي وغيرهما ذكروا في تفسير قوله تعالى
اسوء الذي عملوا ان اسوء بمعنى السيء كقولهم الناقص والاشج
اعدلا بني مروان مع الاضافة وقال ابن مالك وقد يستعمل
افعل العاري عن من مجردا عن التفضيل مأولا باسم الفاعل
كقوله تعالى هو اعلم بكم ومأولا بالصفة المشبهة كقوله تعالى وهو
اهون عليه فاعلم ههنا بمعنى عالم اذ لا مشاركة له تعالى في
علم بذلك واهون بمعنى هين اذ لا تفاوت في نسب المقدورات
الى قدرته تعالى وانه لا يفصل بينه وبين من التفضيلية وقد فصل
بينهما بلو وفعله نحو هي احسن لو انصفت من الشمس ولا يتقدم
عليه من فلا يقال عمرو من زيد افضل وما ورد من هذا
القبيل فهو من قبيل الانجاز والتفسير ولا باس باجتماع
الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا
عليه كما يقال زيد افضل البصرة من كل [فاضل صح] فالاضافة الى البصرة
للتوضيح وحذف من من افعل شايع في الخبر دون الوصف
لان الخبر [مبتدا] كما يجوز حذفه باسره لقيام الدلالة عليه يجوز حذف
بعضه ايضا وقد يحذف المفضل عليه اما لاجلال المفضل
من ان ينسب اليه كما قال القاضي في تفسير قوله تعالى لمثوبة
من عند الله خير واما للتعميم كما قال ابن كمال باشا في قول
الفرزدق بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول اي من دعائم
كل بيت قال ابن الرشيق في العمدة قال الطرماح يوما للفرزدق
انت القائل ان الذي سمك السماء اعز ممّ ذا واذن المؤذن

بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول
صح

فقال له الفرزدق بالكرم الاسمع ما يقول المؤذن الله اكبر
مم ذا فانقطع الطرماح انقطاعا فاضحا وبهذا اتضح ان
ما زعم بعضهم من ان مراد الفرزدق عزيز وطويل ولكنه بناه
على افعل مثل احمر وابيض وما شاكلهما فجعل لازما لما في
ذلك من الفخامة في اللفظ ليس بذاك والظاهر ان
حذفه في الله اكبر للتعظيم فتنظر [خبر ان] الفرزدق في مجرد حذف
المفضل عليه لنكتة والزهر بفتح الزاء والهاء جمع زهرة
بفتح الزاء وسكون الهاء نور النبت بالفتح والرياض جمع
روضة وهي موضع فيه البقل والعشب اي الكلاء الرطب
وزنه الجبل والاصل رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها
الكلام في اللغة يطلق على قسمي الدوال الاربع الخط والاشارة
وما يفهم من حال الشيء مجازا وعلى التكلم وعلى التكليم كذلك
وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ
المركب افادا ولم يفد مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع
من كتابه من انه لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة وهو مذهب
ابن جني فعلى هذا هو مجاز في النفساني وهو احد المذاهب
وقيل حقيقة في النفساني مجاز في تلك الجمل وحقيقة فيهما على
مذهب بعض وعلى الخطاب وعلى جنس ما يتكلم به كلمة على حرف
واحد كواو العطف او اكثر من كلمة مهملا كان او لا وعرفه
بعض الاصوليين بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة
وقد يزاد قيدان اخران فيقال المتواضع عليها اذا صدرت

[margin:] فتنتظر صح بيان
[margin:] مطلب معنى الزهر
[margin:] مطلب الكلام ومعانيه
[margin:] الرياض

عن قادر واحد وقال الرضي الكلام واللفظ والقول من
حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم او
المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن الكلام اشتهر لغة
في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج
من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقول
والقول اشتهر في المفيد وقال ابن الانباري ويطلق بمعنى
اقبل ومال واستراح وغلب وبمعنى الرأي والمذهب و
بالمعنى المتصور في العقل وقال صاحب النهاية العرب تطلق
القول على غير الكلام باللسان وانشد وقالت له عيناي
سمعا وطاعة اي اومأت ومنه الحديث سبحان الذي تعطف
بالعز وقال به اي احبه واختصه بنفسه ثم جعلوه عبارة
عن جميع الافعال فتقول قال بيده اي اخذه وقال برجله
اي ضرب بها او مشى وقال برأسه اي اشار وقال بالماء
على يده اي قلب وقال بثوبه اي رفعه قال ابن الخباز
واختلف في مصدريته وعدمها فقال بعض هو مصدر كلم
وقال بعض هو اسم المصدر وليس بمصدر وههنا فائدة
ينبغي ان يتنبه لها وهي ان الفرق بين المصدر واسم المصدر
ان المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب
اليه على وجه الابهام ولذا يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج
الى تعيينهما في استعماله واسم المصدر موضوع لنفس الحدث
من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان له

الكلام واللفظ والقول من حيث اللغة بمعنى

اطلاق القول على غير الكلام باللسان

في مصدرية القول وعدمه

تعلق

تعلق في الواقع ولذا لا يقتضي الفاعل والمفعول وتعيينهما واما
الفرق بين الفعل واسم الفعل فهو ان الفعل موضوع
للحدث ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الابهام في
زمان معين ولنسبة تامة بينهما على وجه كونها مرآة لملاحظتهما
وكل من هذه الامور جزء من مفهوم الفعل ملحوظ فيه على
وجه التفصيل واسم الفعل موضوع لهذه الامور ملحوظة على
وجه الاجمال وتعلق الحدث بالمنسوب اليه على وجه الابهام
معتبر في مفهومه ايضا ولذا يقتضي الفاعل والمفعول وتعيينهما
وكذلك ان تفرق بين المصدر واسم المصدر بهو ان المعنى الذي
يعبر عنه بالفعل الحقيقي ومبدأ الفعل الصناعي ان اعتبر
فيه تلبس الفاعل به وصدوره منه وتجدده فاللفظ الموضوع
بازائه مقيدا بهذا القيد يسمى مصدرا وان لم يعتبر فيه ذلك
فاللفظ الموضوع بازائه مطلقا عن هذا القيد المذكور هو اسم
المصدر كذا ذكره شهاب الدين الطيبي في حواشي الكشاف
وقيل المصدر عبارة عن فعل جارحة اللسان واسم المصدر
عبارة عما هو عبارة عن فعل جارحة اللسان وعلى الجمهور
وظاهر كلام ابن مالك انه لا فرق بينهما من جهة المعنى
وقيل الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المصدر له
معنى معقول نسبي لا يكون الخارج ظرفا لوجوده واسم المصدر له
معنى حاصل فيمن قام به المصدر كذا في بعض حواشي الكشاف
في سورة الزلزال فان قيل قد صرح الرضي في بحث المصدر

ان معنى المصدر عرض لا بد له من محل يقوم به ومن البين ان
العرض من قبيل ما يكون الخارج ظرفا لوجوده اجيب بعد
تسليم كون كلامه حجة في مثله ان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا
مصدرا اشار اليه التفتازاني في التلويح وبقي ههنا بحث وهو
ان الحاصل بالمصدر قد لا يكون الخارج ظرفا لوجوده كالامكان
والامتناع فتأمل والكم والكمام بكسر الكاف وعاء الطلع
وغطاء النور وغلافه والجمع كمام واكمة واكمام واكاميم و
وابهى اسم تفضيل من البهاء وهو الحسن اللطيف الفايق
وفي فعله ثلث لغات بهي وبهو وبها بالكسر والضم و
والفتح نقله ابن مالك في كتابه المثلث والحبر وكذا الحبرات
بكسر الحاء المهملة وفتح الباء جمع الحبرة على وزن العنبة برد يماني
بضم الباء وهو كساء اسود مربع تلبسه الاعراب والجمع برد بفتح
الراء واليماني منسوب الى اليمن والالف عوض من ياء النسبة
فلا تجتمعان كما تنبه والبنان اطراف الاصابع واحدته
بنانة والمراد به الاصابع والبيان في الاصل مصدر من
بان بمعنى تبين وظهر او اسم من بين كالكلام والسلام من
كلم وسلم يطلق على اظهار الشيء وعلى ما به الاظهار وكذلك
التبيان وهو مصدر بني على الشذوذ اذ القياس فتح التاء
ولم يجئ بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين
التبيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب
وقريب منه ما قيل التبيان اظهار مع دليل وبرهان

فكانه

الكم

ابهى

الحبر

مطلب النسبة بالالف كاليماني

في بيان البنان والبيان والتبيان

الفرق بين البيان والتبيان

فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري
لا كلي او هو مشروط بعد كون البنائين مشتقين من اصل
واحد باتحادهما في النوع فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي
تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية مع انه اخصر
من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن وربما يجاب
بان حذرا انما يكون ابلغ لالحاقه بالامور الجبلية فجاز ان يكون
حاذر ابلغ منه لدلالته على زيادة الحذر وان لم يدل على لزومه
وثباته والمراد ههنا المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير و
الاسنان جمع سن قوله حمد الله لما الهم الله تعالى عليه بافاضة
نفسه الناطقة المتحلية بالعلوم والمعارف التي تاليف هذه الرسالة
اثر من آثارها وفيض من انوارها وكان شكر المنعم واجبا
اردف التسمية بحمد الله تعالى اداء لحق شيء من ذلك والا
فالتوفيق بالحمد والاقتدار عليه ايضا مما يقتضي شكرا وهلم
جرا فلا تفي بحقه قوة الحامد الحمد هو الوصف بالجميل مطلقا
سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري
مطلقا انعاما ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل
ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظاهر ويقتضي ايضا محمودا به
خبرا اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه
اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره
وبه يمتاز عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على ارادته
الكاملة وقدرته على صفاته مع ان المحمود عليه في هذه

مطلب تعريف الحمد مع الاسولة والاجوبة

الامثلة غير اختياري لان صفاته الذاتية غير اختياري لكون
كل اختياري حادثا وكذا البواقي غير اختياري اما الحسب فلانه
فلانه ما يعده المرء من المفاخر سواء كان مفاخر نفسه او ابائه
وهو اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا واما الشجاعة
والعلم والكرم والصفوة فلان كلها من قبيل الكيفيات
لا من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما
عن المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال في
لباب التفاسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات
الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والرزق
ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه حمد فنقول
تلك الصفات اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع
اقتضاء الاختيار للحدوث بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا
ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي بمنزلة افعال اختيارية
لانباءها عن الافعال الاختيارية او لكون الذات كافيا
فيها كما يستقل فاعل الافعال الاختيارية فيها او نقول
ان تلك الصفات مبدأ للافعال الاختيارية والحمد عليها
باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري في المآل
واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب وان كان اعم من ان
يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو
افعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب وان الشجاعة
يطلق على الكيفية النفسانية التي هو مبدأ الالقاء النفس في الحرب

و

والمهالك وعلى نفس الالقاء فيهما فيحمد على الثاني بلا تاويل
وعلى الاول بتاويل دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية
ومن ههنا قيل ان الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا بل
كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب
تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون ثمراته اختيارية كما في
الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة
المصنوعة وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فانه
غاية التلخيص في هذا المقام الذي تنزل فيه اقدام الاقوام **قوله**
سبحانه على تواتر نعمائه الزاهرة الظاهرة وترادف الآية المتوافرة
المتظاهرة علم للتسبيح مصدر سبح بمعنى نزهه تنزيها
بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته
عما نزهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته
فارغا عنه ولا قصد ان يكون لتنزيه الله تعالى لفظا بل خصوص به
جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة
اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها في اللغة الفصيحة وقول العلامة
في الكشاف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا
وانه غير منصرف للالف والنون مع العلمية وزعم ابن
الحاجب وموافقوه انه اذا استعمل مضافا لا يكون علما
بل اسم المصدر اذ الاعلام لا تضاف واذا افرد عن الاضافة
كان علما غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب
والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب ممن بعد ما نزه

حمد اسمه سبحانه وتعالى
على تواتر نعمائه الزاهرة
الظاهرة وترادف آلائه
المتواترة المتظاهرة

مطلب سبحانه

مطلب اصل التسبيح

وانصراف سبحان
وعدم انصرافه

مطلب استعمال سبحان الله
عند التعجب والسر فيه

عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده من هذا ثم استعمل عند
كل تعجب من شئ فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة والتعجب
تبعا كما في قوله تعالى سبحان الذى اسرى وتارة يقصد به
التعجب ويجعل التنزيه ذريعة له كما في قوله تعالى سبحانك
هذا بهتان عظيم اذ المقصود التعجب من عظم امر الافك وانتصابه
بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح الله سبحانه ثم نزل
منزلة الفعل وسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع
القبائح التى يضيفها اليه اعداء الله تعالى اى تبارك وتعاظم
وههنا فايدة جليلة وهى انه اذا كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم
كعز وجل ونحوه ويحافظ على كتبة الصلوة والسلام على رسول
الله صلى الله عليه وسلم ولا يسام من تكراره وان لم يكن فى
الاصل ومن غفل عن ذلك حرم حظا عظيما ويصلى بلسانه
كلما كتبه ايضا وكذلك الترضى والترحم على الصحابة والعلماء ويكره
الاختصار على الصلوة دون السلام وبالعكس ويكره الرمز
بالصلوة والترضى فى الكتابة بل يكتب ذلك بكماله واما تقطيع
المصنفين الحديث فى الاحتجاجات فالى الجواز اقرب وقد
فعله مالك والبخارى ومن لا يحصى من الائمة وقال ابن
الصلاح هو لا يخلو من كراهية ويعلم منه ان تقطيع الآية
للاحتجاج اشد كراهة التواتر التتابع من قولهم تواترت
الكتب اى جاءت بعضها فى اثر بعض من غير ان ينقطع وفى
النعماء لغتان فتح النون وضمها فان فتحت النون مدت

ويكره الرمز بالصلوة والترضى فى الكتابة

ويكره تقطيع المصنفين فى الاحتجاج بالحديث والاية بقولهم الحديث والاية وعدم كراهة

المتواتر ومعناه واصله

كما هو

كما هو فى الرسالة وان ضمت قصرت وقلت نعمى الزاخرة الكثيرة
الترادف التتابع والآلاء جمع الى بالفتح والكسر وهما اى الآلاء
والنعماء مترادفان لغة وقيل الآلاء هى النعم الظاهرة والنعماء
الباطنة المتواء المتكثر من قولهم هم متوافرون اى كثيرون
توفر وتوافر يجيئان بمعنى او التام من الوفور بمعنى التمام
المتطافرة السريعة من طفر بالطاء المهملة يطفر اذا وثب قوله
ثم الصلوة على نبيه محمد المبعوث من اشرف جرائم الانام وثم
للترتيب مع التراخى وهو مختص بعطف المفرد على المفرد دون الجملة
على الجملة صرح به الامام المرزوقى وقد تجئ ثم لمجرد الاستبعاد
كقوله تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها فان الانكار مستبعد
جدا بعد المعرفة وقد تجعل تغاير الحيثين والكلامين بمنزلة التراخى
فى الزمان فيستعمل له لفظة ثم ذكره فى حاشية الضوء وقد تجئ
للتنبيه على انه ينبغى ان يتانى السامع فى تحقيق ما تقدم حتى
يصير على ثقة وطمانينة ذكره فى حواشى الكشاف وقد تجئ
فصيحة كما قيل فى قول المفتاح ثم يتنوع فى حالة الموصول لا فصاحها
عن محذوف اى فيحصل الايماء ثم يتنوع وقد تجئ لمجرد الترقى
كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
فان المقصود ههنا اظهار الترقى بذكر درجات فضيلة الممدوح
من سيادة نفسه وسيادة ابيه وسيادة جده فبدا
بالاخص ثم الاخص وقد تجئ للترتيب فى الاخبار كما يقال
بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب يراد ثم اخبرك

بحث لام الاستفتاح

فائدة

في تحقيق معنى الصلوة لغة

في الصلوة شرعا

ان الذی صنعت امس اعجب و قد تجیٔ للجد واستفتاح الکلام
ذکره فی شرح المشارق و قد تجیٔ زائده اثبته الاخفش
والکوفیون ولما کان کل سعادة دینیة او دنیویة عاجلة
او آجلة واصلا الینا بوسیلة النبی علیه السلام و قدام الله
تعالی بان نصلی علیه حیث قال یا ایها الذین امنوا صلوا
علیه وسلموا تسلیما اخذ فی الصلوة علیه علیه الصلوة والسلام
الصلوة لغة الدعا وابقی علیه فیما صدر عن الملائکة والمؤمنین
للمؤمنین واما الصلوة من الله تعالی علی عباده فقیل هی
بمعنی الرحمة مرادا بها الانعام وقیل هی بمعنی الدعا فمعنی یصلی
علیهم یدعو ذاته لایصال الخیر الیهم فصلوته علی النبی علیه السلام
تعظیم شانه فی الدنیا باعلاء ذکره و اظهار دعوته وابقاء شریعته
وفی الآخرة بتشفیعه فی امته وتضعیف اجره ومثوبته وقیل
هی مشترکة بین الرحمة من الله تعالی والدعاء من عباده
والاستغفار من ملائکته وشرعا الافعال المعلومة والارکان
المخصوصة ولکن المذکور فی الکشاف فی اول سورة البقرة ان
الصلوة حقیقتها تحریک الصلوین سمیت الارکان بها لتحریک
الصلوین فیها ثم سمی الدعاء صلوة تشبیها للداعی بالمصلی
فی تخشعه فیکون الصلوة فی الدعاء استعارة وفی الارکان
حقیقة او مجازا مرسلا واما ما قیل ان الله وملائکته یصلون
علی النبی محمول علی ان المراد به معنی مجازی اعم من المعنی الحقیقی
وهو ایصال النفع والایصال واحد والاختلاف فی طریقه

و

عدم کون استعمال الصلوة علی للمغفرة

فائدة الصلوة علی النبی علیه الصلوة والسلام

مطلب خصوصیة الصلوة للانبیاء علیهم السلام

وقال بعض الافاضل الصلوة فی الاصطلاح تطلق علی عشرة
معان وعند اهل المعرفة علی اربعة معان واحال معرفتها الی
التحقیق لا یقال الدعاء اذا استعمل بکلمة علی یکون للمضرة
لانا نقول ذلک لا یقتضی ان یکون لفظ الصلوة اذا
استعمل بهذه الکلمة للمضرة کیف وقد قال النبی علیه السلام
اللهم صل علی آل ابی اوفی فان قیل ان النبی علیه
الصلوة والسلام مغفور ومعصوم فما الفائدة فی الصلوة
علیه قلنا فیها فائدتان احدیهما راجعة الی المصلی کما یدل
علیها قوله علیه السلام من صلی علی مرة فقد صلی الله تعالی
علیه عشر مرات الثانیة راجعة الی النبی صلی الله علیه وسلم
فان الدرجات غیر متناهیة فیزداد درجته علیه السلام
بالصلوة اعلم ان الصلوة علی غیر الانبیاء جائزة علی
سبیل التبع اما بالاصالة فمکروه قیل کراهة تحریم وقیل
تنزیه ولکن القیاس یجوز ذلک علی کل مؤمن بدلیل
قوله تعالی هو الذی یصلی علیکم الآیة وبدلیل ما ذکر
من قوله علیه السلام اللهم صل علی آل ابی اوفی الا
ان العلماء کرهوا افراد غیر الانبیاء بذلک لان ذلک
صار شعار الانبیاء ولانه یؤدی الی الایهام بالرفض
وقد یقال الصلوة بمعنی التعظیم لا یقال لغیره علیه السلام
وبمعنی الدعاء یقال وان لصاحب الحق ان یتبرع حقه لمن یشاء
وبالجملة ان لفظ الصلوة فی لسان السلف مخصوصة بالانبیاء

وان كان بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جايز لكل مسلم كما يقال
قال الله عز وجل ولا يقال قال النبي عز وجل وان كان
عزيزا جليلا عند الله تعالى واما السلام الذي بمعنى الصلوة
فلا يستعمل في الغايب فلا يفرد به غير الانبياء فلا يقال
علي عليه السلام وسواء هذا في الاحياء والاموات هذا عند
البعض وعند البعض الاخر يجوز واما الحاضر فيخاطب به ولكن
يستحب الترضي للصحابة والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء
والعباد وساير الاخيار وقيل هل يجوز عكسه ام لا قال بعض
العلماء لا يجوز لان الترضي مخصوص بالصحابة وذكر الطيبي في
تفسير سورة الاحزاب من شرح الكشاف وما قال بعض العلماء
من ان قوله رضي الله عنه مخصوص بالصحابة ويقال في غيرهم رحمه الله
فليس كما قال بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه ودلايله اكثر
من ان تحصى وذكر في المحيط والذخيرة ان عند ذكر الصحابة
لا يقال لهم رحمهم الله لان في ذكر الرحمة نوع ظن بتقصيرهم
فان احدا لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه والغفران
عند توهم العصيان ونحن امرنا بتوقيرهم وتعظيمهم قال صاحب
فتاوى الصوفية ولهذا ذكر الائمة في كتبهم عند ذكر الاساتذة
والفقهاء عند ذكر المشايخ رضي الله عنهم لتعظيمهم وتوقيرهم
واما اذا ذكر من اختلف في نبوته كاللقمان وذي القرنين
فقال بعض العلماء لا يجوز الصلوة عليه الا بالتبعية بان يقال
صلى الله على الانبياء وعليهم وسلم وقال النووي لا باس

يستحب الترضي للصحابة والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء

لا يقال عند ذكر الصحابة رحمهم الله اجتنابا عن ظن التقصير

مطلب جواز الصلوة على الصحابة وعدم جوازها

بان

بان يقال لقمان او ذي القرنين صلى الله عليه والاصح عندي ان
لا يجوز لان هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت نبوتهما بعد حتى يجوز
الصلوة عليهما النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار
يقال نبأ وانبأ ونبّأ اي اخبر وجمعه نبآء كعلماء ويجمع ايضا
على انبياء وتصغيره نُبَيّئ على وزن نُبَيّع ذكره الجوهري ونبآء
نص عليه سيبويه واقتضته القاعدة او بمعنى مفعول او فاعل
من النبوة بمعنى الرفع على معنى انه مشرف على ساير الخلق والارتفاع
ومنه يقال تنبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو
الطريق ومنه يقال الرسل عن الله تعالى انبياء لكونهم طرق الهداية
اليه تعالى والنبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ ما
اوحاه اليه وعلى هذا لا يشمل من اوحي اليه ما يحتاج اليه
لكماله في نفسه من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد
بن عمرو بن نفيل اللهم الا ان يتكلف والرسول قد يستعمل
مرادفا له وقد يخص بمن هو صاحب كتاب وشريعة ذكره
في شرح العقايد العضدية وقيل الرسول هو الذي انزل
عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل
عليه جبرئيل عليه السلام وامره بالتبليغ والنبي غير الرسول
من سمع صوتا او قيل له في المنام انك نبي فبلغ الدعوة
واعطي المعجزة او من لا كتاب معه ولا يرد لزوم كون احاد
الناس نبيا لان المراد نبي لا كتاب معه وفيه تامل نعم يلزم ان
يكون من يحكم من الانبياء بدون كتاب ولا متابعه من قبله

مطلب معنى النبي والرسول واشتقاقهما

في تحقيق الرسول

في الفرق بين النبي والرسول

خارجا عن النبي والرسول معا الا ان يبين ان لا وجود لمثله د
دونه خرط القتاد ولم نكتف بما قيل قولا او نزل عليه آخر
كما اكتفى القاضي في سورة الحج باشتراط الشريعة المجددة في
الرسول لانه نفسه صرح في سورة مريم ان بني ابراهيم عليه السلام
كانوا على شريعته مع ان اسمعيل عليه السلام رسول بصريح النص
وقد يراد القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله لدعوة
عباده كان صاحب شريعة ام لا قيل وعليه ورد قوله عليه
السلام الايمان ان تؤمن الحديث لوجوب الايمان بالانبياء
عليهم السلام مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل عليهم السلام
لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرايعهم فكان الايمان بهم
ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم بقي ههنا شيء وهو ان ظاهر كلام
الكشاف في سورة الحج مشعر بان الرسول مشروط بكونه صاحب
كتاب والنبي بعدمه وظاهر كلامه في سورة مريم مشعر بان النبي
اعم فان قيل ان عدد الرسل ثلثمائة وثلثة عشر وعدد الكتب
مائة واربعة فالاربعة منها الزبور لداود والتوراة لموسى
والانجيل لعيسى والفرقان لمحمد عليه السلام والمائة منها عشرة
لآدم وخمسون لشيث وثلثون لادريس وعشرة لابرهيم
فلا يصح الاشتراط اجيب بانه يحتمل ان يشترط مع الرسول
كتاب سواء نزل عليه او لا ويحتمل ان يتكرر نزول بعض الكتب
كما في الفاتحة وبهذا يندفع اعتراض علاء الدين الشهودي
على صاحب الكشاف في شرح الارشاد ان كثيرا من الرسل كاسمعيل

مطلب معنى محمد

والياس ويونس ولوط لم يكونوا ذوي كتب قال الثعلبي
والمذكورون في القرآن باسم العلم ثمانية وعشرون نبيا
ومحمد معناه الوضعي اولا هو البليغ في كونه محمودا يقال حمد
الرجل فهو محمد اذا كثرت خصاله المحمودة فالهم الله تعالى اهله
عليه السلام تسميته به لما علم من خصاله الجميلة ثم قوله محمد عطف
بيان للنبي لا صفة له لتصريحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به
وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى
ذلكم الله ربكم من انه يجوز ان يكون في حكم الاعراب ايقاع
اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما
يصح بناء على تأويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا
فتجويز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول
مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من
الامرين في مفصله وايضا صرح في اوايل الكشاف بان هذا
الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته واما ما ذكره
بعينه في سورة ص حيث قال في توجيه قراءة نصب تخاصم من قوله
تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه صفة لذلك فهو
مخالف لذلك الاجماع قطعا وانما هو تجوز وتمسك بان تعريف
المضاف كتعريف المضاف اليه عند الجمهور فيرفع الابهام كما
يرفع ذو اللام مع ان القياس مع الفارق لانه لا يليق
بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف
باللام لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم

العلم ينعت ولا ينعت به

ثم يكتسب المبهم تعريفه المستفاد فاقتصر على المعرف باللام و
الموصول الحق به بشهادة النقل والاستعمال على ان فيما ذكره
الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة ووصفه وقدح تجوزا بامتناعه
بخصوصه لما بين صفة المبهم معه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد
ثم البدلية وان جوزوه في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا
لكن الاظهر ان المقصود والاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة
وتقرير النسبة والبدلية تستدعي العكس لشرف العلو الجر انتهى
جمع جد تومة وهي الاصل الانام كل ما على الارض من دابة
وقيل الجن والانس وقال الامام الزبيدي الانام الخلق
ويجوز الانيم وقال الامام الواحدي قال الليث الانام ما
على ظهر الارض من جميع الخلق وقيل اسم جمع بمعنى الاناسي وههنا
فائدة جليلة وهي الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع فالاول
ما لا يكون له مفرد مناسب من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم
والرهط والنساء وان كان له مفرد من لفظه الا انه وضع للآحاد
من حيث هو آحاد بلا ملاحظة كونها كثيرة لواحد مفهوم من
لفظ يصح ان يكون مفرداله والثالث ما يكون موضوعا للآحاد
المتكثرة باعتبار كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظ يصح ان يكون
مفرداله واسماء الجموع سماعية صرح به المحققون فلا وجه لقول
الشريف في شرح المفتاح ان الخواص اسم جمع الخاصة اذ لم ينقل عن
احد من علماء اللغة **قوله** وعلى آله واصحابه الائمة الاعلام
وازمة الاسلام ولما امر النبي عليه السلام بقوله اذا صليتم علي

فهموا

عدم جواز الفصل بين اسم الاشارة ووصفه

معنى الانام

مطلب معنى الانام

اسماء الجموع سماعية

فهموا اخذ في الصلوة على آله واصحابه في الصحاح آل الرجل اهله وعياله
وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب
ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل
البيت اعني الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته لكن الحق
ان المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى
النفس ولا بمعنى اهل البيت خاصة واما ذكر الاصحاب مع تقدم
الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم وههنا
فائدة جليلة وهي ان عطف العام على الخاص وبالعكس مختص
بالواو ونص عليه ابن مالك في التسهيل والتفتازاني في
حواشي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ليس لك من الامر شيء
الآية وغيرهما وكذا نص عليه ابن هشام في المغني قال بعض
الفضلاء آل النبي عليه السلام بنو هاشم وبنو المطلب هذا
اختيار الشافعي وقيل عترته واهل بيته وقيل جميع امته
وهو قول مالك قالوا ولا يستعمل مفردا غير مضاف الا
نادرا كقوله نحن آل الله في بلدتنا لم نزل آلا على عهد ارم
والصحيح جواز اضافة الآل الى المضمر وقال جماعة من اهل العربية
لا يصح اضافته الا الى المظهر ويختص الآل بالاشراف دنياويا
او اخراويا من العقلاء الذكور فلا يقال آل الاسكاف
ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة
وآل البصرة لا يقال اختصاصه بالاشراف يستلزم استعماله
بالتشريف وعدم تصغيره لانا نقول يجوز قصدهم تحقير من له

مطلب معنى الآل

كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت

مطلب عطف العام على الخاص

مطلب بيان آل النبي عليه السلام

جواز اضافة الآل الى المضمر

مطلب اختصاص الآل للاشراف والعقلاء الذكور

خطر او تقليل على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة
الى اولى الاخطار العظيمة واما القول بان التصغير يجوز ان يكون
للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد بينا قبح
فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما هو جواب وقال المرزوقي
في شرح الحماسة ذكر البصريون ان الآل في معنى الاهل ولا فرق
بينهما اعلم ان في اصله وجوها اهل لان تصغيره اهيل
قلبت الهاء الفا كما في هاء وانفتاح ما قبلها فصار آل وهذا
قاعدة عند بعضهم وقيل ابدل الهاء همزة توصلا الى الالف
ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجئ في موضع
آخر وقلبها همزة متحقق كما في اصل ماء بدليل مياه وقلب
الهمزة الفا شايع واءل لان تصغيره اويل اعلاله مثل ماتر
واول لان تصغيره اويل اعلاله ظاهر وءول قلبت الواو
همزة فصار اءول ثم قلبت الواو الثانية الفا فصار آل واءل
بسكون الهمزة الثانية اعلاله ظاهر والاعتماد على الاول و
الثالث الاصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وانمار
وصحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار لا صاحب لان فاعلا
لم يثبت جمعه على افعال كذا ذكره الشارح في حاشية الكشاف
وفي مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة
وصحاب وصحبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ فلا وجه لما ذكر
في بعض الكتب ان الاصحاب جمع صاحب كاطهار جمع طاهر كما لا وجه
لقول الشارح في المطول ان الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب.

مطلب بيان الاصحاب وكونه جمعا وبيان مفرده

اللهم

اللهم الا ان يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب
المعنى لا انه جمع صيغي له وقد يقال هذا الجمع ثابت بشهادة
الائمة في اللغة صاحب القاموس حيث قال طهر كنصر وكرم فهو
طاهر وطهر والجمع اطهار وصاحب الكشاف حيث قال في
تفسير سورة الشعراء ان اتباع جمع تابع كشاهد واشهاد
وقال في الفائق الامجاد جمع ماجد كشاهد واشهاد والميداني
حيث قال في مجمع الامثال ان هذا الجمع عزيز في الكلام وهذا
صريح في ثبوته فان القلة لا تنافي الصحة بل لا تنافي الفصاحة
ايضا انما المنافي لهما الشذوذ والفرق واضح وقال الميداني
في فصل الجموع القياسية من كتابه المسمى بالسامي في الاسامي
ان فاعلا يجمع على الفاعلين والفعال والفعلة نحو كاتب
وكاتبين وكتاب وكتبة وعلى فعل وفعول نحو راكع
وركع وركوع وعلى فعل نحو راكب وركب وصاحب وصحب و
وعلى افعال نحو ناصر وانصار واصحاب والصحابة في الاصل
مصدر اطلق على اصحابه عليه السلام لكنها اخص من الاصحاب
لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول عليه السلام كالعلم
لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور
اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عليه السلام حقيقة
او حكما فيدخل ابن ام مكتوم وقيل وطالت صحبته وقيل
وروى عنه الحديث وقيل او رآه الرسول وقيل من راى
النبي عليه السلام وقد ادرك الحلم واسلم وعقل امر الدين

بيان الصحابي

مطلب في جمع فاعل

مطلب لفظ الصحابة

مطلب في بيان مراد الاصحاب

ولو ساعة ومن ثبت له مجرد الرؤية للنبي عليه السلام كمن
كان مع ابيه فاراه النبي عليه السلام من بعد من الصحابة عند
ائمة الحديث وكذا من تخللت الردة بين صحبته وموته على الاسلام
عند من يقول الردة لا تحبط العمل الا بالموت على الردة والذي
عليه ابو حنيفة ومالك ان مجرد الردة تحبط للعمل فالصحابي على
قولهما من لقي النبي عليه السلام مسلما ومات على الاسلام من غير
تخلل ردة والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية كما
ذكر والعرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد كل مسلم مميز صحب
النبي عليه السلام ولو ساعة واما الملازمة المفهومة من نحو
اصحاب الجنة واصحاب النار فبعرف متجدد قيل كان اهل الرواية
عند وفاته عليه السلام وقيل من راى ومن سمع منه عليه السلام
منه مائة الف واربعة عشر الفا واما التابعي فلم يشترط فيه ان
يكون له صحبة مع الصحابة ولا ان يكون له رواية منهم بل عدم الصحبة
به عليه السلام شرط وادراك الجاهلية لا يقدح في كونه تابعيا
اذا لم يكن له صحبة به عليه السلام بل التابعي هو الذي راى الصحابي
ولقيه وروى منه او لا يقال للواحد تابع وتابعي الاعلام
جمع علم وهو الراية والجبل والعلامة الازمة جمع زمام وهو
المقود الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده
ورسوله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان
وحج البيت ان وجب والايمان الاعتقاد بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الاخر وبالقدر خيره وشره وكل مؤمن

الفرق بين الاسلام والايمان

مسلم لان معنى الايمان عبارة عما بطن من الاعتقادات
الحقة ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة
ولا شك ان الاعتقادات الحقة يظهر آثارها على صفحات
الاعمال الصالحة وآثار الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة
دون العكس اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر وهو
غير منقاد ومعتقد وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان
فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي
واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول
والاسلام هو الدخول في السلم والوصول وباقي البحث
مذكور في الاصول قوله وبعد فيقول العبد الفقير
الى الله الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني بيض الله
غرة احواله واوراق اغصان آماله وهو من الظروف
الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا وان كان في
الاصل من الجهات الست لانه استعير للزمان اذ كان
مضافا اليه فالتقدير بعد وقت الفراغ من حمد الله كذا قيل
وفيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من الظروف الزمانية
التي لا يتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست لبينوه
سيما صاحب الصحاح والقاموس وقد يعترض في مثله بانه
شهادة على النفي في غير محصور وبانه استقراء على النفي وبانه
نقل على النفي والكل غير مقبول للمقدمة القائلة ان عدم الوجدان
لا يدل على عدم الوجود ويجاب بان هذه مقدمة ذكرت

مطلب بعد الظروف

اذا رميت لعدوك فاحترز من ان يصيب صديقك

في المطالب العلمية ومعناها لا يدل دلالة قطعية فغيما يكتفى
بالظن لا تنفر هذه المقدمة ذكره في بعض حواشي التلويح وبان
العالم بفن اذا علم منه الفحص والتحقيق قبل منه النفي فيه
ذكره في شرح المنهاج للاسنوي وبان هذا ليس شهادة
نفي انما هو اخبار مبني على الظن الغالب المستند الى الاستقراء
ممن هو اهل لذلك ذكره في حواشي جمع الجوامع وبانه لا يدعي
العدم بل يمنع الورود ذكره العبري وبان هذا الكلام في
مقابلة من يدعي الوجود والكثرة ذكره في حواشي الشريف
للمطول فتامل ثم هو اما ان يكون معطوفا على ما قبله عطف
قصة على قصة والجامع ان ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا
بيان لسببه فاندفع ما قيل في الكتب ان الواو لو جعلت
عاطفة محضة لا عوضا يلزم عطف الاخبار على الانشاء لان
الكلام السابق انشاء للحمد والصلوة واللاحق اخبار وما
الجواب بان الكلام السابق اخبار ويحصل منه انشاء الحمد
لانه ثناء عليه بجهة التعظيم فلا يتاتى مثله في الصلوة
لانه لا يلزم من الاخبار بانه عليه السلام متعلق الصلوة
او مستحق لها الصلوة عليه اعني الدعاء له والعامل في الظرف
يقول ودخول الفاء على توهم اما اجراء للموهوم مجرى المحقق
او لدفع توهم الاضافة او لكون بعد قائما مقام الشرط بتضمنه
واما ان يكون مفصولا عنه فصل الخطاب وهو نوع من
الاقتضاب قريب من التخلص واما مقدرة والفاء من قرائنها

اجرى الموهوم مجرى المحقق

و دالة على مكانها وهي العاملة في الظرف والواو مزيدة
تعويضا عن صورة اما و تزيينا للفظ و قد يقال كون الواو
عوضا يقتضي مناسبة بين الواو واما مصححة لتعويضها عنها
و لا يجوز الجمع حينئذ بينها وبين اما و ما وقع في عبارة
المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين فليس
من الاقتضاب في شيء بل ذلك فذلكة لما سبق وضبط
اجمالي بعد بيان تفصيلي بمنزلة ان يقال و بالجملة والواو
للعطف وفائدة اما تاكيد مضمون الكلام واستدرار اصغاء
السامع وتفصيل المجمل الواقع في ذهنه لا يقال الفاء تكرار
في معنى البعدية لانا نقول كون هذه الفاء للتعقيب ممنوع
ولو سلم ففيه تفصيل لما اجمل الغرة بالضم بياض في جبهة
الفرس فوق الدرهم ثم استعير لكل بياض ومعنى بيض
الله غرة احواله اي كثر بياضها الامال جمع امل وهو الرجاء
قوله لما رايت لما ظرف بمعنى اذ وقيل بمعنى حين يستعمل
استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه
لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم
انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم
ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس
اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها
الجواب والواقع في اليوم لا يكون امس والجواب

القضب القطع وبابه ضرب واقتضبه اقتطعه ومنه انشاء الشعر اقتضابا والقضبة والقضبة الرطبة وهو الاسفست بالفارسية صحاح

الامال

في كلمة لما لكونه لوقوع امر لوقوع غيره

ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا
مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت ان كنت قلته وكذا ههنا
المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وقال الشيخ
في شرح الكشاف وليست كلمة لما للزمان المتضايف بل الممتد
فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء في يوم واحد او شهر
واحد او سنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور
تقول لما ظهر الاسلام طهر البلاد عن دنس الشرك والالحاد
ولما ركب السلطان قمع آثار الشر والفساد ويكون جوابها
فعلا ماضيا لفظا ومعنى اتفاقا وماضيا مقرونا بالفاء
وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك
وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ويكون حرف استثناء
بمعنى الا فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس
لما عليها حافظ اى الا عليها وعلى الماضي لفظا لا معنى
نحو انشدك الله لما فعلت اى ما اسئلك الا فعلك فقول
الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة ليس على ما
ينبغي ويكون فعلا نحو لما لم لموا وجازمة اذا دخلت على
المضارع **قوله** مختصر التصريف الذي صنفه الامام الفاضل
العالم الكامل قدوة المحققين عز الملة والدين الزنجاني
رحمه الله عليه مختصر انطوى على مباحث شريفة ويحتوي
على قواعد لطيفة سنح لي ان اشرح له شرحا يذلل من
الفاظه صعابه ويكشف عن وجه المعاني نقابه ويستكشف

مكنون غوامضه ويستخرج من حلوه وحامضه مضيفا اليه
فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثر عليه فكري الفاتر ونظري
القاصر بعون الله القادر والمرجو ممن اطلع فيه على عثرة ان
يدرء له بالحسنة السيئة فانه اول ما افرغته في قالب الترتيب
والترصيف منهم انى هذا المختصر ما قرأته في علم التصريف ومن الله
الاستعانة واليه الزلفى الاضافة بمعنى في مختصر اى في علم التصريف
والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه مأخوذ من الخصر وهو المجتمع فوق
الوركين ومنه الخصر فان الجوهري ذكره في مادة خصر فيكون وزنه
فعللا قال الخليل الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ يقال صنف
الشيء اذا جعله اصنافا وميز بعضها من بعض ويقال صنفت
الشجرة اذا اخرجت ورقها فمعنى صنفه على الاول ميزه وعلى الثاني
اخرجه والامام الذي يقتدى به ذكرا كان او انثى ومنه قيل لخيط
البناء امام وامام كل شيء قيمه والمصلح له والقرآن امام المسلمين
والنبي امام الامة والخليفة امام الرعية والجمع امام ايضا ذكره
في القاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري
والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما
محمل لا ضرورة اليه وكثيرا يجمع على ائمة والاصل اأممة على
وزن افعلة القدوة بضم القاف وكسرها الاسوة المقتدى به
والتحقيق اثبات الشيء بالدليل والدين لغة الطاعة والعادة
بدليل قول القراء وغيره دين الرجل عادته والحساب لقوله تعالى
ذلك الدين القيم اى الحساب المستقيم وعرفا وضع الهي سائق

لذوي العقول باختيارهم المحمود الى ما هو خير بالذات ويقال له
اى لهذا الوضع الالهي من حيث انه يطاع به دين ومن حيث
انه يملى ويكتب ملة والاملال بمعنى الاملاء وقيل من حيث
انه يجمع عليه ملة ومن حيث انه يظهر الشارع اياه شرع وشريعة
فالكل واحد بالذات متغاير بالاعتبار ثم الدين يقع على الحق والباطل
جميعا لانه عبارة عما يعتقد به سواء كان حقا او باطلا ولهذا
يقال دين اليهود والنصارى باطل ودين الاسلام حق والملة
لا تضاف الى الله تعالى ولا الى آحاد امة النبي الذي هو صاحب
ذلك الدين ولا يطلق على احاد الشرايع بل على جملتها فلا يقال
ملة الله ولا ملة زيد ويقال دين الله ودين زيد ولا يقال
الصلوة ملة الله وملة زيد ويقال دين الله ودين زيد وقال
الشارح في شرح تلخيص الجامع الدين والجزاء والطاعة والملة
اعني الطريق الثابت من النبي عليه السلام المعبر عنه بوضع الهي سايق
الى الخيرات الحقيقية والسعادة الابدية تضاف الى الله تعالى
لصدوره عنه والى النبي عليه السلام لظهوره منه والى الامة لتدينهم
به وانقيادهم له والانطواء مطاوع طوى يقال طواه يطويه
طيا فانطوى وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال وقد يجعل
حرف الجر في امثال من صلة معناه لا من صلة لفظه كما قيل
في قول المفتاح ثم تترك الى غير معين لفظا الى صلة ما في الترك
من معنى العدول لا صلة لفظه وقال الامام الواحدي في شرح
قول المتنبي لا ابا دي الى البيت يقول لا احسان الى من صلة معنى

مطلب الملة لا تضاف الى الله

يقال دين الله ودين زيد

اضافة السعادة الابدية الى الله والى النبي والى الامة

الانطواء

مطلب جعل حرف الجر بمعنى الموضع صلة لمعنى لا لفظا

الايادي

لا من صلة لفظها لانه يقال لك عندي يد ولا يقال لك
الى يد ولكن لما كان معنى الايادي الاحسان وصلها بالى
وقال علاء الدين البسطامي في حاشية المطول وقد يجعل
بعض اجزاء مفهوم اللفظ عاملا في اللفظ وان لم يصح كون
اللفظ عاملا باعتبار ساير الاجزاء وهذا من بديع القواعد
وقال البيضاوي في قوله تعالى الذين عاهدت منهم ومن
لتضمن المعاهدة معنى الاخذ فالمصير في امثال ذلك الى التقدير
والتضمن ناش عن عدم الوقوف لهذا النوع من التوسع وصاحب
الكشاف مع كونه علما بالوقوف على اسرار كلام العرب ودقايق
انواع الادب قال في تفسير قوله تعالى سأل سائل بعذاب
واقع ضمن سأل معنى دعا فعدى تعديته كانه قيل دعا داع
بعذاب واقع وتعديته بالباء باعتبار جانب المعنى لا باعتبار
التضمين لان السؤال مشتمل على معنى الدعاء فلا حاجة الى التضمين
والبحث لغة التفتيش والتفحص واصطلاحا هو اثبات المحمولات
للموضوعات والشرف العلو والاحتواء الجمع قال الجوهري حواه
يحويه حيا اي جمعه واحتواه مثله فاستعماله بعلى باعتبار
تضمينه معنى الاشتمال اعلم ان التضمين ان يقصد بلفظ
فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه
ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته او حذفه انما قلنا ذلك
لدفع توهم الاختصاص بالذكر كقولهم هيجني شوقا فان الاستدلال
فيه على ذلك بالحذف لا بالذكر كقولك احمد اليك فلانا فانك

قد يجعل بعض اجزاء مفهوم اللفظ عاملا في اللفظ

مطلب في معنى البحث لغة واصطلاحا

الشرف العلو

الاحتواء

مطلب التضمين

فائدة التضمين

لاحظت مع الحمد معنى الانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة
الى اى انهي حمده اليك وفايدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين
حقهما فالفعل المذكور مقصود ان معًا قصدًا وتبعًا قال صاحب
الكشاف من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه
مجراه فيقولون هيجني شوقا معدى الى مفعولين وان كان
هو يتعدى الى الثاني بالى يقال هيجه الى كذا لتضمينه معنى ذكر
وقال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات
فان قلت اللفظ ان كان مستعملا في المعنيين معا كان جمعًا
بين الحقيقة والمجاز وان كان مستعملا في احدهما ولم يقصد به
الآخر فلا تضمين قلت هو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر
مراد بلفظ محذوف آخر مراد يدل على ذلك ما هو من متعلقاته

كيفية التضمين

فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا كما قيل في قوله
تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم كانه قيل ولتكبروا الله حامدين
على ما هداكم وتارة بالعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور
مفعولا كما مر او حالا كما قيل في قوله تعالى يؤمنون بالغيب
انه ضمن معنى الاعتراف اى يعترفون به مؤمنين فان قلت
اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن
المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كانت منكسبة للمعنى
المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه ومن
ثم كان جعله حالا وتبعًا للمذكور اولى من عكسه وقيل ذكر
صلة المتروك يدل على انه المقصود ورد بانه انما يدل على انه

مراد في الجملة اذ لولاه لم يكن مرادا وربما يقال اريد المعنيان
معاني التضمين بلفظ واحد على انه كناية اذ يراد بها معناها
الاصلي ليتوسل بفهمه الى ما هو المقصود الحقيقي فلا حاجة الى تقدير
الا لتصوير المعنى وابرازه وفيه ضعف لان المكنى به في الكناية
قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين يجب القصد الى ثبوت كل من
المضمن والمضمن فيه والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه
الاصلي فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر

اللفظ

يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر له لفظ آخر فلا يكون
من باب الكناية ولا من باب الاضمار بل من قبيل الحقيقة
التي قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الارادة
وحينئذ يكون معنى التضمين واضحا بلا تكلف كذا في حاشية
الكشاف للشريف واعلم ايضا ان التضمين وكذا الحذف
والايصال وقد يسمى هذا بالنصب على نزع الخافض سماعي
لا قياسي صرح به في مغني اللبيب وحواشي شرح المفتاح
ولكنهما لشيوعهما صارا كالقياسي حتى كثر للعلماء التصرف
والقول بهما فيما لا سماع فيه ونظيره ما ذكر الفقهاء من ان
ما ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا يكون كالثابت

مطلب تعريف القاعدة

بالقياس في جواز القياس عليه ذكره في التسهيل وشرح
المنار والقواعد جمع قاعدة هي والاصل والقانون
ايضا امر كلي ينطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل مقدمة
كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول لتخرج

ما هو بالقوة الى الفعل واللطيفة الدقيقة من لطف الشئ اى
دق وصغر واللطف فى العمل الرفق فيه ومن الله تعالى التوفيق
والعصمة واللطافة تطلق على اربعة معان رقة القوام وقبول
الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا وسرعة التاثر عن الملاقى
والشفافية والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعانى و
السنوح الظهور والتذليل التليين قال الجوهرى الذل بالكسر
اللين وهو ضد الصعوبة والصعاب جمع صعب نقيض ذلول
والنقاب ما تستره المراة على وجهها والمكنون المستور من
كننت الشئ اى سترته والغامض من الكلام خلاف الواضح والسر
ما يكتم والجهر مقابله كما ذكروا وذكر البيضاوى ايضا وان
كانا مصدرين فى الاصل فقوله فى تفسير سورة الانعام
وليس فى السموات وفى الارض متعلق المصدر وهو السر
والجهر لان صلة المصدر لا يتقدم عليه ليس على ما ينبغى على ما ذكره
علاء الدين البسطامى فى شرح اللباب قالوا قولهم كل مصدر
عند العمل مأول بان مع الفعل ليس على اطلاقه بل قد يكون
عاملا بدونه وقولهم لا يصح تقديم شئ مما فى حيزه عليه لانه
فى تأويل ان مع الفعل ليس على ظاهره اذ قد يعمل بدونه
فيصح التقدم فقول البيضاوى ايضا فى تفسير سورة الرعد
ان بما صبرتم متعلق بعليكم لا بسلام فان الخبر فاصل ليس
على ما ينبغى على ان صاحب الكشف قد ذكر ان عليكم نظرا
الى الاصل ليس باجنبى فجاز ان يفصل نعم قد ذكر علاء الدين

المذكور

السنوح
التذليل
الصعاب
النقاب
المكنون
الغامض
السر
والجهر

كون المصدر عاملا بلا تاويل ان مع الفعل

المذكور فى شرحه للهداية الفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر
ممتنع عند النحاة والحلو ضد المر والحامض من حمض الشئ من
باب سهل نادر مثل فاره وقياسه حميض وفريه مثل صغر
فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكره فى مختصر اللغة والاضافة الضم
يقال اضفت اليه اى ضممت اليه والفائدة اسم ما استفدته من
علم او مال عثر عليه يعثر من باب نصر اى اطلع عليه والفكر
بالكسر اسم وبالفتح مصدر والفتور الضعف والنظر فى
المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة النفس فى المبادى
والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعلومات الواقعة
فى ضمن تلك الحركة ويطلق الفكر على حركة النفس فى المعقولات
اى حركة كانت وهذا هو الفكر الذى يعد من خواص الانسان
ويقابله التخيل وهو حركتها فى المحسوسات وعلى الحركة الاولى
من الحركتين وحدها والعون الظهير على الامر والجمع اعوان
والمعونة الاعانة يقال ما عنده معونة والقادر هو الذى
يصح منه الفعل والترك واما الذى ان شاء فعل وان لم
يشأ لم يفعل فهو المختار ولا يلزم ان يكون قادر الجواز
ان يكون منشأ الفعل لازما لذاته وصحة الشرطية لا تقتضى
وجود المقدم والرجاء بالمد هو الطمع فيما يمكن حصوله ويرادفه
الامل ويفرق بينه وبين الرجاء بمعنى الخوف باستعمال الاول
فى الايجاب والنفى كقوله تعالى ويرجون من الله ما لا يرجون
والثانى فى النفى فقط كما لكم لا ترجون لله وقارا وبينه وبين

الفصل بين المبتدأ ومعموله بالخبر ممتنع عند النحاة

معنى الحلو والحامض

معنى الفائدة ومعنى عثر

مطلب العون والمعونة

مطلب القادر والمختار

مطلب الرجاء والامل والتمنى والفرق بينها

التمنى بانه فى ممكن فحسب والتمنى فى ممكنه ومستحيله وقال بعضهم
لا تختص الرجاء بالتمنى لقوله تعالى وارجوا اليوم الآخرة وقال
ابن الجذرى الرجاء الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمنى و
يتعارضان والتوقع اقوى من الطمع ويستعمل فى المتوقع
فيه لعل وفى المطموع فيه عسى والعثرة الزلة والدرء الدفع
والحسنة والسيئة من الصفات الغالبة التى تجرى مجرى الاسماء
فى الاستعمال من غير موصوف كالصالح وهما تطلقان على
كل ما يحمد ويذم والصالح من الاعمال ما سوغه الشرع وحسنه
وقال صاحب الكشاف كل ما استقام من الاعمال بدليل العقل
والكتاب والسنة اشارة الى مذهبه من ان الحسن عنده
ما حسنه العقل وثانيهما على تاويل الخصلة او الخلة وقيل
جاز كون تانيثها للنقل وافرغته من فرغ الماء بالكسر يفرغ
فراغا مثل سمع سماعا اى انصب وافرغته انا وفرغته اى
صببته والقالب آلة يصب فيها الاجسام المذابة حتى تتشكل
بشكله وتتقدر بقدره لا يكون ناقصا ولا زائدا والمراد من
الاستعارة التمثيلية انما هو القيد الاخير والترتيب فى اللغة جعل
كل شىء فى مرتبته وفى الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق
عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم
والتاخر والترصيف من رصفت الحجارة فى البناء ارصفها
رصفا اذا ضممت بعضها الى بعض وقوله مختصرا على لفظ اسم
الفاعل حال من فاعل افرغته وما قرانه مفعوله وكان الشارح

الاختصار

يوم

مطلب التوقع

يستعمل فى المتوقع فيه لعل وفى المطموع فيه عسى

مطلب معنى العثرة والدرء

مطلب معنى الترتيب والترصيف

يوم تاليف هذا الشرح ابن ستة عشر سنة وفى تلك السنة
ولد الشريف الجرجانى ذكره فى روضة ابن العاسم ومن مصنفاته
المطول لشرح التلخيص فى المعانى فقد صنفه حين كان من الطلبة
ولذا ذكره الاقرانى فى شرح ايضاح المعانى بقوله قال
بعض الطلبة حيث نقل اعتراضاته فى المطول والمختصر الذى
اختصره منه بعد سنين وشرح المفتاح فى المعانى والارشاد
فى النحو وشرح الكافية فيه وشرح الشمسية فى المنطق وشرح
العقايد والمقاصد وشرحه فى الكلام وشرح البزدوى
والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب فى الاصول وشرح
الغاية القصوى فى فقه مذهب الشافعى وشرح الفرائض
السجاوندى وشرح الجامع الكبير الاخلاطى فى فقه الحنفية وشرح
الكشاف وهو اجل تصنيفه والاستعانة طلب المعونة وهى
ضرورية وهى ما لا يتاتى الفعل دونه كاقتدار الفاعل وتصوره
وحصول آلة ومادة يفعل فيها وعند استجماعها يوصف
الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل وغير ضرورية
وهو تحصيل ما تيسر به الفعل ويسهل كالراحلة فى السفر للقادر
على المشى او يقرب الفاعل الى الفعل ويحثه عليه وهذا القسم لا يتوقف
عليه صحة التكليف والزلفى وكذا الزلفة القربة والمنزلة
ومنه قوله تعالى عندنا زلفى وهو اسم المصدر كانه قال
عندنا ازلافا والتوكل لغة تفويض الامر الى الغير واصطلاحا
طرح البدن فى العبودية وتعلق القلب بالربوبية فى البداية

مطلب معنى الاستعانة وكونها على قسمين

مطلب معنى الزلفى

مطلب معنى التوكل لغة واصطلاحا

والنهاية وقيل التوكل تفويض الامر الى الله تعالى بالاعتماد عليه
مع رعاية الاسباب لكن لا يعول بقلبه عليها بل يعول على عصمة الله
تعالى كما قال عليه السلام قيدها وتوكل على الله وامره الله تعالى
بالمشاورة قوله وهو حسبي ونعم الوكيل الحسب بمعنى المحسب
بدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة لان اضافته
لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية ذكره في الكشاف يقال احسبه الشيء
اذا كفاه قيل رد الشارح في بعض كتبه هذا العطف بان
الجملة الثانية انشائية فلا يعطف على الاولى الاخبارية ولا
على حسبي باعتبار تضمينه معنى يحسبني لانه خبر ايضا واجيب بان المراد
بالجملة الاولى انشاء التوكل لا الاخبار عنه تعالى بانه كافيه وبانه
يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية
والانشائية ورد بان حسبي لو كان انشاء لكان لاثبات
معنى الكفاية لله تعالى كما في بعت اذا كان انشاء يكون لاثبات
معنى البيع والعبد لا يقدر على اثبات معنى الكفاية له تعالى وبان
المعتبر في عطف القصة على القصة ان يكون كل منهما جملا متعددة
كما صرح به المحقق الشريف في شرح المفتاح وحواشيه للمطول
ويمكن ان يقال المقصود اظهار معنى التوكل وهو مقدور
للعبد والخبر المقصود منه مثل هذا لا يبقى على الخبرية بل يصير
انشاء صرح به صاحب الكشاف فتامل والمتبادر من عبارة
القصة وان كان كونها زايدة على جملة واحدة لكنه غير
لازم على ما ظهر من كلام صاحب الكشاف حيث قال ان الاصل

عطف القصة على القصة بغير اعتبار الانشائية والاخبارية

يجب

يجب ان تكون قصة معلومة ومعلوم ان الاصل لا يجب ان تكون
زايدة على جملة واحدة ذكره المدقق ابن كمال باشا في شرح
المفتاح ومما اعتبره المحقق الشريف في مثال زيد يعاقب بالقيد
والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق جوابا عن الاعتراض
بان ليس فيه عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخر مسوقة
لغرض اخر بل هناك جملتان تختلفان خبرا وانشاء عطف
احديهما على الاخرى من انه اراد بذلك المثال عطف قصة
عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله بما يوافق
ما مثل به من الاية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة
فيهما فيفهم منه الباقي فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والارهاق
فما اسوء حاله وما احسن الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو
والاطلاق فما احسن حاله وما اربحه لا يخفى عليك امكان
اعتباره فيما نحن فيه على تقدير لزوم التعدد وقد اجاب
المحقق الشريف عن اصل الرد بانه يجوز ان يقدر مبتدأ في
المعطوف بقرينة المعطوف عليه اي وهو نعم الوكيل فيكون
اخبارية كالاولى وبانه لا حاجة الى اعتبار تضمين معنى
يحسبني لان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع
المفردات فيجوز عطفها على المفردات وعكسه ويحسن اذا
روعي في التغاير نكتة وبانه يجوز عطف الانشاء على الاخبار
فيما له محل من الاعراب ويدل عليه قطعا قوله تعالى قالوا
حسبنا الله ونعم الوكيل لان هذه الواو من الحكاية لا من

المحكي اذ لا مجال للعطف فيه الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو
ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل وليس هذا مختصا بما
بعد القول لحسن قولنا زيد ابوه صالح وما افسقه ورد
عليه بانه يحتمل ان يكون الواو في الآية من المحكي بتقدير المبتدا
في المعطوف وعطفه على الخبر المقدم وبان حسن المثال المذكور
بدون التقدير ممنوع وبعد تقدير المبتدا في المعطوف يكون اخبار
كالمعطوف عليه وبانه يجوز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة
ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل
ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكره حجة قاطعة على
جواز عطف الانشاء على الاخبار وبان مذهبه لما كان وجوب
تقدير القول في الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما افسقه
من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل
على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل
من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية واجيب عن الاول
والثالث بان هذه الجمة الزامية قصد بها تبكيت الشارح
وبان التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر
محل تامل وقد يجاب عن الاول بان تقدير المبتدا على الوجه
المذكور تاويل بعيد اذ المشهور تقدير المخصوص موخرا كقولنا
حسبنا الله ونعم الوكيل الله كما في قوله تعالى نعم العبد ايوب
وبان بعد التاويل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون
المقدر لفظة قلنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة فلو عطف

عطف واو ونعم الوكيل

الجملة

الجملة المذكورة على حسبنا مع ان كون الانشائية خبرا يقتضي
التقدير عنده لكان تكلفا مثله او بحسب المعنى اذ لا يوجد بين
الاخبار بان الله تعالى كافيهم والاخبار بانهم قالوا نعم الوكيل
هو مناسبة معتد بها يحسن بها العطف وهذا البعد موجود
في تقدير المبتدا ايضا لان المعنى حينئذ وهو مقول في حقه نعم
الوكيل وهذا مؤدى قولهم وقلنا نعم الوكيل وعن الثاني
بان الجواز كاف في الغرض ولا يفيد منع الحسن فتامل وعن
الرابع بان مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر
الكفاية في توجيه التركيب الذي رده الشارح فتامل وليس
مقصود الشارح رد مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار
في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء
المقام وانما مقصوده الاعتراض على صاحب التلخيص وتحقيق
لوجه العطف وتبيين لطريق التركيب على ما نقل عنه فلا يرد
على الشارح ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد
وقع نظيره في القرآن حيث قال تعالى وماويهم جهنم وبئس
المصير لكن قيل الحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة
الشارح نوع قدح في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز
ان يكون الواو في قوله ونعم الوكيل استئنافية واعتراضية
في آخر الكلام وحالية اي مقولا في حقه نعم الوكيل لكن قيل وقوع
في آخر الكلام مذهب ضعيف قال الشارح في شرح المفتاح

ومما يجب التنبيه له الفرق بين الواو الاعتراضية والحالية ثم قال
وهو ان لا يكون القصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم ولا تعبير
معنى الاختصاص بما قبله وأشار صاحب الكشاف الى ان الحالية
قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها
تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وبقي ههنا فائدة مهمة
وهي وجه تخصيص تقدير القول في تأويل الانشائيات بالاخباريات
وذلك كونه من قبيل الخطاب العام فكما ان الخطاب يقتضي ان
يستعمل في الامر الخطير الذي من حقه ان لا يختص به احد دون احد
كذلك من في امنه ينبغي ان يقول له كل من يتأتى منه القول
فعلم من هذا ان العدول من الاخباري الى الانشائي انما
يكون في امر ذي هول فنحو قولك زيد اضربه انما يقال في حقه
اذا كان مستحقا للضرب والهوان فكل من رآه يقول لصاحبه
في حقه اضربه لاستحقاقه له قوله وها انا اشرع في المقصود
بعون الملك المعبود وفيه ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل
مع ان خبره ليس اسم اشارة وقد صرح ابن هشام في مغني اللبيب
وحواشيه على التسهيل بعدم جوازه والملك هو المتصرف بالامر
والنهي في المأمورين من الملك والمالك هو المتصرف في الاعيان
المملوكة كيف يشاء من الملك والملك بضم الميم يعم التصرف
في ذوي العقول وغيرهم وبكسر الميم يختص بغير العقلاء ذكره
في شرح المشارق وقال الطيبي نقلا عن الراغب هو بالضم
ضبط الشيء المتصرف فيه بالحكم فكل ملك بالضم ملك بالكسر وليس

مطلب وجه تقدير القول في تأويل الانشائيات بالاخباريات

مطلب ادخال ها التنبيه على الضمير المرفوع المنفصل غير جائز اذا كان خبره غير اسم اشارة

كذلك

كذلك العكس والعبادة اسم لفعل مخصوص ابتلي الآدمي
بفعله تعظيما لله تعالى واختيار الطاعة على الهوى وفي
الكشاف هي اقصى غاية الخضوع والتذلل ووجهه بعض
المحققين بان للخضوع حدودا ونهايات ولفظ الغاية شاملة
لها لكونه اسم جنس مضافا فصح اضافة اقصى اليها كانه قيل
اقصى غايات وقيل فعل يؤتى به تعظيما لامر الله تعالى
او ترك فعل ومن قال فعل يأتي به المكلف على خلاف
هوى نفسه تعظيما لامر ربه ففيه ان العبادة غير مختصة بالمكلف
وانه ترك احد قسمي العبادة وهو ترك فعل وان شرطها غير مشروط
بان يكون على خلاف هوى النفس والا يلزم ان لا يكون
افعال من ساس نفسه وجعلها منقادة لامر ربه بحيث
لا تهوى غير رضاه عبادة نعم ذلك غالب فيها لكن المعتبر فيما
ذكر في الحدود الاطراد وفيه نظر وقال الراغب العبودية
اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل
وقيل العبادة لها ثلث درجات الاولى ان يعبد الله
طمعا في الثواب وهربا من العقاب وهو المسمى بالعبادة
والثانية ان يعبد الله تعالى لاجل ان يتشرف بعبادته
او بقبول تكاليفه او بالانتساب اليه وهذه اعلى من الاولى
لكنها غير خالصة وهو المسمى بالعبودية والثالثة ان يعبد الله
تعالى لكونه الها وخالقا ولكونه عبدا له والالهية توجب
الهيبة والعزة وهي توجب الخضوع والذلة وهذا اعلى الدرجات

مطلب معنى العبادة

مطلب اقسام العبادة

مطلب العبودية

وهو المستحق بان يسمى العبودة فالعبادة لعوام المؤمنين و
العبودية للخواص من الموقنين والعبودة لخاص الخاص من المقربين
وقيل العبادة لمن له علم اليقين والعبودية لمن له عين اليقين
والعبودة لمن له حق اليقين كذا في شرح المشكاة للطيبي

مطلب العبودة

مطلب تفصيل العبادة والعبودية والعبودة

قوله فاقول لما كان من الواجب على كل طالب لشيء ان يتصور
اولا ذلك الشيء ليكون جرت عادتهم بتصدير كتبهم بالمقدمة
وهي في المشهور عبارة عن ثلثة امور ماهية ذلك العلم وبيان
الحاجة اليه وموضوعه وقد يكتفى بالاولين والمص لم يصدر
بهما وحاصل توجيه الشارح انه وان لم يبدأ بهما ظاهرا لكنه
بدأ بما فيه تنبيه عليهما فانه يعلم من تفسير لفظ التصريف غاية هذا
العلم كما صرح به ومعرفة غاية العلم منساق الى معرفته بالرسم
فابتداؤه بتفسير لفظ التصريف كانه ابتداء بماهية العلم وبيان
الحاجة ولم يلتفت الشارح الى ان فيه اشارة الى موضوعه
حيث ذكر الامثلة وههنا توجيهات اخر منها ما قيل اراد
بالتصريف علم الاشتقاق فهو فهم بالغاية كما تعرف الحكمة بغايتها
ويقال الحكمة استكمال النفس الناطقة الخ وانما فعل بناء على
التآخي بين العلمين او الجزئية ومنها ان المراد بالتصريف
هو علم الصرف كما هو علم الصرف كما هو الظاهر لكن على تقدير
مضاف اي التصريف معرفة احوال التحويل الخ وهو ايضا تعريف
بالغاية ومنها تعريف العلم بما هو كثير الوقوع في ذلك العلم
اهتماما بشانه كما يقال الحج عرفة والتصريف كلمة الادب

اقول لما كان من الواجب على كل طالب لشيء ان يتصور ليكون على بصيرة في طلبه وان يتصور غايته

مطلب المقدمة

فان قيل ظاهر قوله من الواجب يدل على ان المراد بالتصور التصور
بوجه ما لكن قوله ليكون على بصيرة في طلبه بدل قوله ليمكن الشروع
يدل على انه اريد به التصور بوجه مخصوص قلنا يمكن ان يقال
المراد بالواجب العرفي المستحسن على ما دل عليه من التبعيضية
لان الواجب العقلي الذي لا يمكن الشروع بدونه التصور
بوجه ما والتصديق بالغاية او المراد بالبصيرة اصل البصيرة
التي لا يمكن الشروع بدونها ومن بيان ان يتصور المقدمة
للاهتمام فان قيل نفهم من تعليق امكان الشروع بالتصور
بوجه ما كونه به وقد قالوا الوجوب يكون بالذات وبالغير
وكذا الامتناع واما الامكان فلا يكون الا ذاتيا قلنا
المراد بالامكان الامكان الوقوعي المتعارف عادة لا الذاتي
فيصح توقفه على الغير وكذا المراد بالامتناع في استعمال الادباء
ما هو في مقابلة التحقق والوجود قوله على بصيرة في طلبه البصيرة
في القلب ما يبصر به الانسان كما ان البصر في العين ما يبصر به
وقيل البصيرة نور القلب كما ان البصر نور العين قوله
وان يتصور غايته اراد بتصور الغاية التصديق بها لان
تصورها ليس من المقدمات ثم الفعل اذا ترتب عليه امر
ترتبا ذاتيا يسمى غاية له من حيث انه على طرف الفعل ونهايته
وفائدة من حيث ترتبه عليه فيختلفان اعتبارا ويعمان الافعال
الاختيارية وغيرها فان كان له مدخل في اقدام الفاعل
على الفعل يسمى غرضا بالقياس اليه وعلة غائية وحكمة ومصلحة

مطلب معنى البصيرة

مطلب كون الشيء غاية وفائدة وغرضا وعلة غائية وحكمة ومصلحة وفائدة

بالقياس الى الغير وقد يخالف الغرض فايدة الفعل كما اذا اخطا
فى اعتقادها وهو اذا كان مما يتشوقه الكل طبعا يسمى منفعة
وقد يطلق الحكمة والمصلحة على غاية الفعل ونهايته مطلقا ولا شك
ان الغاية اعم من الغرض لان الغاية بمعنى نهاية الفعل وطرفه
يعم الافعال الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض فانه يخص
بالاختيارية ولهذا يقال افعال الله معللة بالحكم والمصالح والغاية
والمنفعة ولا يقال معللة بالاغراض وقد يقال الامر المترتب
على الفعل يسمى غاية ونهاية باعتبار انه طرف الفعل وفايدة
اذا كان نافعا للفاعل او غيره وحكمة ومصلحة اذا كان
مشتملا على نوع اتقان وصلاح وهذه كلها تعم الاختيارية
وغيرها لكن الاخيرتين لا تتناولان من الغير الاختيارية
الا لما كان فيه الايجاب ناشيا عن علم اتقاني كافعال الله
تعالى على اصل الحكيم دون الافعال الطبيعية والاجبارية
وهذه المذكورات قد توافق العلة الغائية والغرض وقد يخالفهما
فبينهما وبين العلة الغائية والغرض عموم من وجه وقد يستعمل
الغاية بمعنى العلة الغائية وقد يكون بمعنى الفائدة وقد يستعمل
الغرض بمعنى الباعث سواء تصور ترتبه اولا بان يكون حامل
الفعل فقط مقدم الوجود عليه قوله لانه هو السبب الحامل على
الشروع فى الطلب بدأ المصنف بتعريف التعريف • الضمير ان
رجع الى تصور الغاية فلا شيء وان رجع الى الغاية فالتذكير
باعتبار الخبر واما قول القاضى فى تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس

بازغة

بازغة قال هذا ربى ان تذكير المبتدأ بالنظر الى الخبر ففيه تأمل
اذ لا مقتضى لتانيث المبتدأ حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر
الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو فى
لفظها ولذا يقال مؤنث لفظى ويمكن ان يقال اذا اشتهر
المسمى فى ضمن اطلاق لفظ عليه يلاحظ ذلك المسمى فى ضمن هذا
اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث فى الاشارة اليه ورجع
الضمير ونظيره كثير واما ما يقال من ان تانيث الغاية ليس بحقيقى
كتانيث الرحمة والمعرفة والنكرة فخارج عن قانون النحاة
لانهم لم يفرقوا فى الضمير بين ان يكون المؤنث حقيقيا او غير
حقيقى الا ان يقال ان من اعتبر كون التاء من نفس الكلمة
لم يجعل مثل مؤنثا لفظيا قوله على وجه يتضمن فايدته • اى
اى معرفة غايته حيث قال المعانى مقصودة لا تحصل الا بها
قوله متعرضا لمعناه اللغوى • اى ذاكرا له بقوله فى اللغة التغيير
قوله اشعارا بالمناسبة بين المعنيين • والشعور ادراك
بغير استثبات وهو اول مراتب العلوم وكانه ادراك متزلزل
ولذلك لا يطلق فى حق الله تعالى وقيل الشعور من الشعر ومنه
الشعار وهو ما يلى الجسد من الثياب وشعرت كذا قد يوخذ
من مس الشعر ويعبر به عن اللمس ومنه استعمل المشاعر للحواس
فاذا قيل فلان لا يشعر فذلك ابلغ فى الذم من قولهم لا يسمع
ولا يبصر لان حس اللمس اعم من حس البصر والسمع ذكره فى شرح
التبيان واعلم ان تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعانى

التانيث فى لفظ الشمس لا فى ذاتها ولذا يرجع اليه ضمير المذكر

قوله لانه هو السبب الحامل على الشروع فى الطلب بدأ المصنف بتعريف التعريف

قوله متعرضا لمعناه اللغوى اى ذاكرا له بقوله فى اللغة التغيير

قوله اشعارا بالمناسبة بين المعنيين

مطلب معنى الشعور

مطلب الفاء

فائدة في الفاء ومعانيه

مطلب في وضع ضمير الخطاب

مطلب عموم الخطاب

في اللغة يصح من غير ان يراعي معناه مناسبة كذلك يصح في
الاصطلاح الا ان الغالب فيها رعاية المناسبات واعتبار
المرجحات قوله فقال مخاطبا الفاء قد يفيد كون المذكور
بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان
مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان وهو التعقيب الذكري
ومن هذا القبيل عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال
ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ورجليه ومسح رأسه وقد
يقال في مثله المراد بالفعل المجمل ارادته قال الشارح في شرح
الكشاف والعجب ان صاحب الكشاف حمل قوله تعالى ونادى
نوح ربه فقال على ارادة النداء ليصح الفاء مع ان القول تفصيل
للنداء وههنا فائدة وهي ان الفاء قد يكون بمعنى ثم وبمعنى
الى وللاعتراض وللاستيناف وللتعليل وللتفصيل
وزائدة قوله بالخطاب العام اعلم ان ضمير الخطاب موضوع
بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على
ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن شرط استعماله في جزئياته
المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين
لان عموم الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب
لا عن ارادة مفهوم كلي شامل لهم ولهذا كان اصل الخطاب
وحقه ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر وقد يترك الى غيره
ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل كقوله تعالى ولو ترى
اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وقوله عليه السلام بشر المشائين

مطلب مبنى التجريد

الى المساجد في الظلم بالنور التام يوم القيمة وقول الشاعر
اذا انت اكرمت الكريم ملكته [او صار مملوكا لك] وان انت اكرمت اللئيم تمردا
ومثله كثير فلا يراد مخاطب بعينه بل كل من يتاتى منه الرؤية و
كل من يتاتى منه البشارة وكل من يتاتى منه الاكرام فلم يدخل
في هذا الخطاب ثم ان كون العموم على سبيل البدل خاص اذا كان
ضمير المخاطب واحدا ومثنى فاذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد
غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل
لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام
بصيغة الجمع وفيه نظر قوله اعلم ان التعريف وهو
تفعيل من العرف للمبالغة والتكثير في اللغة التعبير ذكر في بعض
حواشي الكشاف ان اعلم خطاب من المتكلم لنفسه بطريق
التجريد كانه جرد من نفسه شخصا وخاطب فان قيل هل
يجوز كونه التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق
آخر كالسكاكي والزمخشري ومن تبعهما قلنا نعم اذ لا منافاة
بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف والكرماني في شرح
البخاري وقد يقال مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه
ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات
على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من اراءة المعنى في صورة احد
غير ما يستحقه بحسب ظاهره ثم ان القوم اذا اعتنوا بامر واهتموا
بشانه يقدمون قبل الشروع فيه كلمة اعلم تنبيها للسامع
على ما يلقى اليه من القول كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه فيتنبه

السامع له ويصغي اليه ويحضر قلبه وفهمه ويقبل عليه بكلية فلا يضيع
الكلام وفي معناه حرف التنبيه فاذا ازداد الاعتناء يؤخرون
ويضمون اليه الفاء تقريرا وتثبيتا يعني اذا تقرر هذا ووجب
عليك علم فاعلم ذلك وليكن على بال منك او فتامل او اعرف
فانه دقيق والعلم يقال لادراك الكلي او المركب والمعرفة للجزئي
او البسيط ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة
للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشئ واحد
تخلل بينهما عدم بان ادركه اولا ثم ذهل منه ثم ادركه ثانيا و
العلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم
ولا يقال عارف فان قيل قوله عليه السلام ان من العلم كهيئة
المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله ينافيه اجيب بعد تسليم ثبوت
هذا الكلام من رسول الله او من علي بان الباء بمعنى اللام كما في الاصل
العلم اي العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله عليه السلام من اخلص
لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه
واما قولهم العلماء ثلثة عالم بالله وعالم باحكام الله وعالم بايام الله
فلا يجري فيه التوجيه المذكور للزوم التفكيك قوله تقول

صرفت الشئ اي غيرته يعني ان للتصريف معنيين لغوي اي ما علم
ان الكلام قد يغير بازاء ما يغير باي لكن قال شارح الهادي
اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم باي ضممت تاء الضمير
تقول استكتمته سري اي سألته كتمان سري بضم تاء سألته
لانك تحكي كلام المعبر عن نفسه واذا فسرتها باذا فتحت

مطلب جواز ايراد تقول في صدر الكلام ويقال

وقلت اذا سألته كتمانه لانك تخاطبه اي تقول ذلك اذا قلت
ذلك القول قيل في شروح الكشاف السر فيه ان اي مفسرة
فينبغي ان يطابق ما بعدها ما قبلها والاول مضموم
فالثاني مثله ويجوز في صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال
على البناء للمفعول وان اتى بكلمة اذا كان صدر الكلام في
موقع الجزاء قال الفاضل مولانا خسرو وحينئذ للمستقيم ان
يكون صدر الكلام على لفظ يقال الا اذا قدر ان القائل هو
المخاطب وقال العلامة الرازي في شرح الكشاف يقال
لقيته ولا قيته اذا استقبلته غير مستقيم لان يقال غايب
فالصواب تقول واعترض عليه ان اراد بعدم الاستقامة
فوت المناسبة فالتعبير به عنه غير مستقيم وان اراد عدم صحة
المعنى فممنوع لان يقال لازم تقول وكل موضع يصح فيه وضع
الملزوم يصح فيه وضع اللازم واجيب ان ما قاله العلامة
صحيح بالاعتبارين اما الاول فلان المراد بالاستقامة ليس
معناه الحقيقي وهو ضد الاعوجاج بل مجاز عن المناسبة بعلاقة
المشابهة في تناسب الاجزاء والحسن فعدم الاستقامة
مجاز عن عدم المناسبة واما الثاني فلا لفظ يقال ليس بلازم
لتقول بل هما متباينان وان كان المراد ان معناه لازم
لمعناه فقوله كل موضع يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع
اللازم ممنوع لانه يصح ان يقال كل انسان ناطق ولا يصح
كل حيوان ناطق وقد يجاب عن اعتراض العلامة بمنع لزوم

المناسبة ثم بتسليمه وجعل قوله استقبلت بعد قوله ليقال التفات
على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالزمخشري
والسكاكي ومن تبعهما وهو ظاهر وعلى مذهب الجمهور ايضا
بدليل ما ذكره بعض المحققين من شراح المفتاح من ان مثل
انا الذي سمتني امي حيدرة ومثل انتم قوم تجهلون مما سلف
فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب من باب الالتفات فتأمل
فيه ليظهر لك ما فيه فان قيل قد نص الادباء على ان جمع
المفسر والمفسر باطل وههنا قد جمعا حيث قال عرفت
الشيء اي خبرته قلنا بطلان الجمع فيما لم ينشأ الابهام في المفسر
الا من حذفه واما المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه
فيجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد كذا
ذكره الشريف في حواشي الوافية وابنه في الرشاد شرح الكشاف

قوله وهو ما وضعه له واضع لغة العرب اي المعنى اللغوي
ما وضع واضع لغة العرب لفظ التعريف لذلك المعنى اللغوي
وقس عليه الصناعي قيل استعمال كلمة ما في التعريف مع انه
بالعرض العام اشبه كما صرح به بعض المحققين اما لانه بنى الكلام
على مختار المتقدمين واما لانه من ذكر العام وارادة الخاص وقد
يقال كلمة ما من الالفاظ العامة فلا يصدق التعريف على البعض
بل على الكل كما لو قال ان كان ما في بطنك غلاما فانت حرة
فولدت غلاما وجارية لم يعتق لان الشرط ان يكون جميع ما في
البطن غلاما كون ما عامة لا يقال فعلى هذا يفهم من قوله تعالى

فاقرؤا ما تيسر وجوب قراءة جميع ما تيسر وليس كذلك
لانا نقول بناء الامر على التيسير دل على ان المراد ما تيسر بعضه
الا انواده لانه عند الاجتماع تنقلب متعسرا والجواب ان عموم
ما ليس بلازم فلا يرد شيء اختلفوا في واضع لغة العرب
فذهب المحققون كابي الحسن الاشعري الى ان الواضع هو الله
تعالى ويسمى هذا المذهب مذهب التوقيف وذهب الآخرون
الى ان واضعها هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح
ومنهم من ذهب الى التوزيع وقال بتوقيف البعض واصطلاح
البعض الآخر وقيل اول من تكلم بالعربية اسمعيل بن ابرهيم
الهاما من الله تعالى قوله واللغة الالفاظ الموضوعة قال
صاحب القاموس هي اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال
الرازي في شرح الكشاف اللغة اللفظ الموضوع لا يقال لام
التعريف يبطل الجمعية فهذا الجمع والمفرد سواء لانا نقول هذا عند
امتناع الاستغراق وعدم العهد وانتفاء الامرين ممنوع ولو سلم
فاستواء هذا الجمع والمفرد ممنوع لما في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد
وان بطل معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا تعدد
غايته انه يصدق على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية
باللام اذا لم يكن للاستغراق والعهد اذا كان في موضع النفي و
اما اذا كان في موضع الاثبات فلا كما ذهب اليه البعض ونص
عليه المحقق ابن كمال باشا في اوايل شرح الهداية لما قالوا في مسئلة
الخلع والاقرار والوصية في قولها اخلعني على ما في يدي من الدراهم

مطلب جواز الجمع بين المفسر والمفسر

مطلب معنى اللغوي

عموم ما ليس بلازم

مطلب في اختلاف واضع اللغة

مطلب اللغة

اول من تكلم بالعربية اسمعيل

مطلب كون معنى الجمع باطلا باللام في موضع النفي دون الاثبات على ما قرره المحقق ابن كمال باشا

مطلب الرد على ابن الكمال

وقوله لفلان علي من الدراهم وقوله اوصيت لفلان بالدراهم
من انه ينصرف الى ثلثة دراهم في هذه الصور الثلاث
لانها اقل الجمع قلت ما ذكر في الاصول من الدليل على بطلان
معنى الجمعية باللام لا يفرق بين ان يكون في موضع النفي
او الاثبات نص عليه في الهداية والنهاية والمبسوط
في كتاب الشهادة وكذا ان تقول اللفظ في الاصل
مصدر فيحتمل القليل والكثير كالمصدر فانهم قالوا في قوله
تعالى وجعل لكم السمع والابصار وفي قوله تعالى كانتا
رتقا لم يجمع السمع ولم تثن رتقا وان كان بمعنى مرتوقين
لكونه في الاصل مصدرا قوله من لغي بالكسر يلغى بالفتح
لغى على وزن فعل بفتح الفاء والعين لان مصدر باب
علم اذا كان لازما يجيء على فعل غالبا كفرح فرحا واذا
كان متعديا يجيء على فعل بكسر الفاء وسكون العين
نحو علم علما وفعل بفتح الفاء وسكون العين نحو
جهل جهلا وان شئت تحقيق الحال فتتبع الاقوال واصل لغى
مصدر اللغو او لغي فاعل اعلال عصا ورحى قوله اذا لهج
بالكلام اى تلفظ به والمراد بالكلام ههنا الالفاظ اعم من
ان يكون متضمنا لكلمتين او غيره وفي شرح البديع للاصفهاني
اللغة في اللغة التلفظ بما لا يعنى يقال لغى يلغو لغوا اذا تكلم
بما لم يفد وفي فتوح الغيب في الاصطلاح معرفة افراد الكلم
وكيفية اوضاعها واللهجة بسكون الهاء اللسان وقد يحرك يقال

فلان

مطلب اصل لفظ اللغة

مطلب معنى لفظ البرة وبرى واصلها

مطلب استعمال اشار في محل التعظيم

مطلب في استعمال اشار بعلى والى

مطلب الصناعة بفتح الصاد وبكسر الصاد

فلان فصيح اللهجة وسميت الالفاظ الموضوعة لغة لان الانسان
يلهج بها قوله واصلها لغي او لغو والهاء عوض وجمعها
لغى بضم اللام ولغات ايضا وقال بعضهم سمعت لغاتهم بفتح التاء
لانه شبهها بالتاء التي توقف عليها هاء والنسبة اليها لغوي
ولا تقل لغوي بفتحها كذا في الصحاح قوله مثل برة وبرى وصناعة
وهي ما وضعه لاهل هذه الصنعة البرة حلقة تجعل في لحم
انف البعير وقال الاصمعي تجعل في احد جانبي المنخرين قال وربما
كانت البرة من شعر وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط
وخلخال واشباهها برة قال ابو علي واصل البرة بروة وجمعت
على برى مثل قرية وقرى وقال ابو القطاع اصلها بروة بالضم
نحو خصلة وخصل وغرفة وغرف واذا عرفت هذا ظهر ان التعبير
بقوله مثل برة وبرى انه مثل وزنا لا اصلا قوله واليه اشار
بقوله وفي الصناعة جعل المعنى الصناعي للتعريف مشارا اليه مع
انه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو رتبته عرفا لانهم يقولون
للعظماء قد اشرتم الى كذا مع انه صرح به على ان استعمال الاشارة
في الصريح اذا لم يقع في مقابلة كثير ولفظ اشار ان استعمل بعلى
يكون المراد الاشارة بالراى وان استعمل بالى يكون المراد
الاشارة باليد ففي استعماله ههنا بالى تنزيل للمشار المعقول
بمنزلة المحسوس تنبيها على قوة ظهوره وكمال انكشافه قوله
وفي الصناعة بكسر الصاد الصناعة بفتح الصاد يستعمل في
المحسوسات وبالكسر في المعاني وقيل الصناعة بكسر الصاد

حرفة الصائغ وقيل هي اخص من الحرفة لانها تحتاج في حصولها
الى المزاولة والصنعة بالفتح عمل والصناعة قد تطلق على ملكة
تقتدر بها على استعمال الموضوعات على وجه البصيرة لتحصيل غرض
من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة
من العلوم العملية **قوله** وهي العلم الحاصل من التمرن على
العمل مرن على الشيء يمرن بالفتح في الماضي والضم في الغابر مرونا
ومرانة تعوده واستمر عليه وقيل الصناعة في عرف الخاصة
علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء
حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة اولا كعلم الطب والاول
هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وقد يقال لكل علم مارسه الرجل
حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة سواء كان حصوله بعمل او لا
قوله والمراد ههنا صناعة التصريف هذه الاضافة
بيانية كشجرة الاراك ان اريد بالتصريف علم التصريف ولامية
ان اريد به التحويل المخصوص **قوله** في الاصطلاح اشارة
الى ان المراد بالصناعة الاصطلاح فان قيل فلم يقل
في الاصطلاح قلت لانه يستعمل غالبا في العلم الذي يحصل
معلوماته بالنظر والاستدلال والصناعة في الذي يحصل
معلوماته بتتبع كلام العرب ومعلومات هذا العلم يحصل
بالتتبع ثم هو لغة الاتفاق وعرفا اتفاق طائفة على تسمية
شيء باسم ينقل عن موضعه الاول وقيل هو كلام متعارف
بين طائفة مخصوصة **قوله** تحويل الاصل الواحد اي

مطلب معنى التمرن

في معنى الصناعة

الفرق بين الصناعة والاصطلاح

مطلب معنى الاصطلاح

اي تغييره فاعل بمعنى المتوحد وقد يطلق على الواحد الذي هو مبدأ
العدد والفرق بين الواحد والاحد ان الواحد اسم لمن لا يشاركه
شيء في صفاته والاحد اسم لمن لا يشاركه في ذاته واصل احد
وحد حذفت الواو وابدلت منها الهمزة والاصل الواحد
ما جعل ماخذا للمعاني المختلفة والمراد منه المصدر عند البصريين
والفعل عند الكوفيين وانما سمي اصلا لان اصل الشيء ما يبتني
عليه ذلك الشيء والاشياء الماخوذة مبنية عليه وواحدا
لان العلة حقها ان يكون واحدة بالنسبة الى المعلول
قوله والاصل ما يبتني عليه الشيء والمراد ههنا المصدر
اما على صيغة المجهول لانه يجيء متعديا قال في الصحاح ابتنى
دارا وبنى بمعنى واما على صيغة المعلوم يقال بنى عليه فابتنى
ولو قيد بقوله من حيث يبتني عليه لكان اولى اذ رب اصل
يكون مبنيا على غيره ثم الابتناء شامل للحسي كابتناء السقف
على الجدار واغصان الشجر على دوحته وللعقلي كابتناء الافعال
على المصادر والحكم على دليل والاحكام على القواعد الكلية
والمعلولات على عللها فان قلت ابتناء الشيء على الشيء
اضافة بينهما وهو امر عقلي قطعا قلت المراد بالابتناء الحسي
كون الشيئين محسوسين وعرفه الامام في المحصول بالمحتاج
اليه ورد بانه لا يطرد لعدم صدقه على العلل الفاعلية و
الصورية والغائية والشروط واجيب بمنع اشتراط
الطرد في مطلق التعريف لا سيما الاسمي فان كتب اللغة مشحونة

الغير الى صلة والتوقف اللفظي ليس كذلك لان ماهية
الاستدلالية اعتبارية ولا تعد تصور ماهية الفضو

مطلب الاصل

مطلب الابتناء

تغيير الالفاظ بما هو اعم من مفهوماتها وقدح المحققون
بان التعريفات الناقصة يجوز ان يكون تمييزا عن شيء معين
فيكتفي بما يفيد الامتياز عنه ورد بان الامام ممن يشترط
المساواة كما صرح به في شرح الاشارات وبان المذكور في
كتب اللغة انما هو التعريف اللفظي لا الاسمي غالبا قوله
الى امثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها
الى فهم المستفيد واما الشواهد فهي الجزئيات التي يستشهد بها
في اثبات القواعد لكونها من القرآن والحديث او كلام
من يوثق به من العرب فهي اخص من الامثلة والمراد بها
ههنا الابنية الجزئية قوله وهي الكلم باعتبار الهيئات التي
تعرض لها الكلم جنس الكلمة كما ذهب اليه الجمهور وحقه ان يقع
على القليل والكثير كالماء لكن غلب على الكثير ولم يقع الا على
ما فوق الاثنين لا جمع كما ذهب اليه صاحب الصحاح والمصباح
واللباب والكلمة في لغة العرب يقع على جزء من الكلام
اسما او فعلا او حرفا وعلى الالفاظ المنطوقة وعلى المعاني
المجموعة وعلى القصيدة والجمل واستبعد الرضي اشتقاق
الكلمة من الكلم بمعنى الجرح واراد بالكلم المشتقات افعالا
كانت او اسماء لا الجوامد والحروف بطريق ذكر العام
واراد الخاص وفيه انه لا يجوز اذ العام لا يدل على الخاص
باحدى الدلالات الثلث ذكره في مفتاح المفتاح وحاشية
تغيير الخاص وفيه انه يجوز مع القرينة للدلالة معها ذكره

في حاشية المطول لعلاء الدين وفيه حينئذ لا يبقى عاما
وقال الشارح في المطول اذا اطلق لفظ العام على الخاص
لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز
في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت
رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له
لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت
زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ
فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان
ناطق ثم قال وهذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون
انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون
ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه و
منشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق
والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج ثم المراد بالكلم
اذ الكلم انما يكون كلما بعد عروض الهيئة وسماها كلما
باعتبار ما يؤول اليه او باعتبار التجريد كما في قوله تعالى سبحان
الذي اسرى بعبده ليلا او الحروف مع الهيئة بعدها تنصيص
للتاكيد كما في قولهم العلم صفة قائمة بغيره فان الصفة ما قام
بغيره قوله من الحركات والسكنات اراد بهما الجنس
المتناول للقليل والكثير والواو بمعنى او بمعنى منع الخلو
لئلا ينتقض بنحو ضرب والمعتبر في تشخص الصيغة تشخص الحركات
فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف اشخاص الحركات كما تختلف

مطلب الفرق بين الامثلة والشواهد

اي باعتبار الهيئات التي تعرض لها من الحركات والسكنات

مطلب الكلم في انه جنس او جمع

مطلب الكلمة

مطلب اطلاق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه

حروف الكلم

مطلب اختلاف الكلمة باختلاف الحركات والسكنات

في ضرب وطلب مثلا مع اتحادهما بالنوع والمعتبر في نوعها
نوع الحركات فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات
كاختلافها في ضَرَبَ وضُرِبَ **قوله** وتقديم بعض الحروف
على بعض وتاخيره عنه تختلف باختلاف الهيئات كضرب
يضرب ونحوهما من المشتقات لمعان جمع معنى اعتبار
التقديم والتاخير في مفهوم الهيئة للاحتراز عن هيئة ضرب
اذا صدر عن ثلثة اشخاص دفعة على وجه يصير لفظا واحدا
فانها ليست صيغة اصطلاحا وان كانت تلك الهيئة حاصلة
للحروف باعتبار الحركات واعترض عليه بانهما لو كانا معتبرين
في مفهوم الهيئة لكان تقديم الحرف المتاخر على الحرف المتقدم
موجبا لاختلاف الصيغة بالنوع كما ان اختلاف الحركة
كذلك فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع لصيغة
ربض وليس كذلك واجيب بان المعتبر في مفهوم
نوع الصيغة نوع التقديم والتاخير لا شخصها والمقدم و
المؤخر ههنا لا يختلف باختلاف نوع التقديم والتاخير وان
اختلف شخصهما وبقي ههنا شيء وهو ان صيغة فاعل مخالفة
بالنوع لصيغة افعل مع ان الهيئة الحاصلة لهما باعتبار
نوع التقديم والتاخير ونوع الحركات والسكنات متحدة
الا ان يمنع اختلاف الصيغة بالنوع فيهما ثم كل واحد من التقديم
والتاخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد
اخرت المتقدم عليه من المقدم وينفصل احدهما عن الآخر بالقصد

مطلب اختلاف الكلمة بتقديم بعض الحروف على البعض وتاخيره عنه

في بيان استلزام كل من التقديم والتاخير الآخر

دون التحقيق

التحقيق فكانه اعتبر القصد او ذكره تاكيدا كما في قوله الاتي حرون
سائرة وللمستفيدون **قوله** وهو في الاصل مصدر ميمي
من العناية نقل الى معنى المفعول المعنى يمكن ان يعتبر مصدرا
للمعلوم او المجهول وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع
الملفوظ في ضرب الامير موضع مضروب الامير وان يعتبر اسم
مكان على مفعل وان يعتبر اسم مفعول مخفف معنى بالتشديد
والنحو واني منع كونه اسم مفعول بناء على انه ليس بمشدد وهو
ليس بعوي واما مناقشة جمال الدين الاقرائي بان صحة
اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في غير الميمي من المصادر
ولا يلزم من صحته في غير الميمي صحته فيه وما في شرح اللب
للسيد عبد الله من ان المعهود في هذا استعمال المصدر
الغير المحدود بالتاء فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز
وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها
وقال جمال الدين الاقرائي لا تحول لمعنى المصدر بناء الفعل
للمفعول وذكر في تفسير الفاتحة لمولانا المحقق الفناري ان
صيغ المصادر يستعمل اما في اصل النسبة ويسمى مصدرا واما
في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة
المتحركية الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة
للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام
او للفاعل وللمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من
العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي

مطلب في كلمة المعنى
وتقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه تختلف باعتبار الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما من المشتقات لمعان جمع معنى وهو في الاصل مصدر ميمي من العناية نقل الى معنى المفعول

مطلب القول في صحة اطلاق المصدر الميمي على المفعول وعدمها

مطلب المصدر والحاصل بالمصدر

مطلب في الحاصل بالمصدر

قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما
الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان لكل مصدر
متعد منه كما ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى
الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه قوله وهو
ما يراد من اللفظ اي التعريف كتحويل المصدر الى امثلة مختلفة
وقيل كثيرا ما يطلق المعنى على ما لم يستفد من اللفظ اعلم
ان اللفظ اذا وضع بازاء شيء فذلك الشيء من حيث تدل
عليه اللفظ يسمى مدلولا ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى و
من حيث يحصل منه يسمى مفهوما ومن حيث كون الموضوع له اسما يسمى
مسمى والمسمى اعم من المعنى في الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى
قد يختص بنفس المفهوم مثلا يقال لكل من زيد وبكر وعمرو مسمى
للفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول قد يعم من المسمى لتناوله
المدلول التضمني والالتزامي دون المسمى ثم وصف المعاني بالمقصودة
مع ان المعنى هو المقصود اما بالتجريد في الاول او التنصيص
في الثاني للتاكيد قوله لاجل حصول معان مقصودة هو
في الاصل مصدر اجل شرا اذا جناه استعمل في تعليل الجنايات
كقولهم من جراك فعلته اي من ان جررته اي جنيته ثم اتسع
فيه فاستعمل في كل تعليل قوله لا تحصل تلك المعاني الا بها
اي بهذه الامثلة اي لا تحصل افادة تلك المعاني
اذ تحققها في الواقع غير موقوف على الامثلة فكان الظاهر
ان يقال ليستفاد الا بها ليدل على ما ذكرتم انه لا يخفى ان

مطلب اطلاق المعنى على ما لم يقصد من اللفظ

ان هذا المراد عائي لا حقيقي فلا يرد انه يمكن التعبير عنها بغير
تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد خطابي على وجه لا يطابق
الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي بل هو مسلوب الدلالة عنه الى معنى
يناسب المقام نبه على ذلك صاحب الكشف حيث قال في شرح
قول صاحب الكشاف على الجم الغفير من الناس في تفسير قوله تعالى
واني فضلتكم على العالمين اراد انه مسلوب الدلالة عن معناه
الاصلي الى المبالغة في الكثرة والمعتبر في الصدق والكذب المعنى
المقصود في الكلام لا المعنى الذي وضع له وان كان قد يلاحظ
لا لانه بل للانتقال منه الى ما هو المقصود وبذلك يندفع الشكوك
والاوهام عن الايات والاحاديث النبوية المتضمنة للمبالغة
ثم خطابي يناسب المقام كقوله يجعلون اصابعهم في اذانهم فان
ما يجعل في الاذن رؤس الاصابع مبالغة فحل التجوز في لفظ
الاصابع والغات المبالغة كما يفوت اذا كان لفظ العدل
مجازا عن العادل في قولك رجل عدل وكقوله عليه السلام فانها
نصف العلم في قوله تعلموا الفرائض الحديث فان المراد المبالغة
في الكثرة كما في قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين قوله
وفي هذا تنبيه على ان هذا العلم محتاج اليه مثل الضرب هو الاصل
الواحد فتحول الى ضرب ويضرب وغيرهما ليحصل المعنى المقصود
لان حصول المعاني المقصودة المحتاج اليها كلها اذا كان مقصورا
على حصول الابنية التي احوالها مسائل هذا العلم كان هذا العلم
محتاجا اليه قوله من الضرب الحادث في الزمان الماضي اشارة

مطلب كون الكلام الخطابي الذي لا يطابق الواقع مسلوب الدلالة عنه الى غرض

وهو ما يراد من اللفظ اي التعريف تحويل المصدر الى امثلة مختلفة لاجل حصول معان مقصودة لا تحصل اي تلك المعاني الا بها اي بهذه الامثلة وفي هذا تنبيه على ان هذا العلم محتاج اليه مثلا الضرب هو الاصل الواحد فيحول الى ضرب ويضرب وغيرهما ليحصل المعاني المقصودة من الضرب الحادث في الزمان الماضي

الى ان دلالة الفعل على الزمان ليس مجرد اقتران الحدث اعنى مصدر
الفعل بالزمان بل معناه ان مصدر الفعل حادث فى هذا الزمان
ولا يرد مثل علم الله تعالى ويعلم الله تعالى من الافعال المستعملة فى
حق الله تعالى لان الحدوث هناك راجع الى التعلق وهو حادث
قوله او الحال او غيرهما هو التصريف فى الاصطلاح تقديمه
لتقدمه فى الوجود او لتبادر الفهم اليه عند الاطلاق او لميل الى رجحان
كون المضارع حقيقة فيه كما يشير اليه فى بحث المضارع قوله
والمناسبة بينهما ظاهرة اى بين التصريف بمعنى التغيير والتحويل
لان فى التحويل تغييرا والتغيير قد يوجد مع التحويل هذا ما ذكره آنفا
من ان التعرض للمعنى اللغوى اشعار للمناسبة بين المعنيين
قوله المراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف لان الظاهر ان المص
قصد تعريف لفظ التصريف لغة واصطلاحا وقطع النظر عن
تعريف علم التصريف تسهيل للمتعلم ولا يرد ان التعريف ليس
بجامع لخروج المسائل التى لا تتعلق بتحويل الاصل الواحد لانا نمنع
اللزوم كون تحويل المصدر المعين كالضرب مثلا تصريفا لصدق
التعريف عليه وهو باطل لامتناع كون الجزء عين الكل وقيل
انما قال والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف نظرا الى ان قوله
تحويل الاصل الواحد الخ لا يحمل على علم التصريف بالمواطاة لان
العلم من قبيل الانفعال والتحويل من مقولة الفعل والتعريف
ينبغى ان يحمل على المعرف وفيه بحث لان تقديره التصريف
علم بتحويل الاصل الواحد الخ ولما لم يمكن تعريف علم من العلوم

الا باعتبار متعلقه قصر فى التعريف عليه تعويلا على فهم
الطالبين قوله الذى هو معرفة احوال الابنية وهذا
فى الحقيقة تعريف لعلم الاشتقاق دون علم التصريف
المتداولة فيما بينهم قال بعض الفضلاء فى تعريف
علم التصريف علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التى
ليست باعراب وانما قال احوال ابنية الكلم ليكون الحد جامعا
اذ يخرج حينئذ عنه بعض احكام الادغام نحو انا اضرب بغداد
وانما قيدنا بالبعض لان بعضها داخل فى الابنية وهو الادغام
فى كلمة واحدة نحو شدّ وان كان فى كلمتين فحينئذ يكون
داخلا فى الاحوال لانه حال يطرأ على الكلمة من كلمة اخرى
ويخرج ايضا حينئذ بعض احكام التقاء الساكنين مثل اضرب
الرجل وانما قيدنا بالبعض لان البعض الآخر داخل فى
الابنية وهو الذى يكون فى كلمة واحدة اذ هو راجع الى ابنية
الكلم لا الى احوالها نحو انطلْق بسكون اللام وفتح القاف
فى انطلِق ويخرج ايضا حينئذ احكام الوقف لانها ليست راجعة
الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر وزيد واشباههما
بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى بنية
الكلمة واورد على هذا الحد ان زيادة قوله احوال وان
افاد ما ذكرتم لكن اخل به من وجه آخر لانه خرج به معرفة
ابنية الكلم لانه لا يلزم من استناد المعرفة الى المضاف استنادها
الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم من التصريف

واصل انطلق انطلِق بكسر اللام وسكون القاف فهو انطلق
بكتف فاسكنوا اللام فالتقى ساكنان فحركوا القاف وفتحوها
اتباعا لحركة اقرب المتحركات اليها وهى فتحة
الطاء ولانهم لو كسروا الزم فى تحريك
الساكن الا واو هو الكسر
سلمه

وهی منه وجوابه ان یقال ان ارید بابنیة الکلم موادها
وجواهرها فلا باس نحو وجها اذهی من مباحث اللغة
ولیس من مباحث التصریف وان ارید ما یطرا علی الکلمات
من الهیئات والاحوال فهی نفس ابنیة الکلم والاضافة فیه
کما فی قولهم شجر اراک فمعنی قوله احوال ابنیة الکلم علی
هذا التقدیر احوال هی ابنیة الکلم هکذا ذکروه ولکن التحقیق
فی هذا الموضع ان یقال المراد بابنیة الکلم هی الالفاظ
باعتبار حروفها وحرکاتها وسکونها الموضوعة هی لها
باعتبار کونها مادة للکلم وباحوال الابنیة العوارض
التی تلحقها بحسب کل غرض کما ذکره بعض الفضلاء فی تعریفه
واذا کان کذلک فلا بد من زیادة قولنا احوال لینطبق
الحد علی علم التصریف ویخرج عنه ما لیس منه اذ معرفة الابنیة
لیست منه فانه انما هو علم بقواعد یعرف بها احوال الابنیة
ای الماضی والمضارع والی غیر ذلک راجع الی احوال الابنیة
لا الی نفس الابنیة هذا التفصیل لطیف فانظر فیه لیظهر لک ما فیه
قوله واختار التحویل علی التغییر قیل الفرق بین التحویل والتغییر
ان التغییر لا یکون الا متعدیا یقال غیرت الشیء فتغیر والتحویل
یکون لازما ومتعدیا وقیل التحویل یستعمل فی الذوات و
التغییر فی الصفات وقیل التحویل اخص من التغییر کما فی الشرح
قوله قال فی المغرب هو بالغین المعجمة کتاب فی اللغة للمطرزی
المعتزلی صاحب المصباح فی النحو واکثر تعلقه باللغة الفقهیة

ولکن صنف فی اللغة ایضا اطول منه سماه بالمعرب بالعین المهملة
یحیل بیان بعض اللغات الیه قوله الی موضع آخر وهو فی اصل
الوضع افعل التفضیل بشهادة الصرف نحو آخر آخران
آخرون اخری اخریان اخریات واخر فمعنی آخر فی الاصل
اشد تاخرا ثم نقل الی معنی غیر فمعنی جاءنی زید ورجل آخر
رجل غیر زید ولا یستعمل الا فیما هو من جنس المذکور اولا
فلا یقال جاءنی زید وآخر فیفهم منه ان المراد رجل آخر
بخلاف جاءنی زید وغیره ویستعمل اخریات واواخر فی
المعنی الاول مع اللام او الاضافة کما هو حقهما نحو جاءنی
فلان فی اخریات الناس ای فی الجماعة المتاخرة فلما
خرج آخر وسائر تصاریفه عن معنی التفضیل استعملت
من دون لوازم افعل التفضیل اعنی من واللام والاضافة
فان قیل اُخَر فی قوله تعالی فعدة من ایام اخر لانه للیوم
واخر لا یجمع علی فُعَل وانما یجمع علیه اخری کما وجهه
قلنا لما کان الیوم مما لا یعقل اجری مجری المؤنث لما کان
من التناسب بین ما لا یعقل وبین الاناث مما یعقل
لانهن ناقصات العقل فکان اخر اخری فیجمع علی
اُخَر کذا فی الاقلید قوله وقال فی الصحاح التحویل التنقل
الواقع فی الصحاح التحول التنقل من موضع الی موضع والذی
وقع فیه حول فام اجاز للشارح ان ینسب الیه ورود التحویل
الذی هو مصدر حول فام ابمعنی التنقل ثم الصحاح بفتح الصاد

مطلب فی کون آخر افعل التفضیل وبیان معناه

مطلب استعمال آخر وکونه بمعنی غیر لکن یفرق بین غیر وآخر فی الاستعمال وعدم لزوم استعمال آخر کاستعمال افعل التفضیل لکونه بمعنی غیر

اجری ما لا یعقل مجری المؤنث فی جمع غیر المؤنث

اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صحّة فهو صحيح وصحاح بالفتح والجاري على
السنة الاكثر بكسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره
بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يثبت
رواية عن مصنفه وهو اسمعيل ابو نصر بن حماد الجوهري
تلقت الامة كتابه بالقبول ولابن برّي عليه حواشي مفيدة
توفي سنة ثلث وسبعين وثلثمائة قال ياقوت في معجم
الادباء كان من فاراب وهي من بلاد الترك وكان
اذكى العالم اخذ عن خاله ابرهيم الفارابي وعن السيرافي
والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام بها مدة في
طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانزله ابو الحسين الكاتب
عنده واكرم جهده فاقام بنيسابور مدة برز في اللغة
وتعلم الكتابة وحسن الخط جدا يذكر مع ابن مقلة و
نظاره قال القفطي مات مترديا من سطح داره وقيل
انه تغير عقله وعمل له دفتين وشدهما كالجناحين وقال
اريد ان اطير ووقع من علو فهلك قال وقيل انه كان
بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة فبيضها تلميذ له يقال له
ابرهيم بن صالح فغلط في اشياء كذا في شرح المغني
للشمني **قوله** وحول ايضا يتعدى بنفسه ولا يتعدى وكلها
ايضا لا تستعمل الا مع الشيئين بينهما توافق ويمكن استغناء
كل منهما عن الآخر فخرج بالشيئين نحو جائني ايضا مقتصرا عليه
لفظا وتقديرا وبالتوافق نحو جاء ومات ايضا وبامكان

مطلب علم صاحب الصحاح الجوهري واحواله

الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال شيء من ذلك
ثم هو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف
عاملها وصاحبها واعلم انه قد يستعمل الفعل الواحد
في موضع متعديا بنفسه وفي الآخر لازما ومثل هذا كثير في كلام
العرب يرتقي الى مائة وستين مثل افاد واثار وامر
واوسع واقبل واوحش واحصن واظلم وانقل
وخبر واجلى واحوج الخ فاطلب البواقي في الدستور من
كتب اللغة **قوله** والاسم منه الحول قال الازهري الحول مصدر
كالصغر ويجوز ان يكون الاسم والمصدر على وزن واحد
كالسيل ولكن ائمة التفسير قالوا انه في الآية مصدر كذا في
جامع اللغة **قوله** ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب الى ضرب
ويضرب وغيرهما ولا يوجد صورة خالية عن النقل والنقل
يستلزم التغيير ضرورة استلزام الخاص العام فيكون التحويل
اولى من التغيير لانه لو استعمل التغيير بدل التحويل لذهب
الوهم الى ان تغيير الضرب الى ضرب وغيره قد يكون خاليا
عن النقل لانه اعم منه فينبغي ان يوجد في مادة لا توجد
فيها النقل تحقيقا لمعنى العموم **قوله** لانه اخص من التصريف
اي بمعنى التغيير والتفسير بالاخص ممنوع فيه بحث لانهم قالوا
التفسير على قسمين تفسير اسمي وتفسير حقيقي والاول يكون
للماهية الاعتبارية والثاني للماهية الحقيقية ولا يشترط
فيه الطرد والعكس بقسميه ويفهم منه قطعا جواز التفسير

جواز كون الاسم والمصدر على وزن واحد

قوله وحول ايضا يتعدى بنفسه ولا يتعدى والاسم منه الحول قال الله تعالى لا يبغون عنها حولا قوله هو اخص من [illegible] ولا يخفى انك تنقل من الضرب الى ضرب ويضرب وغيرهما فيكون [illegible] اولى من التغيير لغة [illegible] لانه اخص من التصريف بالتحويل اي التغيير

بالاتم فان قيل فينبغي ان لا يجوز تفسير التصريف اصطلاحا
بالتحويل لعين ما ذكرتم قلت ليس التفسير الاصطلاحي لفظ
التحويل فقط بل هو مع ما بعده وهما متساويان يظهر بالتأمل

مطلب اشتمال التعريف على العلل الاربع

ثم التعريف يشتمل على العلل الاربع قيل التحويل هي الصورة

قوله ثم التعريف يشتمل على العلل الاربع اعترض عليه بان العلل
مباينة للمعلول فلا يعرف بها وبان مادة الشيء وصورته لابد
وان تكونا داخلتين فيه والاصل الواحد وهيئته ليسا كذلك
بالنسبة الى التصريف لانه على ما عرفه هو الفعل المخصوص وهو
التحويل وليس للفعل مادة وصورة واجيب بان ليس المراد من
التعريف بالعلل الاربع ان يكون هي بانفسها معرفة بل المراد
انه يؤخذ للمعلول بالقياس الى العلل محمولات اي ما يصح ان يحمل
عليه لان الحمل لا يتحقق بين المعرف والمعرف فيعرف بها ورد
عليه بان هذا هو الحق لو كان التعريف بتلك المحمولات لكن التعريف
الواقع ليس بالماخوذات من العلل المحمولة على المعرف وقد يقال
ليس المراد انه يؤخذ في كل تعريف بالقياس الى العلل محمولات بل المراد
انه يؤخذ في كل تعريف محمول واحد فيه اشارة الى العلل الاربع
وههنا تحويل الاصل الخ محمول واحد فيه اشارة الى العلل اذ
مجموع الامور من تتمة التحويل ولو اريد بالتصريف ما وقع فيه التحويل
اعني الابنية والصيغ لظهر المادة والصورة للاصل وهيئته
وقد اجيب عن الاعتراض الاول بان المعرف مجموع العلل لا كل
واحدة منها فيجوز ان يكون المجموع محمولا وان لم يكن كل واحدة
على حدة كذلك وبان كون المعرف محمولا انما هو في بعض الماهيات

الحقيقة

مطلب الاعتراضات والاجوبة في التعريف بالعلل الاربع

الحقيقة المعرفة بحسب الحقيقة اما في الكل فلا كالمعجون والبيت ورد
عليه بان العلل ان اخذت مجموعة يكون علة تامة وان اخذت
بخلافها يكون علة ناقصة وكل منهما لكونه مغايرا للمعلول
بحسب الذات لا يحمل عليه وبان المعرف على ما قيل كما يجب ان يكون
محمولا كذلك اجزاء المعرف يجب ان يكون محمولا على المشهور وبانه
مخالف لما هو المشهور بين الجمهور من ان المعرف يجب ان يكون
مساويا للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب المتأخرين او
متصادقا في الحمل كما هو مذهب المتقدمين وكون الفاعل
هو المحول والغاية هو حصول المعاني المقصودة تحقيقي وكون
الاصل الواحد هي المادة والتحويل هي الصورة على سبيل التشبيه
لان العرض لا مادة له ولا صورة له وقد يناقش فيه بالمنع

مطلب وجه ترك التاء في اربع الواقع صفة للعلل

فيما يتعلق بتأنيث العدد

ثم ترك التاء في اربع علامة التأنيث واثباته قبل للتذكير
ذكره في شرح اللباب وهو يخالف ما ذكروه في دفع سؤال
الانعكاس في الحاق علامة التأنيث من الثلثة الى العشرة
بالمذكر دون المؤنث من ان المعدود المذكر جمع فيكون مؤنثا
فيلزم الحاق التاء بعدده واذا الحقه لم يلحق المؤنث للفرق بينهما
فهذا اصرح في ان التاء للتأنيث وقال صاحب الكشاف في تفسير
قوله تعالى ولا هم ينصرون انث تلك النفس على تأويل الشخص

مطلب العلة التامة

في انقسام العلل

واعلم ان ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون جميعه اولا والاول
العلة التامة والثاني اما ان يكون داخلا في المعلول اولا
والاول اما ان يكون من الاجزاء الذهنية اولا والاول

مطلب الجنس والفصل والفاعل والغاية والموضوع والمحل

الجنس والفصل والثاني الصورة والمادة وغير الداخل اما ان يكون
المعلول منه او لاجله او لا منه ولا لاجله الاول الفاعل والثاني
الغاية والثالث اما ان يكون المعلول حالا فيه قايما به اولا
والاول الموضوع والمحل والثاني اما يكون المعلول موقوفا على
وجوده او عدمه او كليهما الاول الشرايط والآلات والثاني
ارتفاع الموانع والثالث المعدات قوله ويدل بالالتزام على
الفاعل يريد به الالتزام العرفي المعتبر عند اهل العربية لا العقلي حتى
يرد يمكن تعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل قوله وحصول
المعاني هي الغاية كالجلوس في السرير على ما قالوا وفيه ان
الجلوس كحصول المعاني متاخر فلا يكون علة الا ان يقال المراد
تصورهما قوله المحول هو الواضع ام غيره فان قيل الظاهر
ان ام متصلة ولا يقع قبلها الا همزة الاستفهام في الاكثر
بقي معنى الاستفهام او صارت بمعنى التسوية وهل في الاول
ويليها احد المستويين والآخر الهمزة على معنى ان كان ما يليها
اسما مفردا كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان فعلا او حرفا
كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان جملة اسمية او فعلية كان
ما يلي الهمزة كذلك وههنا ليس كذلك قلنا يقدر الهمزة
في المعطوف عليه والمبتدا في المعطوف ان عطف على الجملة والا
فلا على ان الرضي قال يجوز المخالفة بين ما ولي الهمزة وام في
نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا
ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وبما

ذكرنا من وقوع هل قبل ام ظهر انه لا وجه لما قيل على قول
الشارح في المطول هل هي واقعة ام لا من انه قد تقرر
في النحو امتناع ان يؤتى لهل بمعادل واجيب انه من قبيل
اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم في تراكيبهم قوله قلت
الظاهر انه كل من يصلح لذلك قيل وهكذا الهيئة التركيبية في
المركبات فانك ترى ظاهرا انها ليست بموضوعة بناء على
انها لو كانت موضوعة لما صح لما كان تركيب المفردات بمجرد ارادة
من يركبها بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه مخصوصه
كما في المفردات لكنه ليس كذلك فانا نركب تركيبات مختلفة
ولا نعرف ان الواضع وضعها اولا بل ربما نجزم بانه لم يضع
هذا التركيب المخصوص والجواب انا لا نسلم الملازمة وانما
يصح اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعة بالشخص وليس كذلك
بل هي موضوعة بالنوع الا يرى ان هيئات تراكيب المفردات
تختلف باختلاف اللغات فان تقديم المضاف اليه على
المضاف جائز في الفارسية دون العربية فلولا اعتبار
الواضع قواعد في تأليف المفردات في كل لغة لجاز تأليفها
في جميع اللغات على اي وجه يراد واذا كان وضع الهيئات
نوعيا كان لارادة المتكلم مدخل في خصوصيات التركيب
اذ له ان يطبق تأليف هذه المفردات على قاعدة وان
يطبقها على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك التأليف مفوضا
اليه بالكلية اذ لا بد من رعاية القواعد العربية قوله

مطلب العرف الخاص والعرف العام والعادة

مطلب الفرق بين العرف والعادة

المتبادر عند الاطلاق العرف العام

فى العرف وهو خاص ان لطائفة مخصوصة وعام ان لطائفة
غير مخصوصة والعادة وهى ما يستقر فى النفوس من الامور
المتكررة المعقولة عند الطبايع السليمة تشملهما وقد يفرق
بينهما باستعمال العادة فى الافعال والعرف فى الاقوال ثم
العرف على نوعين لفظى نحو دابة يقيد لفظا بالفرس وعملى
اى العرف من حيث الاستعمال لا من حيث اللفظ كاللحم فانه
لا يقيد لفظا بالماكول مع انه بحسب الاستعمال مخصوص به والمتبادر
منه عند الاطلاق العرف العام كما ان المتبادر من الوجود الوجود
الخارجى **قوله** فى التحقيق هو رجع الشئ الى محض التحقق والثبوت
فى نفس الامر بحيث لا يشوبه شئ من المساهلة والاخذ بالظاهر
وبما يشبه الحقيقة وليس بمحض حقيقة **قوله** هو الواضع وههنا
فائدة جليلة وهى ان الوضع اما شخصى ان اعتبر الخصوص
فى جانب اللفظ بان يكون مخصوصا وحينئذ اما ان يكون
الوضع والموضوع له خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين
اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية او يكونا عامين بان يتصور
معنى كليا ويعين اللفظ بازائه كعامة النكرات او يكون
الوضع عاما والموضوع له خاصا بان يتصور معنى كليا و
يلاحظ به جزئياته ويعين بهذه الملاحظة الاجمالية اللفظ
دفعة واحدة لكل واحد من تلك الجزئيات كالمضمرات و
الموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف
وبعض الظروف كاين وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحرف

فا

٤٠

فاطلاقها على تلك الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا تطلق
كذلك على ذلك المعنى الكلى اذ لم يوضع له وبهذا الوجه امكن
تعدد معانى لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع
ولم يعرف الوضع العام لمعنى خاص وقع فى حيص بيص و
قال ان الضماير واسماء الاشارات موضوعات لمعان كلية
الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل الا فى جزئيات تلك الكليات
ولو صح ما قال لكان انا وانت وهو مجازات لا حقايق
لها اذ لا يصح استعمالها فيما وضعت لها من المفهومات
الكلية ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة فى عدم استلزام
المجاز للحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام الى ان يتمسك
فى ذلك بامثلة نادرة واما كون الوضع خاصا والموضوع
له عاما فغير معقول واما نوعى ان اعتبر العموم فى جانب اللفظ
وهو قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون
بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة
تعيينه لمثل الحكم بان كل اسم آخره الف وياء مفتوح ما قبلها
ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول ما الحق باخره هذه
العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجميع من
مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات
الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة بل اكثر الحقايق من هذا
القبيل كالمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات
والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة وقد يكون

مثل

فى الوضع النوعى

بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه
على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما
يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا و دال عليه بمعنى انه يفهم منه
بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من
الواضع جواز استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دلالته
عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها ومثله مجاز لتجاوزه
المعنى الاصلى ثم الوضع النوعى ثلثة انواع كالشخصى الاول و
ضع خاص مع خصوص الموضوع له كوضع اعلام اجناس
الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة
الطاريات على تركيب ف ع ل فانها كلها اعلام لاجناس
الصيغ الموزونة هى بها وقد لوحظت حين الوضع بعنوان
كلى هو ما يطرأ على تركيب ف ع ل فوضع كل منها وضعا نوعيا
فى ضمن ذلك العنوان علما لجنس ما يوزن به من الصيغ فالوضع
فى كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصه لا ينافى
الوضع النوعى لان العموم فى الوضع النوعى فى جانب اللفظ
وخصوص الوضع انما هو باعتبار الوضع لان مقابله عموم
الوضع ولا شبهة ان ذلك العموم ليس الا باعتبار ملاحظة
المعنى حين الوضع على وجه العموم والثانى وضع عام مع عموم
الموضوع له كوضع عامة المشتقات والثالث وضع عام
مع خصوص الموضوع كوضع عامة الافعال فانها موضوعة
بالنوع بملاحظة عنوان كلى شامل لخصوصية كل نسبة جزئية

الوضع النوعى ثلثة انواع

من النسب التامة فالموضوع له تلك النسب الجزئية الملحوظة بتلك
العنوان الكلى فالوضع عام والموضوع له خاص فالوضع عند
الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء
كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين او يدرج
فى القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع المأخوذ فى
تعريف الحقيقة والمجاز ويشمل الشخصى والقسم الاول من
النوعى المذكور اولا فاعلم ذلك فانه ينفعك فى مواضع
اى اشتق الامثلة منه الاشتقاق فى اللغة اخذ شق الشيء
فهو متعدد وفى الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار
العمل فان اعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى
العلم به لا الى عمل فاحتجنا الى تحديده باعتبار العلم وان اعتبرناه
من حيث يحتاج اخذنا الى عمل عرفناه باعتبار العمل اما تعريفه
باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه فى التركيب فتجعله
دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه باعتبار العلم فهو ان
تجد اى علمك بين اللفظين تناسبا فى اللفظ اى فى تركيب
حروفه الاصول والمعنى وله ثلثة انواع صغير وهو ان يكون
بينهما تناسب فى الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير
وهو ان يكون بينهما تناسب فى اللفظ دون الترتيب نحو جبذ
من الجذب واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب فى المخرج نحو نعق من
النهق واذا اطلق يتبادر منه الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق
قيل كما يكون فى الاحداث قد يكون فى الاعيان كما فى استنوق

فى حد الاشتقاق باعتبار العلم وباعتبار العمل

[illegible]

انواع الاشتقاق

الاشتقاق قد يكون فى الاعيان كما فى الاحداث

ونجر واسحج ونجوهو ونجسم وهو على خلاف القياس سماعي الثلاثي
المجرد فانه نادر كقولهم ابل اباله على وزن شكس شكاسة
اذا تانق في رعية الابل واحسن القيام بمصالحها واما الحروف
فلا يجوز الاشتقاق منه والمئنة مفعلة من ان التاكيدية غير
مشتقة من لفظها والمراد انه موضع لان يؤكد بان كذا قال
صاحب الكشاف وقال اكمل الدين في شرح المشارق لو قيل
انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت اسما لكان قولا و
اعترض عليه من وجوه الاول انه لا بد من دليل على ان الاشتقاق
لا يجوز من الحروف والثاني انه لا معنى للاشتقاق الا الاتيان
بحرف لفظ في لفظ للدلالة على اشتماله على معناه وهو متحقق فيما نحن
فيه والثالث ان اهل العربية قالوا التسويف مشتق من سوف
وهو حرف اجماعا واجيب بان الدليل على ان الاشتقاق لا يجوز
من الحروف اتفاق بعض التصريفيين على ان اصل المشتقات
المصدر واتفاق بعضهم على ان اصل الفعل ولا قائل بكون
الحرف اصلا وقولهم التسويف مشتق من سوف معناه كونه ماخوذا
منه ومثل قول بعض اهل العربية المضارع مشتق من الماضي وفيه
بحث لانه يقتضي عدم جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل
قوله واقرب الى الضبط قرب قد يجيء من باب علم فيكون متعديا
بنفسه نحو قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم وقد يجيء من باب حسن فيكون
لازما فلا يستعمل الا بمن بمعنى الى وقد اطرد استعمالهم افعل
التفضيل من قرب بالى لئلا يتوهم في اول الوهلة التباس من الصلة

لا يجوز الاشتقاق من الحروف

عن

بمن التفضيلية عند عدم التفضيلية او تعلق حرفي جر بمعنى واحد حيث
لا يصح الا بدال عند وجودها مثل مررت بزيد بعمرو ومع ذلك
وذلك باطل وقوله تعالى اقرب للتقوى اللام فيه للاختصاص
يغني عنه اصله القرب وهي من في الفعل والى في فعل افعل التفضيل
المستعمل عن لدفع الالتباس ذكره التفتازاني في حواشي الكشاف
نعم يخدش الوجه الثاني قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا
وقولهم مررت بزيد بارض كذا فان توهم تعدد المتعلق ثابت
فيهما اللهم الا ان يقال ان ما ذكر نكتة والنكتة لا تطرد واستعماله
بالى في حالة الاضافة ودخول اللام مع عدم التوهم للاطراد ووجه
الصحة في الاول تعلق الظرف الاول بالمطلق والثاني بالمقيد ذكره
صاحب الكشاف وهكذا يعتبر امثاله مثل قولك اكلت من بستانك
من العنب قوله والعمدة وهي بضم العين ما يعتمد عليه قوله
واجيب ماخوذ من اجاب القلادة اذا قطعت سمي الجواب
جوابا لقطعه كلام القائل قوله وتاخير الفعل عن نفس المصدر
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا سلم كون
الفعل متقدما في الاعلال يلزم ان يكون مشتقا منه والا لزم
كون الفعل متاخرا فاجاب بقوله وتاخير الفعل الخ قوله
فتامل ولعل الكوفيين يقولون ما ذكرتم من ملاحظة الذات
والوصف ليس بحجة علينا بل هي حجة لنا اذ نحن نقول على طريق
القياس كما انه اصل في الاعلال بالاتفاق فليكن هو
ايضا اصلا فيما نحن فيه اختلافا وعلى هذا لا يرد علينا اعد

بطلان تعلق حرفي الجر بعامل واحد

مطلب استعمال افعل التفضيل بالى

مطلب تقديم الفعل على المصدر

مطلب اجاب

ونعد وتعد اذ ليس فيها جهة اختلاف والكلام فيما فيه جهة
اتفاق وجهة اختلاف فنقيس المختلف فيه على المتفق عليه فامر
المحقق بالتامل في ان هذا القياس مع الفارق وان جعل
احدهما اصلا في محل والآخر اولى رعاية للتعادل قوله
واعلم ان المراد بالمصدر المصدر المجرد يعني ان المراد بكون
الفعل مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر
المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل وفي التعليل بقوله
لموافقته اياه بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد
فيه الفعل بالحروف والمعنى ممنوعة لان حروف المصدر ازيد من حروف
الفعل ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه
الحدث مع الزمان ولو سلم فذلك المصدر المجرد مشتقا من الفعل
بهذه العلة بل هو اولى بها من المزيد فيه لان حروفه مساوية
لحروفه وان اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق من المصدر المجرد
فالموافقة اللفظية منتفية فلو قيل ان المراد الموافقة في اصل
الحروف وحينئذ يستقيم قلت ان اصل حروف الاكرام مثلا
هو بعينه الكرم فيكون بالحقيقة الكرم موافقا للكرم وهو
باطل وبالجملة المعنى الثاني اولى بالارادة من المعنى الاول
وان اوردت عليه هذه المناقشة فتامل لا يقال ذكر في بعض
شروح العروض ان الفعل المزيد مشتق من المصدر المزيد والمجرد
من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل من المجرد
لانا نقول مالهما واحد لان اشتقاق المصدر المزيد من المصدر

المجرد

المجرد واشتقاق الفعل المزيد من المصدر المجرد وقيل اذا استعمل
الثلاثي على معنى المزيد وزيادة يشتق من المزيد كالقدير من
التقدير والوجه من المواجهة والبرج من التبرج بمعنى الظهور
واليم من التيمم كذا في حواشي الكشاف وذكر في خاتمة تفسير
القاضي لمولانا خسرو وقيل لفظ من اتصالية كما في قوله
عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى اي هما من جنس
واحد يجمعهما الاشتقاق من اصل واحد ومن خطأ صاحب
الهداية في قوله الوجه مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا
من المنشعبة والامر بالعكس فهو مخطئ لان معنى الاشتقاق
ان ينتظم الصيغتان فصاعدا معنى واحدا وفي هذا لا توقيت
بان يكون المشتق منه ثلاثيا وقد قال العلامة صاحب
الكشاف اشتقاق اليم من التيمم لان الناس يقصدونه للانتفاع
واشتقاق البرج من التبرج والجن من الاجتنان لاستتارهم
من العيون وهذا لان غرضهم من ذلك الاشتقاق بيان
حقيقة تلك الكلمة فاذا ان يكون المنشعبة اشهر واقرب
الى الفهم من الثلاثي كما في الضما مع الاضمار فصح ذكر
الاشتقاق لايضاح معناه وان لم يكن المنشعبة اصلا
له وحاصله ان الاشتقاق ههنا ليس على مصطلح اهل الصرف
وصاحب الهداية ليس بمخطئ في اطلاق الاشتقاق
على المعنى المصطلح المذكور بل مقلد لامام العربية تابع له ومن
وفق وقال ذلك في الاشتقاق الصغير واما في الاشتقاق ا

في اشتقاق الثلاثي من المزيد

اشتقاق الجن

الكبير وهو ان يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى فهو جائز
فقد اخطأ في الفرق بين الاشتقاقين من عند نفسه اذ لا نقل فيه
عن ائمة العربية وغلط في تفسير الاشتقاق الكبير فان ما ذكره
انما يكفي في الاشتقاق الاكبر وفي الكبير لا يكفي التناسب في اللفظ
والمعنى بل لا بد من الاشتراك في الحروف الاصول بلا ترتيب
اشار اليه الشريف في شرح الكشاف ذكره ابن كمال باشا
في حواشي الهداية **قوله** والكل مشتق منه اما بواسطة او بلا واسطة
قال الشريف الجرجاني في شرح الكشاف ومعنى قولهم ضارب
مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره وانما اختاروا الصيغة
الماضي تنبيها على الحروف المعتبرة في الاشتقاق فان بعض المصادر
كالخروج والقبول يشتمل على حروف لا تعتبر فيه **قوله** ويجوز الجواز
قد يستعمل بمعنى الاحتمال العقلي وقد وصى الشيخ في الشفاء
بالمحافظة على التمييز بينهما واشار الى انه ينشأ من عدم التمييز
خلل كثير وفي حاشية التلويح للعزمي الجواز يطلق على خمسة معان
احدها مباح والثاني ما لا يمتنع شرعا مباحا كان او واجبا
او مندوبا او مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا واجبا او
راجحا او متساوي الطرفين او مرجوحا والرابع ما استوى
الامران فيه شرعا كالمباح او عقلا كفعل الصبي والخامس
ما يشك فيه شرعا او عقلا والمشكوك اما بمعنى استواء
الطرفين او بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعي من هذه
المعاني هو الاباحة ويجوز ان يكون وجه اختياره الاخذ بمذهب

ابي جعفر فانه جمع بين قول من قال ان بعض الامثلة مشتق
من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابي علي وغيرهما وقول
من قال انه مشتق من المصدر **قوله** ونحو ذلك يجوز جره
على ان يكون معطوفا على المثنى ويكون حينئذ من قبيل التحويل
ويراد به مثل تحويل الاسم المذكر الى المؤنث ويجوز نصبه
على ان يكون معطوفا على تحويل الاسم ويراد تحويل المعلوم
الى المجهول والغائب الى المتكلم والمخاطب **قوله** وهذا اوفق
الى التوجيه الثاني اقرب الى الحق من الاول لان مذهب
الكوفي غير ملتفت اليه **قوله** اوان ان يرجع في الصحاح
الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة ورجع يكون
متعديا من باب قطع ومصدره يجيء رجعا ولازما ومصدره
يجيء رجوعا ورجعى **قوله** في بيان تقسيم التقسيم ان يضم
الى مفهوم كلي قيود مخصصة مجامعة اما متقابلة او غير متقابلة
ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فلا بد ان يكون مشتركا
بين اقسامه بخلاف الترديد فانه لا يستلزم الاشتراك كما في
المنفصلات وقد يجري في الجزئيات الحقيقية كما في الحمليات الشبيهة
بها كقولك زيد اما ان يكون قائما او قاعدا وههنا فائدة
وهي ان الترديد الانفصالي لا يشتبه بالتقسيم لانه وارد بين
القضايا بحسب صدقها وتحققها في نفس الامر وكذا لا يشتبه
الترديد الحملي اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي او بكلي مسور اما
ان تعلق بكلي غير مسور فانه يشتبه به الا يرى ان العدد

اما تنوع وامّا فرد يحتمل التقسيم والحمل والفرق انه اذا قصد به
الحمل كان بالحقيقة قضية حكم فيها باحد الامرين على ما صدق عليه
مفهوم العدد الا انه اهمل فيها السور ولو سوّرت لم تخرج عن كونها
حملية شبيهة بالمنفصلة واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد
مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامرين الى ذلك المفهوم ليحصل به
قسم منه فلا تكون قضية في الحقيقة بل في التصور واذا قصد الحكم
باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانقسامه اليهما فقد خرج عمّا
هو تحقيق التقسيم فصار قضية طبيعية على قياس ما عرف في المعرف
والتعريف الحقيقي الكاسب للتصور واما التعريف اللفظي فالمقصود
به التصديق دون التصور ثم الترديد لا يكون الا بين المعاني
المحتملة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان الناطق او الحجر
وقد يقال قد يقع الترديد بين المعاني الغير المحتملة لفائدة سد
باب كلام الخصم لئلا يكون له مجال الى قسم وان كان ذلك
بعيدا في الواقع وعند العقل **قوله** ثم الفعل بكسر الفاء قال
الشريف في حواشي شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر
حقيقة وبكسرها اسم لا مصدر حقيقي بل الحاصل من المعنى المصدري
وقال الشارح في المطول ويستعمل فعل بكسر الفاء للفظ
والحدث فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير
والفعل بالكسر اسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب
وصرح به الجوهري ايضا واجيب بان هذا انما يرد لو كان
المراد بالحدث هو مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب

مثلا

مثلا فتدبر فان قلت على اي شيء يعطف قوله ثم الفعل
قلت على محل اسم انّ فان قلت العطف على محل اسم ان المفتوحة
غير جائز سواء كان قبل مضي الخبر او بعده قلت ان هذه
مكسورة حكما وان كانت مفتوحة لفظا لوقوعها موقع
مفعولي اعلم على الاصح ويجوز ان يكون عطفا على متوهم اي
الكلم اما ثلاثي او رباعي ثم الفعل وهذا شائع سائغ
قوله اما ثلاثي واما رباعي وهما بضم الثاء الاولى والراء
شاذان لانهما منسوبان الى ثلثة واربعة والقياس ان
يقال ثَلاثي واَربعي بفتح الثاء الاولى وقيل انهما منسوبان
الى ثُلاث ورباع اللذين لا تكرر فيهما على ما هو مذهب سيبويه
ولو بني الامر على مذهب غير سيبويه فهما مجازان من قبيل
الاستعمال في جزء المعنى الا انه تكلف وهكذا الخماسي والسداسي
وغيرهما **قوله** حروفه الاصلية ثلثة او اربعة فيه اشارة
الى رد ما يقال يجوز ان يكون الفعل ثنائيا كحُصّن وبِع
وامثالهما لان الحروف الاصلية فيهما ثلاثة **قوله** اذا لم يبن
منه الخماسي ولا الثنائي اما الثنائي فلان الاصل في كل
كلمة ان تكون على ثلثة احرف حرف يبتدأ بها وحرف يوقف
عليها وحرف تكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه
اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما
تنافيا كرهوا موازنتهما ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط
لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي

في جواز العطف على المتوهم

في نسبة ثلاثي ورباعي

مع احدها قلت لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من
حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي لعدم وجوب شيء من الحركة
والسكون عليه واما الخماسي فلكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير
المرفوع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فالخماسي
فيه كالسداسي في الكلم وهو مرفوض كالسباعي وكلمة اذ لمجرد
التعليل كما ذهب اليه جماعة من انها حرف تعليل كاللام منهم
ابن هشام وقيل ظرف زمان يستفاد التعليل من قوة
الكلام لا من اللفظ ولا معنى للظرفية ههنا واما كلمة حيث
وحين فتستعملان في التعليل بواسطة وقوعهما موقع اذ
قوله شهادة التتبع والاستقراء تقول قروت البلاد قروا
وقريتها واستقريتها اذا تتبعتها تخرج من ارض الى ارض كذا
في الصحاح فالاستقراء عطف تفسير للتتبع وان كان بالواو فقليل
لان الواو يقتضي المغايرة وهو عين المفسر واما بالفاء فقيل
لا يجوز وقيل يجوز ذكره في حواشي الكشاف قوله ولم يمنع الخماسي
في الكلم اي جوزوا في الكلم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم
يجوزوا سداسيا لخروجه عن الاعتدال ولئلا يتوهم انه كلمتان
اذ الاصل كما ذكرنا ان تكون على ثلثة احرف قوله وانما كان
فانما نصب على انه خبر كان وما زائدة وفاعله مستتر راجع الى
الفعل وقد يقال هو منصوب بمضمر يفسره الظاهر قوله لانا نقول
الفعل الذي هو مورد القسمة اعم فان قيل العام لا يتحقق
الا في ضمن الخاص فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام

تحقق العام في ضمن الخاص

و بين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته
الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام ويراد من حيث هو
مع قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام لا يتحقق
الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان
مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد
في الذهن مجردا عن خصوصيات الافراد واما الموجودات الذهنية
فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ويتجرد
اي الموجودات الخارجية
عنه اخرى وفيه بحث لان تحقق العام في الخارج هو حصوله
فيه بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمن الخاص وليس علما به و
تحققه في الذهن انما هو حصوله فيه بصورته التي هي علم به وكذا
الحال في العام الذهني فان تحققه فيه بنفسه وليس علما به وهذا
بالنسبة اليه كالوجود الخارجي بالقياس الى ما يوجد في الخارج و
تحققه بصورته التي هي علم به وهذا بالقياس اليه كالوجود
الذهني للموجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا او
ذهنيا تحققه انما تحققه هو حصوله بنفسه ولا يكون في ضمن فرد
من افراده وتحققه هو حصوله بصورته وذلك قد يكون مجردا
عن خصوصيات الافراد الا ان كلا حصولي الذهني لما كان
في الذهن اشتبه احدهما بالآخر قوله فان المراد به مطلق الفعل
لا يقال ذكر في بعض شروح المنار ان بين مطلق الامر والامر
المطلق فرقا واضحا فان الاول عبارة عما صدق عليه الامر والثاني
عن الامر الخالي عن القرينة وبينهما بون بعيد فكذا مطلق الفعل

الفرق بين مطلق الامر والامر المطلق

والفعل المطلق لانا نقول هذا الفرق لا يطرد ذكره
في شرح المغني **قوله** لانه اما ان يكون باقيا الضمير في لانه
راجع الى كل واحد فصحة الحمل اما بتقدير مضاف في الثاني
على ما هو الاولى كما قال صاحب المغني اذا احتاج الكلام الى
حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما
فتقديره مع الثاني اولى اي انما ذو ان يكون او في الاول اي
حال كل واحد واما بتاويل أن مع الفعل بالمصدر والمصدر
بالوصف اي كاين كما صرحوا به في قوله تعالى وما كان هذا
القرآن ان يفترى وقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا حيث
قالوا ان التقدير ما كان افتراء بمعنى مفترى وان المعنى ثم يعودون
للقول بمعنى المقول فيه من لفظ الظهار وقد نص ابن هشام على
هذه القاعدة في الباب الثامن من مغني اللبيب وقد اشار البيضاوي
في تفسير قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح حيث قال ما مصدرية على
ارادة المفعول من المصدر وصاحب الكشاف في تفسير قوله
تعالى فافعلوا ما تؤمرون حيث قال اي أمركم بمعنى مأموركم
على ان ما مصدرية ولكن قال التفتازاني جعل ما مصدرية
والمصدر بمعنى المفعول اي المأمور بمعنى المأمور به قليل جدا وانما
كثر في صيغة المصدر وكلام ابي البقاء حيث قال في قوله تعالى حتى
تنفقوا مما تحبون يجوز عند ابي علي كون ما مصدرية والمصدر
في تاويل اسم المفعول يقتضي عدم تجويز ذلك لغير ابي علي
وكذا قول بعض شراح القاضي ان الباب في اصله ليس بقياسي

وانه

في توجيه الحمل اما ان يكون

في تأويل ان مع الفعل بالمصدر والمصدر بالوصف على وجه التفصيل

وانه في المصادر الحقيقية لانه من باب الاختصار واما الفعل
المصدر بما وان فتطويل فلما عدل عن صريح المصدر الى الفعل
بما علم ان ليس الاختصار مطلوبا وفيه نظر وقال ابو حيان
في تفسير قوله تعالى فاصدع بما تؤمر والصحيح ان ذلك لا يجوز
ورد عليه في الحواشي السعدية لتفسير الكشاف بان هذه دعوى
صرح النحاة بخلافها وقال في بعض شروح الكشاف ذكر
المحققون من النحاة ان ما هو في حكم شيء لا يلزم ان يكون مثله
من جميع الوجوه ولذا قال صاحب الاقليد في تلك لام كي
امتناع وقوع المصدر خبرا عن الجثة لعدم كونه دالا على فاعل
وزمان والفعل المصدر بان يدل عليهما فيجوز الاخبار به
وان لم يجز بالمصدر مع ان الفعل المصدر بان في حكم المصدر
والصورة معتبرة عندهم فان قيل قوله اولا تقديره
او لا يكون ففيه حذف المعطوف والفاء العاطفة وهو
باطل صرح به في مغني اللبيب ونظيره قولهم افعل هذا
ام لا لان اصله ام لا تفعل قلنا المحكوم عليه بالبطلان
عند محققي النحاة حذف المعطوف مع ما له من متعلق ان كان
لا جزؤه والمحذوف ههنا جزؤه لا نفسه فلا يرد شيء
من مثل قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان وقول
الشاعر زججن الحواجب والعيونا وقول الآخر علفتها
تبنا وماء باردا وقولهم اشتريته بدرهم فصاعدا
لان المحذوف في الجميع هو المعطوف بدون المتعلق **قوله**

في بطلان حذف المعطوف وجوابه

وكل واحد منهما اما سالم او غير سالم قال البهشتي في شرحه لقائل
ان يقول لو قال كل واحد منهما اما سالم او غير سالم وكل واحد منهما
اما مجرد او مزيد فيه لكان اولى لان تحقق المزيد فيه سالما او غير
سالم متوقف على زيادة حرف من حروف اليوم تنساه على اصله
وزيادة الشي على الاصل فرع وجود الاصل وفيه نظر
فتأمل قوله الامثلة نصر وعد اكرم اوعد الخ وهذا
كقول السكاكي وهي المضمرات الاعلام المبهمات الخ ولا بد من الواو
الجامعة ولهذا التجا ابن الحاجب حيث قال وهي المضمرات
والاعلام الخ وصاحب اللب حيث قال حروف العطف الفاء
والواو وقال افعال القلوب حسبت وظننت الخ لانهم صرحوا
فيما كان المبتدا متعددا حقيقة والخبر متعددا لفظا نحو يداك
يد بري وأخرى لاعدائها غائضة بان حكم هذا القسم
ان لا يجوز ترك العطف فيه البتة لان المبتدا في تقدير الفك
والفصل اي احدى يديك كذا والاخرى كذا وقال الرضي
ونحوهما عالم وجاهل لا بد فيه من الواو لان المبتدا مفكوك
في التقدير اي احدهما عالم والآخر جاهل وقال الشريف
في حاشيته عليه مراده تصوير الفك لا انه من قبيل العطف
فيما بين الجمل وكذا قولهم هم عالم وجاهل اي بعضهم
عالم وبعضهم جاهل فقول المحقق الشريف ترك العاطف
بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام
كانه قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء وقوله اما ما يقال

لعدم جواز ترك العطف فيما كان المبتدا متعددا حقيقة والخبر متعددا لفظا

[illegible]

من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد المبتدا حقيقة او حكما وجب
الواو بين الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه المص لان اشعار العاطف
باستقلال كل خبر على حدة اظهر الا يرى ان ترك الواو في
حلو حامض اولى من ادخاله الذي جوزه ابو علي تنبيها على ما
ينبغي على انه صرح في تعليقات التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال
انهم يقولون في حلو حامض ان ضمير المبتدا ليس في شي
منهما والا لزم التناقض بل في المجموع من حيث هو مجموع وان
اردت ان تعبر عن ذلك المجموع بلفظ واحد قلت مز فانهم
اعتبروا المتعدد صورة المتحد حكما والفرق بالواو وعدمه لا يجدي
نفعا لدلالة الواو على تأكد امر الاتحاد وهو الجمعية وفي حاشيته
لشرح العضد حيث قال وفي مجمع الصفا هكذا مردودة
اشعار بالاستقلال لان تعديم الخبر اعني قوله وفي مجمع الخ
ظاهر في الحصر وما قاله المحقق ابن كمال پاشا من انه لا اشعار
في الواو باستقلال كل خبر على حدة ولذلك آثر وا الكلمة اذ عليها
عند القصد الى الاشعار المذكور على ما عرف به الشريف حيث قال
في بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح واختار او على الواو اشعارا
بان كل واحد من المثالين كاف في التنبيه على ما ذكر فلا يخفى ما فيه
وقد صرحوا بان كلا من العطف وتركه يحتمل كلا من الاستقلال
وعدمه والتعيين الى القرائن ولهذه النكتة وعلاحظتها صح
القول تارة بان العطف مشعر بالاستقلال واخرى بان تركه
مشعر بعدم الاستقلال وما قيل من ان الوجه ان يجعل ما ذكر

في مجمع الصفا متشابعة اشعار بالاستقلال

في حذف واو العطف في الشعر

في كون الدليل الظاهر المفيد للظن كافيا في مباحث الالفاظ

حذف العاطف في مقام التعديد شائع

من قبيل حذف واو العطف على نمط قوله تعالى وجوه يومئذ
ناعمة وهو معطوف على وجوه يومئذ خاشعة وقولك
اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار عمرو الى دار خالد بحذف
الواو فقد رد بان حذف حرف العطف بابه الشعر بل قيل انه
غير ثابت والايات التي تدل ظاهرها على ذلك تحتمل وجها اخر
كما فصله ابن هشام في مغني اللبيب وما حكى ابو زيد من اكلت
خبزا لحما تمرا او ما حكى ابو الحسن من اعط درهما درهمين ثلثة
فقد قيل على بدل الاضراب ذكره في المغني ولك ان تقول
الكلام لا يجاذ ذكر تمسك بالظاهر المفيد للظن الكافي في مباحث
الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة على ما قال الشريف
في موضع من شرح المفتاح وقال في موضع اخر منه والدليل
الظاهر يكتفي به في مباحث الالفاظ وقال علاء الدين في حاشية
والتمسك بالاولى والارجح يكفي في مباحث الالفاظ سيما في
التنزيل وان حذف العاطف سائغ شائع في مقام التعديد
وان الشارح ايضا جوزه في التلويح وقال الكرماني في شرح البخاري
قد جوز بعض النحاة حذف العاطف اذا قام قرينة عليه وفي جامع
الشروح للبزدوي حذف العاطف طريقة جائزة عند صاحب
التيسير وقول الدماميني ان حذف العاطف ليس بمقيس
ممنوع **قوله** من حروف العلة فان قيل قد صرح الادباء ان
جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة لا الى نهاية بلا قرينة
وما دونه الى الثلثة بقرينة وهي العدد والحروف جمع كثرة اطلقت

في اطلاق جمع الكثرة على ما دون العشرة بلا قرينة

والفرق بين جمع القلة والكثرة

في اوزان جمع القلة والكثرة

على ما دونه بلا قرينة قلنا جمع الكثرة يطلق على ما دونه الى
الثلثة من غير قرينة لما قال صاحب الترجيح من انه لا فرق بين
جمعي القلة والكثرة في الاطلاق على الثلثة الى العشرة من غير قرينة
وانما الفرق في الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث
يصح اطلاق جمع الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع القلة وقولهم
جمع الكثرة يطلق على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه ان لا يصح
اطلاقه على الثلثة الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون
اقل كل جمع للعقلاء كان او للكثرة ثلثة وقد اجمعوا ان العشرة
داخلة في القلة فقول ابن كمال باشا في شرح التنقيح جمع الكثرة
يراد به كل عدد فوق تسعة وقول صاحب الترجيح وقولهم جمع
الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان قيل ما اوزان
جمع القلة والكثرة قلت اوزان القلة كل جمع مصحح مذكرا كان
او مؤنثا وافعل وافعال وافعلة وفعلة من المكسر
وزاد الفراء فعلة وبعضهم افعلاء والكوفيون فعلاء
بضم الفاء وكسرها والكثرة ما عداها وظاهر كلام اللباب
مشعر بان جمعي التصحيح للقلة مطلقا سواء كان معرفا او منكرا
والمذكور في كتب القوم انهما انما يكونان للقلة اذا كانا منكرين
واما المعرف باللام فلا قال بعض النحاة الجمعان مشتركان
بين القلة والكثرة وذكر بعض المحققين من النحاة ان الظاهر
انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ثم المذكور في كتب
القوم انه قد يستعار احدهما للاخر من استعمال القليل

في الكثير وعكسه وبقي ههنا فائدة نفيسة وهي انه اذا لم يأت
للاسم الابنية القلة كما رجل في الرجل او بناء الكثرة كرجال
في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وكذا ان تقول
الجمع المضاف قد يكون للجنس فيشمل القليل والكثير وللعهد لان
الاضافة كاللام في كونها للجنس والعهد والاستغراق صرح به
الشريف في بحث تعريف المسند من حواشي المطول فاندفع به اعتراض
بعض الفضلاء على ما قال القاضي البيضاوي في تفسير قوله تعالى كشجرة
اصلها ثابت وفرعها في السماء يجوز ان يريد فروعها على الاكتفاء
بلفظ الجنس لاكتسابه الاستغراق من الاضافة بان مثل
غلام زيد للاستغراق قوله ونعني في صناعة التصريف قال زين
العرب في شرح المصابيح اكثر استعمال لفظ العناية في ارادة
المعنى من الالفاظ يقال فلان عني بما تكلم هذا المعنى ومثله
الارادة انما قال هكذا لان السالم في صناعة النحو ما ليس في اخره
حرف علة ويظهر اثر الخلاف في نحو زيد فانه سالم عند النحويين و
غير سالم عند الصرفيين ثم ان السالم اخص من الصحيح مطلقا عند
بعض الصرفيين ومنهم المص لان الصحيح ما سلمت اصوله من
حروف العلة وان وجد الهمزة والتضعيف في احدها والسالم
ما سلمت اصوله منهما ايضا كما ذكره المص ههنا وعند بعض الصرفيين
لا فرق بينهما ومنهم صاحب المراح لان الصحيح والسالم عندهم ما ليس
في اصوله حرف علة وتضعيف وهمزة كما ذكر صاحب المراح قال
صاحب التعرية انما قال نعني ولم يقل اعني مع انه مفيد للمقصود

لانه

في كون الاضافة كاللام

في استعمال لفظ العناية

لانه يفهم منه الخلاف بينها بين اهل العرف ثم قال وفيه نظر
لان ذلك لو كان المفهوم المخالف معتبرا وليس كذلك اقول
نص ابن كمال باشا في غير موضع من كتبه ان المفهوم معتبر في الروايات
والقيود والخلاف انما هو في النصوص وصدر الشريعة في باب
المهر بانه لا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل
على نفي الحكم عما عداه وقال في شرح الاخسيكثي نقل شيخنا عن
شيخه ان التخصيص يدل على نفي ما عداه في العقليات وفي متفاهم
الناس وفي الروايات وقال في شرح المنار العلماء قالوا التخصيص
في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه وصرح في العناية وغاية
البيان في فصل الجنايات من كتاب الحج ان التخصيص يدل على
النفي بالاتفاق وهكذا صرح صاحب المفتاح في صنعة الاستتباع
فان قيل لم اعتبروا المفهوم في غير النصوص دونها قلنا لان
التخصيص لو لم يكن للنفي لما كان له فائدة اخرى بخلاف كلام الرسول
عليه السلام فانه اوتي جوامع الكلم فلعله قصد فائدة لم ندركها
الا يرى ان الخلف قد يستفيد من كلامه عليه السلام احكاما لم يبلغ
اليها السلف بخلاف امر الرواية فانه قلما يقع التفاوت فيه ثم
القائلون بالمفهوم عرفوه بان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق
في الحكم اثباتا ونفيا وشرطوا له ان لا يظهر اولوية المسكوت عنه
من المنطوق في الحكم ولا مساواته المنطوق في الحكم حتى لو ظهر اولويته
او مساواته يثبت الحكم في المسكوت عنه بدلالة نص او قياس ولا
خرج المنطوق مخرج العادة ولا يكون للكشف والمدح او الذم

او التأكيد ولا يكون المنطوق لسؤال او حادثة ولا لتقدير جهالة او خوف او غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذكر و بالجملة ان لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه وقسموه الى مفهوم اللقب هو نفي الحكم عما لم يتناوله اسم الجنس او العلم منعه الجمهور وقال به ابو بكر الدقاق وبعض الحنابلة والاشعرية والى مفهوم الصفة ولا يراد النعت بل كل قيد في الذات نحو سائمة الغنم وليّ الواجد وظرفي الزمان والمكان وغيرهما وقال به الشافعي ومالك واحمد والاشعري والى مفهوم الشرط وهو اقوى من مفهوم الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة لانه صفة معنى وبعض من لا يقول به كالكرخي وابي الحسن البصري وعبد الجبار من المعتزلة وابن سريج من الشافعية والى مفهوم الغاية وهو اقوى من مفهوم الشرط لقوة دليل تخصيصه ولذا قال به كل من قال بمفهوم الشرط وبعض من لم يقل به كالقاضي ابي بكر وعبد الجبار قال صاحب البديع هو عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم ولعل هذا هو المحمل لكلام التلويح في بحث الغاية والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه والى مفهوم الاستثناء فانه يفيد حكما للمستثنى مخالفا لحكم المستثنى منه عند جمهور الشافعية واكثر منكري المفهوم والى مفهوم انما ذهب القاضي ابو بكر والغزالي وجماعة من الفقهاء الى انه ظاهر في الحصر وان احتمل التأكيد والى مفهوم العدد والمذهبان اي القول بمفهوم العدد والقول

بنفيه

مطلب اقسام المفهوم

صرح مولانا خسرو في فصل العام في حاشية التلويح انه من علمائنا من قال بمفهوم الاستثناء والغاية وجعلهما من قبيل الاشارة لا المفهوم وفي شرح المفتاح للسيد الشريف في بحث الفصل ان مفهوم الصفة معتبر في عرف اللغة وفي دلائل الاعجاز ما يشير اليه ومفهوم الصفة معتبر عند صاحب الهداية وفي شرح التحرير قد قيل الهداية ان مفهوم الصفة ... بقولهم بمفهوم العدد وما في الهداية من ان القياس على الفوسق الخمس الثابت حكمهن بقوله خمس فواسق يقتلن الحديث يمتنع لما فيه من ابطال العدد وقد اجاب في الهداية ايضا عن حديث خمس رضعات بانه انما يثبت تحريم الرضعة بثبوته في اطلاق ضعفكم الصريح وفي شرح المغني لسراج الدين الهندي وبجمع من التخصيص بعدد محصور يدل على نفي الحكم عما عداه والى هذا مال صاحب الهداية وهكذا في شرح البزدوي للاتقاني

منه

بنفيه روايتان عن مشايخنا كما اشار صاحب الهداية اليهما في جنايات الحج والى مفهوم الحصر ويراد به عرفا النفي عن الغير ويحصل بتصرف في التركيب كتقديم ما حقه التأخير من متعلقات الفعل والفعل المعنوي والخبر وتعريف المسند والمسند اليه والمراد به بعض انواعه وهو ان يعرف المبتدأ بحيث يكون ظاهرا في العموم سواء كان صفة او اسم جنس ويجعل الخبر ما هو اخص منه بحسب المفهوم سواء كان علما او غيره مثل العالم زيد والرجل بكر والكرم في العرب وصديقي خالد ولا خلاف في ذلك بين علماء المعاني تمسكا باستعمال الفصحاء ولا في عكسه ايضا مثل زيد العالم حتى قال صاحب المفتاح المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد الا ان اعتبارات الاصول لما غاير اعتباراتهم فانهم يبحثون عن احوال التراكيب من حيث افادتها خواص تختلف باختلاف المقامات والاعتبارات لم يختاروا ما اختاروه وان اختاره بعض قوله والالف يعني الحرف الهوائي الممتنع الابتداء لعدم قبول الحركة وابن جني يرى ان اسمه لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه كما فعل في اخواته اذا قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قصد في الابتداء الغلام ليتعارضا وان قول المعلمين لام الف خطأ لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره و

مطلب الحصر

سمت الالف

وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف
البسايط ثم اعترض على نفسه بقول ابى النجم • اقبلت من عند زياد
كالخرف • تخط رجلاى بخط مختلف • تكتبان فى الطريق
لام الف • واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة لان
الخط ليس له تعلق بالفصاحة قوله نحو قل وبع وامثال
ذلك لا يقال يذكر مثل هذا اذا قصد التعميم فلا حاجة الى
قوله وامثال ذلك لانا نقول مثل ذلك للاشارة الى تكثير
الامثلة اسلوب شايع قال المحقق ابن كمال باشا وساير
شراح المفتاح فى قوله كنحو الجمع بين اداتى التمثيل اشارة الى كثرة
الامثلة ومن هذا القبيل قول صاحب التوضيح كالعين
مثلا فلا حرج لما قال المحقق ابن كمال باشا كانه غافل عن ان
الكاف للتمثيل وقد قيل فائدة لفظة مثلا فى مثله تاكيد ارادة
التمثيل فان الكاف فى مثله قد يكون مقحما كما قيل فى قولهم
الخفيف المطلق كالنار قوله وكذا ما ابدل احد حروف الصحيح
حرف علة كضفادى وثعالى اصلهما ضفادع وثعالب جمع
ضفدع وثعلب وسادى وثالى فى سادس وثالث قوله
واشار بقوله تقابل الى تمييز حروف الاصول ليس المراد من قوله
الى تمييز حروف الاصول ان معرفة الزائد والاصلى موقوفة على
المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بها موقوفة
على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول لزم الدور بل
المراد منه انه اذا علم الاصول والزوايد بطريق من الطرق مثل

ان يقال

ان يقال الحرف الاصلى ما ثبت فى ساير تصاريف الكلمة باسرها
لفظا كبقاء حروف الضرب فى متصرفاته او تقديرا كالعين قلت
وبعت والزايد ما سقط فى بعضها ولم يعتبر لا لفظا ولا تقديرا
كواو قعود فقد فى قعد ثم اريد تعليم المتعلمين واطلاعهم على
الاصلى والزايد وجب ان يقال اذا وزنا لفظا فما كان فى
مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلى وما ليس كذلك فهو
زايد قوله لكن ينبغى ان يستثنى الزايد فى مختصر الصحاح قولهم
ينبغى لك ان تفعل كذا من افعال المطاوعة يقال بغاه فانبغى
وفى شرح الكشاف للطيبى روى عن صاحب الكشاف انه
قال فى كتاب سيبويه كل فعل فيه علاج يأتى مطاوعه
على الانفعال كضرب وطلب وعلم وما ليس فيه علاج كعدم
وفقد لا يأتى فى مطاوعه الانفعال البتة وقال البيضاوى
معنى وما ينبغى له وما يصح وما يتسهل له وقال ابن الحاجب ما ينبغى
بمعنى لا يستقيم عقلا كقوله تعالى وما ينبغى للرحمن ان يتخذ ولدا
ذكره الطيبى وفى عد علم مما فيه علاج نظر وقد يراد من لفظ
ينبغى يجب كما يراد من لفظ لا ينبغى لا يحل ذكره فى فتح القدير
وحواشى التلويح ثم ان الاستثناء مشتق من ثنيت فلانا عن
الامر اذا صرفته عنه والمستثنى مصروف عن المستثنى منه او مشتق
من ثنيت الشىء اذا ضاعفته فسمى الاستثناء استثناء
لان الاول مضاعف بالثانى فان كان مثبتا كان مضاعفا
بالنفى وان كان منفيا كان مضاعفا بالاثبات وفى الاصطلاح

اخراج الشئ من الشئ بالّا او بما فی معناها فمعنی قوله یستثنی
الزائد الخ یخرج الزائد المکرّر للتضعیف کالرّاء فی کرّم و احمرّ او
للالحاق کالباء فی جلبب من حروف الاصول لان المزید لهما
حکمه حکم الاصلیّ فی التعبیر ولیس باصلیّ امّا فی التضعیف فللتنبیه
علی انهم ارادوا تکریر ما قبلها و ما قبلها اصل فقصدوا
التنبیه بوزنها بما قبلها علی ان عنایتهم بالثانی کهی بالاول
فوجب التعبیر عن الثانی بما عبّر به عن الاوّل وامّا فی الالحاق
فلان غرضهم بالزیادة جعل الکلمة علی مثال باب موزونها
فی ذلک الباب اصل کدحرج فی باب فعلل مثلاً فارادوا فی
الزنة ان ینبّهوا علی ذلک الغرض وانما ترک الاستثناء
للشهرة وقیّدنا الزائد بالمکرر لان الزائد للالحاق الغیر المکرر
لا یقابل بالفاء ولا بغیره لکن ترکه لظهوره **قوله** والی
ان المیزان هو الفاء والعین واللام وانما فک ترکیبه لیمکن
جعله وزنا للمتحرکات بالحرکات المختلفة من نحو ضرب وعلم و
حسن **قوله** لانه اعمّ الافعال یحتمل معنیین احدهما انه لا اعمّ
منه کاعمّ الاشیاء بمعنی انه لا اعمّ منه وان کان لمساو والثانی
اعمّ من الجمیع وهو الظاهر فقول الراغب جعل لفظ عام فی
الافعال کلها وهو اعمّ من فعل بنا فی کلا معنییه الا ان یقال
اراد نفی اعمیة فعل وفیه بعد لا یخفی **قوله** لخفته ای لخفة
فعل لان الفاء حرف رخو یجری فیه النفس حال خروجه
عن مخرجه بخلاف الجیم فانه حرف شدید یحتبس فیه النفس عند خروجه

عن مخرجه **قوله** ولمجیء جعل بمعنی آخر اعلم ان جعل
یجیء فی لغة العرب لمعان بمعنی الخلق کقوله تعالی وجعل
الظلمات والنور ای خلق وبمعنی التصییر کقولک جعلت
ثوبا اسود ای صیّرته اسود وبمعنی التسمیة کقوله تعالی
وجعلوا الملائکة الذین هم عباد الرحمن اناثا ای سموهم
وبمعنی اخذ وشرع کقولک جعلت الشئ ای اخذته
وشرعته وبمعنی اوجب کقولهم جعلت للعامل کذا وکذا و
بمعنی القی کجعلت بعض متاعی علی بعض وبمعنی بعث کقوله
تعالی وجعلنا معه اخاه هارون وزیرا وبمعنی قال کقوله
تعالی وجعلوا لله اندادا وبمعنی بین کقوله تعالی انا جعلناه
قرآنا وبمعنی ایجاد شئ من شئ وتکوینه منه کقوله تعالی جعل
لکم من انفسکم ازواجا وبمعنی الحکم بالشئ علی الشئ حقا
کقوله تعالی وجاعلوه من المرسلین او باطلا کقوله تعالی
ویجعلون لله البنات وبعضهم یدرج بعض هذه المعانی
فی بعض **قوله** ولما فیه من حروف الشفة والوسط و
الحلق وهی المخارج الکلیة والا فلکل حرف مخرج مخالف
لمخرج الآخر والا لکان ایاه اعلم ان هذا وجه مستقل
لاختصاص فعل للوزن ولا ینافیه شمول غیره ایاها
لکن اذا طلب لهذا الوجه مرجح علی نحو علم جعل الوجه الآخر
مرجحا لعکسه علی نحو جعل واما اذا طلب المرجح علی عمل فیجعل
کثرة الاستعمال وفتح العین مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل

معنی جعل

مطلب استعمال جعل

مطلب اختصاص فعل للوزن

من باب علم قوله وأما الثلاثي المجرد فكلمة اما حرف شرط و
تفصيل كلام مجمل وتوكيد اما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها
لا يقال قد استغنى عنها في قوله فاما القتال لا قتال لديكم
لانا نقول هو ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
ولا يقال قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم لانا نقول الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف
القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب
شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه
ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح
وقال بعضهم ان الفاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة
اصلا وان الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل
فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء الى المقول
وما بينهما اعتراض واما التفصيل فغالب حالها وقد يترك
تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الآخر او بكلام
يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو قوله تعالى
فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه
وفضل اي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني
نحو قوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
منه ابتغاء تأويله اي واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه
الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنا به
كل من عند ربنا وكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون

قيل و

والصحيح انه لا يلزم ذكر المتعدد لا لفظا ولا تقديرا الصحيح ان يقال
اما انا فقد فعلت كذا فيتبكت ولورودها في اوائل الكتب
وقد تاتي لتفصيل ما في نفس المتكلم من المجمل واما ما في دفع
السؤال والتوهمات المقدرة فتفصيل ما في نفس المتكلم من
المجمل المجمل للسامع لا للمتكلم والكلام ذكره علاء الدين البسطامي
في شرح اللباب وقد تاتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق
واما التوكيد فقل من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري
فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول
زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب
وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب
ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب
وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه
في معنى الشرط قوله وينافيه التمثيل الخ اجيب عنه بان
قيد السالم في بعض النسخ فكانه من الناسخ وبان المراد مجرد
التمثيل بما فيه حرف الحلق مع قطع النظر عن سلامته وعدمها
فلا منافاة وفيه شيء لعدم انحصار حرف الحلق فيه قوله
لرفضهم الابتداء بالساكن لان الحرف المنطوق به اما معتمد على
حركة كباء بكر او على حركة مجاوره كميم عمرو او على لين قبله
يجري مجرى الحركة كباء دابة وصار هو بعضه فقد هذه
الاعتمادات تعذر التكلم دليله التجربة ومن انكر ذلك
فقد انكر العيان وكابر المحسوس وبعضهم جوز الابتداء بالساكن

على ما هو مختار السكاكي لان الغلط بالحركة انما يحصل بعد التلفظ
بالحرف وتوقيف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه منع
انها بعده بل هي معه والا لامكن الابتداء بالحرف من
غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ في النطق بعد
الصمت لا الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله
كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء بالساكن لكن
قال الشريف في حواشي الكشاف والحق جوازه ومن قال
بامتناعه لا يسمع منه الا حكاية عن لسانه واذا استقريت
لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم لا سيما في لغة
الخوارزم الا انه غير واقع في لغة العرب قوله لئلا يلزم
التقاء الساكنين قيل هذا لا يخلو عن دور فالاولى
ان يقال لاستلزام سكونه اختلاط الابنية قوله وهذه جارية
في كل اسم او فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق
شرط بحر بان اللغات الاربع في كل ما كان على فعل بكسر العين
كون العين حرف حلق اذ عند انتفاء هذا الشرط يجري
الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم قوة
العين لعدم كونها حرف حلق يقال عَلِم عَلْم عِلْم ولا يقال
عِلِم بكسرتين كذلك يقال كَتِف كَتْف كِتْف بكسرتين
وكل اسم على فعل مما عينه حرف حلق يجوز تسكين
عينه وفتحه كشهر وشهر وفخر ونهر ونهر وشعر في سو
وشعر وشعر ونحر ونحر الا في مثل نحو

فا

فانه لا يجوز فتح عينه لانه يؤدي الى اعتلال لامه فترك على
سكونه قوله فان كان ماضيه على فعَل مفتوح العين
فمضارعه يفعل فان قيل قد صرح الادباء ان ان
لكونه لتعليق امر بغيره في الاستقبال لا يكون كل من جملتيه
الا فعلية استقبالية وههنا ليس كذلك قلنا نعم لكن
قد يخالف ذلك لفظا لنكتة كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
لقوة الاسباب او لكون ما هو للوقوع كالواقع او للتفاؤل
او لاظهار الرغبة في وقوعه نحو ان ظفرت بحسن العاقبة
على الخطاب والتكلم فان الطالب اذا عظمت رغبته في
حصول امر يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيعبر
عنه بلفظ الماضي وانما قلنا لفظا لان الجملتين ان جعلت
كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى
على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك
امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد
باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت
رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل
من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا معناه ينصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر
ما يناسب المقام ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال
قياسا اذا كان الشرط لفظ كان اذ قد نص المبرد والزجاج
على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير

في استعمال ان في غير الاستقبال قياسا وفي غيره لنكتة

من نصره

في استعمال ان في غير الاستقبال قياسا

من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي وكذا اذا جيء بان في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له حينئذ جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كقول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال ثم كون هذه الواو للحال مذهب الزمخشري وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وهي ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى وقد يجيء بعد تمام الكلام **قوله** اي اعانه اعلم ان هذا اللفظ في هذه المعاني اما بالاشتراك اللفظي واما بان يكون في الاعانة حقيقة وفي الاصابة والرزق مجازا فان نصرة الغيث في الارض يلزمها اصابته اياها وتحريك قواها النامية واحداث نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال الرزق اياه وحفظه له فارادة الملزوم في الصورتين غير معقول كما لا يخفى فاريد اللازم فيهما **قوله** ونصر الغيث الارض الغيث المطر وغاث الغيث الارض

في الواو الداخلة على ان الوصلية

في معنى الاعانة

١

اصابها وربما سمي النبات والسحاب غيثا **قوله** وضرب مثلا كذا اي بين قال البيضاوي وضرب المثل اعتماله من ضرب الخاتم واصله وقع شيء على آخر وقال الراغب الضرب ايقاع شيء على آخر ولتصور اختلاف الضرب خولف بين تفاسيره كضرب الشيء باليد والعصا والسيف ونحوها وضرب الدرهم اعتبارا بضربه بالمطرقة والضرب في الارض الذهاب فيها وهو ضربها بالارجل وضرب الخيمة بضرب اوتادها بالمطرقة وتشبيهها بضرب الخيمة قال الله تعالى ضربت عليهم الذلة التحاق الخيمة وقال المطرزي في المغرب قال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث اي ياخذ منه شيئا بحكم ما له من الثلث فلا وجه لما قيل الاشبه ان يكون في الدق والتبيين حقيقة وفي السير مجازا والحقيقة محتمل احتمالا مرجوحا والمثل في الاصل بمعنى النظير يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه وشبيه وقال الراغب النظير اخص من المثل واصل المناظرة كانه ينظر كل واحد منهما الى صاحبه فيباريه وقال الطيبي المثل اعم الالفاظ الموضوعة للمشابهة لان الند يقال لما يشارك في الجوهر فقط والشبه فيما يشارك في الكيفية فقط والمساوي فيما يشارك في الكمية فقط والشكل فيما يشارك في العدد والمساحة فقط والمثل عام في جميع ذلك ثم نقل في العرف الى القول السائر الممثل مضربه

بوروده ولم يسيّروا ولم يجعلوا ذلك القول مثلا الا اذا
اختص بنوع من الغرابة ولذا لم يغيّروه عما ورد عليه قال
الميدانى يجتمع فى المثل اربعة لا يجتمع فى غيره من الكلام ايجاز
اللفظ واصابة المعنى وحسن التشبيه وجودة الكناية فهو نهاية
البلاغة ثم استعير للصفة والحال اذا كانت عجيبة ذات شان وفيها
غرابة وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى الممثل له ورفع
الحجاب عنه وابرازه فى صورة المشاهد المحسوس ليساعد فيه
الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل
مع منازعة من الوهم لان من طبعه ميل الحس والامتناع
عن ادراك المعانى الكلية فاذا تمثل المعنى العقلى بصورة محسوسة
اذعن له وانقاد وقبل المراد ولهذا اكثر التمثيل فى كلام
البلغاء والحكماء والانبياء وفشى فى الكتب الالهية
قوله اذا كان عين فعل او لامه فان قلت لم لم يعتبروا
وجود حرف الحلق فى الفاء قلت لان الفاء يكون ساكنا نحو
أمر يأمر فلا يلزم الثقل او لان الساكن كانه الميت فلم
يعدل له عن الاصل قوله ونحب ينحب بالفتح فى الماضى و
الكسر فى الغابر والحاء المهملة اذا رفع صوته بالبكاء ونحب
البعير ايضا ينحب نحابا اذا اخذه السعال ويحتمل ان يكون
نحت بالتاء اذا ابر او هو ايضا من باب ضرب وقطع ايضا
على ما نقله الازهرى قوله وجاء يجيء ويجوز ايضا مجيئا وجيئة
كجيئة وجيئة كشيعة وهى اسم ايضا على ما فى القاموس

مطلب استعمال جاء

وعلى ما فى المختصر هى اسم لا غير وفى المصباح واستعمل جاء لازما
ومتعديا بنفسه وبالباء تقول جئت شيئا حسنا اذا فعلته
وجئت زيدا اذا اتيت اليه وجئت به اذا احضرته وقد
يقال جئت اليه على معنى ذهبت اليه وجاء الغيث اذا نزل
وجاء امر السلطان اذا بلغ وقد يجيء جاء بمعنى تعذر الشيء
على صفة نحو قولهم ما جاءت حاجتك قيل هذه الكلمة اول
ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباس رضى الله عنه حين
اتاهم من قبل على رضى الله عنه يستدعى منهم الرجوع الى الحق
واجيز تعديته هذا الى غير هذا المثل فقيل ومنه قولهم
جاء البر قفيزين ومنع وجعل قفيزين حالا ورد بان ليس
المقصود الاخبار عن البر بالمجيء نفسه حال كونه متصفا
بهذه الصفة بل حصوله على هذه الصفة قوله ومتى اتى

مطلب استعمال متى

الشرط كلمة متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة
للفعل وقد يكون خبرا والفعل الواقع بعده مبتدأ على
تنزيله منزلة المصدر كقول صاحب الهداية متى يصير مستعملا
اى صيرورته مستعملا فى اى زمان وقد يجيء بمعنى من
كقولهم اخرجها متى كمه اى من كمه وبمعنى فى كقولهم
وضعته متى كمى اى فى كمى وبمعنى وسط قوله اى حروف
الحلق ستة وقيل هى سبعة وهو مذهب سيبويه و
ابى الحسن ستة منها ما ذكروا وواحدة اخرى الالف
لكن لم يعتد بها لعدم اصالتها فى غير الحرف والاسم الغير

المتمكن على ان الالف والهمزة حرف واحد عند المحققين
والحق ما ذكره الشيخ ابو علي ابن سينا في رسالة في
مخارج الحروف وصفاتها وهو ان المخرج الاول هو الجوف
وهو اسفل من الحلق ويخرج منه ثلاثة احرف الالف والواو
الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها
ويسمى هذه الحروف حروف المد واللين والهوائية والجوفية
وقال مكي وزاد غير الخليل معها الهمزة لان مخرجها من الصدر
وهو يتوصل بالجوف قلت الصواب اختصاص هذه الحروف
الثلثة بالجوف دون الهمزة لانها اصوات لا يعتمدن
على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة **قوله** لان مخرجها
اقصى الحلق وانما سميت هذه الحروف حلقية لان مخرجها
الحلق ومخرج الحرف هو المكان الذي ينشأ منه ذلك الحرف
والحرف صوت معتمد على مقطع محقق او مقدر ويختص بالانسان
وضعا وعرفه ابن سينا بانه هيئة عارضة للصوت بها
يمتاز صوت عن صوت آخر مماثل في الحدة والثقل تميزا
في المسموع قيل ولو كان مثل غنة الصوت مما تسمع كما
اشار اليه الشارح في شرح المقاصد انتقض به تعريف الحرف
وقيل الحرف لا العارض ولا المعروض بل مجموعهما وهذا
انسب بمباحث العلوم العربية والصوت قيل ماهية و
انية غنيتان عن البيان وبعضهم عرفوه منهم من قال
انه جسم خاص من الاجسام ومنهم من قال انه اصطكاك

في الصوت

اجسام

اجسام صلبة ومنهم من قال القرع والقلع ومنهم
من قال تموج الهواء والكل منظور فيه اذ لا شيء منها بمسموع
وكل صوت مسموع وذكر الجعبري الصوت هواء متموج
من تصادم جسمين وفيه نظر وقال الحكماء هو كيفية تحدث
في الهواء بسبب تموج ذلك الهواء الذي هو صدم بعد صدم
وسكون بعد سكون بسبب القرع الذي هو الامساك بعنف
بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وقول
القسطلاني في لطائف الاشارات ان الصوت هو الحاصل
من دفع الرئة الهواء المحتبس بالقوة الدافعة فيتموج فيصدم
الهواء الساكن فيحدث الصوت من قرع الهواء المندفع عن
الرئة تعريف الصوت الخارج من الفم على راي الحكماء وقال
رحمه الله والذي عليه اهل الحق ان الصوت كيفية تحدث بمحض
خلق الله تعالى من غير تاثير لتموج الهواء والقرع والقلع كساير
الحوادث ومعرفة المخرج بان تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل
وتنظر اين ينتهي الصوت فحيث انتهى الصوت فثم مخرجه
الا ترى انك تقول اب وتسكت فتجد الشفتين قد انطبقت
احديهما على الاخرى **قوله** والبواقي على هذا الترتيب
اما جمع باقية بناء على ما قيل من ان حروف الهجاء والحروف
المعنوية كحروف في وعلى واشباههما كلها مؤنثات سماعية
واما جمع باق بناء على كون تانيث الحروف باعتبار التاويل
باللفظ او الكلمة على ما قيل وعدم التاويل والمحققون من

مطلب الصوت

او القلع الذي هو الانفصال بعنف م

في معنى القرع والقلع

مطلب معرفة مخارج الحروف

وكلمة البواقي جمع على فواعل

مطلب تانيث الحروف وتذكيرها اللفظي

من الادباء فالوا ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول
يجمع على فواعل قياسا مطردا وسره ان الجمع فيما لا يعقل
من المذكر يجري مجرى المونث فيمن يعقل وقال ابن مالك
في شرح الكافية الشافية و فواعل في فاعل صفة لذكر ما
لا يعقل كنجم طالع وطوالع وجبل شامخ مطردة نص عليه
سيبويه وغلط كثير من المتاخرين فحكم على هذا بالشذوذة
فلا وجه لما قال الشارح في التلويح من ان العوارض جمع
عارض على انه جعل اسما واما فوارس فلانه شي لا يكون
في المونث فلم يخف فيه اللبس واما هوالك فانما جاء في المثل
يقال هالك في الهوالك فجرى على الاصل لانه قد يجي في
الامثال ما لا يجي في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرورة
الشعر ومن هنا تبين فساد ما قيل وشذ فوارس وهوالك
ونواكس في جمع فارس وناكس وهالك على تاويل فرقة
ذكره ابن كمال باشا في شرح الهداية ثم في الترتيب خلاف
الشرح حيث قدم الحاء المهملة على العين المهملة وكذا حيث قدم
الخاء المعجمة على العين المعجمة قوله ثم استشعر اعتراضا الى قوله
فاجاب اي اضمر الاعتراض واومى اليه بتصحيح الجواب من
قولهما استشعر فلان خوفا اي اضمرها والجواب يستعمل في
السوال فاطلاق السوال على الاعتراض صريحا وكناية بلا عطف
ان فيه معنى الاستفسار قوله ابى يابى شاذ مخالف للقياس
اي سواء كان وجوده قليلا او كثيرا لانهم قالوا المراد

بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة
وجوده وكثرته وقد يفرق بين الشاذ والنادر والضعيف
ان الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف القياس
والنادر هو الذي يكون وقوعه قليلا لكن على القياس و
الضعيف هو الذي لم يتصل حكمه الى الثبوت فتامل فان قيل
كيف كان ابى يابى شاذا مخالفا للقياس وقد يقال في المطول
ان ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء و
ما اشبه ذلك ليست من المخالفة في شي لانها كذلك ثبتت
عن الواضع في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه
الصور اجيب بان كون هذه الامثلة من الشواذ المخالف
للقياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي
جعلها مندرجة تحت القانون المتاخر فتدبر واعلم كما
ان عند الفقهاء قياسا واستحسانا كذلك عند البلغاء
قياس واستحسان فجميع ما جاء على خلاف الاصل على نوع
الاستحسان قوله وهو وارد في افصح الكلام فان قيل
قد صرح في الباب الثامن في القاعدة الثامنة من مغني اللبيب
ان اسم التفضيل لا يضاف الى معرفة مفردة كما لا يضاف اليها
كل واي لا يقال اللام للاستغراق فيفيد العموم لانا نقول
لم يسمع زيد افضل الرجل وان اريد ذلك على انه قد تقرر
ان ما يضاف اليه افعل التفضيل يجب كون لامه للجنس
فقط فقول شارح مختصر الوقاية تصحيح لقوله اقوى الذرائع

في الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف

في القياس والاستحسان عند البلغاء

جعل اللام للاستغراق ليس بصحيح ولا يقال ايضا اللام زائدة
فكان مضافا الى نكرة مفردة لانا نقول فيه بعد لا يخفى او نجيب
بان المضاف محذوف والتقدير افصح افراد الكلام كما في قولهم
وجه زيد احسنه اى احسن اعضائه لكن قوله كما لا يضاف
اليها كل واى ينتقض بقوله تعالى كل الطعام كان حلا
لبني اسرائيل وبقوله عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق
المعتوه وبقوله عليه السلام كل ذلك لم يكن في حديث ذي
اليدين وبقول الشاعر قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا
كله لم اصنع وايضا ينتقض بتلك الامثلة قولهم لفظة كل
ان دخلت على المعرفة اوجبت عموم اجزائها اذ المراد في كل
منها الافراد وبحديث ابي موسى قالوا يا رسول الله اى
الاسلام افضل وحديث عبد الله بن عمرو بن عاص اى الاسلام
اى الاسلام خير وبقولهم اى بغداد اطيب وقد يجاب
عن الانتقاض الثاني بمنع كلية هذا القول واجاب تاج الدين
السبكي في شرح منهاج البيضاوي عن الآية والحديث الاول
ان اللام فيهما للجنس والمعرف الجنسي في المعنى كالنكرة وهذا
جواب عن اشكال اسم التفضيل ايضا لولا عدم سماع زيد
افضل الرجل والجواب عن الحديث الثاني والشعر ان اسماء
الاشارة والضماير على ما في حواشي شرح العضد حكمها
حكم مشار اليها ومرجعها في العموم والخصوص فالمشار اليه
ههنا متعدد وكذا المرجع اليه لكون تنوين ذنبا للتكثير

او

لفظة كل اذا دخلت على المعرفة
اوجبت عموم اجزائها

وقولهم كل اذا اضيف الى النكرة اوجب عموم افرادها واذا اضيف الى المعرف
اوجب عموم اجزائها اذا لم توجد قرينة صارفة عنه نص عليه في التوضيح
المصحح شرح التنقيح المنقح فلا يرد قوله تعالى وكلهم آتيه وقوله تعالى كل الطعام
كان حلا لبني اسرائيل وقوله عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه
وقوله عليه السلام في حديث ذي اليدين كل ذلك لم يكن
وقول الشاعر قد اصبحت ام الخيار
تدعي على ذنبا كله لم اصنع
منه سلمه

او للعموم بقرينة المقام او لانه اسم جنس يقع على القليل
والكثير كذا ذكره السيرافي وقال في فصول البدائع مرادهم
ان الكل الداخلة على المعرفة توجب العموم الافرادي في
اجزائها بتقدير جزء منكر والمعنى في قولهم كل الرمان ماكول
كل جزء من اجزاء الرمان ماكول والجواب عن اى هو
الجواب عن افعل اى اى ذوي الاسلام واى خصاله
واى دورها وبقي ههنا بحث وهو ان فصاحة الكلام
خلوصه عن ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع
فصاحتها ولا شك ان هذا المعنى مما لا يقبل التشكيك
والتفاوت بالزيادة والنقصان كالعدم والطلوع و
الغروب فلا يتصور فيه افعل التفضيل الزائد في الفصاحة
مع الشركة ويمكن ان يجاب عنه بحمل الافصح على الابلغ
ولا خفاء في تفاوت البلاغة بالزيادة والنقصان
وبحمله على التجريد عن المعنى التفضيلي وتاويله بالوصف كما
يدل عليه قوله في الجواب في كلام فصيح وهذا جواب
عن اشكال الاضافة ايضا ولكن ذلك مشروط بان يكون
مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة ومن مع كونه سماعيا يجب
النقل فيه عن ائمة اللغة عند غير المبرد على ما صرح به الرضي فان قيل
على تقدير التجريد ما فائدة صيغة التفضيل قلنا فائدتها
المبالغة وادعاء الزيادة فليحفظ هذا فانه ينفع جدا
قوله للقياس اى للقانون المستنبط من تتبع تراكيب البلغاء

في حمل الافصح على الابلغ

في تجريد افعل عن المعنى التفضيلي

معنى السماعي

في فائدة صيغة التفضيل
في صورة التجريد

في معنى الاستعمال بمعنى وضع الواضع

قوله دون الاستعمال اى دون وضع الواضع يقال هذا
اللفظ مستعمل اى موضوع بازاء المعنى ويقال هذا مهمل
اى غير موضوع بازاء المعنى فالمراد به الوضع من قبيل اطلاق
الملزوم وارادة اللازم كذا قيل اعلم ان معنى دون فى
الاصل ادنى مكان من الشئ يقال هذا دون ذاك
اذا كان احط منه قليلا ومنه تدوين الكتب لانه ادناء
البعض من البعض ودونك هذا اى خذه من ادنى
مكان منك ثم استعير للتفاوت فى الاحوال والرتب
فقيل زيد دون عمرو فى الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
فى كل تجاوز حد وتخطى حكم الى حكم ولا خفاء فى انه سقط
بالاتساع المذكور قيد التفاوت والانحطاط على ما صرح
به الشريف وقيل بمعنى قدام فى الاصل وقول الشريف
فى تفسير قوله تعالى وادعوا شهداءكم من دون الله ان
دون يستعمل بمعنى قدام الشئ وبين يديه مستعار من
معناه الحقيقى الذى يغلب اعنى ادنى مكان من الشئ
يأباه كلام صاحب الكشاف فى الاساس حيث ذكر فيه
مجيء دون بمعنى قدام ولم يعده من المجاز لان دأبه فى
الكتاب المذكور تفصيل المعانى المجازية عن المعانى الحقيقية
بتصديرها بقوله ومن المجاز ويجئ بمعنى بعد وبمعنى عند
وفى القاموس هو فوق ونقيضه وبمعنى الشريف و
الخسيس وبمعنى الامر والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى امام ووراء

وبمعنى

٦١

في اطلاق لفظ الشاذ على النادر

وبمعنى غير قوله قسم مخالف للاستعمال دون القياس لا يقال
كيف يكون قسما من الشاذ وهو عندهم ما يخالف القياس كما
يشير اليه تفسيره السابق حتى يصير ثلثة اقسام لانا نقول لفظ الشاذ
يطلق كثيرا على النادر ايضا ثم معنى مخالفة الاستعمال قلته وذكر
المخالفة على سبيل المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه
فى صحبته او صحبة ضده على ما ذكره الشارح فى شرح الكشاف
فى قول بعضهم فى جواب من قال انك لتبسط الشهادة انها
لم تجعد عنى وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح
لك شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لى جبة وقميصا و
والثانى نحو قوله تعالى صبغة الله هو مصدر مؤكد لامنا بالله اى
تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس والاصل ذكر التطهير
بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم فى ماء
اصفر يسمونه ماء المعمودية ويقولون انه تطهير لهم فعبر
عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه فى صحبة صبغة
النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التى هى سبب النزول من
غمس النصارى اولادهم فى الماء الاصفر ولا يلزم ان يكون
المشاكلة بالنظر الى السابق فان السكاكى صرح بالمشاكلة فى
قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ثم لا شك ان المشاكلة من قبيل
المجاز والعلاقة فيها التقارن فى الخيال كما حقق فى فصول
البدايع لا الوقوع فى الصحبة كما هو المشهور لان العلاقة
مصححة للاستعمال الذى به الوقوع فى الصحبة ومقدمة عليها فقول

مطلب المشاكلة

الشارح فى شرح الكشاف ان المشاكلة ليست بحقيقة ووجه
المجاز ليس بظاهر ولذا قال الزمخشرى هو فن بديع من
كلامهم وطراز عجيب ليس على ما ينبغى وكذا قول الطيبى فى شرح
التبيان انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان العلاقة المعتبرة
بين الطبخ والخياطة وقوله ولولا الذهاب الى القول بانها ليست
من المجاز لم يكن التفصى مما عيب على ابى تمام فى قوله لا تسقنى
ماء الملام البيت وقوله وهذا الاينافى التقسيم الحاصر فى
قولهم اللفظ اما ان يستعمل فيما وضع له وهو حقيقة او فى
غيره وهو مجاز او كناية لان ذلك باعتبار اللفظ مع المدلول
وهنا بمجرد لفظ المصاحب وموافقته اياه من غير نظر الى
المعنى وان افاده افاده لا بالقصد الاولى ولو اتفق
المعنى المجازى فى بعض الصور كما فى جزاء سيئة سيئة فان
الثانية وان كانت مسببة عن الاولى لكن غير منظور الى
كونها مسببة فى هذا الباب ولا يصلح ان يكون سيئة
الاولى علاقة المجاز لانها قرينة فى هذا الباب ليس
على ما ينبغى قال ابن مالك فى شرح التسهيل والمشاكلة
فى كلامهم حتى حملهم الاهتمام بها على اخراج الشئ عن اصله
وقال الزمخشرى فى تفسير سورة المؤمن فقد غيروا كثيرا
من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج كقوله عليه السلام
غير خزايا ولا ندامى وحقه ولا نادمين لانه جمع نادم
وقوله عليه السلام الا لا توطأ الحيالى والحبالى والقبائل

الحوابل لانها جمع حايل وقولهم لاتيه الغدايا و
العشايا والقياس الغدوات وقولهم عندى ما ساءه
وناءه اراد واناءه لانه لا يتعدى وقولهم هنانى الطعام
ومرانى وانما هو امرانى وقول الزمخشرى فى ديباجة الكشاف
عماة وعناة والقياس عمى او عمون وقوله عليه السلام
اتركوا الترك ما تركوكم ودعوا الحبشة ما ودعوكم فانه
عليه السلام استعمل ماضى يدع فقول صاحب المغرب فى قول
الفقهاء بنية اليسار تترجح على بنية العسار ان العسار خطأ
محض ليس بشئ وقد يقال معنى مخالفة الاستعمال مخالفة وضع
الواضع بمعنى انه خلاف ما ثبت من الواضع فلا مشاكلة
قوله لا يقال ابى يابى وقد يقال ان ابى بمعنى امتنع وهو
فرع منع فلما كان فى لام اصل ما كان بمعناه حرف حلق
فكان ثمه حرف حلق ولقال ابى يابى مقلوب بأى يبأى
فكان عينه حرف حلق فى الاصل المقلوب عنه وهو ليس بقوى
قوله سلمنا انها من حروف الحلق على ما ذهب اليه الشاطبى
والسكاكى وسيبويه وابو الحسن لكن الشاطبى جعل الالف بعد
الهمزة والهاء كما نسب الى سيبويه وجعلها السكاكى بينهما
قيل ومعنى جعلها اياها من مخرج الهمزة ان مبدأها مبدأ
الحلق ثم تمتد وتمر على الكل وبقى فيه ان تسليم هذا ينافى
جعل هذه الحروف ستة فيما سبق الا ان يقال انه اشار الى
المذهبين او ذهب الى ما ذهب اليه المحققون من ان الالف والهمزة

حرف واحداً وعدّ ما بفتح العين لاجل كما ذكره **قوله** لا يجب
ان يكون الفتح لاجلها للزوم الدور والدور توقف الشيء على
ما يتوقف عليه من جهة واحدة اما بمرتبة ويسمى دوراً مصرحا
او بمراتب ويسمى دوراً مضمراً والجاربردي اشار الى دفع الدور
بان يقول كانهم لما علموا ان الياء تقلب الفا على تقدير فتح العين
سوّغوا فتحها اذ يكون فتحها حينئذ مع حرف الحلق **قوله** واما قلى
يقلى فلغة بني عامر والفصيح الكسر اي في المضارع من باب ضرب
كذا صحح بعض من تصدى لتحشية هذا الكتاب وقد وقع في بعض
الكتب انه من باب علم يعلم وعدّه بعضهم من لغات طي وليس
بصحيح والصحيح انه عامرية كما ذهب اليه ابن الحاجب ذكر صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة
انه قرأ الحسن ويُهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة
ابى يأبى وذكر في آخر حم الاحقاف انه قرأ فهل يهلك الا القوم
الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك
ثم في وصف الكسر بالفصاحة نظر اذ الفصاحة لا تطلق
الا على معان مخصوصة لا توصف بتلك المعاني الا المفرد والكلام
والمتكلم اللهم الا ان يحمل على المعنى اللغوي وهو الظهور او يقال
الموصوف هو المفرد او المتكلم والاسناد الى الكسر اسناد الى السبب
قوله واما ركن يركن وعدّه صاحب الكشاف من الشواذ **قوله**
وان كان ماضيه على وزن فعِل مكسور العين قال الجوزجي
في شرح المفصل هذه الابواب الثلثة اي الاول والثاني

و

والرابع دعائم الابواب لا سيما فعَل يفعِل بفتح العين
في الاول وكسره في الثاني وقال ثعلب اذا اشكل عليك
فعَل ولم تدر من اي باب هو فاحمل على يفعِل بكسر العين
وباب اللازم ان يجي يفعُل بضم العين وقد يجي هذا في هذا
وهذا في هذا **قوله** الا ما شذ استثناء مفرغ والمستثنى
منه محذوف تقديره يجي مضارع فعِل مكسور العين على
وزن يفعَل بفتح العين في جميع المواضع الا ما شذ وسماه
النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبل الا لانه
غير مشتغل بالمستثنى منه فعمل في المستثنى ويكون الا لغوا
في اللفظ لا في المعنى وقيل المستثنى بحسب الظاهر فارغ عن
الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فقولهم المستثنى
مفرغ على ظاهره اذ الفراغ وصف له ويجي الاستثناء المفرغ في
جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه والاكثر ان يكون في
الفضلات وقد يقع في غير الفضلة نحو تحرك الفك الاسفل
في الاكل الا التمساح قال الشارح في شرح المفتاح لا خلاف
في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا
كريم واعترض عليه الدماميني في شرح المغني بان نفي الخلاف
في هذه المسئلة سهو اقول مراد الشارح نفي الخلاف
المعتد به فالسهو في مقالته لا بن اخت خالته واعلم انه
يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما اسمية كقولك
ما جاءني احد الا زيد خير منه وهذا من قبيل التفريغ باعتبار

باب حسب فانه اصل الابواب
كله وقال ابن جني باب
المتعدى ان يجي
بفعِل

مبتدأ كما في قولك المقدر نحو ما في الدار الا زيد او ما فيها احد الا زيد
او فاعلا نحو ما جاءني الا زيد او ما جاءني احد الا زيد او مفعولا
نحو ما ضربت احدا الا زيدا او ظرفا نحو ما رأيته الا يوم الجمعة او لا
قدامك او ما رأيته يوما الا يوم الجمعة او ما رأيته في مكان الا قدامك
او صفة نحو ما مررت برجل الا عالم او ما مررت برجل كائن على صفة
من الصفات المضادة للصفة المذكورة بعد الا الا عالم او حالا
نحو ما ضربت زيدا الا قائما او ما ضربت زيدا كائنا على حال
من الاحوال الا قائما فالاستثناء المفرغ يجري في جميع معمولات
الفعل الا في المفعول معه فلا تقول ما سرت الا وزيدا والنحو
الا الخشبة وما ضربته الا وزيدا مثلا الا تأديبا
الا ماء ولا تقول ما اغتنيت الا وزيدا
سعد الله ... [illegible]

الصفة ولا فرق بين ان يكون الوصف بالمفرد او بالجملة واذا
وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالا كقولك مامررت بزيد
الا ابوه قائم وهي في الاصل صفة واذا وقعت بعد النكرة
فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة
ويجوز دخول الواو معها فتقول مامررت باحد الا وزيد خير منه
ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد
كذا قيل وفيه نظر لانه صرح علاء الدين البسطامي في
حواشي شرح المفتاح للشارح في لا جرم آثرنا ان آثرنا
بدل من ضمير لا جرم وقال ويجوز ابدال الجملة من المفرد ثم قال صرح
العلامة ببدلية الاستفهامية بدلا عن المفرد واما فعلية
فهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ماجاني منهم رجل
الا يقوم او حال نحو ماجاني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال
بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني
لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط
والجزاء وبهذه الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون عاملها الا
على تأويل العزم والتقدير وجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع
الحاصل وقد يقال اذا وقع ماض بعد الا يشترط معه قد نحو ما اتاك
الا قد عبروا او ماض آخر سابق منفي نحو ما انعمت عليه الا شكرا
او مضارع منفي كقوله تعالى وما يأتيهم من رسول الا كانوا
او في معنى النفي نحو انشدك الله او ان تك الله الا فعلت وهو
وان كان فعلا صورة الا انه مأول باسم والمعنى ما اطلب منك

شيئا

شيئا الا فعلك فكلمة ان تدل على الطلب ووجه التعدية الى
اثنين انهم ضمنوه معنى ذكرت او لانه بمنزلة دعوت حيث
قالوا انشدك بالله والله كما قالوا دعوته بزيد وزيدا فان قيل
المذكور مثبت فما وجه معنى النفي قلنا هو من باب تضمين المثبت
معنى المنفي ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والذين هم
لفروجهم حافظون انه يجوز ان يضمن حافظون معنى النفي
اى غير حافظين وذكر صاحب الكشف في مثل قولهم لو لا على
لكان عمر هالكا انه ضمن كان معنى النفي كانه قيل لما كان
عمر الا هالكا وقد يوجه بان الا نقض معنى النفي الذي تضمنه
القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد ضيقت الامر في
فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك
وبقي ههنا فائدة وهي ان الا قد يكون حرف عطف عند الكوفيين
بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن
ذاك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي وقد يكون
بمعنى غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر او شبهه والمراد
بشبه الجمع المنكر الجمع المعرف بلام الجنس والمفرد الغير المختص بواحد
ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا
او شبهه وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء
بان يكون تابعة لجمع منكور غير محصور فلا يجوز حذف موصوفها
وقد تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى
ذكره الاخفش والفراء وابو عبيدة وقد تكون زائدة قاله

في تضمين المثبت معنى النفي

في كون الا عاطفة وزائدة وبمعنى غير

الاصمعي وابن جني وابن مالك **قوله** واما فضل يفضل
اعلم ان معناه من الفضل والزيادة لا من الفضيلة و
الغلبة في الفضل لان الثلاثي ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم
في المضارع وبعضهم جعل من الشواذ كصاحب المراح وكل
عطية لا تلزم من يعطي يقال لها فضل **قوله** رعاية للتناسب
بين الالفاظ ومعانيها لانه لما اختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل
الا بلزوم احدى الشفتين للاخرى وانضمامها بها والضم لها
مزيد اختصاص باللزوم بالنسبة الى غيرها كالفصل اللازم
بالنسبة الى فاعله والمفعول الذي لم يسم فاعله ناسب لما
وضع هذا الباب له وهي الصفات اللازمة للزوم وهو في
الحقيقة الضم الغير المفارق فاختير في اللفظ ايضا الضم للتناسب
قوله ويكون لافعال الطبايع اي الصادرة عن الطبيعة
وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر
عنها ويكون الصادر منها اثرا واحدا واقعا على نهج واحد
قيل الطبع في اللغة السجية اي الخلقة التي جبل عليها الانسان
وهو في الاصل مصدر والطبيعة والطباع بالكسر مثله
وقول بعض الافاضل ان الطبع اعم مطلقا من الطبيعة اذ
الطبع في الاصطلاح ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان
لها شعور كحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك عند من جعلها
غير شاعرة والاحجار والمراد بمبدأ الحركة الصورة النوعية
او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبدأ الحركة

في الفرق بين الطبع والطبيعة

من غير شعور كالصورة الحجرية التي يكون مبدأ للحركة الهابطة
من غير شعور كذا قال الامام في شرح الاشارات وقال الشريف
الجرجاني قد اطلقوا في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصورة
النوعية وقالوا الطباع اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية
الاولية لكل شيء والطبيعة قد تختص بما يصدر عنه الحركة والسكون
فيما هو اولا وبالذات من غير ارادة ثم ليس المراد بالحسن ما
يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو
ذلك بل المراد به كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي ان
يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى الطبيعة اذ لا يختلف
ذلك قال عماد الدين الكاشي الكرم كيفية نفسانية تقتضي ايصال
النفع الى الغير بالمال او الغير كالعفو وقال السيد عبد الله الكرم نقيض
اللوم وهو جامع للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس
فهو شجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان بكف ضرر مع
القدرة فهو عفو وقيل الكرم بمعنى الجود والبر وهو ايثار الغير
بالخير بالبذل والعفو ويكون ذلك ملكة للنفوس الزكية بلاحظ
لطفه وحسنه عقلا وشرعا وتعودها فيعد من الكيفيات
النفسانية الخلقية واراد بقوله ونحوها الصغر والكبر المراد
بهما ليس عظم الهيكل وقصره اذ الصغير قد يكون اعظم هيكلا
من الكبير بل المراد التغاير الظاهري الذي يعرض للشيء صادرا
عن الطبيعة بالنماء والوقوف ولم يجعلهما من الافعال الطبيعية
لاختلافهما باختلاف الاحوال والاوقات **قوله** ولا يكون

في معنى الكرم

الا لازما اعلم ان ابواب الثلاثي كلها يكون متعديا
ولازما الا هذا الباب فانه لازم لا غير وعليك التتبع
للامثلة في موارد الاستعمال **قوله** واشذ رحبتك الدار و
الاصل رحبت بك الدار فحذفوا الباء اختصارا لكثرة الاستعمال
فيكون غير متعد في الحقيقة فانك لو قلت في شرفت بكذا
شرفت كذا لا يكون متعديا فشذوذه من جهة استعماله
على صورة المتعدي اذ هو ملتبس به وقد يقال يمكن ان يكون
تعديته لتضمنه معنى وسع قال الخليل قول نصر بن سيار
ارحبكم الدخول في طاعة الكرماني اي وسعكم شاذ ولم يجئ في
الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره واما المعتل فقد اختلفوا
فيه قال الكسائي في اصل قولته قولته وقال سيبويه لا يجوز
ذلك لانه متعد وقد قيل المعتل اذا اشكل امره يحمل على
الصحيح ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعديا **قوله** واما الرباعي
اعلم ان ابواب الرباعي كلها سواء كان مجردا او مزيدا بزيادة
حرف على الثلاثي المجرد ملحقا كان او موازنا يكون متعديا
ولازما وكن على التتبع في مواردها وفعلل قد يصاغ
من اسم رباعي لعمل مسماه كقمص القموص اذا حفره
وللحكاية المسمى كعقرب الشيء اذا لواه كالعقرب وجعل
في شيء كفلفل الطعام وعصفر الثوب ولاصابة مسماه
كعرقبه اذا اصابه عرقوبه ولاصابة مسماه كعرجنه اذا اصابه
بعرجون ولاظهار مسماه كعثلج وجدل وجنفل اذا قال

فعلل قد يصاغ من اسم رباعي

ولاختصار الحكاية كبسمل وحمدل وجعفل

اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وحسبي الله وسبحان الله
والحمد لله وجعلني الله فداك ذكره في شرح التسهيل **قوله**
لانه ليس في الكلام اربع حركات الخ فان قيل هذا منقوض
بنحو هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبط بالعين المهملة المضمومة
وهو قطيع من الغنم قلنا الاصل هدابد وعلابط فحذف الالف
للتخفيف **قوله** ويلحق به اي بالرباعي المجرد نحو جورب تقول جوربته
فتجورب اي لبسته الجورب فلبسه والجورب معرب والجمع الجواربة
والهاء للعجمة ويقال الجوارب ايضا وجلبب اي لبس الجلباب وهي
الملحفة وبيطر اي عمل البيطرة من البطر وهو الشق وبيقر يقال
بيقر الرجل اي اقام بالمصر وترك قومه بالبادية والبيقرة اسراع
تطاطئ الرجل راسه وهرول الهرولة ضرب من العدو وهو
بين المشي والعدو كذا في الصحاح وشريف والشرياف
ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع تقول
شريفت الزرع اذا قطعت شريافه فان قلت لم لم يحكم على
اخرج بانه ملحق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال
دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا قلت لان الاعتبار بالفعللة
لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم
مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا برقاشا وقحطابا و
عربادا بل برقشة وقحطبة وعربدة يقال برقشت الشيء
اذا نقشته بالوان مختلفة وقحطبه اي صرعه ورجل معربد يوذي
نديمه في سكره والعربدة سوء الخلق وكان الشرط توافق

المصادر اجمع ولان حرف الالحاق لا يزيد في الاول ولان
زيادة الهمزة لعضد معنى التعدية لا للمساواة ولانه لا في تصرفاته اللفظية
واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف
او اكثر اى جعله موازنا له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات
ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر
ويجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للاصلي في الملحق به
فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكام من التصغير والتكسير
وغيرهما فلا بد ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ثم
الالحاق قد يكون في الفعل كما هو المراد هاهنا واذا قال ودليل
الالحاق اتحاد المصدرين وقد يكون في الاسم ومعنى الموازنة
وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به
وان كان ثمة حرف زائد فلا بد من المماثلة في الملحق لا مجرد
التوافق في الحركات والسكنات ولذا حكموا على اقعنسس
بانه ملحق باحرنجم ولم يحكموا على استخرج بانه ملحق باحرنجم مع انه
موافق له في الحركات والسكنات لان استخرج بالنسبة الى
احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية
فلان الحاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل
اما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين
وليس في الفرع نون في موضعها والفرق بين الاصل والملحق
ان الملحق يجب ان يكون فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به
مثلا يجب في باب حوقل زيادة الواو بين الفاء والعين

في الفرق بين الاصل والملحق

دون باب دحرج وفي باب اقعنسس وتجلبب وجلبب تكرير اللام
دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج على القياس وبين الملحق و
المنشعبة ان زيادة الحرف في المنشعبة لقصد زيادة معنى وفي
الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ آخر ليعامل معاملته لا لزيادة معنى
قوله ودليل الالحاق اتحاد المصدرين اى الحاق الفعل على
ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه كما قال ابو شامة في قوله
بدأت ببسم الله في النظم ان الاصل في نظمي وقال صاحب
الكشاف في وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات
وجوز في قوله تعالى تجري من تحتها الانهار كون اللام بدلا من
الاضافة ومنعه ايضا حيث قال والمعنى فان الجحيم مأواه و
ليس اللام بدلا من الاضافة وقال في المغني والمعروف من
كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب في كون اللام بدلا من الاضافة
وهذا هو مذهب الكوفية على ما في شرحي الكشاف والمفتاح
للشريف وبعض البصرية وكثير من المتأخرين ايضا على ما في
المغني وقيد ابن مالك جواز هذا بغير الصلة ومغنيا عن
الاضافة في الاشارة الى المعهود على ما هو مذهب البصرية
وهو الصواب قال ابن الحاجب في شرح المفصل ان دليل
الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي ليس
لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة
المصدر ثم قال واعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه
الاول هو التحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني

في الفرق بين الملحق والمنشعبة

في تحقيق كون اللام عوضا عن المضاف اليه

دليل الالحاق وجهان

مختصة بالافعال لان الاسماء ليس لها مصادر قوله لئلا يلزم
يرد عليه مثل كاستخراج الا ان يقال كلامنا في الفعل قوله
واعلم ان الحروف التي تزاد الخ اعلم ان زيادة الحروف
في كلام العرب قد يكون لافادة معنى زائد كهمزة انصر و
للتعويض كتاء زنادقة ولتفخيم المعنى كميم زرقم وللمد كالف حمار
وواو عمود وياء قضيب وللالحاق كباء جلبب ولامكان
التلفظ كهمزة الوصل قوله حروف سألتمونيها اعلم
ان الحروف الزوائد هي التي يشملها قول الشاعر يا اوس هل
نمت لم يأتنا سهو • فقال اليوم تنساه • او سألتمونيها
او اتاه سليمون • او اتاه سليمان • او انست مولها •
او امان وتسهيل • او قول هويت السمان فشيبنني • وقد
كنت قدما هويت السمان • حكي ان جار الله العلامة
سئل عن الزوائد فقال هويت السمان ثم سئل مرة ثانية
فقال سألتمونيها ثم مرة ثالثة فقال اليوم تنساه فانظر
الى فطنته وحكي ايضا ان الاخفش سأل سيبويه عن الزوائد
فقال في جوابه واتاه سليمان فقال الاخفش ما معنى
هذا لان المجيب سليمان لهذا السؤال قال سألتمونيها
فقال نعم ولم يفهم معناه قال هويت السمان فقال لا اسأل
عن السمان حتى اجبتني عن محبتك السمان فلم يكن جوابك
مطابقا للسؤال قال اليوم تنساه فغضب الاخفش وقال بما
اجبت فنسيت ولم يفهم معناهما ايضا ولهذا سمي اخفش

في الحكاية المتعلقة بحروف الزوائد

وحكي ايضا ان ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني عن الزوائد
فانشده هويت السمان البيت فقال لا الجواب رحمك الله
فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت السمان في المصرعين
وليس المراد من كونها زوائد انها تكون زائدة ابدا لانها
قد تكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سأل ونام بل
المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها
قوله الا في الالحاق يريد الالحاق الذي هو على وجه تكرير الحرف
نحو قردد واما زيادة الالحاق لا على وجه التكرير فلا يكون
الا من حروف سألتمونيها لكنه ترك القيد لظهوره قوله
اي حرف كان هي تامة بمعنى وجد ووقع وثبت وحدث
قال علاء الدين المصنفاتي في حاشية المطول على وفق
ما في الكشاف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الاية قد
تقرر ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث دون
الاشخاص وقال حسن الفناري والحق انه يدخل على الذوات
اذا وجد فيه نكتة وكذا ذكر في شرح اللب للسيد عبد الله وغيره
ان كان في الاية تامة قوله الاول اصله أأول على وزن افعل
على ما هو مذهب البصريين مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوا
على غير القياس وادغمت بدليل اول منك وجمع على اوايل
او اؤل من اول فقلبت همزته واوا وادغمت او وول
على وزن فوعل كما هو مذهب الكوفيين قلبت الواو الاولى
همزة ولم يجمع على اواول للاستثقال قالوا هو كما سبق معنى

مطلب كان تامة

وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاول الاولان الاولون
الاوايل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول في
الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما
لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح ولا مما استعمل
منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفي
فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف
ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك
اي ذو حنك اشد من حنك غيره وانما وصفية اول بسبب
تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد اي جرى
فلاجرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما
اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرا اذ هي دليل على انه
ليس اسما كافكل وابدع فان خلا منهما معا ولم يكن
مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته
كما مر كقول علي رضي الله عنه احمده اولا باديا ويقال ما تركت
له اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول وبناؤه
على الضم اذا كان ما اول ظرف الزمان نحو قول العرب ما ادري
واني لاوجل على اينا تغدو المنية اول اي اول اوقات
غدوها وبما ذكرنا تبين ما في درة الغواص حيث قال
ويقولون ابدا به اولا والصواب ان يقال ابدا به اول
بالضم كما في قول الشاعر المذكور وانما بني اول ههنا لان
الاضافة مرادة فيه اذ تقدير الكلام ابدا به اول الكل

في جواز حذف المضاف اليه من اول وبنائه على الضم

فلما

فلما انقطع عن الاضافة بني كاسماء الغايات التي هي قبل وبعد
ونظايرهما ومعنى تسمية هذه الاسماء بالغايات انها جعلت
غاية للنطق بعد ما كانت مضافة ولهذه العلة استوجبت ان
تبنى لان آخرها حين قطع عن الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط
الكلمة لا يكون الا مبنيا وانما بنيت على الضم لانها في حالة الاضافة
تعرب بالنصب والجر فخصت عند البناء بالضم الذي خالف حركتي
اعرابها ليعلم به انها مبنية لا معربة على ان اول اذا اعرب لا ينصرف
لانه على وزن افعل فهو صفة ولهذا قالوا كان ذلك عاما
اول ما رأيته مذ اول من امس ولم يسمع صرفه الا في قولهم
ما تركت له اولا ولا آخرا فجعلوه في هذا الكلام اسم جنس
واخرجوه عن حكم الصفة واجروا هذا الكلام بمعنى ما تركت له
قديما ولا حديثا انتهى وعلم ان المخطئ مخطئ قوله افعل
ومصدره يجيء افعالا الا في آذى فان مصدره اذى واذاة
واذية ولا تقل ايذاء كذا في القاموس نعم قد جاء في مصنفات
الثقات لفظ الايذاء والاعتذار بانه من قبيل اطلاقات
المصنفين ومساهلاتهم في استعمالاتهم كاستعمال قط في
المضارع المنفي وام المتصلة مع هل وادخال اللام على غير والجمع
بين النفي والاستثناء والنفي نحو ما زيد الا قائم لا فائدة مع انهم
صرحوا بان هذا الاستعمال خارج عن القانون ليس بعربي
اصلا ليس بوجه بل الوجه ان يقال استعمال الثقات يجعل
بمنزلة نقلهم ورواياتهم على ما ذكره صاحب الكشاف حين

[...] الغايات

في باب الافعال

في مصدر آذى

استعمال الثقات يجعل بمنزلة نقلهم

استشهد بشعر ابي تمام في مجي اظلم متعديا ونظيره ماذكره الشارح
في شرح الكشاف في قوله تعالى والمطلقات يتربصن على وفق
ماذكره علاء الدين البسطامي في حاشية شرح المفتاح السعدي
من ان الوكادة بمعنى التاكيد لا توجد في كتب اللغة ولا في
استعمال العرب وليست من لغة العرب الا ان المص
ثقة في اللغة فكفى استعماله وماذكره علاء الدين هذا في
شرح لباب الاعراب حيث قال قال الرضي ويقع كافة مضافة
غير حال في كلام من لا يوثق بعربيتهم ثم قال وفيه نظر
لان صاحب الكشاف استعملها مضافة في المفصل حيث
قال لا انشاء كتاب في الاعراب محيط بكافة الابواب واستعملها
مصدرا في الكشاف حيث فسر قوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ثم قال والقول بانه لا يوثق بعربيته خطا
من اوجه ان يجعل استعمال هولاء الثقات بمنزلة روايتهم
وماذكره علاء الدين في حاشية الهداية حيث قال في الديباجة
واخلفهم من ان اخلفته زيدا بمعنى جعلت زيدا خليفة
لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان
حسن الظن بالمص انه وجده ثم قال ونظيره اثكم حيث
استعمل صاحب الكشاف متعديا مع انه في كتب اللغة لازم
ثم قال على وفق ما قاله التفتازاني في ايكم ان استعمال الثقات
الالفاظ في المعاني يجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم وماذكره
صاحب النهاية في اخر ادب القاضي من شرح الهداية من ان

الانابة بمعنى جعل الغير نائبا عن نفسه لم توجد في الكتب المتداولة
بل هي مستعملة فيها بمعنى الرجوع وعن هذا اخذ بعضهم
من استعملها في هذا المعنى ثم قال لكن هذا ليس موضع
مواخذة لان صاحب الكشاف استعملها في ذلك المعنى
في الكشاف في سورة الروم وغيرها وكفى به حجة في اللغة
نعم ذكر في الصحاح ومجمع البحرين للصغاني ومختصر اللغة ان
التوكيد بالواو افصح وذكر في الاساس ايضا ابنته منابي و
استنبته قوله بزيادة الهمزة قال الرضي في شرح الشافية
اعلم ان المزيد فيه لغير الالحاق لا بد لزيادته من معنى لانها
اذا لم يكن لغرض لفظي كما كانت في الالحاق ولا لمعنى كانت
عبثا فاذا قيل مثلا ان اقال بمعنى قال فذلك منهم تسامح
في العبارة وذلك نحو ما يقال ان الباء في كفى بالله ومكن
في ما من اله زائدتان لما لم يفيد في الكلام فايدة زائدة
سوى المعنى الحاصل وتاكيده فكذا لا بد في الهمزة في اقال
من المبالغة ثم قال والاغلب ان مجي هذه الابواب
مما جاء منه فعل ثلاثي وقد تجي مما لم يات منه ذلك نحو
الجم واشجم وجلد وقرد واسحنفر المكان واستنوق
الجمل وكذلك قوله وهو للتعدية غالبا وهي ان تجعل
الفعل معنى التصيير فتصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير
فاعلا لاصل الفعل في المعنى التصيير وبيانه انك اذا اردت
ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا ثم جئت باسم وصيرته

مطلب سكون زيادة الحروف

مطلب معاني الهمزة واستعمالها

ان تجعل الفعل اللازم متعديا

مطلب معنى التصيير

فاعلاً لهذا الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل
مفعولاً لهذا الفعل كقولك خرج زيد واخرجته فمفعول
اخرجته هو الذى صيرته خارجاً وقيل معناها ان تجعل
الفعل الفاعل يصير من كان فاعلاً له قبل التعدية منسوبا
الى الفعل ليتناول مثل فسقته لان معناه نسبته الى الفسق
لا صيرته فاسقا ولو قال وهو غالبا لجعل الشئ ذا اصله
لكان اعم لانه يدخل فيه ما كان ذا اصل جامد نحو الحى قذره
اى جعلها ذات لحا وهو الابراز واجدا اى جعل ذا جدى
واذهبه اى جعل ذا ذهب وقد يجعل افعل لجعل الشئ نفس
اصله وان كان جامدا نحو اهديت الشئ اى جعلته هدية
وهديا كذا فى شرح الرضى للشافية **قوله** اغد البعير والغدد
هى التى فى اللحم والواحدة غدة وغدة البعير طاعونه ومن افعل
الذى للصيرورة احصد الزرع اى قارب وقت حصوله والفرق
بينه وبين ما ذكره ان الشئ ليس بحاصل فيه بعد بل قارب
حصوله فنزلت مقاربته منزلة حصوله الا ترى انك تقول
اصرم النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم ولم يحصد بعد بخلاف
الاول فانه قد حصل فيه ولذا قال بعضهم ان افعل
هذا للحينونة وكذا اجرب وانحز واحال والام واراب
واجذ وابشر وافطر كذا فى المفصل **قوله** ولوجود الشئ
على صفة معناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة
مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى الفاعل

ان

ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اى وجدته بخيلا وفى معنى
المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اى وجدته محمودا واما قولهم
افحمتك اى وجدتك مفحما فكان افعل فيه منقولا من نفس افعل
كقولك فى التعجب ما اعطاك للدينار **قوله** وللسلب كون همزة
افعل للسلب والازالة سماعى **قوله** نحو اعجمت الكتاب
اى ازلت عجمته اى ابهامه بنقط ما ينقط واهمال ما يهمل قال
الجوهرى العجم النقط بالسواد وغيره مثل التاء عليها نقطتان
تقول اعجمت الحروف وعجمته مشددا ولا تقول عجمته مخففا
ومنه حروف المعجم وهى الحروف المقطعة التى يختص اكثرها بالنقط
من بين حروف سائر الامم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول
مسجد الجامع وناس يجعلون المعجم مصدرا بمعنى الاعجام كالمدخل
اى من شان هذه الحروف ان يعجم اى ينقط ونقل الازهرى
عن الليث ان الحروف المقطعة سميت معجمة لانها اعجمية اى
لا بيان لها وان كانت اصلا للكلم كلها واما كتاب معجم
فمعناه منقط لتبين عجمته فيكون الهمزة للسلب وقيل حقيقة
اعجمت الحروف ازلت عجمته بنقط فالمعنى حروف الاعجام اى ازالة
العجمة وقال الحسن الفنارى يجوز كون معنى الاعجام ازالة العجمة
بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب متعينا
او مسموعا فى هذه الكلمة **قوله** نحو شغلته قال بعضهم شغل
واشغل بمعنى واحد فعلى هذا ينبغى ان يراد بالزيادة عدم
افادة الهمزة معنى زائدا على معنى المجرد ويكون النقل حينئذ

الى الافعال المجردة لتوسيع البناء ويمكن ان يراد بالزيادة المبالغة
بان يكون اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على
النقل اذ اللغة لا تثبت بالقياس قوله وللتعريض وهو ان
يجعل مفعول الثلاثي معرضا لان يكون مفعولا لاصل الحدث
سواء صار مفعولا له اولا نحو اقتلته اى عرضته لان يصير مقتولا
قتل او لا واسقيته اى جعلت له ماء وسقيا شرب او لم
يشرب واقبرته اى جعلت له قبرا قبر او لا وابعت الفرس
اى عرضته للبيع وجعلته منتبا له قال الشيخ المطرزى العرض
التقدم والتعريض تقديم احد لامر اى ادخاله وايقاعه فيه
ولغير ذلك ككونه للتمكين نحو اقبرته اى جعلت له قبرا بمعنى
اعطيت له مكانا يقبر فيه وكذا احفرته وللتمكن من الشئ
نحو احفرته النهر اى مكنته من حفره ولاتيان الفاعل اى لمجيئه
الى مكان اصله كايمن واجبل اى اتى الى اليمن والجبل و
للتكثير كابعد اى كثر البعد وكذلك البن الرجل واشحم والحم
واثمر وللحمل اى المفعول على اصله كاكذبته اى حملته على
الكذب وللدعاء له اى التكلم بما يدل على الدعاء النافع
كاشفيته اى دعوت له بالشفاء ولحصول السؤال كاستجدني
فانجدته بالدال المهملة اى سال منى الاعانة فاعنته وللاعانة
كاحلبت فلانا وارعيته واقربته وابغيته واطلبته
واحربته اى اعنته على الحلب وعلى الرعى وعلى قرى
الاضياف وعلى مبتغاه وعلى مطلوبه وعلى حرب عداه

و

وللمطاوع فعل كفطرته فافطر وبشرته فابشر وهو قليل ذكره
الرضى فى شرح الشافية ولمطاوع فعل كظارت الناقة على
حوارها فاظارت ونسعت الريح السحاب فانسع وسبقت
البعير فاسبق اذا استوقفته بجذب زمامه فوقف وكبت
الرجل فاكب ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل وبما ذكره
يظهر ما فيما سيجئ فى اكب من صاحب الكشاف ولاتيان
الفاعل بالموصوف باصله نحو اكرم الرجل اى اتى باولاد كرام
ولمعنى فعل بالتخفيف كابكر وبكر واقلت البيع وقلته
وحزنه واحزنه وحب فلان فلانا واحبه وشغل الامر
واشغل ذكره فى شرح التسهيل وذكر الشارح التفتازانى
المثال الاخير مما يجئ للزيادة فى المعنى وقد ذكرنا من الرضى
انه لا بد للزيادة من معنى وان لم يكن الا التاكيد وفرق
بين اسرع وابطأ وثلاثيهما بان سرع وبطؤ ابلغ
لانهما كانا غريزين كصغر وكبر وقال الجوهرى اسرع فى
الاصل متعد ولمعنى استفعل نحو اعظمته واستعظمته ولمعنى
الدخول فى مكان نحو انجد واغار اى دخل فى النجد والغور
ولمعنى وصول الى عدد وهو اصله كاعشرت الدراهم واثلثت
واربعت واخمست واسدست واسبعت واثمنت
واتسعت وامأت والفت اذا بلغت عشرة
وثلاثين واربعين وخمسين وستين وسبعين و
ثمانين وتسعين ومائة والفا ولاغنائه عن ثلاثى

كانفل واعنق بمعنى سار سيرا سريعا واقسم بمعنى حلف
وافلح بمعنى فاز **قوله** واعلم انه قد ينقل الى اى بلفظ قد
الدالة على جزئية الحكم لانه قليل جدا وما ذكره القطب فى
المحاكمات متعرضا على الامام حيث قال الامام احترز الشيخ
بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم فى قوله الجسم الطبيعى قد يعرض له
الانفصال والانفكاك عن الافلاك من ان قد انما يدل على
تبعض الاوقات لا على تبعض الاحكام فليس مدلول الكلام
الا ان الجسم يعرض له الانفصال فى بعض الاوقات لا ان
الانفصال لبعض الاجسام مردود فى نفسه ومناف لما ذكره فى
شرح المطالع حيث قال احترز بلفظة قد المفيدة لجزئية الحكم فى قوله
لان نقيض الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجه عن
الامور الشاملة فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها نعم
التحقيق ان لفظة قد لا تدل ظاهرا على تبعض الافراد لكنها
ليست مخصوصة بتبعض الاوقات بل قد يكون لتبعض التقادير
ايضا وربما يلزم منه جزئية الحكم كما فى قولك الحيوان قد يكون
انسانا فتامل **قوله** نحو اكب واعرض قال صاحب الكشاف فى
تفسير قوله تعالى افمن يمشى مكبا الآية انه يجعل اكب مطاوع
كبه فاكب من الغرايب ونحوه قشعت الريح السحاب فاقشع
وليس هو كذلك ولا شىء من بناء افعل مطاوعا ولا يتعق
نحو هذا الا حملة كتاب سيبويه وانما اكب من باب انفض
والام ومعناه دخل فى الكب وصار ذا كب وكذلك اقشع السحا

السحاب ا

اذا دخل فى القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع **قوله**
قال الزوزنى ولا ثالث لهما فيما سمعنا قال القرطبى فى شرح
صحيح مسلم ما ملخصه لم يات فى لسان العرب فعل ثلاثيه متعد
ورباعيه لازم الا كلمات قليلة كبه فاكب وقشعت
الريح الغيم فاقشع ونسلت ريش الطاير فانسل ونزفت
البير فانزفت وبرات الناقة فابرات وسبقت البعير
فاسبق وذكر بهاء الدين صاحب الدر المنظوم فى التعدية
واللزوم قلعه الله فاقلع والكرمانى فى شرح صحيح البخارى
حجمه فاحجم وابن التمجيد فى شرح انوار التنزيل انفض والام
من هذا القبيل ايضا ثم الظاهر ان الظرف اعنى لهما متعلق
بالمنفى وهو غير مستقيم والا لنون كما فى لا خيرا من زيد فالوجه
فى مثل ما ذهب اليه البغداديون من انه لما شابه المضاف
انتزع عنه التنوين لاجل المشابهة والحاصل من مذهبهم
ان ما جعله القوم سببا لوجوب التنوين جعلوه سببا
لانتزاع التنوين قيل وهذا القول اقرب الى الصواب
من ان يقال هذا الظرف خبر وظرف مستقر لا لغو وكذا الكلام
فى قولهم ولا بد منه ولا دافع لعذابه ولا معدل للعدول
عنه ونحو ذلك من العبارات الواردة على هذا النمط
قوله عند سيبويه هو لفظ فارسى اصله سيب ويه
معناه بالعربى رايحة التفاح لقب بذلك لذكائه و
قيل لانه كان حسن الوجه وجنتاه كانهما تفاحتان

وقيل لانه كان فتى اعجميا يعتاد شم التفاح وقيل للطافته
لان التفاح من لطيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان
ابوه مولى لبني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن قنبر
وقيل عمرو بن عثمان ابن قنبر وكنيته ابو بشر وكان اعلم
الناس بالنحو وقد برز على شيخه الخليل بن احمد وكان الكندي
يقول كان النحو اوحي اليه وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه من
تقدم ومن تاخره وهو ابن بضع وعشرين سنة توفي
استاده الشيخ الجليل الخليل بن احمد البصري فقام مقامه
في مسند درسه باتفاق درسه لما راوه افضلهم بعد تمام الاخذ
وكتابه احسن كتب في علم الاعراب قال السيرافي اما سيبويه فلم يعمل
من قبله ولا لحقه من بعده اذا قيل في العربية ذكر في الكتاب
يراد به كتابه توفي في سنة ثمانين ومائة بقرية يقال لها
البيضا من قرى شيراز وقيل بالبصرة سنة احدى وستين
ومائة وقيل بشيراز ودفن بها داخل المدينة في محلة يعرف
بمحلة الباهليين قريبة من البلدة وفي مثل سيبويه
وعمرويه ونفطويه وخالويه وجهان اكثرهما البناء على
الكسر والثاني ان يعرب آخره اعراب بعلبك ذكره في
ادوات الميداني والايضاح **قوله** او في الفاعل نحو موتت
الابل قيل كثرة الفاعل والمفعول تستلزم كثرة الفعل
والفعل لا تستلزم كثرة المفعول قال الجاربردي موتت
الشاة لشاة واحدة خطاء لان هذا الفعل لا يستقيم

في باب التفعيل

تكثيره

تكثيره بالنسبة الى الشاة وهي واحدة وليس ثم مفعول
ليكون التكثير له وينبغي ان يعلم ان هذا بخلاف قولك
قطعت الثوب فانه جائز وان كان الفاعل واحدا كذا ذكره
ابن الحاجب في شرح المفصل ثم قال فيه ان قوله في المفصل و
لا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وانما يكون
التكثير في الفاعل وهو الصحيح وفيه ما مر من استلزام كثرة
الفاعل كثرة الفعل وذكر في شرح الكافية للمص ان
الفعل ان كان لازما فالتكثير في فاعله وهذا على اطلاقه
ليس بصحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو
جولت وطوفت وقد يكون في الفاعل نحو موتت الابل
وذكر فيه ايضا انه ان كان متعديا فالتكثير في متعلقه يعني
في مفعوله كقولك غلقت الابواب وزاد بعض الشارحين
ان المراد بالتكثير في المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف
الا اذا كان المفعول جمعا حتى لو كان واحدا وغلق مرات
لم يستعمل الا غلق بلا تضعيف الا على سبيل المجاز وهذا
يخالف ظاهر ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقد يقال
التضعيف للتكثير يكون في المتعدي كجرحت وقطعت
ولا يكون في اللازم الا نادرا كموتت المال وموت اذا كثر
ذلك فيه وحينئذ لا يجعل متعديا كيلا يلزم الجمع بين معنيي
التضعيف وذلك غير جائز لما في الكشاف وتفسير القاضي
من ان قوله تعالى نزلنا يدل على نزول القرآن منجما في اوقات

مخلفه ليس بذاك لان مبناه على كونه للتكثير ولا مجال ههنا
اذ لا معنى للتعدية فيه وانث الفعل لان الابل مؤنثة لان
اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغير الآدميين
فالتأنيث لها لازم كذا في الصحاح ومراده اللزوم عند الاسناد
الى الضمير واما عند الاسناد الى الظاهر فلا لزوم كما تقرر في النحو
قوله وللتعدية اعلم انه قد ينقل الفعل المتعدي الى
مفعولين الى فعل بالتشديد فيقتصر على مفعول واحد نحو
كذب وصدق يقال كذبني الحديث وصدقني الخبر وهما
من الغرائب ذكره الكرماني في شرح صحيح البخاري قوله
ولغير ذلك ككونه للصيرورة كعجزته اي صيرته عاجزا و
للدعاء له كبركته اي دعوت له بالبركة وعليه كعقرته اي
دعوت عليه بالعقر اي الهلاك ولاتيان الفاعل الى مكان
اصله كيمن اي اتى الى اليمن ولنسبة الشيء الى اصله نحو تممته اي
نسبته الى تميم ولصيرورة فاعله كاصله كقوس اي صار كالقوس
ولصيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق
وللحينونة كظهر اي حان وقت الظهر وللحمل كحفظ الكتاب
اي حمله على الحفظ وللعمل المكرر في مهلة اي لوجوده شيئا فشيئا
كدرجته الى كذا وبمعنى فعل نحو قلص وقلص وقصر وقصر
وزال وزيل وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المرأة
وثيبت اي صارت عجوزا وثيبا ولمعنى تفعل نحو ولي
عنه وتولى اذا اعرض عنه وبين الشيء بمعنى تبين وقدم وتقدم

وكونه للتعدية

وللصيرورة

وللدعاء

وللاتيان الفاعل الى مكان اصله

وللنسبة

وللصيرورة الفاعل كاصله

وللصيرورة فاعله ذا اصله

وللحينونة وللحمل

وللعمل المكرر في مهلة

وبمعنى صيرورة فاعله اصله

ولمعنى تفعل

وفكر الامر وتفكر وللاغناء عن فعل كجرب و ودع
القتال اذا تركه وعير بالشيء اذا عابه وعول عليه اذا اعتمد
عليه وللتوجه كشرق وغرب وكوف ولجعل الشيء
بمعنى ما وضع منه كعدلته وامرته اذا جعلته عدلا واميرا
ولاختصار الحكاية كقولهم امن وابه وافف وسوف
وسبح وحمد وهلل وكبر اذا قال آمين ويا ايها واف
وسوف وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ذكره في
شرح التسهيل ثم ان مصدر فعل قد يجي على تفعيل وعلى
فعال مثل كذاب وعلى تفعلة مثل توصية وهو قياس في
الناقص وعلى مفعل مثل ومزقناهم كل ممزق وعلى
فعال مثل سلام وكلام واذان وو داع وصلوة
والصحيح ان هذه اسماء للمصادر كسبحان قوله نحو قاتل
مقاتلة وقتالا قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا الياء
التي جاء بها اهل اليمن في قيتال ولذلك قيل ان قتال
فرع قيتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف
قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس الزمخشري حيث
جعل الياء اشباعا على كسرة القاف قوله وهو تأسيسه على ان
يكون بين اثنين فصاعدا يعني ان وضع فاعل لنسبة
مصدر فعل الثلاثي الى الفاعل متعلق بغيره صريحا مع نسبته
الى ذلك الغير متعلقا بالاول ضمنا كما اذا قلت ضارب
زيد عمرا فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلق

وللاغناء

وللتوجه

ولجعل الشيء بمعنى ما وضع منه

وللاختصار الحكاية

في باب المفاعلة

بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلق بزيد ولاجل تعلقه
بغيره جاء غير المتعدى اذا نقل الى فاعل متعديا نحو كارمته
فان اصله لازم وقد تعدى والمتعدى الى مفعول واحد
ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا للفاعل فى المفاعلة
بل يكون مغايرا للمفاعل وهو المشارك يكون متعديا الى
مفعولين نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو
الثوب مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل فى المجاذبة
احتيج الى مفعول آخر يكون مشاركا فيها فتعدى الى اثنين
واما ان صلح مفعوله للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفى
بمفعوله كما فى شاتمت زيدا وذكر فى بعض شروح الكشاف
فى باب المفاعلة معنى آخر كثير الاستعمال وهو ان يكون من
احد الطرفين فعل ومن الطرف الآخر ما يقابله به على
جعل ما يقابله قائما مقامه كقولك بايع زيد عمرا فان الحاصل
من احدهما البيع ومن الآخر الشرى ومنه المضاربة والمزارعة
وغير ذلك وهذا القسم من كثرة الاستعمال بلغ ما بلغ
حتى قيل لا يمتنع دعوى ان باب المفاعلة حقيقة فى القدر
المشترك بين هذا القسم والقسم المشهور وقوله فصاعدا
حال وان كان مع الفاء والفاء فى الحقيقة داخلة فى العامل
المضمر كما فى قولهم اخذته بدرهم فصاعدا اى فذهب
الثمن صاعدا اى زائدا والتقدير ههنا فيذهب خبر زيد
العدد صاعدا فلا وجه لما فى شرح الفرايض لابن كمال

باشا من ان الفاء لا يناسب المقام لان المراد تشريك
ما فوق الاثنين بالاثنين فى الحكم المذكور بواسطة الواو وهذا
اللفظ لا يتغير سواء كان حالا من مذكر او مؤنث ثم ان
مثل هذه الحال كما يكون مصدرة بالفاء كذلك يكون مصدرة
بثم كقولهم قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا وثم زائدا
اى ذهب القراءة زائدة اى كانت كل يوم فى الزيادة وقيل
يجوز ان يكون مصدرا نحو قم قائما اى فصعد الثمن صاعدا
اى صعودا **قوله** نحو ضارب زيد عمرا اعلم انهم لا يكتبون
واو عمرو فى حالة النصب للفرق بالف التنوين فى عمرو دون
عمر لانه غير منصرف لا يدخله الف التنوين ولا فى عمرو واحد
عمور الاسنان وهو ما بينهما من اللحم ولا فى العمر الذى هو
بمعنى العمر فى قولك لعمر الله ولا فى مثل قول الشاعر باعد
ام العمر من اسيرها حراس ابواب على قصورها ولا
فى عمرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذى يقع
فيه عمرو فى القافية لا يجوز ان يقع عمر فلا يفضى الى اللبس
ولا اذا كان مصغرا لان لفظهما حينئذ واحد فلا يحتاج
الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المضمر لان المضمر المجرور
كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو **قوله** وبمعنى فعل
اى لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى
نسبة السفر الى المسافر وليس فعل ثلاثى من لفظ سافر
بمعناه فيمثل به كما فى شغلته واشغلته كذا ذكره ابن الحاجب

فى محل فاعل نسبة الفعل الى الفاعل

في شرح المفصل لكن نقل الجوهري سفرت اسفر سفورا اذا
خرجت للسفر وانا سافر وقوم سفر مثل صاحب وصحب
وقول الشارح سافر وسفر على نقله وانما تخرج على زنة فاعل
لان الزنة في اصلها للمقابلة والمباراة والفعل مبني غولب
فيه فاعل جاء ابلغ واحكم منه اذا اورده من غير مغالب
ولا مبار لزيادة قوة الداعي اليه نحو فلان يخاشي الله اي
يخشاه خشية عظيمة ولغير ذلك ككونه لاتيان الفاعل الى مكان
اصله نحو يامن اي اتى اليمن وبمعنى تفاعل نحو تسارع
وسارع وتجاوز وجاوز وللاغناء عن افعل نحو
واريت الشيء بمعنى اخفيته وعن فعل نحو بارك الله فيك
قوله وللتكلف معناه ان يتعانى ذلك الفعل ليحصل له
بمعاناته كتحلم اذ معناه استعمل الحلم وكلف نفسه اياه ليحصل
قوله ولاتخاذ الفاعل المراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول
اصل الفعل قوله نحو تهجد اي جانب الهجود اي النوم بالليل
وفي الصحاح هجد وتهجد اي نام بالليل وتهجد اي سهر وهو
من الاضداد ومنه قيل لصلوة الليل التهجد قوله مرة
بعد مرة قال علاء الدين السهروردي المشهور في السنة
القوم ان مرة نصب على الظرف اي ساعة مسماة بهذا
الكلام ثم قال وكثيرا كان يختلج قلبي ان هذا غير ملايم في جميع
موارد هذه الكلمة وقد ظفرت بنص من قبل الامام
المرزوقي انه نصب على المصدر وهذا المعنى هو الملايم في

في المعاني التي تجيء الصيغة عليها

كون التهجد من الاضداد

جميع موارد هذه الكلمة وقد يكرر بلا فصل بشيء ويقال
مرة مرة قيل الثاني تاكيد للاول وقيل المجموع نصب
على الحال اي مفصلا هذا التفصيل ورد بانه مع انه لا معنى
له مخالف لما عليه القوم لانه اما ظرف ومصدر ولا ثالث
يشهد لك تتبعهم ومن هذا القبيل قولهم بوبته بابا
بابا وجاؤني رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا
وقرأت الكتاب حرفا حرفا اي مفصلا هذا التفصيل المعين
وينبغي ان يعلم ان هذا التكرير قد يكون بطريق العطف
بالفاء وثم كقولهم دخلوا رجلا فرجلا ومضوا الكبكبة اي
مرتبين هذا الترتيب المعين وقال الدماميني في قولهم
علمته النحو بابا بابا لم تزل الطلبة يستشكلون ذلك والمنقول
عن ابن جني تخريجه على ان الثاني منصوب على انه صفة للاول
ثم قال يريد على حذف مضاف فقدر بعضهم بقبل اي بابا قبل
باب وقال هذا الا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم
ببعد اي بابا بعد باب وهذا الا يشمل الباب الاول والمقصود
دخول الابواب كلها وقد يقدر بمفارق باب بمعنى انه منفصل
عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شيء من
الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتصاب الثاني على انه تاكيد
للاول بمعنى مرتبا فان قيل فلم التزم ذكر الثاني مع انه موكد
قلنا لان ذكره اشارة الى المعنى الذي يفيده بالاول ورب
شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض قال الفاضل الشريف

بابا بابا
رجلا رجلا
حرفا حرفا

في قول صاحب المفتاح على يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا
انه نصب على المصدرية اى اطلاعا متدرجا وان شارح الفاضل
جوز الحالية ايضا ههناك وقال علاء الدين البسطامي في
حواشي المطول في قوله ثم يتزايد قليلا قليلا انه نصب على
المصدرية اى تزايدا متدرجا في القلة وفي كلام النحاة
ما يشعر بانه محمول على حذف العاطف اى قليلا ثم قليلا وقد
قالوا في قوله تعالى دكت الارض دكا دكا وجاء ربك
والملك صفا صفا اى دكا بعد دك وصفا خلف صف
وفي الكواشي فهو اما حال او مصدر اى يتزايد حال كونه قليلا
ثم يتزايد حال كونه قليلا او تزايدا قليلا ثم قليلا ثم قال
والاوجه عندي انه لا حاجة الى حذف العاطف وانه مصدر
في جميع المواقع وانه بمعنى متكثرا اى تزايدا متكثرا متعاقبا
واحدا بعد واحد فالتعاقب والبعدية مستفاد من معنى
التكثر لا من العاطف المحذوف فان قيل فليجعل من باب
كم عاقل عاقل وجاهل جاهل وفي الحديث كاجر حجة و
عمرة تامة تامة حيث وصفوا الشيء بنفسه للتنبيه على تناهيه
في ذلك قلنا ولا باس لكن على تقدير ان يكون المنصوب
مصدرا لا حالا واما قولهم كل فرد فرد فقيل من التاكيد
اللفظي وقيل من وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال لان
قبيل حذف العاطف دون المعطوف على ما قال ابو علي في قوله
تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد الاية

في اعراب قليلا

دكا دكا

صفا صفا

كانه م

في اعراب كل فرد فرد

اى و

وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا ولبنا العدم خمنه ههنا
وقيل المراد كل فرد منفرد عن الآخر وقد يترك لفظ كل في مثله
مع ان العموم مراد كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم
مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم و
يحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة قوله
وللطلب نحو تكبر اى طلب ان يكون كبيرا ولغير ذلك كالتشبه اى تشبه
الفاعل بالمتصف باصله كتهجر فلان اى تشبه بالمهاجرين وفي
الحديث هاجروا ولا تهجروا والدعاء كترحمه اى دعاه
بالرحمة والانتقال الى اصله كتحجر الطين اى صار حجرا وسوال
اصله كتعطى اى سال العطا والصيرورة كتمول اى صار
ذا مال ومطاوعة افعل كما عقدته فتعقد وفعل
كصاده وتصيد وتجيء بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد
وبمعنى فعل نحو تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع وللتلبس
بمسمى ما اشتق منه كتقمص وتازر وتدرع وتعمم اذا لبس قميصا
وازارا ودرعا وعمامة وللعمل ما اشتق منه كتضحى وتسحر
وتعشى وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدى ثم مصدر تفعل
قد يجيء على فعلة كطيرة مصدر تطير وخيرة مصدر تخير
ولا ثالث لهما ذكره في شرح المشارق وذكر في قصارى
التصريف للسيد عبد الله علي وفق تفسير القاضي ان المتحيز
متفيعل لا متفعل والا لكان متحوزا لانه من الحوز وذكر
سعد التفتازاني في شرح الكشاف في تفسير سورة الانفال

جعل فی المفصل تدیّر من باب التفعل فاعترض بان
حقه تدوّر لانه واوی بل هو تفیعل فانه عن له ثم قال
وذکر الامام المرزوقی ان تدیّر تفعل نظرا الی شیوع
دیار بالیاء ثم قال وعلی هذا یجوز ان یکون تحیّن تفعل
نظرا الی شیوع الحین بالیاء فلهذا لم یجئ تدوّر ولا یجوز قوله
وهو ما یصدر من اثنین فصاعدا فان قیل صدور
الفعل من الجانبین لا یتحقق فی بعض المواضع کالتداخل
لان الاکثر غیر داخل فی الاقل قلنا ان قبول الفعل
ینزل منزلة نفس الفعل کما فی قوله تعالی وواعدنا موسی
وفی قولهم عالج الطبیب المریض قوله وان کان تفاعل
من فاعل المتعدی عرف وصف فاعل باللام اعنی المتعدی
باعتبار تأویله بهذا اللفظ علی ما هو رأی السید افضل
المحققین فی امثاله وقال الشارح کل لفظ وضع لمعنی
اسما کان او فعلا او حرفا فقد صار اسما علما موضوعا
لنفس ذلک اللفظ ولذا یقال ضرب المذکور فی کلام کذا
فعل ماض ومن الواقعة فی من الدار حرف جر ورده
السید افضل المحققین بانه باطل قطعا لان الالفاظ
المهملة اذا ارید انفسها کانت مشارکة للالفاظ الموضوعة
اذا ارید بها انفسها فی اجراء حکم المعرفة علیها بلا فرق
ثم قال ودعوی وضع المهملات مما لا یلتفت الیه لکن قد
التفت الیه واطنب فیه علاء الدین السهروردی فی

حواشی

في تعريف وصف الفاعل باللام

حواشی المفتاح واما قول الشارح فی التلویح قوله رمضان
آخر ورمضان الثانی بتنکیر الوصف تارة وتعریفه اخری مبنی
علی انه علم اذا قصد به معین ومنکر اذا قصد به مبهم مثل
مررت بزید الفاضل وزید آخر فتوجیه آخر ربما یعتبر فی المورد
قوله وعلی هذا ای وان کان من فاعل المتعدی الی مفعول
واحد صار تفاعل لازما نحو تضاربنا وقال بعضهم الفرق
بین فاعل وتفاعل من حیث المعنی وان اشترکا فی صدور
الفعل عن اثنین ان البادی بالفعل فی فاعل معلوم
انه الفاعل وفی تفاعل غیر معلوم ولذلک یقال ضارب زید
عمرا ام ضارب عمرو زیدا ولا یقال ذلک فی تضارب قوله
مع ان الغیر قال فی درة الغواص فی اوهام الخواص ومن
اوهام ادخال اللام علی غیر ثم علل بانه لا یعرف بال التعریف
کما لا یعرف بالاضافة فلا فائدة فی ادخالها وفیه نظر
وقال صاحب الهادی لا یجوز ادخال اللام علی غیر لانه لا بد لها
من الاضافة والمضاف الیه اما مذکور او منوی فی حکم الثابت
ولا یجوز تثنیته ولا جمعه ایضا ثم قال نص علیهما سیبویه وقال
علاء الدین البسطامی فی حواشی المطول قد صرحوا بان غیرا وان
لم یصر معرفة بالاضافة الی المعرفة الا انه مع ذلک لا یجوز ادخال
اللام علیه اصلا ثم قال واستمر عادة الشارح علی مواخذتهم
وذکر فی بعض الحواشی ان النحاة قد منعوا تعریف لفظ غیر باللام
مع کونه مضافا وان کان نکرة رعایة لصورة الاضافة المعنویة

مطلب انصراف لا ینصرف

مطلب فی بیان متعدی تفاعل وفاعل

فی الفرق بین فاعل وتفاعل

مطلب فی ادخال اللام علی غیر

ولم یوجد ایضا فی کلام العرب العرباء بل فی عبارات بعض
العلماء المصنفین فکانهم جعلوه بمعنی المغایر قوله
وللتکلف نحو تجاهل ای اظهر الجهل ولغیر ذلک ککونه مطاوعة
فعل کتفقت الدراهم فتنافقت وفعل ککشف الشیء فتکاشف
وبمعنی تفعل نحو تعاهد وتعهد وتذائبت الریح وتذائبت
وبمعنی افعل نحو تخاطئ واخطأ وتساقط واسقط وبمعنی
فعل نحو توانیت وونیت وللاغناء عن المجرد کتشائب
وتماری قوله کو اسفقت الباب ومنه انجحته فانجح واوکما
فانکفأ وافردته فانفرد واغلقته فانغلق ویجوز ان یکون
انسفق وانغلق علی لغة من قال سفقت وغلقت فانهما
مقولان ومنقولان ذکره فی شرح التسهیل وقد یشارک
انفعل المجرد کانطفأت النار وطفئت وقد یغنی عنه
کانطلق بمعنی ذهب وقد یغنی عن افعل کانحجز اذا اتی
الحجاز وقد یغنی عنه افتعل فیما فاؤه لام کلویت الشیء
فالتوی او راء کردعته فارتدع او واو کوصلته فاتصل
او نون کنقلته فانتقل او میم کملأته فامتلأ وقد یشارکه
فیما لیس فاؤه شیئا منها کشویت اللحم فانشوی واشتوی
وفصلته فانفصل فافتصل وافتصل وقد یغنی افتعل
عن انفعل فیما فاؤه لیس شیئا منها کغرته فاغتر وبلته
فابتل وکفیته فاکتفی قوله ولا یبنی الا مما فیه علاج وتاثیر یعنی
لا یبنی الا من افعال الجوارح المعلومة الواضحة للحس البصری

ولهذا

فی باب الانفعال

ولهذا قال فی المفصل قولهم انعدم خطاء وفی شرح التسهیل
وکذا قول من قال شیء لا ینبصر وقال ابن الحاجب فی شرح
المفصل انعدم لیس بجید وفی کشف البزدوی والانعدام
وان کان من الفاظ المحدثة فان اهل اللغة لم یجوزوا عدمته
بمعنی لم اجده وحقیقته تعود الی قولک فات ولیس له مطاوع
الا انه لما شاع استعماله فی الکتب صار استعماله اولی من غیره لانه
اقرب الی الفهم ولهذا قیل الخطاء المستعمل اولی من الصواب
النادر وفی الشرح الاکملی للهدایة فی باب سجدة التلاوة
الخطاء المستعمل خیر من الصواب النادر عند الفقهاء وفی المضمرات
شرح القدوری فی کتاب الجنایات اللفظ اذا تعارفه العامة
صح للمتکلم ان یتکلم به کذلک وان کان فیه نوع خلل ان قصد
تفهیم العامة لانه ابلغ فی تحصیل المقصود وقد فعل ذلک
محمد فی مواضع لا نظن به انه اشتبه علیه واما قولهم قلته
فانقال فلکون تحریک اللسان اثرا ظاهرا وانما جاز نحو
علمته فتعلم وان لم یکن علاجا مع انه وضع لمطاوعة فعّل
لان تفعل یجیء للعمل المکرر فتکرره جعله کالمحسوس وانما
جاز غممته فاغتم لان باب افتعل لم یکن موضوعا للمطاوعة
فجاز ان یجیء مطاوعة فی غیر العلاج وهو للمطاوعة
نحو جمعته فاجتمع ونحو ربطته فارتبط علی ما فی بعض شروح
المفتاح حیث قال ان الثقات یستعملون الارتباط بمعنی المطاوعة
وهو المعنی المناسب الذی لا تکلف فیه فی اکثر مواضع استعماله و

فی کون انعدم خطاء

مطلب استعمال الخطاء المستعمل اولی من الصواب النادر

فی باب الانفعال

مطلب ان استعمال الارتباط بمعنی المطاوعة

ومعنى الكسب والاكتساب

وقد نص الثقات على ان استعمال الثقات بمنزلة نقلهم
ورواياتهم ومن قال انه بمعنى ربط على ما في الصحاح حيث قال
ربطته وارتبطته بمعنى فيحتاج الى تكلف جعل مصدر المجهول
في تلك المواضع **قوله** ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب
معنى الكسب تحصيل الشيء على اي وجه كان وقيل فعل الخير
نفع او دفع ضر ولهذا لا يوصف به الله تعالى ومعنى الاكتساب
المبالغة والاعتمال فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى على خلقه فاثبت
لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب
الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال الزمخشري
لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به
كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم
يكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما
لا دلالة له على الاعتمال وقال صاحب الفوائد خص الكسب
بالخير والاكتساب بالشر تنبيها على ان الكسب ما يفعل الانسان
ويجوز ان يتعدى الى غيره والاكتساب ما يفعل لنفسه كالاتخاذ
والاقتطاع فلا يتعدى الى غيره اي خيره متجاوز عنه وشره
مقصور عليه وقال سيبويه وابن الحاجب كسب معناه
اصاب واكتسب معناه التصرف في تحصيل ذلك الفعل
وظهور ما يقتضيه ومن ثم قال الله تعالى لها ما كسبت و
عليها ما اكتسبت تنبيها على ان الثواب بادنى ملابسة للفعل

عليه

وظهوره ه

عليه والعقاب انما يكون بعد تبين المعاقب عليه ذكره في
شرح التبيان **قوله** وبمعنى تفاعل نحو اختصموا اي تخاصموا
ولغير ذلك ككونه لمطاوعة افعل كاحفظته فاحتفظ ولقبول
فاعل اصل كافتضح اي قبل الفضيحة وبمعنى تفعل نحو تجمع القوم فاجتمعوا
او بمعنى استفعل كارتاح واستراح واعتصم واستعصم وبمعنى المجرد
كقدر واقتدر وقرب واقترب وللاغناء عنه كاستلم الحجر والتحى
الرجل ولفعل الفاعل بنفسه كارتعد من الحمى وارتعش واستاك
وامتشط واكتحل وللتخير كانتخب واصطفى وانتقى ذكره في شرح
التسهيل **قوله** اي حمر فيه نظر لانه لا يستعمل مجرده وان استعمل
مصدره وصفته المشبهة والظاهر انه الحاق من الناسخ **قوله**
واختص بالالوان والعيوب وقد يكون لغير لون ولا عيب كانقض
الحائط وشرط ما يصاغ منه ان لا يكون مضاعف العين و
لا معتل اللام وشذ قولهم ارعوى مطاوع رعوته بمعنى
كففته من اوجه احدها انه معتل اللام والثاني انه لغير لون
ولا عيب والثالث انه مطاوع والمطاوعة في هذا النوع نادرة
قوله وحكمه حكم احمر وقد يكون لغير لون ولا عيب كانهار الليل
اذا انتصف ومثل انهار اشعار الراس اي ابترق شعره
والاكثر ان يقصد عروض المعنى في احمار ولزومه في احمر
وقد يكون الامر بالعكس فمن قصد اللزوم في الاول قوله تعالى
في وصف الجنتين مدهامتان ومن قصد العروض في الثاني
قولك اصفر وجهه وجلا واحمر خجلا **قوله** الا ان المبالغة

في باب الانفعال

باب الاستفعال

فيه زائدة قال الجوهري احمرّ واحمارّ بمعنى وهو للمبالغة والتكثير
وقد يجيء للصيرورة كاحلولى الشيء اذا صار حلوا واخفوف
الجمل اذا صار اخف اي متخفيا ويجيء بمعنى استفعل في الدلالة
على لقاء شيء بمعنى ما صيغ منه كقوله واحلولى دما اي وجدها
حلوة فاستعمل احلولى استعمال استحلى واعاد بمعنى صار حلوا
اشهر ومنه في خطاب الدنيا ولا تحلولي بهم فتفتنهم اي لا تصيري
لهم حلوة ويجيء لمطاوعة فعل كقولهم ثنيته فاثنونى
ويجيء بمعنى المجرد كقولهم خلق ان يفعل كذا واخلولق ان يفعل
كذا اذا كان بذلك خليقا اي حقيقا قوله وهو اي سين
الاستقبال لان همزته للوصل والتاء مشتركة بينه وبين تفعل
وتفاعل وتفعلل قوله لطلب الفعل معناه نسبة الفعل
الى فاعل لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك قد يكون
صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا ولا يكون
ذلك الا في غير ذوي العقول سواء كان حيوانا او غيره كاستخرجت
الوتد فليس ههنا طلب الا انه جعل التحيل لقصد اخراجه نازلا
منزلة طلبه قوله ولاصابة الشيء على صفة وقد يكون للعدّة
على صفة وهو بخلاف ذلك كاستصغره واستعظمه واستصغره
واستكبره واستثقله واستحسنه واستقبحه وغير ذلك ومنه
استقصره اي عدّه مقصرا وقد يكون لجعل مفعوله متصفا
باصله كاستهامه اي جعله هائما قوله ويكون بمعنى فعل
نحو قرّ واستقرّ قال ابو سعيد ومثل هذا الحفظ ولا يقاس عليه

وقد تقابل ان احكام الابواب كلها موكولة الى السماع ولغير ذلك
لكونه للحينونة كاستحفر النهر اي حان له ان يحفر وللسلب كاستعتبه
اي ازلت عتابه وللنسبة كاستنسر البغاث اي انتسب الى النسر
وقيل هذا من تحول الفاعل الى اصل الفعل اي تحول الى صفة
النسر وللعمل المكرر في مهلة كاستدرجه وللوجود على الحالة التي
كاستهزلته اي وجدته مهزولا وللتعدية كاستذله ولمطاوعة
فعل كوسعته فاستوسع وافعل كاقره واستقر واحكمه فاستحكم
واكانه فاستكان وبمعنى افعل كاستيقن وايقن واستعجل
واعجل واهل واستهل وبمعنى تفعل كاستكبر وتكبر واستعاد
وتعود واستبدل وتبدل وبمعنى افتعل كاستعذر واعتذر
واستراب وارتاب واستراح وارتاح وللاغناء عن المجرد قوله
كاستحيا واستاثر واستبدل وعن فعّل كاسترجع اي قال
انا لله وانا اليه راجعون والاصل فيه رجّع كامّن اذا قال آمين
وسبّح اذا قال سبحان الله ومن الجائي على استفعل وهو مغن
عن فعل قولهم استعان اذا حلق عانته فالاصل فيه عون
ذكره في شرح التسهيل وللاستسلام كاستقتل اي استسلم للقتل
ذكره الشارح في شرح الكشاف وبقي ههنا فائدة وهو ما ذكر
في بعض شروح الكشاف من ان قاعدة التصريف ان تؤخذ ابواب
المزيد فيه من الثلاثي المجرد وقد تؤخذ استفعل من افعل وهو اذا
كان متعديا الى مفعول واحد وزيد فيه السين يصير متعديا الى
مفعولين كاسترضع واستنجح يقال ارضعت المراة الطفل

واسترضعتها اباه واتجر الله جاجه واستنجح اباها **قوله**
اى كثر عشبها العشب والكلأ والخلا والحشيش اسماء
للنبات لكن الحشيش مختص باليابس والعشب والخلا مختصان
بالرطب والكلأ بهمزة مقصورة وزنه كالجبل يقع على كليهما
وقيل الكلأ مختص ايضا بالرطب لانه ما يتأخر نباته ويبقى
والعشب ما يتقدم نباته ويكثر **قوله** وهو للمبالغة اى للمبالغة
افعل وفعل كاعشوشبت الارض كثر كلأها واخشوشن
الشيء اشتد خشونته قيل هذا الباب لازم ابدا وقد جاء فيه
لفظان متعديان نحو احلوليته اى استطبته واعروريته اى ركبته
عريانا **قوله** وافعول نحو اجلوذ يقال اجلوذ بهم السير اجلواذا
بالجيم والذال المعجمة اى دام مع السرعة وهو من سير الابل وفى
الحديث اجلوذ المطر اى امتد وقت تأخره **قوله** اقعنسس وهو
خروج الصدر ودخول الظهر **قوله** اى خلف قصده من هذا
القول اثبات الاقعنساس بمعنى التأخر والرجوع بالظهر
قوله قال ابو عمرو سألت الاصمعي عنه قال كمال الدين فى التقرير
السؤال اذا كان بمعنى الالتماس يتعدى الى مفعولين بنفسه
واذا كان بمعنى الاستفسار يتعدى الى الاول بنفسه والى الثانى
بعن وقال شرف الدين الطيبى فى شرح المشكات فى قوله
عليه السلام ما المسئول عنها باعلم من السائل كما يقال سألت
عن زيد المسئلة يقال سألته عن المسئلة وفيه ايضا عن الراغب
السؤال ضربان جدلى وتعلمى وحق الاول مطابقة الجواب

من

من غير زيادة ونقصان وحق الثانى ان يتحرى المجيب الاصوب
كالطبيب الرفيق يتوخى ما فيه شفاء العليل طلبه ام لا وقد زاد
عليه السلام فى جواب سؤال عن ماء البحر حيث قال طهور ماؤه
حل ميتته وفى فتح البارى شرح البخارى وما وقع فى كلام
كثير من الاصوليين ان الجواب يجب ان يكون مطابقا للسؤال
فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون
مفيدا للحكم المسئول عنه كذا قال ابن دقيق العيد وفى التلويح
معنى المطابقة هو الكشف عن السؤال وبيان حكمه وان حصل
مع الزيادة لا المساواة فى العموم والخصوص ويخدشه ما ذكره
صاحب الكشاف فى تفسير سورة يس حيث قال اذا كان
الكلام منصبا الى غرض من الاغراض جعل سياقه له وتوجهه اليه
كأن ما سواه مرفوض ومطروح ونظيره قولكم حكم السلطان
اليوم بالحق والغرض المسوق اليه قولك بالحق فلذا رفضت
ذكر المحكوم له وعليه وما ذكره فى تفسير حم السجدة حيث
قال وجب ان يجرد الكلام لما يليق له من الغرض ولا يوصل به
ما يحتمل غرضا آخر الا ترى انك تقول وقد رأيت لباسا طويلا
على امرأة قصيرة اللباس طويل واللابس قصير ولو قلت
واللابسة قصيرة جئت بما هو لكنة وفضول قول لان الكلام
لم يقع فى ذكورة اللابس وانوثته وانما وقع فى غرض
وراءهما هو تنافر حالتى اللباس واللابس وقال القاضى
فى تفسير سورة طه وقوله تعالى قد جئناك باية من ربك وانما

وانما وحد الآية ومع ايتان لان المراد اثبات الدعوى بالبينة
لا بيان تعدد الحجة ووحدتها كقوله قد جئتكم ببينة من ربكم وفي
شرح المشكاة قال نجم الدين الكبرى يجوز للرجل ان يسال
عما هو عالم به تعجبا منه وفي حاشية تفسير القاضي للقاضي زكريا عن
شرف الدين الطيبي الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام و
الاستعلام الفاظ متقاربة مترتبة بعضها على بعض فالطلب اعمها
لانه يقال فيما تسأله من غيرك وفيما تطلبه من نفسك والسؤال
لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال
يقال في الاستعطاء فيقال سألته كذا وفي الاستخبار فيقال
سألته عن كذا والاستخبار استدعاء الخبر وهو اخص من السؤال
فكل استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام طلب الافهام وهو
اخص من الاستخبار فان قوله تعالى ءانت قلت للناس استخبار
وليس باستفهام فكل استفهام استخبار ولا عكس والاستعلام
طلب العلم وهو اخص من الاستفهام اذ ليس كلما يفهم يعلم بل قد
يظن ويخمن فكل استعلام استفهام ولا عكس وابو عمرو
هو زبان بن العلاء المازني احد شيوخ القراء والاصمعي
هو ابو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي وكان من رواة
العربية اسند الشعر والغريب والمعاني تلميذ خلف الاحمر وابي عمرو بن
العلاء وكان الرشيد يسميه شيطان الشعر وقال له بعض
الاعراب وقد رآه يكتب كل شيء ما انت الا الحفظة تكتب
لفظ اللفظة قوله فقال هكذا تصوير الاقعنساس وقوله

في الفرق بين الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام والاستعلام

فقدم

فقدم بطنه واخر صدره تفصيل للتصوير قوله والالف قال
ابن الحاجب في شرح المفصل هذا الجوز لانها عند المحققين انما
الحقت ياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به
الالحاق لما سيجيء قوله ولا وجه لنظمها في سلك ما تقدم النظم
في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك فذكر السلك بعده بل ضمير البابين
المشبهين بالدر اما بالحمل على التجريد في الاول اعني النظم او
التنصيص في الثاني اعني السلك الضمير وفيه استعارة مكنية
بان يشبه البابان في النفس بالدرر وثبت النظم الموضوع
للمشبه به على المشبه والسلك الخيط وتشبيه ما تقدم بالدرر
استعارة بالكناية واثبات السلك له استعارة تخييلية وفي
الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المسوقة
المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيها العقل والاول انسب بالمعنى
اللغوي وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لا اصل المعنى وقد
يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله وكذا
تفعل وتفاعل وليست الالف في تفاعل للالحاق لان الالف
لا تقع للالحاق حشوا بل اصلا على ما قيل لا في الاسم ولا في
الفعل لكن ابن الحاجب قيد ذلك اي عدم وقوعها للالحاق
حشوا بالاسم وكذا التاء لان الالحاق لا يكون من اول
الكلمة وتضعيف العين لا يكون للالحاق كذا ذكره في شرح
الهادي ثم قيل فيه اطلاق لفظ الالحاق ههنا سهو تامل

في معنى النظم

في معنى السلك

قوله والمص لم يفرق بين ذلك هذا من قبيل قوله تعالى مذبذبين بين ذلك
بين ذلك والمعنى بين الفريقين فلا يرد ان بين يقتضى
الاشتراك فلا تدخل الا على مثنى او مجموع لان المراد بها ما يعم
المثنى والمجموع صريحا ومعنى ونظيره قوله تعالى لا نفرق بين
احد من رسله لان احدا يستعمل بمعنى الجمع بدليل عود ضمير الجمع
اليه فى قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وتفسيرهم اياه
فى قوله تعالى يا نساء النبى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة
من جماعات النساء وعدم جريانه فى كل نكرة منفية يدل ان
هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت فى سياق النفى كما توهمه
البعض فظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال
هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر
والمؤنث وقيل مبنى على ان احدا اسم فى معنى الواحد لا يتغير
بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا
ومذكرا ومؤنثا وبقى ههنا شئ وهو ان الشارح ذكر فى
بحث او من التلويح ان احدا اذا كان همزته اصلية لا يستعمل
فى الايجاب اصلا وذكر فى تعليم المسند اليه من المطول وفى
شرح ديباجة الكشاف وفى تفسير قوله تعالى لا نفرق بين
احد منهم لانه لا يستعمل فى الايجاب الا مع كل ومثل قوله تعالى
يزجى سحابا ثم يؤلف بينه وتذكير ضمير السحاب هو جمع لانه
الجمع الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر وسحاب ونخل
ونبات يجوز ان يذكر ويؤنث واما قول امرئ القيس بين

الدخول

الدخول فحومل فمحمول على ان الفاء بمعنى الواو وعلى ان التقدير
بين اجزاء الدخول على ان الاصمعى قال الصواب روايته
بالواو وقول الآخر بين الحجون الى الصفا فمؤول بين اجزاء
الحجون منتهيه الى الصفا وبمثل هذا يؤول ما وقع فى عبارات
المصنفين من هذا القبيل وقال فى درة الغواص فى اوهام
الخواص ومن اوهامهم قولهم المال بين زيد وبين عمرو
والصواب ان يقال بين زيد وعمرو كما قال تعالى من بين فرث
ودم وقال شرف الدين الطيبى فى شرح الكشاف لا تفاوت
بينهما وانما ذكر بين مع المضمر واجب ومع الظاهر جائز قوله
ويلحق به نحو جلبب قد علمت معنى الالحاق فى الرباعى المجرد وينبغى
ان يعلم ان تحقق الالحاق فى ملحقات تدحرج بغير التاء لانها
للمطاوعة كما كانت كذلك فى تدحرج لان الالحاق لا يكون
من اول الكلمة لكن فى تحقق الالحاق فى تمسكن اشكال ولذا
قال فى شرح الهادى انه شاذ من قبيل الغلط على توهم الميم
اصلا وقيل كانهم اشتقوا من لفظ المسكين اعنى المسكين
كما يشتقون من الجمل نحو بسمل • وحوقل • وهيلل • وحمدل • و
حيعل • وحسبل • وسبحل • وجعلف • وطلبق • ودمعز
اى قال بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله
والحمد لله وحى على الصلوة وحسبنا الله وسبحان الله
وجعلت فداك واطال بقاك وادام عزك وهذا
شبيه بباب النحت فى النسب فانهم ياخذون اسمين

فينحتون منهما لفظا واحدا فينسبون اليه كقولهم حضرمي
وعبقسي وعبشمي في نسبة حضرموت وعبد القيس
وعبد الشمس قال بعض اهل اللغة في مثلها انه لغة مولدة واكثر
اهل اللغة نقلها ولم يقل انها مولدة قول وتمسكن زيادة
الميم للالحاق في الاول لم يعهد في كلامهم الا في تمسكن وتمدرع
وتمندل وتمنطق اي لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق
الكمين او لبس الدرع ومسح بيده المنديل ولبس المنطقة قول
حرجمت الابل فاحرنجمت بنيته على ان صيغة الباب لمطاوعة فعلل
وعليه ان ينبه على ان تفعلل مطاوع فعلل الا ان يقال ترك
لظهوره او لانه قد يكون بناء مقتضيا نحو تسهوك يعني علك
لا يقال سهوكته فتسهوك لعدم سهوك في كلامهم قول
ولا يجوز الادغام والاعلال في الملحق اي لا يجوز فيه الادغام
مطلقا ولا الاعلال في غير الآخر لانه في الآخر جائز ولا يبطل
الالحاق لكونه في محل التغيير كذا قالوا قول تنبيه وهو في اللغة مصدر
من نبهته الشيء اذا وقفته عليه او نبهت فلانا من نومه
اي ايقظته وفي الاصطلاح اشارة الى شيء غفل عنه المخاطب
وقيل ما يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال وقيل ما لو جرد النظر
الى الابحاث السابقة لعلم الابحاث الآتية وانما يستعمل فيما
تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكمه كما في البديهيات
او انما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما تعلق به
علم سابقا في حكمه وهو خبر مبتدأ محذوف وقيل لا محل له من الاعراب

لانه

كل من المتعدي واللازم على قسمين

لانه بمنزلة البياض بين المسألتين قال صاحب الفرقية لو قال
المص فرع بدل تنبيه لكان اصوب واولى لان تجريد النظر الى
الابحاث السابقة يستلزم معرفة المتعدي وغير المتعدي البتة
وفيه نظر قول الفعل اما متعد اعلم ان الافعال مطلقا
باعتبار المعنى على نوعين متعد ولازم وكل منهما على قسمين
متعد بالوضع الشخصي ومتعد بالوضع النوعي واللازم كذلك
والشخصي من المتعدي واللازم لا يتوقف على غير الواضع بخلاف
النوعي منهما اذ هما يحتاجان الى الاسباب الوجودية او العدمية
قول وهو الفعل الذي يتعدى من الفاعل اي يتجاوز الى المفعول
معناه ان المتعدي ما يدل على معنى يتجاوز الذهن عن تصوره
وعن تصور محل صدور ذلك المعنى اعني الفاعل الى المفعول به
وبهذا سقط ما قيل ان المتبادر من ظاهر ذلك التفسير ان
المتعدي ما يدل على معنى ينتقل من الفاعل الى شيء آخر وينفك
عنه كما يدل عليه الخصم اذا ارادوا ان يعبروا عن معنى التعدي
والتجاوز يعبرون عنه بالانفصال عن الشيء الى آخر كما هو مصرح
في بعض المواضع ويدل عليه قولهم في صدر تفسير اللازم
وعدم انفكاكه عنه وهو ليس كذلك لان الضرب مثلا في قولنا
ضرب زيد عمرا لم ينتقل من زيد الى عمرو والا لكان عمرو
ضاربا وزيد غير ضارب وكذا سقط الاعتراض بنحو ما ضربت
زيدا فتأمل قول فالدور الى معناه اللغوي وقد يقال ان
المتعدي علم فلا يكون المعنى ملتفتا اليه وحد الجواب كاف لكل كلام

في كلمة سيان

وقع على هذا المنهاج قوله لان المتعدي وغيره سيان سيان
تثنية سي وهو كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو
ويستغنى بتثنية عن الاضافة كما استغنى عنها مثل في قوله
والشر بالشر عند الله مثلان واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء
فلم يقولوا سواآن في السعة قوله نحو اجتمع القوم والامير في السوق
احتماعا للتاديب زيد والاولى في التمثيل ان يقول نحو ذهب
زيد ذهابا يوم الجمعة خلفك مرافعة لك وعمرا لان الاصل
في ترتيب المفاعيل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا
واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان
ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه كذا قال الشارح في المطول
وقال قطب الملة تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى
واختار السكاكي تاخير المفعول المطلق عن المكان ثم المفاعيل
في المشهور هي هذه الخمسة وزاد السيرافي مفعولا سادسا
سماه مفعولا منه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي
من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال مفعول عليه
والبدل لكان المفاعيل سبعة عشر واسقط الزجاج المفعول معه
والمفعول له وجعل الاول مفعولا به والثاني مصدرا وكل من
المفعول به وفيه وله يكون صريحا اذا لم يكن بحرف الجر وغير صريح
اذا كان به والمفعول المطلق لا يكون الا صريحا والمفعول معه
لا يكون الا غير صريح قال ابن الحاجب بابا يطلق المفعول به الغير
الصريح على محل مجرور بغير في اللام وقال علاء الدين البسطامي والحق

في زيادة الزجاج مفعولا سادسا سماه مفعولا منه

في الصريح وغير الصريح

ان

في بيان رجوع الضمير في به وفيه ومعه وله

ان كل جار ومجرور فهو ظرف ومفعول به غير صريح البتة في الاصطلاح
ثم الضمير في به وفيه ومعه وله يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى
الذي فاذا لم يكونا يعود الى الموصوف المذكور او المقدر قوله
ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا اي لا يعترض على التعريف
بنحو ما ضربت زيدا فان ضربت متعد وليس بمتجاوز الى المفعول به
لان التجاوز منفي لانا نقول كون ضرب متجاوزا الى المفعول
في بعض المواضع كاف في كونه متعديا وهذا الجواب غير مرضي
لانه يستلزم ان يكون الفعل في صورة النفي غير متجاوز فلهذا
عقبه بجواب ثان وهو قوله وان اريد لفظ الفاعل والمفعول
اي ان اريد به نصب المفعول به كما قال بعضهم المتعدي ما نصب
المفعول فهذا مدفوع بلا خفاء لان لفظ زيدا منصوب
بالمفعولية لفظا وذكر لفظ الفاعل مجرد استطراد اذ لا دخل له في هذا
المعنى ويمكن ان يقال ان الجواب الاول تسليمي والثاني منعي ولا يمكن
ان يجاب بان نفي الضرب قد تجاوز من الفاعل الى المفعول كما اجيب
في تعريف الفاعل والمفعول به ان عدم الضرب مسند الى زيد وعدم
الضرب كانه واقع على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير متصور
بخلاف اسناده والقائه فليفهم قوله ويسمى ايضا التسمية
عندهم تطلق على تعيين اللفظ بازاء معنى مخصوص بحيث
لا يتناول غيره وعلى اطلاق الشيء على الشيء ومنه يقال يسمى زيد
انسانا اي يطلق عليه لفظ الانسان وعلى ذكر شيء بشيء يقال
سميت فلانا باسمه اذا ذكرته به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم

في معنى التسمية

في معنى المسمى

الاجمالي الحاصل في الذهن عند وضع الاسم وتطلق ويراد به ما صدق
عليه هذا المفهوم فاذا اضيف الى الاسم يراد به الاول والاضافة
بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به الثاني والاضافة بيانية
والفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه ان المستعمل فيه
ما يكون الغرض الاصلي طلب دلالة اللفظ عليه وقصد تفهيمه
بخصوصه للمخاطب فاذا لم يكن اللفظ مفيدا لخصوصه يجب نصب
قرينة دالة عليها والمطلق عليه ما وقع عليه اللفظ وصار
الحكم متعلقا به بحسب الواقع من غير اشتراط تفهيمه للمخاطب وان صار
مفهوما بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق بمعنى الحمل **قوله** لو وقع
على المفعول به والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق
فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك الشيء
لا الامر الحسي كما قيل من ان نحو قولنا ذكرت الله وعرفت الله
لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون سبحانه وتعالى محلا للوقوع
وانه لا يصدق على الافعال التي ليست بواقعة على مفاعيلها
حسا نحو علمت زيدا واردته وعلى نحو ما ضربت زيدا على ان وجه
التسمية والنكتة والمناسبة لا يستلزم الاطراد والانعكاس
قوله واما غير متعد قال الزنجاني في شرحه اذا اردت ان تجعل
المتعدي لازما فالطريق فيه ان ترده الى باب انفعل او
افتعل او افعل وتفعل او تفعلل ان كان رباعيا وفيه
نظر اما اولا فلان افتعل مشترك بين اللازم والمتعدي واما ثانيا
فلانه لا يوجد الفعل المتعدي المنقول الى افعل حتى صار بسبب

في الفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه

المراد من الوقوع التعلق المعنوي

فلا يرده

في ان وجه التسمية والنكتة والمناسبة لا يستلزم الاطراد والانعكاس

وفيه ان الافعال الذي [illegible] جعل لازما

نقله

نقله اليه لازما بل المنقول اليه فعل لازم بالاستقرا كحمر الى احمر
وعور الى اعور فتأمل **قوله** هو الحسن اي تناسب الاعضاء
بحسب الخلقة **قوله** بل يثبت انه لم يرد به ان كل لازم يثبت و
يستمر في الفاعل ثبات الحسن واستمراره في الفاعل لان كثيرا من
اللوازم متجدد الوجود بل اراد ثبوت هذا اللازم المخصوص
واستمراره في الفاعل وتسمية هذا القسم مطلقا باللازم بالنظر
الى انه لا يتجاوز منه الى المفعول به سواء استمر اولم يستمر **قوله**
وعدم انفكاكه عطف على لزومه على وجه التفسير لدفع ايهام
ذلك الاستمرار في الفاعل في كل لازم ولما ذكر في القول الآتي
قوله للزوم على الفاعل كلمة على لتضمنه معنى القصر اعترض في بعض شروح
الكشاف على قول الباء لازمة للظرفية والجر بان الباء ليست
بلازمة لها بل ملزومة لها لوجودها بدونهما واجاب الشريف
بان هذا من قبيل قولهم لزم فلان بيته اذا لم يفارقه ولم يوجد
في غيره ومنه قولهم ام لازمة لهمزة الاستفهام فاندفع اعتراض
شراح الكافية عليها بان ام ليست بلازمة لها بل بالعكس
وبعضهم ان المراد باللزوم معناه اللغوي اعني عدم الانفكاك
من قولهم لزم الدائن المديون اذا لم يفارقه اي معناه الاصطلاحي
ان عرف بامتناع الانفكاك لا باقتضاء شيء آخر فقول
الشارح وعدم انفكاكه عنه اشارة الى ما ذكره فعلى ما يرد
على ظاهر عبارته وفي حاشية التلويح قيل اللزوم لا يكون
الا كليا وقيل لزوم الكلية فيه عرف اهل المعقول والادباء

بحث اللزوم

اللزوم كلي عند اهل المعقول جزئي عند الادباء

يطلقون اللزوم على الجزئي ومنه قول صاحب التلخيص والتخصيص
لازم التقديم غالبا يعني انه لازم لزوما جزئيا اكثريا ذكره
شراحه قوله وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا الخ
قال نجم الدين الرضي اعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد
بنفسه مرة ومرة لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى
الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت
لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا
الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام معناه من دون اللام والتعدي
واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن
زائدة كما في ردف لكم فالاصل ان تعدية الفعل ان كانت
بنفسها قليلة نحو اقسمت الله او مختصة بنوع من المفاعيل
كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها
فيقال نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كانت
بحرف الجر قليلة فهو متعد والحرف زائدة كما في ولا تلقوا
بايديكم ويمكن ان يقال فيما يتعدى تارة بنفسه واخرى بحرف
المتعد بالحرف وهو المتعدي بنفسه نزل منزلة اللازم للمبالغة
ثم وصل بالحرف كما وصل يجرح الى عراقيبها بفي في قول الشاعر
يجرح في عراقيبها ٭ ووصل هزي الى بجذع بالباء في قوله
تعالى وهزي اليك بجذع النخلة ووصل اصلح لي ذريتي
بفي في قوله تعالى واصلح لي في ذريتي ذكره الطيبي في شرح
الكشاف والتبيان ووصل حذوا الى المفعول الاول في

بعض الالفاظ متعد بنفسه ولازم متعد بحرف الجر

في اختصاص دخلت في المتعدي الى الامكنة واما الى غيرها بنفسه

المتعدي قد ينزل منزلة اللازم للمبالغة

قول الكشاف يحذى بها وفي قول المفتاح يحذوا به بالباء
ذكره الشارح وان لم يرتض به الشريف وقال انه من باب
التضمين قوله وذلك عند تساوي الاستعمالين اي عند
تساوي استعمال الفعل بدون الحرف والفعل معه وفي
كون شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له كذلك نظر لان
الجوهري قال في الصحاح في كل وهو باللام افصح ثم ان شكر
لا يتعدى الا الى مفعول واحد على ما صرح به الامام المرزوقي وصاحب
الاساس والصحاح والقاموس والمجمل والديوان و
الاقناع والمغرب فلا وجه لما جوزه الشارح والشريف
في شرحيهما للمفتاح في قول الشاعر سأشكر عمرا ان تراخت
منيتي ٭ ايادي لم تمنن وان هي جلت ٭ من كون ايادي
مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة بان
يعتبر الحذف والايصال ويطلق المفعول مسامحة او يعتبر التضمين
قوله مطردة يجوز الرفع على معنى مطردة زيادتها ويجوز النصب
على ان يكون مفعولا مطلقا اي زيادة مطردة قوله والتعدية
واللزوم بحسب المعنى قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا يتميز
المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين قد يتحدان
معنى واحدهما متعد والآخر لازم كصدقته ٭ وآمنت به ٭
ونسيته ٭ وذهلت عنه ٭ وجئته ٭ ورغبت به ٭ واردته ٭
وهممت به ٭ وخفته ٭ واشفقت منه ٭ واستطعته ٭ وقدرت
عليه ٭ ورجوته ٭ وطمعت فيه ٭ وتجنبته ٭ واعرضت عنه ٭

في تمييز المتعدي عن اللازم

وانما يتميز بان يتصل به كاف الضمير وهاؤه او ياؤه
باطراد وبان يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته
وجببته واردته ورجوته فهو مصدوق ومحبوب ومراد
ومرجو وبهذا علم ان قال متعد لاطراد نحو قلته فهو مقول
ولو قصد هذان الامران من ذهلت ورغبت وطمحت
واعرضت لم يستغن عن الحرف كقولك ذهلت عنه ورغبت
فيه واعرضت عنه فهو مذهول عنه ومرغوب فيه ومطموح فيه
ومعرض عنه فلا يتاتى لك صوغ المفعول تاما بل بافضائه
اى مفتقرا الى حرف الجر فيعلم بذلك لزومه وقال الرضى اذا
كان علم بمعنى عرف لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا
من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت وعرفت
ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئى الاسمية
كما ينصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى اعتبار
العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى
دون الاخر وقال الطيبى فى شرح الكشاف والاختلاف فى آلة
التعدى او فى عدد المفاعيل لا يوجب اختلاف المعنى فالفعل
الواحد يعدونه تارة ويقصرونه اخرى ويجعلون الافعال
مترادفة وان اختلف متعلقاتها ويجعلون علم وان تعدى
الى مفعولين مرادفا لعرف المتعدى الى واحد وذكر صاحب
الكشاف فى تفسير سورة يوسف ومن دابهم حمل النظير على
النظير وحمل النقيض كالاعتماد كما يتعدى بعلى يتعدى بالباء

بحسب حسب

في اسباب التعدية

مع بلغ ه

لان وثق يتعدى به وهو نظيره فلا حاجة الى تضمين معنى
الوثوق كما قال الشريف فى قول المفتاح لقلة الاعتماد بالقوا
وكالزيادة كما يتعدى بعلى يتعدى بعن لان نقص يتعدى به
وهو ضده ذكره ابن كمال باشا فى الصحاح لكن عملك بحسب
ذلك اى على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا
بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهى ساكنة وربما يسكن
فى ضرورة الشعر على الوجه الاول قوله وتعديه الى قوله والهمزة
اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى احد عشر الثلثة التى
ذكرت وسين استفعل مع ما زيد عليه من التاء والهمزة نحو
خرج الشئ واستخرجته والف المفاعلة نحو جلس زيد وجالسته و
السادس ان يضمن الفعل معنى فعل آخر متعد كتضمينهم
رحب معنى وسع وطلع وفرق معنى خاف وسفه معنى
امتهن او اهلك حيث قالوا فرقت زيدا وسفه نفسه
والسابع صوغ على فعلت بالفتح وافعل بالضم لافادة الغلبة
تقول كرمت زيدا بالفتح اى غلبته فى الكرم والثامن اسقاط
الهمزة كما كب الرجل وكببته انا وانزحت البير ونزحتها انا
والتاسع البناء على افعوعل لارادة المبالغة كحلا الشئ واحلوليته
والعاشر تكرير اللام كما قيل صعر خده وصعررته والحادى عشر
اسقاط الجار توسعا نحو قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن
سرا اى على سر اى نكاح واعجلتم امر ربكم اى عن امره
واقعدوا لهم كل مرصد اى عليه وقول الزجاج انه ظرف

ردّه الفارسي بانه يختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس
مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق وقول ابن
الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقول انه اسم
لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع
فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ذكره في المغني وليس المراد ان هذه
باعتبار نفسها توجب ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من
اعتبار معنى التصيير بها لانها تكون للتصيير وغيره والتي للتصيير
هي التي تكون للتعدية فسقط ما قيل ان بتضعيف العين
وبالهمزة يصير الفعل متعديا اذا لم يكن بمعنى صار فالتقييد
لازم قال ابن هشام في المغني النقل بالتضعيف سماعي في
القاصر وفي المتعدي الى واحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة
ولم يسمع في المتعدي الى اثنين وزعم الحريري انه يجوز في المتعدي
الى اثنين ان ينقل بالتضعيف الى ثلثة ولا يشهد له سماع
ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل قياسي
في القاصر والمتعدي الى واحد والنقل بالهمزة قيل كله
سماعي وقيل في القاصر والمتعدي الى واحد والحق انه قياسي
في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه **قوله**
بتضعيف العين فسر تضعيف العين بالنقل الى باب التفعيل
لان التضعيف في تفعّل ليس من اسباب التعدية **قوله**
بنقله الى باب الافعال فسر الهمزة به لان في غير هذا الباب
ليست من اسباب التعدية **قوله** وتعديته بحرف الجر والحروف التي

قال ابن هشام النقل بالتضعيف سماعي في القاصر والمتعدي الى واحد

والحق ان النقل بالهمزة قياسي في القاصر سماعي في غيره

مطلب ما عدد الحروف التي يتعدى بها [الفعل]

بكو

يتعدى بها الفعل سبعة الباء وهي اصل في تعدية جميع
الافعال اللازمة واللام وفي ومن وعن والى وعلى وهذه
السبعة تسمع ولا يقاس عليها كذا في زبدة التصريف **قوله**
ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع
اي اذا قصد بها التعدية التي عند الصرفيين وهي تغيير الفعل
واحداث معنى الجعل والتصيير نحو ذهبت بزيد فان معناه
جعلته ذاهبا وصيرته ذا ذهاب لا التعدية التي عند النحاة
وهي ايصال معاني الافعال الى الاسماء اما اذا لم يقصد فلا تغيير
نحو مررت به فان معناه مع الباء كمعناه لا معها وذلك لان
معنى مررت بزيد مررت بمكان يقرب منه زيد على ما صرحوا به
ومرورك لم يتجاوز الى غيرك كما تجاوز الذهاب في ذهبت
بزيد ولان الباء فيه ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرد و
لا بمعنى الهمزة كما هو مذهب سيبويه فلا تكون للتعدية لان
الباء التي للتعدية ينبغي ان تكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة
على المذهبين نعم يقال لمثل هذا انه متعد بالحرف الغانى لكن
لا يقع عليه اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هو لازم ولا خلاف
عندهم ان باب فعُل كله لازم مع ان رحب وبعد منه
يتعدى الى المفعول بحرف الجر فان قيل اذا اختص الباء
بالتغيير مع قصد التعدية العرفية لا يصح هذه التعدية بغيرها
من الحروف فلا يصح ما نقل قبيل هذا من زبدة التصريف
قلت يمكن ان يكون المراد من التعدية هناك التعدية

الباء في تعدية جميع الافعال اصل وما عداها سماعي

مطلب تغيير معنى الفعل بحروف الجر

مطلب معنى مررت بزيد

النحوية لكن جميع حروف الجر مشتركة في هذه التعدية كما صرح به السيد
عبد الله في شرح اللب **قوله** نحو ذهبت بزيد اورد مثالين لان الاول
من الثلاثي والثاني من المزيد فيه **قوله** مصاحبة الفاعل اي في
الاتصاف بالحدث يعني ان معنى ذهبت بزيد اذهبته وذهبت
معه اعترض عليه بقوله تعالى ذهب الله بسمعهم حيث لا يتصور
فيه المصاحبة واجيب بان لا ان يقول المصاحبة محمولة على الامكان
قوله قال سيبويه الباء في مثل كالهمزة فرق صاحب الكشاف
بين ذهبت به واذهبته بان الباء فيه معنى الاستصحاب والاستمساك
وقال الطيبي ذهب الى هذا الفرق المبرد وذكر الحريري في درة
الغواص وقال صاحب المثل السائر كل من ذهب بشيء فقد
اذهبه وليس كل من اذهب شيئا ذهب به لان ذهبت
به يفهم منه انه استصحبه وامسكه عن الرجوع الى الحالة الاولى وليس
كذلك اذهبه وقال صاحب الفلك الدائر وفيه نظر لان كلا
اللفظين يدلان على معنى واحد وهو التعدية فالمعنى عند التعدية
بالباء كالمعنى عند التعدية بالهمزة والجواب ان اللفظين وان
اشتركا في التعدية لكنهما غير مشتركين في تادية معنى واحد
والنزاع ليس الا فيه لان الهمزة هنا للازالة والباء للمصاحبة
وصاحب المعاني لا ينظر الا الى الفرق بينهما واستعمال كل في
مقامه لا الى التعدية نفسها فان البحث عنها وظيفة النحو **قوله**
ولا حصر لتعديته حرف الجر عند تعديته فعلا واحدا على واحد
بحذف المخصوص عليه او لا حصر بحرف الجر عند تعديته فعلا على واحد

في الوجه او ذهبت به واذهبته

بحذف

بحذف على من المحصور عليه والاظهر ان يقول ولا حصر لحرف الجر
عند التعدية على واحد تامل **قوله** حروف كثيرة وصف الجمع بالكثير
للتاكيد لنفي المجاز لانه قد يذكر الجمع ويراد به الواحد مجازا كقوله تعالى
يا ايها الرسل كلوا من الطيبات انما خاطب به النبي عليه السلام و
قول صاحب الهداية في الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد محمدا
عليه السلام لكن جمعه تعظيما واجلالا لقدره صرح به اكمل الدين
وهذا اي تاكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز يسمى في الاصول
بيان التقرير فلا وجه لما ذكره صاحب العناية في اول البيع
من ان المحتاج الى القرينة المجاز لا دفع المجاز **قوله** ولم يقل بالتاء
اما لان الفعيل والفعول يستوي فيهما المذكر والمؤنث
والواحد والجمع كما قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير
وقال الله تعالى انا رسول رب العالمين وقال الشاعر ان
العواذل لسن لي بامير يريد الامراء ذكره الطيبي والجوهري
او لانه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق والصليل والزئير
ذكره الزمخشري في الكشاف والشريف في شرح المفتاح وعلاء
الدين البسطامي في شرح الهداية او لانه صفة لمقدر لفظه
مفرد مذكر ومعناه جمع كجمع وحزب والصيرورة في عداد الاسماء
ذكره السعد والشريف في شرح الكشاف او لتاويل الموصوف
بالمذكر كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وبث منهما
رجالا كثيرا وذكر كثيرا حملا على رجالا بالجمع ... كثيرا او
لان الصفة انما تتبع موصوفها في التانيث اذا كان فعلا

وصف الجمع بالكثير لنفي المجاز

فيما يسمى في الاصول بيان التقرير

فيما يتعلق بحذف التاء من فعيل

اما اذا كانت بسببه فلا ذكره في شرح المنظومة لكن يجد سنه
التزامهم المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف فتأمل
قوله اذا كان بمعنى واحد قالوا لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد
بفعل واحد حيث لا يصح الابدال بلا اتباع اى من غير
عطف ولهذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما
رزقوا منها من ثمرة رزقا ان الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد
بل تعلق الاول بالمطلق والثاني بالمقيد كما قالوا في كلت
من بستانك من العنب اى الاكل المبتدأ من البستان
المبتدأ من العنب نعم ينبغي ان يحترز عنهما امكن عن بشاعة
التكرار الظاهري ولهذا قال في حواشي التلويح الفرع شاع
في عرف المتشرعة بالاحكام الفقهية بدل في الاحكام وان
كان بمعناه وفي المفتاح من غير ارادة التعريض بلفظي المثل
والغير على انسانين بدل بانسانين وان كانت الباء الاولى
للاستعانة والثانية صلة للفعل حيث يقال عرض بكذا قوله
ولا يتعدى كل فعل بالهمزة ولهذا رد على الاخفش في قياسه
اظن واحسب واخال وازعم على اعلم واري ذكره الرضي
في شرح الشافية قوله فان النقل من المجرد الى بعض ابواب
المنشعبة موكول الى السماع يشير الى ان النقل الى بعضها ليس
كذلك كما قيل ان باب الاستفعال والمفاعلة عند بناء
المغالبة مما هو من الالوان والعيوب نقل الى افعل والى
افعال قياسي او يريد بالبعض الجميع والكل ما لمجيئه بمعنى

في عدم جواز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد

النقل من المجرد الى بعض ابواب المنشعبة سماعي والى بعضها قياسي

الجميع

الجميع على ما صرح به في النجم الوهاج وبمعنى الكل على ما صرح به في
شرح اللباب حيث قال وبعض قد يجيء بمعنى كل واليه ذهب
جماعة من الثقات في قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض
الذي يعدكم واما لكون الاضافة للاستغراق او لفظ البعض صلة
اى زائدة كما ذهب اليه بعض اهل التفسير في هذه الآية ذكره
في شرح اللباب. قال الرضي في شرح الشافية وليست هذه
الزيادات قياسا مطردا بل يحتاج في كل باب الى سماع استعمال
اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين قوله ولا اذهبت
خالدا بكرا مقتضى القياس الاقتصار على خالد على ما هو في
بعض النسخ قوله كذا قال بعض المحققين وهو نجم الدين الرضي
في شرح الكافية قوله والحق انه لا بد الخ الظاهر انه اعتراض
على قول بعض المحققين ولا يغير شيء من حروف الجر الخ وكان
الشارح فهم من قوله في بعض المواضع ان الباء اذا كانت
للتعدية تارة تغير معنى الفعل وتارة لم تغير فاعترض عليه
بانه لا بد في المتعدي الذي يبحث عنه الصرفيون من تغيير معناه
الخ واظن ان مراد ذلك البعض انه لا يغير شيء من حروف
الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع اى اذا كانت
للتعدية بخلاف ما اذا لم يكن للتعدية نحو مررت بزيد فلا يغير
كما قررنا من قبل لا ان عدم تغييرها عند كونها للتعدية
وعلى هذا لا يرد الاعتراض ثم لفظ الحق يكون مصدرا
واسم فاعل وصفة مشبهة فعلى الاول يطلق على الوجود في

2 كون لفظ البعض صلة اى زائدة

2 لفظ الحرف معناه

الاعيان مطلق وعلى الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم وما يشتمل
على الحكم للواقع ومطابقة الواقع له وعلى الثاني والثالث يطلق
على الواجب لوجوده لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى الحكم المطابق
للواقع وعلى الاقوال والعقايد والاديان والمذاهب باعتبار
اشتمالها على الحكم المذكور ويقابل على الوجهين الاخيرين الباطل
وعلى الوجه الاول البطلان وقال القاضي الحق الثابت الذي
لا يسوغ انكاره يعم الاعيان الثابتة والافعال الصائبة و
الاقوال الصادقة وقال الطيبي ويستعمل بمعنى الواجب واللازم
والجدير والطيب والملك قوله لما مر يقال مر عليه وبه مرا
اي اجتاز كذا قال الجوهري ثم قال ومر يمر مرا ومرورا ذهب
و ذهب عليه انه فرق بين المرور والذهاب فان الثاني
لا ينتظم المعنى بخلاف الاول الا ان يقال كتب اللغة مشحونة بتفسير
الالفاظ بالاخص والاعم قوله بخلاف مررت به وقد مر وجه
خلافه آنفا فتذكر قوله نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور انه
وحينئذ يصح ان يقال في مررت بزيد ان مررت متعد الى المفعول
لكن لا باعتبار هذا التعدي الذي نحن فيه لان التعدي الذي
نحن فيه ينبغي ان يتعدى الفعل من الفاعل الى المفعول اي
يصدر من الفاعل ويتجاوز الى المفعول به وهذا منتف في مررت
بزيد بل التعدي الذي وجد فيه كون عمل متعديا من الفاعل
الى المفعول مع الواسطة وهذا غير مبحوث عنه واعلم ان
الفعل الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر المعنى المراد من كل

في الفرق بين المرور والذهاب

بعضهم

بعضهم كان الكاف ممكنة في حروف الجر تظهر معانيها فاذا
فاذا اردت ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار
وان اردت تبين حاله قلت خرجت على الدابة وان اردت
المجاوزة قلت خرجت عن الدار وان اردت المصاحبة قلت
خرجت بسلاح قوله على ان في قوله ولا يغير شيء من حروف
الجر الى نظرا لان التعدي الذي يبحث عنه لا بد فيه من تغيير
الحرف معناه اي حرف كان لان التعدية بحسب المعنى قوله
فصل ذكر الاندلسي في المحصل ان الفصل هو الحجز بين
الشيئين ومنه فصل الربيع لانه يحجز بين الشتاء والصيف
فكان ينبغي ان يوصل ببين فيقال فصل بين كذا وكذا
الا ان المصنفين يجرونه مجرى الباب فيصلونه بفي فيقولون
فصل في كذا كما يقولون باب في كذا وهو خبر مبتدا محذوف
وفي امثاله بدل من فصل او مبتدا ما خص بالتنوين لكونه
للوحدة نص عليه الشارح في المطول حيث قال ادخال التنوين
في الاثبات سور الجزئية او بالصفة المقدرة اي فصل عظيم
الحالة على ما قيل ولما جوزه المتقدمون من تنكير المبتدا
بناء على حصول الفائدة كما صرح الشارح في المطول حيث قال
والحق ما ذكره ابن الدهان من جواز تنكير المبتدا اذا حصلت
الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على
السطح وكوكب انقض الساعة خبره في امثاله ولو لم يوصل
بفي جاز ان يضاف الى ما بعده وحينئذ اما خبر مبتدا محذوف

مطلب جواز تنكير المبتدا

تحقيق شريف يتعلق بتقدم الزمان الماضي

او مبتدا خبره محذوف او ما بعده ان صلح وان لا يضاف
وحينئذ اما خبر مبتدا محذوف او مبتدا خبره محذوف او يقرا على الوقف
قوله لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال قد
يعترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء
ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهكذا
يدقق في امثال قولهم تقدم الزمان الماضي وسيأتي الزمان
المستقبل والجواب انها مناقشة واهية لان اهل اللغة
يفهم من تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يخطر
ببالهم شيء مما ذكروا اما التدقيق فيها فيستفاد من علومهم
الأخر يلاحظ فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية المبنية
على الظواهر كذا في حاشية المطول وقد قيل لو قرئ لفظ
قبل بضم اللام لم يرد انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا
لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان ورد عليه بان هذا
انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية وقد ذكر الرضي في بحث
المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير المتصرفة وهي
الظروف اللازمة للظرفية بمعنى واحد وهو ما لم يستعمل الا
منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقال الرضي ومن الداخلة على الظروف
الغير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن
بيننا وبينك حجاب وفيه نظر وقال الشارح في شرح المفتاح
وهذا التدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز
ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل

زمان

زمان من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقال الشريف
في شرح المفتاح هذه تعريفات تنبيهية يفهم منها اهل اللغة
ما هو المقصود بعباراتها فلا يتجه شيء مما ذكر ثم قال على انه قد يقال
التغاير الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة ثم قال وقد بين في علوم
اخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها
على بعض بذواتها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات قوله
واشتق معطوف على حصل في قوله ما حصل هو والضمير في منه يعود
الى ما في قوله ما حصل هو وعبارة عن الماضي وهو في قوله هو منه
يعود الى ما حصل بالزيادة وهو عبارة عن المستقبل قيل
في قوله واشتق نظر لان المضارع لو كان مشتقا منه لوجب
ان يدل على اكثر مما دل عليه الماضي لكنه ليس كذلك والجواب
ان المراد من الاشتقاق ههنا الاشتقاق اللغوي والاشتراط
في الاصطلاحي قوله اما الماضي ويسمى غابرا ايضا لانه من الغبور وهو
من المصادر الاضداد يطلق على الماضي والمضارع قوله فان قيل
هذا الحد غير جامع اي غير مطرد والاطراد التلازم في الثبوت اي
كلما صدق الحد صدق المحدود وغير مانع اي غير منعكس والانعكاس
التلازم في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى المحدود وقد يعترض
عليه بنحو خلق الله الزمان لان خلق ههنا لا يدل على الزمان والا
لاحتاج الزمان الى الزمان وهو محال واجابوا عنه بان قالوا
انا لا نعقل فعلا الا في زمان فقلنا خلق الله الزمان فنزلناه
منزلة ما هو في الزمان واجريناه مجرى ما نعقل وان كان في

الحقيقة فی غیر زمان قوله وان ارید المطلق ای الماضی مطلقا اعم
من ان یکون جامدا او غیره قوله وکذا الکلام فی صیغ العقود
یعنی ان صیغ العقود فی الاصل اخبارات عن الماضی نقلها
و وضعها الشارع للانشاء فی الحال ولکن لوحظ فیها جهة
الاخباریة اللغویة کالقاضی علم حقیقة لکن ربما یعتبر فیها
المعنی الوضعی بالنظر الی الاصل ولهذا خص بها الالفاظ التی
هی اخبارات عن الماضی تستدعی سبق المخبر به لیکون الکلام صحیحا
حکمة وعقلا فصار الوجود حقالها بمقتضی الحکمة وبما قررنا اندفع
ما اورده الشارح علی التوضیح من الانظار الاربعة قوله ولو قال
ای لو اقتصر علی قوله ما کان متحرک منه قوله لان المراد بها التقسیم
علی ما ذهب الیه ابن مالک فی منظومته وفی شرح الکبری ثم عدل
عن ذلک فی التسهیل وشرحه فقال او تاتی للتفریق المجرد من الشک
والابهام والتخییر ثم قال وهذا اولی من التعبیر بالتقسیم لان
استعمال الواو فی التقسیم اجود ولیس مجیء الواو فی التقسیم اجود
یقتضی ان او لا تاتی له وغیره عدل عن العبارتین فعبر بالتفصیل
قوله لرفضهم الابتداء بالساکن علی التحرک اول المتحرک فی مثل نصر
وقوله لئلا یلزم التقاء الساکنین لتحرک اول المتحرک فی مثل افعل
وقوله وکون الفتح اخف علة لتحرک اول المتحرک فیهما بالفتح قوله
سواء کان مبنیا سواء اسم بمعنی الاستواء یوصف به کما یوصف
بالمصادر ومنه قوله تعالی الی کلمة سواء بیننا وبینکم وهو ههنا
خبر والفعل بعده اعنی کان فی تاویل المصدر مبتدا کما صرح

في صيغ العقود في الاصل اخبارات

في نحو او للتفريق

بمثل

بمثل الزمخشری فی قوله تعالی سواء علیهم أنذرتهم ام لم تنذرهم
لا یؤمنون والتقدیر کونه مبنیا للفاعل وکونه مبنیا للمفعول
سیان وسواء لا تثنی ولا تجمع علی الصحیح ذکره حسن الفناری
وفی الصحاح یقال هما فی هذا الامر سواء وان شئت سواءان
وهم سواء للجمع واسواء وسواسیة مثل ثمانیة علی غیر قیاس
وذکر فی بعض شروح الهدایة ان سواسیة لا یستعمل الا فی الشر
والجملة اما استیناف وحال بلا واو او اعتراض وبقی ههنا شیء
وهو ان او لاحد المتعدد والتسویة انما یکون بین المتعدد ولا
احده وصاحب المغنی خطأ الفقهاء فی قولهم سواء کان کذا
او کذا والجوهری فی قوله سواء علی قمت او قعدت ثم قال والصواب
العطف بام ولم یدر ان کما او لاحد المتعدد فالصواب الواو بدل ام
واو بمعنی الواو ویکون ام بمعنی الواو غیر معهود وقد اشار الرضی
الی تصحیح الترکیب وابقاء او وام علی معناهما حاصله ان سواء
فی مثله خبر مبتدا محذوف ای الامر ان سواء ثم الجملة الاسمیة دالة
علی جواب الشرط المقدر ان لم یذکر الهمزة بعد سواء صریحا کما فی
مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنی الاستفهام مستعملتان
للشرط بعلاقة ان ان والهمزة تستعملان فیما لم یتعین حصوله
عند المتکلم واو وام لاحد المتعدد والتقدیر مثل ان کان مبنیا
للفاعل او المفعول فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل
سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا قوله والکلی قد یراد ایضاح
اعلم ان التمثیل انما یصار الیه لرفع الحجاب عن المعنی الممثل له

استعمال

التمثيل انما يصار اليه لرفع الحجاب

وابرازه في صورة المشاهد ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه
عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم
لان من طبع الوهم الميل الى المحسوس وحب المحاكاة ولذلك
شاعت الامثال **قوله** كما تقدم في اول الكتاب في شرح قوله ثم
الفصل اما ثلاثي واما رباعي تقول ولكونه اثقل من الكلم الدالة
على الحدث والزمان والفاعل **قوله** وقد يحذف الواو في الندرة
كقوله فلو ان الاطباء الخ وتمامه وكان مع الاطباء الشفاة
المعنى ظاهر والاستشهاد انه حذف ضمير الجمع من كانوا الاولى
وبقى النون مضموما اجتزاء بالضمة دليلا على الواو والاصل
فلو ان الاطباء كانوا حولي ويروى وكان مع الاطباء
الاساة والاساة جمع آس مثل رام ورماة وهو الطبيب اعلم
انه يجوز في الشعر وما اشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام
الغير المسجوع من رد فرع الى الاصل وتشبيه غير جائز بجائز اضطر
الى ذلك اولا يضطر لانه موضع قد الفت الضرائر وانواعها
منحصرة في الزيادة والنقصان والتقديم والتاخير والبدل
والحذف على غير القياس في احد عشر حرفا الهمزة والالف والواو
والياء والنون والحاء والياء والفاء والهاء والطاء ذكره
ابن عصفور في المقرب **قوله** لان الميم شفوية قال الجاربردي
من قال لام شفة هاء وهو المختار لقولهم شفيهة وشفاه
ورجل شفاهي بالضم اي عظيم الشفة قال شفهية ومن قال
لامها واو فلقولهم في الجمع شفوات ورجل اشفى اذا كان لا تنضم

يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره

شفتاه

شفتاه قال شفوية **قوله** وهذه مناسبات قالوا ما ذكره
الصرفيون من التعليلات بيان مناسبات ومن قبيل حمل النظير على النظير
لا قياس فقهي والاصل الدليل هو الاستعمال صرح به في ايضاح
المفصل وغيره فلا يرد عليهم ان هذا قياس في اللغة **قوله**
لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل
اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانها غيرها من الفاظ
الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز مورد السماع وتبعه في ذلك
ابن هشام في مغني اللبيب وحكم بان قولهم لا غير لحن والمختار
انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحو كلامه
وفي المفصل حكاية لا غير وليس غيره واستشهد ابن مالك
في باب القسم من شرح التسهيل على جوازه بشعر وهو ثقة
لا يستشهد الا بشعر عربي **قوله** فالفهم الذكي قال الجوهري
الذكاء بالمد حدة القلب وقال ابن كمال باشا في شرح
المفتاح الذكاء في الاصل التوقد ومعناه اللغوي المجازي
سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب قال الشارح في المطول
الذكاء شدة قوة النفس معدة لاكتساب الآراء هذا
بحسب اللغة وفي الاصطلاح قد يستعمل في الفطانة يقال رجل
ذكي وفلان من الاذكياء يريدون به المبالغة في فطانته
فاندفع ما قال من ان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لانه
مقابله ويسمى تلك القوة الذهن وجودة تهيئوها لتصور
ما يرد عليها من الغير فطنة وقيل الفطنة والفطانة التنبه للشيء

التعليلات بيان مناسبات

مما يتعلق بلا غير

قصد تعريفه وقد يستعمل كثيرا في الرموز والاشارات وفي الاساس
ومن المجاز هو من اهل الذهن وهو القوة في العقل والمسكة وقد
ذهن ذهنا فطن وهذا تنصيص على ان الفطنة ليست معنى
لغويا للذهن كما قال الشارح في شرح المفتاح حيث قال ومعناه
في اللغة الفطنة اى الفهم والحفظ ثم انه لم يصب في زيادة قوله
والحفظ لانه غير معتبر في مفهوم الفطنة وفي حاشية شرح المطالع
لعلاء الدين التوريجة على القوة المدركة للاشياء وهذه القوة
تسمى ذهنا وجودتها اعني تهيؤها لتصور ما يرد عليها فطنة
وذكر في شرح المفتاح الذهن قوة للنفس على اكتساب العلوم
ويطلق على النفس الحاصل فيها تلك القوة وذكر الامام في
شرح الاشارات ان استعداد النفس الى اكتساب العلوم يسمى
ذهنا وجودة ذلك الاستعداد تسمى فهما فقوله فالفهم الذكي
اما على ارادة الفاهم من الفهم او على المجاز **قوله** اى الهمزات الحكم
ان الهمزات التى في اول الكلمة نوعان همزات قطع وهمزات وصل
وتطلق عليها الفات وصل والفات قطع اما حقيقة بالاشتراك
على ما قيل واما مجازا لكونها على صورتها في بعض المواضع ولكونها
متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض ولذلك شبهوهما
بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحرك صار ريحا والريح اذا
سكنت صارت هواء وكذا الالف اذا تحركت صارت همزة
والهمزة اذا اسكنت ومدت صارت الفا **قوله** قال في الصحاح
الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة

غرضه الذهن والفهم

الالف على ضربين

ولهذا المعنى حكم الفقهاء اذا دالهم رفعة بان الحروف ثمانية
وعشرون ولا يظن بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الخفا يا
غافلا بالجلا يا **قوله** لانها لا تسقط في الدرج فينقطع باللفظ
بها ما قبلها عما بعدها تقول نصر احمد فهمزة احمد لما ثبتت حجزت
بين الراء والحاء فقطعت احدهما عن الاخرى ولهذا سميت
همزة قطع او لقطعه عن السقوط **قوله** يعني الخ اشارة الى
ان قول المص لا يعتبر حركات الفات جواب سوال مقدر وتقديره
انتم قلتم ان المبني للفاعل ما كان اول متحرك منه مفتوحا وهذا
لا يصح في مثل افتعل لان اوله همزة وصل وهي مكسورة فاجاب
بقوله ولا يعتبر حركات الالفات في الاوايل **قوله** وتسقط في الدرج
الا فاثباتها في الوصل لحن الا في الضرورة كقولهم كل سر جاوز
الاثنين شاع ۞ كل علم ليس في القرطاس ضاع **قوله** ذهب
ابن مالك الى ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر
عنه وهو مذهب الكوفيين اشار اليه السيد عبد الله في بحث المنادى
ورده الدماميني في شرح مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم
تحقق الضرورة دايما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير
التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب
مقيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة
عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان
للشاعر عنه مندوحة ام لا **قوله** على سبيل الاستطراد وهو
بصدده كما اذا كنت في وصف زيد بانه رجل شانه كذا وكذا

في تفسير الضرورة الشعرية

ثم سنح لك حديث من شان عمرو فتقول وعلى ذكر عمرو فانه رجل من شانه كيت وكيت ثم نرجع الى كلامك الاول **قوله** قتل الخارجي وهو منسوب الى فية خارجة على علي رضى الله عنه قريب من اثني عشر الف رجل من عسكره زاعمين ان عليا رضى الله عنه كفر حين ترك حكم الله واخذ بحكم الحكمين ابي موسى الاشعري من جانب علي رضى الله عنه وعمرو ابن العاص من جانب معاوية فهولاء هم الخوارج الذين تفرقوا في البلاد وزعموا ان من اذنب ذنبا فقد كفر وهم خمس عشرة فرقة ويقال لهم ايضا محكمة لانكارهم الحكمين المذكورين ولقولهم لا حكم الا لله لا حكم الحكمان وحرورية لنزولهم بحروراء وهو موضع وشراة لقولهم شرينا انفسنا في الله اى بعنا بثواب الله ومارقة لمروقهم من الدين واكثر ما يكون الخوارج بالجزيرة وعمان والموصل وحضرموت ونواحي المغرب والذين صنف لهم الكتب عبد الله ابن زيد ومحمد بن حرب ويحيى بن كامل وسعيد بن هارون ويجوز ان يكون الياء للمبالغة كالدواري والاحمري والالاوحدي **قوله** اولغير ذلك كالاقتصار والايجاز في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه وعلم المخاطب بالفاعل فيكون في تركه تعويل على شهادة العقل وفي ذكره تعويل على شهادة اللفظ فترك احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل راجحة على شهادة اللفظ واشاعة الفاعل بفعله بحيث لا يتصور

صدور

صدور الفعل الا عنه فترك ذكره احالة على حكم العقل وابهام الفاعل بتركه خوفا على الفاعل او خوفا منه باسناده اليه وضيق المقام عن اطالة الكلام بضجرة وسامة او فوت فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك واختيار المخاطب بترك الانكار لدى الحاجة ووفق النظر كقوله وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد يوما ان ترد الودايع فانه اقام المفعول وهو الودايع مقام الفاعل ليكون موافقا في الاعراب لما في المصراع الاول وكقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته **قوله** وينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل وهو الكسائي فيما اذا تنازع الفعلان واقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول واعملت الاول والاخفش في غيره وقد يقال معنى قوله لم يسم فاعله بعد بنائه للمفعول فلا ينتقض بنحو ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي ونحو اسمع بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا وحذفه من ابصر لانه لا يتغير صيغته ولا يكون مبنية للمفعول **قوله** وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل اعلم ان همزة الوصل همزة ابن وابنم وابنة وامرء وامرءة واثنين واثنتين واسم واست وايم وايمن الله وهمزة الماضي والمصدر والامر للخماسي والسداسي وهمزة امر الحاضر من الثلاثي والهمزة المتصل بلام التعريف وما عدا ذلك همزة قطع فقول الزمخشري في الكشاف لاسماء العشرة وفي مفصل احد عشر لعدم اعتداده بايم لانه منقوص ابن او ابنم لانه مزيد ابن والاول اولى لان المنقوص قد يوزن

بوزن اصل فيقال ايم أفعل كايمن فكانه هو بخلاف المزيد
اذ لا يوزن ابنم بوزن ابن اصلا قال ابو طاهر النحوي الابن
اذا وقع صفة بين علمين مفردين او لقبين او كنيتين وهو
غير مثنى ولا مؤنث ولا مصغر فان تنوين الموصوف
يحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن واذا نسب الابن
الى لقب قد غلب على اسم ابيه وصناعة مشهورة قد عرف
بها كقولك جاءني زيد بن القاضي ومحمد بن الامير حذف الالف
لان ذلك يقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه عند ابنة فلان
بالالف والهاء واذا سقطت الالف كتب هذه هند بنت
فلان بالتاء واذا وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الفه
كتب بالالف لانه حل محل ما يبدأ به غالبا لان القارئ ينتهي
الى اخر السطر ثم يبتدئ باول السطر بعده فكرهوا ان يكتبوه
على غير ما يوجبه النطق به غالبا كذا في كشف المحتاج شرح المنهاج
وقيل ثبوت تنوين ما قبل الابن في اللفظ والف ابن
في الخط مثلا زمان وكذا حذفهما وعند سيبويه حذف تنوين
موصوف ابن وابنة بحصول اربعة اشياء كثرة الاستعمال و
التقاء الساكنين وكونه صفة ووقوعه بين العلمين فان اختل
واحد من هذه تثبت التنوين لفظا والالف خطا قوله وبناء
المفعول منها لا يكاد يوجد فيه بحث لان قوله لانها من اللوازم
لا يصلح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل
تقدير الشارح ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى

المفعول

المفعول به وهذه الافعال لازمة لا يوجد لها مفاعيل بها
فلا يمكن بناؤها للمفعول وتحقيق البحث ان المبني للمفعول ما حذف
فاعله واسند الى المفعول سواء كان به او فيه مكانا او زمانا او مطلقا
فكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول كما قال
الشارح وغيره ولم لا يجوز ان يسند الى غير المفعول به كما ذكرنا قوله
ابدا في المختصر ابد الدهر والجمع آباد كامال وابود كفلوس وايضا
الدائم وفي لباب التفاسير الابد الدهر المستقبل من غير آخر وجمعه
ما ذكر وابيد من قولهم لا افعل ابد الآبدين وفي حاشية تفسير
القاضي لابن تمجيد قيل الابد دوام الشيء في الماضي والسرمد دوام
الشيء في المستقبل ثم قال كون الابد موضوعا لدوام الشيء في الماضي
ليس بثبت فانه في الاستعمال الدوام الاستقبالي وبقي هاهنا
فائدة نحوية وهي ما قال ابن مالك في التسهيل من ان الابد
والدهر والليل والنهار مقرونة بالالف واللام كما اذا قيل
كان ذلك لا ابدا والدهر لا يصلح ان يراد به غير التعميم الا في قصد
المبالغة مجازا كما تقول اتاني اهل الدنيا وانما اتاه ناس
منهم وان اسماء الشهور كرمضان وشوال اذا لم يضف
اليها اسم الشهر يلزم التعميم وان اضيف احتمل التعميم والتبعيض
كقوله عليه السلام من صام رمضان الحديث وقوله تعالى شهر
رمضان الذي انزل فيه القرآن الآية وقال الامام ابن الخروف
اسماء الايام كجمعة وسبت كاسماء الشهور ان اضيف اليها
اليوم احتمل التعميم والتبعيض قوله فليس بشيء يعني ليس بشيء
يصح ويعتد به وهذا مبالغة عظيمة لان المحال والمعدوم يقع

الابد والدهر والليل والنهار معرفة بالالف واللام لا يصلح ان يراد به غير التعميم الا في المبالغة مجازا

عليها اسم الشيء فاذا نفي اطلاق اسم الشيء عليه فقد تولغ في
ترك الاعتداد به الى حد ليس بعده حد وهذا كقولهم اقل من
لا شيء قال الشارح في شرح الكشاف ولا شيء جعل بمنزلة اسم
واحد فدخل حرف الجر عليه وليس لا بمعنى غير وقال في موضع
آخر لا هذه بمعنى غير حرف واسم ظهر اعرابه فيما بعده وعن الزمخشري
انها زائدة وهو مجرور عن والمعنى فلان في حسبان الاشياء كاقل
شيء او غير زائدة اي اقل من النفي بمعنى انه لا يلتفت اليه وقال
بعضهم اذا دخل الجار على النافية منع منها بناء المنفي بعدها
لتعذر تعدي من بعدها اذ لا يجوز بلا من شيء ويجوز الفتح نظرا
الى لا ولا ذكر له في الكتب المشهورة وقال في مغني اللبيب
وعن الكوفيين انها اسم وما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم
يراها حرفا ويسميها زائدة لفظا لا معنى وقال ابو علي قد تبنى
الاسم بلا **قوله** والاصل قصدا اسكن الصاد وابدل اي
الصاد بالزاء وكل صاد وقعت قبل الدال يجوز ان تشمها
رائحة الزاء اذا تحركت وان تقلبها زاء محضا اذا سكنت وبعضهم
من يقول من قصد له بالقاف اي من اعطي قصدا اي قليلا
وكلام العرب بالفاء بنقطة **قوله** وحكى قطرب القطرب
طائر ولقب محمد بن مستنير النحوي **قوله** وجاء نحو جن وشل
والشلل فساد في اليد يقال شل يده اذا صارت ذا علة
قال سيبويه اذا اردت نسبتها اليه تعالى لكان افعل
نحو اجنه الله واشله قيل وفي التمثيل به نظر لانه يستعمل

اذا دخل الجار على لا النافية منع بناء المنفي

في كلمات مبنية للمفعول ابدا

بن

مبنيا للفاعل ايضا يقال شلت يده تشل بالكسر في الماضي والفتح
في الغابر وفيه ان التمثيل بسل بالسين المهملة **قوله** وقيد عدة
مما بني للمفعول ابدا مخالف للافعال صاحب الكشاف حيث قال
فاد يفيد فيدا او يفود فودا وكذا عد وعك منه مخالف للصحاح
حيث قال وعك الحي من باب وعد فهو موعوك والوعك مغث
الحمى **قوله** مبنية للمفعول ابدا للعرب احرف لا يتكلمون بها الا على
سبيل المفعول به وان كانت بمعنى الفاعل مثل زهي الرجل وعني
بالامر ونتجت الناقة والشاة واشباهها وحكى ابن دريد زها
يزهو زهوا اي تكبر غير مجهول ذكره في الصحاح **قوله** للعلم بفاعلها
في غالب العادة الخ هذا التعليل يفيد بناء هذه الافعال للمفعول
غالبا لا ابدا والاولى ان يقال اشعارا بعدم الاختيار الا ان
يقال ما ذكر حكمة لا علة **قوله** ما في اوله احدى الزوائد الاربع اعترض
عليه بنصر فانه صدق عليه هذا التعريف وليس بمضارع واجيب عنه
بان المراد بالفعل ماض في معنى التعريف فعل ماض زيد في اوله
احدى الزوائد واعترض عليه ايضا بنحو يزيد ويشكر اسما واجيب
بان كلا منهما فعل مضارع في اصل الوضع ثم نقل الى الاسمية
وبان المراد ما يكون احدى الزوائد بقصد المضارع **قوله** والنون
التي يكون له مع غيره صورة تعظيما كقوله تعالى ونريد ان نمن
او مشاركة نحو انا وزيد نفعل واما حقيقة كما للمثال الثاني او اعتبارا
لان هذه الصفة انما يستعملها المتكلم نفسه في الغالب لان له
اتباعا يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها وحده تنزيلا لنفسه

فائدة
بحث الفصاحة

في النون التي تكون للمتكلم مع غيره تعظيما او مشاركة

منزلة الجملة مجازا قوله اذا كان معه غيره وقع قبله بسطر وبعده
بصفحة مع غيره فان كان غيره تابعا فالاول يوافق ما قالوا
من ان لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع فلا يقال جاء الامير
مع الوزير بل يقال جاء الوزير مع الامير والثاني يخالفه
كقوله تعالى ان الله معنا وان كان متبوعا العكس الا
الا ان يوزع بالاعتبار او يقال قد يقصد بها مجرد المصاحبة
كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح اعلم ان مع
اسم بدليل التنوين في قولك معا ودخول الجار في حكاية سيبويه
ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين
عينه لغة تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واسميتها حينئذ
باقية وقول النحاس حينئذ حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة
فتكون ظرفا ولها حينئذ معان ثلثة احدها موضع الاجتماع
ولذا يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر
والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتان
ومفردة فتنون وتكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به وهي في
الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت
جاءا جميعا يحتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت
جاءا معا فالوقت واحد وقال الراغب مع يقتضي الاجتماع
اما في المكان نحو هما في الدار معا او في الزمان نحو ولدا معا او في
المعنى كالمتضايفين نحو الاخ والاب معا او في الشرف والرتبة
نحوهما في العلو ويقتضي معنى النصرة وان المضاف اليه للفظ

وخول مع على المتبوع بع وقد يقصد بها مجرد المصاحبة

في الوقت جاءا جميعا وجاءا معا

في تقتضي مع الاجتماع في المكان او الزمان او المعنى او الرتبة

في تقتضي مع معنى النصرة

مع

مع هو المنصور نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا اي ناصرنا الله
قوله ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم لعدهم المعظم كالجماعة
قال في المطول ولم يجئ ذلك للغايب والمخاطب في الكلام القديم
وانما هو استعمال المولدين قيل اي في الضمير والا فالجمع من الكلم
الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى فنادته
الملائكة ان المنادي كان جبرئيل عليه السلام وحده وفيه نظر لان
الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون
مفردا في المعنى ولا كلام فيه والمراد بالكلام القديم كلام القدماء من
البلغاء البدويين لا القرآن العظيم بدليل ما بعده وانما هو
استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد
حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم
هذا الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب
المولدين ولو في بعض المواضع قلت هو من باب تغليب
المخاطب على الغايب اي طلقت انت وامتك وانما خص النداء
وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه كنداءهم او لان الكلام معه
والحكم يعمهم بقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي
جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع للتعظيم
رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر
فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى ن
والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم
ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح وفي قوله تعالى على خوف

في استعمال الجمع للواحد

من فرعون وملائهم ان الضمير لفرعون وجمعه على ما هو المعتاد في
ضمير العظماء فقد وقع كلا الامرين في القرآن المجيد وحمل على اسلوب
المولدين لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره الزمخشري
في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ
وذكر صاحب العناية في شرح ديباجة الهداية انه اراد بقوله رسلا
وانبياء محمد عليه السلام جمعه تعظيما واجلالا لقدره وذكر الدماميني
في شرح المغني وربما خوطبت المرأة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور
يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل عن
الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير ليبعد عن الضمير لها بمرتبتين
ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام فقال لاهله امكثوا
واما ما ذكره القاضي في تفسير سورة النساء حيث قال في قوله تعالى
ولولا فضل الله عليكم الضمير للرسول وجمعه للتعظيم فليس شيء منه اذ لم
يقرأ به ههنا في شيء من القراءات قوله واعترض بانه يستعمل في
الله تعالى وليس بغايب قيل فيه نظر لان الباء لغة موضوعة
لما يطلق عليه اسم الغايب ومنع التوقيف ان ثبت لا ينافيه
لان كلامنا ليس في الدلالة الشرعية على ان المتكلم يقول
في باب اثبات الصفات يثبت السمع والبصر له قياسا للغايب
على الشاهد فقد اطلقوه ولا بعد فيه اذ يراد الغايب عن
حواسنا ومنه قوله تعالى يؤمن بالغيب على وجه وفيه نظر
قوله واجيب بان المراد اللفظ الخ اما اذا لم يرد اللفظ
فلا يجوز لانه كما لا يطلق عليه متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه

يستلزمه

في خطاب المرأة الواحدة بخطاب جماعة الذكور

غايب

غايب وكون الله تعالى غير غايب بمحال لان المتكلم والخطاب
والغيبة بالنسبة الينا وفيه نظر واعلم ان الامام فخر الدين الرازي
ذكر في شرح اسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا انها توقيفية
وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على ان معنى اللفظ
ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد به الاذن
او لم يرد وهو قول ابي بكر من اصحابنا واختيار الشيخ الغزالي
ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير موقوفة
فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغايب عليه وعلى غير مذهبهم يطلق
كذا قيل وههنا فائدة مهمة قال في شرح العقايد واذا ورد
الشرع باطلاق اسم على الله تعالى بلغة فهو اذن باطلاق ما يرادفه
من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلازم معناه ثم قال وفيه نظر
اي في الاخير لان كل اسم ورد به الشرع له لوازم كثيرة كالخالق مثلا
ومن لوازم معناه مفهوم خالق الخنازير والشياطين والشرور
ونحو ذلك مما يوهم شيئا ولو بالنظر الى ما ذكره في بعض حواشيه ولا
ان الايهام المذكور قد يكون في المرادف ايضا فتعميم النظر اولى كما
عمم بعضهم فلا يطلق السخي ولا الطبيب ولا العارف ولا
الفقيه ولا العاقل ولا الفطن الى غير ذلك من الاسماء التي فيها
نوع ايهام بما لا يصح في حقه تعالى على ما ذهب اليه القاضي ابو بكر
من اصحابنا وقد يقال لا بد مع نفي الايهام من الاشعار
بالتعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقيف وفي شرح المقاصد
اطلاق اهل كل لغة اسما مختصا بلغتهم على الله تعالى كقولهم

مطلب في ان اسماء الله توقيفية ام لا

المختار ان اسماء الله تعالى توقيفية وصفاته تعالى غير موقوفة على الاذن

خذای وتكری سایغ وذایع من غیر نكیر وكان اجماعا والمراد
بورود شرع ورود كتاب او سنة متواترة او اجماع
واختلفوا فیما ورد به خبر واحد فاجازه طایفة لانه من باب
العمل وافعال اللسان وذلك جایز بخبر الواحد ومنعه اخرون
لرجوعه الی اعتقاد ما یجوز ویستحیل علی الله وطریق هذا القطع
قال القاضی عیاض والصواب جوازه لاشتماله علی العمل ذكره فی شرح
مسلم وقد تقرر فی علم الكلام ان جواز استعمال الفعل بالنسبة
الی الله تعالی لا یستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل علیه تعالی وان الا
الاطلاقات الضمنیة غیر معتبرة ولا ممنوعة شرعا وقد جاء تبارك
الله ولا یقال الله متبارك والله یدعو الی دار السلام ولا یقال
الله داع فتاب الله علیه ولا یقال الله تایب ومثله فی الكتاب
والسنة كثیر وان هذا لا یختص باسم الله تعالی بل بالنسبة الی
الانبیاء علیهم السلام ایضا كذلك ذكره فی شرح البزدوی
لعلاء الدین وقال بعض شراح المشارق فی حدیث ان الله
رفیق یحب الرفق لا یجوز اطلاق الرفیق علیه تعالی اسما ولا یقال
فی الدعاء یا رفیق لانه لم یوجد فی ذلك نقل ولا یفهم من الحدیث
جوازه لانه ذكره علی وجه الاخبار لا الاسمیة وقال فی بعض
حواشی المطول فی قول حسان فی مدح النبی علیه السلام بغنیین
دعجاوین من تحت حاجب ۰ ازج كمشق النون من خط
كاتب ۰ یجوز ان یراد كاتب الازل علی منوال نقاش الازل
لانه لیس بطریق التصریح ولا یلتفت فی مثل ذلك الی ما هو لازم

ضمنا

مطلب اطلاق الصانع علی الله تعالی لا یجوز

ضمنا لانه لیس بمحذور ویشهد بذلك الآیات والاحادیث
وقال الرازی فی التفسیر الكبیر وقد ورد وعلم آدم الاسماء كلها
ولا یجوز معلم وورد یحبهم ولا یجوز عندی یا محب وقال
الطیبی فی شرح التبیان ما ورد فی شرح السنة عن النبی علیه
السلام فی جواب من قال فانی طبیب انت رفیق والله الطبیب
لیس باذن منه علیه السلام فی تسمیة الله تعالی بالطبیب لوقوعه
مقابلا لقول طبیب مشاكلة وطباقا للجواب علی السؤال كقوله تعالی
تعلم ما فی نفسی ولا اعلم ما فی نفسك قال صاحب الكشاف
سلك بالكلام طریق المشاكلة وبیّنه فقیل فی نفسك لقوله
فی نفسی وقال فی شرح المقاصد قد وجدنا من الاوصاف
ما یمتنع اطلاقها مع ورود الشرع بها كالماكر والمستهزی
والمنسی والحارث والزارع والرامی لان فی صحة الاجراء
علی الاطلاق لا یكفی مجرد وقوعها فی الكتاب والسنة بحسب اقتضاء
المقام وسیاق الكلام بل یجب ان لا یخل عن نوع تعظیم ورعایة
وقال فی النجم الوهاج وفی اطلاق اسم الصانع علی الله تعالی نظر
اذ لم یرد به اذن فی كتاب ولا سنة واجاب بان البیهقی رواه
فی الاسماء والصفات وصاحب كتاب الحجة الی بیان المحجة ومعناه
المركب المهیی قال الله تعالی صنع الله الذی اتقن كل شیء وقال
علیه الصلوة والسلام ان الله صنع كل صانع وصنعته وفیه
نظر **قوله** لكثرة دورها فی كلامهم اما بنفسها واما بابعاضها
اعنی الحركات الثلث اذ لا توجد كلمة خالیة عنها او عن ابعاضها

فتكون باعتبار جريانها مجرى النفس الساذج واستثقال السامع بها مستلزمة للخفة الجابرة للثقل الناشي عن الزيادة ومعنى كون الحركات ابعاضا هو ان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة فالواو اذن حاصلة من ضمتين وكذلك الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة فتكون الالف حاصلة من فتحتين وكذلك الياء كسرة ومدة ومدة الكسرة كسرة فحصولها من كسرتين **قوله** لا سيما الا النفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى واصله سوى او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والجر اولى لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح به الرضي او منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة لانه بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء في الوجهين وقيل انه منصوب على انه تشبيه بالمفعول به وقال صاحب اللوة لا اعرف للنصب وجها وانما قاسوه على قولهم ولا سيما يوما بدارة جلجل ويوما هنا منصوب على الظرف وقيل ليس بظرف بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا يحذوف عند غير الاخفش وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة وقد يحذف منه

فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود من القوم الذين جاءوا في اي هو كان احق بي واشد اختصاصا في المجيء وخبر لا محذوف

رضي

... وسيما بمنزلة الا في معنى الاستثناء وهو خروج الشيء عن حكم دخل فيه غيره وشبيه بالمعنى حاصل منه لانك اذا قلت اكرمني القوم لا سيما زيد فقد اخرجت زيدا عن جملتهم بما اثبت له افضل اكرام او المعنى اكرموني وزيد وانت اشركهم فيه الا انه حصل منه اكرام عظيم ليس فيهم فيكون مستثنى عنهم بزيادة الاكرام ودخول الواو عليه لا ينافي كونه بمعنى الا لانه يعني سيما خصوص

قاضي

كلة لا تخفيفا مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سوا مقام لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية وفي مغني اللبيب وتشديد يائه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمل على خلاف ما جاء في هذا البيت فهو مخطي وقال البلباني في شرح تلخيص الجامع ومولانا خسرو في حاشية القاضي وابن الهمام وقوام الدين الاتقاني في فتح القدير وغاية البيان واستعماله بلا الا لا نظير له في كلام العرب العرباء ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والا فليس منها حقيقة صرح به الرضي فاندفع اعتراض صاحب المتوسط في الشرح الكبير على من عدها من كلمات الاستثناء وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو قبله حينئذ كثير والمجيء اكثر **قوله** لمشابهتها حروف اللين من جهة الخفاء والغنة الاولى ذكر المد ايضا والمد يستلزم وجوده وجود اللين من غير عكس وسميت حروف اللين لانها تخرج بلين من غير كلفة وخشونة على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت واذا ضاق انضغط فيه الصوت

في حذف ما بعد لا سيما

وقد يجيء الشرط بعدها كقولك ان زيدا اكريم لا سيما ان آتيته غنيا قال الاخفش كلمة ما زائدة عوضا عن المضاف اليه اي لا مثله ان آتيته غنيا

سهو

في الواو الواقعة بعد لا سيما

ذاكبا حال ... مفعول الفعل المقدر اي واخص زيادة الشجاعة خصوصا راكبا

سهو

واعلم اولا ان حرف العلة اذا سكن يسمى حرف لين ثم اذا جانس حركة ما قبلها فهو حرف مدة فكل حرف مدة حرف لين ولا ينعكس

جاربردي

ولان م

وصلب والخفآ الهمس وهو ضد الجهر قال مكى فى الرعاية
الغنة بها ساكنة خفيفة تخرج من الخيشوم تابعة للنون الساكنة
ولو تنوينا وللميم الساكنة وانها حرف مجهور شديد لا عمل للسان
فيه والحق انها ليست بحرف بل هى صفة شبيهة بصوت
الغزالة اذا ضاع ولدها محلها النون ولو تنوينا والميم اذا
سكنت ولم تظهر والخيشوم تخرج محلها فقول الجزرى فى مقدمته
وغنة مخرجها الخيشوم اراد به محل غنة مخرجها او وغنة تخرج محلها
بتقدير المضاف لانها صفة والا ذكرها فى الصفات ولانه
كان ينبغى ان يذكر عوضها النون المخفاة فان مخرجها من
الخيشوم وهى حرف بخلاف الغنة مع ان منهم من يسمى النون
الساكنة المخفاة قبل حروف الاخفآء غنة مع القول بخروجها فيه
كالجاربردى فانه عدها من الحروف المتفرعة فيمكن حمل الغنة
فى المقدمة على النون المخفاة نفسها بلا تكلف والخيشوم خرق
الانف المنجذب الى داخل الفم ذكره فى التمهيد وقيل اقصى الانف
ولاجل هذه المشابهة حذفوا النون من لم يك وقيل لمشابهتها
اياها فى امتداد الصوت وقيل حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال ذكره
فى بعض حواشى الكافية فان وصلت بساكن ردت نونها كقوله
تعالى لم يكن الذين كفروا ولا يجيز سيبويه سقوط النون عند
ملاقات ساكن وقد اجازه يونس وهو قليل ذكره فى
شرح الالفية **قوله** لان المضارعة فى اللغة المشابهة
واصل المضارعة تقابل السخلتين على ضرع الشاة عند

مطلب معنى المضارعة

الرضاع

الرضاع يقال تضارع السخلتان اذا اخذ كل واحد بحلمة من
الضرع ثم اتسع فقيل لكل شبيهين متضارعان كذا فى شرح المفصل
لابن يعيش **قوله** الحركات والسكنات لما قال فى الحركات
بلفظ الجمع لوجودها فى كل منهما قال والسكنات للمشاكلة او باعتبار
الافراد او الالف واللام يخرجها عن معنى الجمعية **قوله** والمطلق لكم
فى وقوعه مشتركا اى بين الحال والاستقبال كاشتراك العين
او المراد به الاشتراك اللغوى وهو الابهام فيكون المعنى فى كونه
مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد
على ما اشار اليه بقوله كما ان رجلا الخ **قوله** وتخصيصه بالسين
ل وسوف وانما عرف السين بلام العهد اشارة الى سين الاستقبال
لانه يجئ لمعان اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة
والاعتقاد والسؤال والتسليم والوقف بعد كاف المؤنث
نحو اكرمتكس ويسمى سين الكسكسة ولم يعرف سوف لانه لا يجئ
الا للاستقبال فصار علما لهذا الحرف فلا يعرف وقولهم
فلان يقتات السوف اى يعيش بالامانى ليس بوارد لانه
ليس بعلم لسوف الدال على الاستقبال وينفرد سوف عن السين
بدخول اللام نحو ولسوف يعطيك وبالفصل بالفعل الملغى
كقوله وما ادرى وسوف اخال ادرى . اقوم آل حصن
ام نساء فقول صاحب المختصر ولا يفصل بينهما وبين الفعل
ليس بذاك **قوله** ولهذه المشابهة التامة اعرب الخ
ولا يلزم تسمية الماضى مضارعا بوجود المشابهة التامة فيه

كما بين فى شرح الزنجية لان اعتبار التناسب فى التسمية لترجيح
الاسم على غيره حال الوضع فلا يصح نقضه بوجوده فى غير المسمى
لكن يلزم اعرابه على ما لا يخفى فالاولى فيها اتيان ما ليس فى المحشى
وهو ان للمضارع معان تتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل
وهى كونه مامورا به وعلة ومعطوفا ومستانفا كما ان للاسم
معان تتعاقب على صيغته بتعاقب العوامل وهى الفاعلية
والمفعولية والاضافة كما ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل
قوله من بين سائر الافعال قيل ان السائر بمعنى الجميع
واستعماله بمعنى الباقى غلط فى لغة العرب وفى الكشف على وفق
التلويح انه بمعنى الباقى واستعماله بمعنى الجميع من غلط الخاصة وقال
ابن الصلاح فى مشكل الوسيط لا يقبل ما تفرد به الجوهرى
وانكر عليه قول سائر الناس جميعهم وقال انه مما تفرد به ورد بانه
لم ينفرد به بل التبريزى والجواليقى وغيرهما نقلوا ذلك قال
الحريرى فى درة الغواص فى اوهام الخواص ومن اوهامهم
الفاضحة واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون سائر بمعنى الجميع
وهو فى كلام العرب بمعنى الباقى وقال النووى سائر بمعنى الجميع
لغة صحيحة وقد استعمل الغزالى بمعنى الجميع فى مواضع كثيرة ذكره
فى مزيل الخفاء عن الفاظ الشفاء وقال ابن الحاجب فى شرح
المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقى وقال صاحب الكشف فى
الفائق انه بمعنى الباقى واستعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا
الخلاف مبنى على الخلاف فى اشتقاقه والحق ان كلا من المعنيين

ثابت

ثابت لغة ذكره فى حواشى التلويح قال ابن دريد سائر الشئ
معظمه وجله ولا يستغرقه كقولهم جاء سائر بنى فلان اى
جلهم وكذلك سائر المال اى معظمه وقال ابو على وابن ولاد
السائر للاكثر والبقية لما قل ولهذا تقول اخذت من الكتاب
ورقة وتركت سائره ولا تقول بقيته وقال ابن برى من
جعل سائرا من سار يسير يجوز ان يقول لقيت سائر القوم
اى الجماعة التى يسير فيها هذا الاسم كذا فى تهذيب اللغة **قوله**
والحاكم فى ذلك العرف يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف
بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال يأكل ويمشى
ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا شك
فى اختلاف مقادير ازمنتها وهذا على مذهب المتكلمين القائلين
بان الزمان موهوم محض مركب من آنات موهومة لا من اجزاء
موجودة فالآن عندهم جزء موهوم لموهوم آخر هو الزمان
واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم
وهو الآن عرض حال فى الزمان لا جزء منه فالآن بحسب ظاهر
مقالاتهم عرض موجود حال فى زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح
من تغير الحال لا يستقيم فى ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة
الى الامور الآنية الا ان يقال الوقوع فى الاجزاء المذكورة ولو فى
واحدة منها وقوع فى الحال وقد يقال ان الحاكم فى ان الحال هى
ما قاله هو العرف والا فلا وجود لها فى الحقيقة كما ليس لها
صيغة خاصة لانه اذا مضى آخر جزء من الماضى لحقه اول جزء من المستقبل

كون سائر للاكثر والبقية لما قل

فى مقدار الحال

معلقة الحال والآن والاستقبال

من غير ان يعتبر بينهما شي يسمى حالا قوله والمراد به ما يترقب وجوده
الخ اى المراد بالاستقبال الزمان الذى يترقب وجوده الخ ربما يعترض
فيقال ان كلما يترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود
المستقبل فى المستقبل فيلزم ان يكون الشى ظرفا لنفسه او يكون
للزمان زمان آخر هو ظرف له افان جعل يترقب بمعنى الحال كان كل
من الحال والاستقبال ماخوذا فى تعريف الآخر وهكذا يرد قوى فى امثال
قولهم سياتى الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا فى قوله وجوده
بعد زمانك سوآء ترقب على الاستقبال او على الحال وايضا على
تقدير حمل ترقب على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب
فى الاستقبال يقتضى عدم حصول الزمان المستقبل بعيد زمان التكلم
وقوله وجوده بعد زمانك يقتضى حصول الزمان بعده فيلزم اجتماع
النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمانين وخروج
الزمان الذى يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما ولك ان تقول
فى الشق الاول من الاعتراض الاول ان كون الترقب فى المستقبل
لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين او يجوز ان
يترقب فى الزمان المستقبل نفس وجود الزمان لا فى زمان وجوابه
مر فى اول الفصل قوله يفعل الآن وهو مبنى على الفتح
دايما وفى الاصل آن على وزن قال معناه حان ثم جعلوه
اسما لزمان التكلم وعرف بالالف واللام تنبيها على تعينه وتقيده
بزمان التكلم فبقى على ما كان عليه من الفتح وقد ينقل الفعل الى
اسماء الاجناس وهو قليل وعليه قوله عليه السلام ان الله ينهاكم

قد ينقل الفعل الى اسم الجنس كقيل وقال

عن قيل وقال

عن قيل وقال ومن هذا القبيل قوله عليه السلام وهو الران الذى ذكره
الله فى قوله كلا بل ران فاندفع ما قيل ان اراد به المصدر فالرين
وان اراد به حكاية الفعل فالفعل لا يحكى بالالف واللام قوله
لانه اى لان الفعل يستقبل الوقوع فى الزمان الآتى قوله
ان الزمان يستقبل اى الفعل وقيل كان الفاعل مستقبل
على ايقاع الفعل والفعل مستقبل قوله وتوجيه الاول الخ
عن حزازة بفتح الحاء المهملة والزائين المعجمتين من الحز وهو القطع
اى الوجه الاول لا يخلو عن كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه قوله
والصحيح انه مشترك بينهما الخ اعترض بعضهم ان الفعل فى عرفهم
ما دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم من هذا ان لا يكون
مشتركا بين الحال والاستقبال ثم قال رحمه الله لكن كشف المقال
ويمكن ان يقال ان المضارع يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة
الثلثة لوجود الواحد فى الاثنين والمراد الاقتران لا بقيد فقط
ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد تامل قوله هذا ولكن يتبادر
الفهم الى الحال الخ اى خذ هذا او خذ هذا والامر هذا وهذا كما ذكر
وهو من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص لانه يدل على الخروج
من كلام الى كلام مع نوع ارتباط فيه لان الواو بعده للحال والتبادر
الى الحال يؤكد كونه حقيقة فيها كما ذهب اليه ابن جنى وكثير من
المحققين لانه من اقوى امارات الحقيقة على ان اللفظ اذا دار
بين الاشتراك والمجاز فالمجاز راجح كما تقرر فى اصول الفقه قوله
وايضا من المناسب ان يكون لها صيغة خاصة قد يقال انهم

يخلص المضارع للاستقبال بعدة امور

حصول الماضي بفعل والمستقبل بافعل فتعين ان يكون
المضارع للحال قوله اختص بزمان الاستقبال ويخلص للاستقبال
ايضا بنوني التاكيد ولا للنهي لانها للطلب والطلب في الاستقبال
ولا للنفي فانها للاستقبال ايضا عند بعضهم وعن الاخفش ان
صلاحية الحال باقية وان دخل لا كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنون بالله
ومالي لا ارى الهدهد ومالي لا اعبد والدعاء اي اذا اريد
بالمضارع الدعاء يكون للاستقبال لان الدعاء في الاستقبال
ولام الامر لانها للطلب ايضا وحروف النواصب للمضارع
لانها ايضا للاستقبال واعماله في الظرف المستقبل فانه اذا
عمل فيه صار مستقبلا لكون معمول الواقع هو فيه مستقبلا وما ا
اذا اي اعماله في ما عدا اذ من ادوات الشرط واسناده الى
متوقع وانتصابه طلبا ووعدا ومصاحبة اداة ترج او اشفاق
او لو المصدرية والامثلة في شرح التسهيل وينصرف الى المضي
بلم ولما الجازمة ولو الشرطية غالبا وباذ وربما وقد في بعض
المواضع قوله وسميا حرفي تنفيس قال في المغني قولهم في السين
وسوف حرفي تنفيس الاحسن فيه حرفي استقبال لانه اوضح
ثم قال قال الزمخشري في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله انها
مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترض عليه بعض
الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من
السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار
للسين به واجيب بانها موضوعة للدلالة على الوقوع مع التاخير

فا

فاذا كان المقام ليس مقام التاخير لكونه بشارة تمحضت
لافادة الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب
وقال في موضع آخر منه زعم الزمخشري انها اذا دخلت على
فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ثم قال و
لم ار من فهم وجه ذلك ووجهه ان دخولها على ما يفيد الوعيد
او الوعد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك
في قوله تعالى فسيكفيكهم الله فقال معنى السين ان ذلك كائن
لا محالة وان تاخر الى حين وصرح في قوله تعالى اولئك سيرحمهم
الله بان السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهي تؤكد الوعد كما
تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك وقال الشارح في شرح
الكشاف ان السين في الاثبات مقابل لن في النفي ولذا قد
يتمحض للتاكيد من غير قصد الى معنى الاستقبال وقال ابن التجيد
انها موضوعة للاستقبال مع الدلالة على تحقيق ما دخلت هي
عليه قال الخليل انه سيفعل جواب لن يفعل كما ان ليفعلن
جواب لا يفعل وقال صاحب المغني قال بعضهم في قوله
تعالى ستجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل
سيقول السفهاء وانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم
عن قبلتهم ولكن دخلته اشعارا باستمرار الاستقبال ثم
قال وهذا الذي قاله لا يعرفه النحاة وما استند اليه منه
انها نزلت بعد قولهم خلاف ما صرح به الزمخشري حيث
قال فائدة الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المفاجاة للمكروه

اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع والقاضي
حيث قال فائدة تقديم الاخبار به توطين النفس واعداد
الجواب ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول
فلان يقري الضيف ويصنع الجميل يريد ان ذلك دابه والسين
مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وقال
الامام ان هذا اللفظ وان كان للمستقبل ظاهرا لكنه قد يستعمل
في الماضي ايضا كالرجل يعمل عملا فيطعن بعض اعدائه فيقول انا اعلم
انهم اذا ذكروه مرة فسيذكرونه مرات اخر فصح على هذا التاويل
ان يقال سيقول السفهاء من الناس من ذلك وقد وردت
الاخبار انهم لما قالوا ذلك نزلت الآية **قوله** يقال نفسته
اي وسعته هذا غير مستقيم لانه يقال غائب فلا يلائم الخطاب
فالصواب تقول كذا في شرح الكشاف وقد سبق بعض ما
يتعلق بهذا **قوله** وسوف اكثر تنفيسا على ما قال البصريون
قيل هذا دعوى مجردة عن دليل ومردود ايضا لان العرب
عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن معنى واحد ومن ذلك
قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله تعالى
سيدخلهم ربهم برحمة منه واجاب بعض الافاضل بان يقول
وعندي ان هذا ليس دعوى مجردة وما اورده من التمسك
لا يدل على انهما بمعنى واحد فتدبر تعقل **قوله** وقد يخفف
بحذف الفاء اي حكى الكسائي عن بعض الحجازيين سو وحكى صاحب
المحكم سي وحكى الكوفيون سف بسكون الفاء وفتحها وحكاية

مطلب ما يتعلق بلام الابتداء

سي اغربهن وهذه الثلثة منتزعة من سوف اتفاقا وقال
الكوفيون السين ايضا ولهذا تسمى سين سوف **قوله** واذا دخل
لام الابتداء اختص بزمان الحال هذا ما ذهب اليه الكوفيون
وابو علي وقال ابن مالك انها ليست بمخلصة للحال لمجيئها في
الاستقبال ونقل بعضهم عن سيبويه انها توجد مع المستقبل
قليلا وتختص للحال ايضا بالآن والساعة على الاكثر وجوز
بعضهم بقاء المقرون بالآن وما في معناه كالساعة مستقبلا
لمصاحبته للام الدال على الاستقبال كقوله تعالى فالآن باشروهن
وتخلص ايضا بنفيه بليس وما وان عند الاكثر وهذه اللام تدخل
على الماضي الجامد نص عليه الاخفش والجمهور على خلافه وعلى الماضي
المقرون بقد جوزه الجمهور وانكره جماعة وعلى الماضي المتصرف المجرد
من قد منعه الجمهور وجوزه جماعة وعلى خبر المبتدا المقدم وعلى خبر
المؤخر جوزه جماعة وانكره جماعة وظاهر القرآن يشعر بجواز عمل
ما بعدها فيما قبلها قال الله تعالى انا اليكم لمرسلون ومثله كثير
والمذكور في تفسير القاضي امتناع العمل صرح به في قوله تعالى اذا ما مت
لسوف اخرج حيا وبمثله صرح ابن مالك ومنعه مطلقا وتبعه جماعة
كثيرة وفي كلام الكشاف اضطراب حيث سلم في هذه الآية
عدم عمل ما بعد الحرف الذي له الصدر فيما قبله وان كان ظرفا وجاز
مثله في مواضع وكذا في كلام مغني اللبيب حيث جزم في هذه الآية
في موضع بان اذا ظرف لاخرج وان ذلك من توسعهم في
الظروف وفي موضع بان التوسع في الظرف بالتقديم في مثل قوله

ونحن عن فضلك ما استغنينا خاص بالشعر ذكره الدماميني
وجوزه صاحب الكواشي في قوله تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير
ونص عليه جمهور المتاخرين وهو المختار عند شارح اللباب قوله
وفي التنزيل اني ليحزنني قيل اللام في الآية ليست للحال لان
الذهاب ليس بموجود فيها اجيب بانها حكاية حال وبان اللام
يجوز ان يكون للتاكيد وبان المضاف محذوف والتقدير قصد
ان تذهبوا به وقال ابن هشام وتقدير ابي حيان قصدكم ان
تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على
تقديره منصوب فاندفع ما اورد بالآية على قول البيضاوي
في تفسير قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع
والحزن على الواقع واما في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك
الآية قيل لام الابتداء لا تدخل الا على الجملة الاسمية فما الوجه
في دخولها على الفعل اجيب بان صدر الجملة محذوف فالتقدير لانا
سوف اخرج حيا ولانت سوف يعطيك وقد استضعف
بان اللام للتاكيد وهو باب اطناب فلا يليق معه الحذف قال
ابن الخباز في شرح الايضاح لام الابتداء لا تدخل على الجملة
الفعلية الا باب ان وهو قول صاحب الكشاف فانه صرح في
تفسير هذه الآية ان لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدا والخبر
وقال ان المبتدا مقدر اي ولانت سوف يعطيك وقال
ابن الحاجب اللام في ذلك لام التوكيد وليست لام الابتداء وقول
بعضهم انها لام الابتداء وان المبتدا مقدر بعدها فاسد

من

من جهات احدها ان اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وان
مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما
كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتدا
في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد
ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم اضمار لا يحتاج
اليه الكلام وقال صاحب المغني وفي الوجهين الاخيرين
نظر لان تكرر الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما ولان النحويين قدروا
مبتدا بعد الواو في نحو قمت واصك وجهه وبعد الفاء في نحو
ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام في نحو لا اقسم بيوم القيمة وجعل ذلك
تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا واما الاول فقد
قال جماعة في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران
فحذف المبتدا وبقيت اللام ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد ثم
قال ويضعف قول الزمخشري ان فيه تكلفين لغير ضرورة
وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا تجتمع
دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير لسوف
اخرج حيا ولا يجوز جعل اللام للقسم كما جعل الكسائي لانها
لا تدخل على المضارع الا مؤكدا كذا قال صاحب الكشاف وهذا
ثم بل تارة تجب اللام ويمتنع النون وذلك مع التنفيس كالآية
ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم
لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لا اقسم وانما
قدر البصريون ههنا مبتدا لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال

ان يقع الا على الجملة الاسمية وتارة تمنعان وذلك مع الفعل
المنفي نحو تالله تفتؤ وتارة تجبان وذلك فيما بقي نحو وتالله
لاكيدن اصنامكم كذا في المغني قوله وكسر غير التاء الخ اعلم
انه تكسر حروف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه
مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او مكسور الهمزة كما في
السداسي وبعض الخماسي لتدل كسرتها على كسرة عين الماضي
او همزته وفي بعضها وهي لغة بني عامر لا تكسر الياء فيهما الا اذا
كان بعدها ياء اخرى قوله ولا ينطبق التعريف على ذلك
اي على لغة من يكسر حرف المضارعة ويمكن ان يجاب عنه بانه من
الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ بل انما يحد نظرا الى اللغة
الفصيحة لا الى غيرها قوله ويمكن الجواب بان الهاء والسين
زائدتان قال المبرد الهاء ليست من حروف الزيادة فاورد
عليه اهراق وذكر ابن الحاجب في بعض كتبه انه لا جواب عنه
الا دعوى الغلط ممن قال لانه لما ابدل الهمزة في اهراق توهم
انها فاء فادخلت عليها الهمزة واسكنت وذكر في الصحاح
انه يقال هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة اي صبه واصله
اراق يريق اراقة وفيه لغة اخرى وهي اهرق الماء يهرق
اهراقا على افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة
الهاء ثم لزمت فصارت كانها من نفس الكلمة ثم ادخلت
الالف على الهاء وتركت الهاء عوضا من حذفهم العين لان
اصل اهرق اريق وفيه لغة ثالثة وهي اهراق يهريق

اهراقا

اهراقا فهو مهريق والشيء مهراق ومهراق ايضا بالتحريك
هذا والمذكور في الشرح هو هذا وذكر ابو البقاء الخصم انما
زادوا السين في اسطاع يسطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة
من التغيير لان اصلها من اطوع يطوع وقال الفراء اصله
استطاع حذف التاء فليست زيادة السين شاذة بل
انه فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فمضارعه
يسطيع بالفتح قوله ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ كما لا يجب
ان يدخل في حدود الفقهاء الاستحسانات قوله ولو خصم
وقيل الخ جواب دخل مقدر توجيهه ظاهر ويجوز في الخاء
والقاف الفتح بنقل حركة الصاد والتاء الاولين الى الخاء
والقاف والكسر بحذف حركتهما وتحريكهما بالكسر لان الساكن
اذا حرك حرك بالكسر وهذا الوجه اولى من الاول لان في
الاول التباسا بماضي التفعيل قوله وههنا موضع بحث
يعني بعد الجواب عنهما بانهما على اربعة احرف تقديرا وعنهما
بانهما على خمسة احرف تقديرا في كلام المص بحث لان قوله
الا ما كان ماضيه على اربعة احرف لا يدل على انه عليها ولو تقديرا
قوله وقد يستعمل لفظ الاثنين الخ قال الجوهري ان العرب
ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين لغرض المبالغة والتوكيد
وقال الشاعر • فان تزجراني يا ابن عفان انزجر • وان
تدعاني احم عرضا ممنعا • اي ان تمنعني وتنهني يا ابن
عفان امتنع • وان تتركني احفظ عرضا معززا • وانشد

مطلب خطاب الواحد بلفظ الاثنين

الكسائي فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجتز شيحا
ويروى واجدز يعني قلت لصاحبي لا تمكث بنزع اصول
الكلاء بل اقطع الكلاء فحسب دون اصوله والاستشهاد
انه خاطب لواحد بلفظ الاثنين في قوله تزجراني • وتدعاني
وتجبسانا والعلة فيه على ما في حواشي المطول ان اقل اعوان
الرجل في ماله واهله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل
على حد ما الف من خطابه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة
ق ان العرب اكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على السنتهم ان
يقولوا خليلي وصاحبي قفا واسعدا حتى خاطبوا الواحد خطاب
الاثنين والبصريون ينكرون هذا اللزوم الالباس وذهب المبرد
في مثل قفا في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى الى ان تثنية الفعل
اعني قف ونظائره للتاكيد والمعنى مثل قف قف ووجهه الجاربردي
في شرح الكشاف بانه حذف الفعل الثاني ثم اتى بفاعل وفاعل
الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول وانكره
الزجاج وقال بل خطاب لصاحبيه في الواقع وقد يقال اراد قفن
بالنون فابدل الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف
واكثر ما يكون هذا في الوقف فان قيل قد صرح في المطول ان
المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا وصرح في الحواشي
ايضا ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا
مجازا قلنا منع ذلك مستندا بقول الشاعر فجعلن مدفع عاقلين
ايامنا وجعلن امعز رامتين شمالنا حيث اطلق عاقلين

خطاب الواحد بلفظ الاثنين

وراميتين على جبل عاقل ورامة وجعل الفواء قوله تعالى
ولمن خاف مقام ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عليه
السلام اذا سافرتما واذنتما فليؤمكما اكبركما فان يؤمكما للواحد
لان احد الشخصين اذا كان اماما فالمأموم واحد وقد يستدل
بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر
المالح وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس
الخطاب للاثنين كما ذكر في التفاسير وقوله تعالى نسيا حوتهما
اذ الناسي صاحب موسى عليه السلام ذكره في شرح الوقاية
نعم قوله اذ لا يخرج الا من البحر المالح يخدشه قوله تعالى ومن كل
تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها وقد يراد من
التثنية مجرد التعدد والتكرر وان كان فوق الاثنين كما صرح
به في قوله فارجع البصر كرتين **قوله** قلما يوجد كلمة ما في قلما
وكذا في طالما وجالما كافة للفعل عن طلب الفاعل في التركيب
وان فهم منه ما هو القليل وغيره ولذلك كتب موصولة واذا
جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها ان يكتب مفصولة وقال
الشريف في حاشية ديباجة شرح المفتاح يجوز ان يكون ما
كافة فانها كما تكف ان عن العمل تكف الفعل عن العمل في الفاعل
بحسب الظاهر وانما قلت بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة غير
ممكن لامتناع صدور الفعل الا عن فاعل والفعل ههنا متعلق
بحسب المعنى الى مصدر جال ودار طال الجولان والدوران و
يجوز ان يكون مصدرية والمصدر فاعل طال وعلى التقدير الاول

قد يراد بالتثنية مجرد التعدد وان كان فوق الاثنين

يكتب موصولة لانها من تتمة الفعل وعلى الثاني تكتب مفصولة
وقال ابو المكارم في شرح مختصر الوقاية واستمرار كتبها متصلة
بالفعل يرد احتمال المصدرية وقال ابن كمال باشا في حاشية
شرح المفتاح هي تكفه عن طلب الفاعل النحوي على ما افصح عنه
صاحب الكشاف حيث قال تكفه عن طلب الفاعل لفظا ثم قال و
هذا مع ظهوره قد خفي على الشريف حيث قال تكف الفعل عن
الفاعل بحسب الظاهر الخ وكانه غافل عن اطلاق الفاعل على الفاعل النحوي
ايضا على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز وتجوز الفصل بينهما وبين الفعل
قال الكميت قد طالما بال مروان الثم ويعبر بقلما عن النفي كما
يعبر بالاكثر عن الكل وهي طريقة مسلوكة قوله الضمير للشان اعلم
انه يقع قبل الجملة ضمير غايب تفسره بها ويسمى ضمير الشان اذا كان
مذكرا والقصة اذا كان مونثا ويعود الى ما في الذهن من شان
وقصة ويختار تانيثه اذا كان فيها مونث غير فضلة نحو هي هند
مليحة وفانها لا تعمى الابصار لقصد المطابقة لا لرجوعه اليه ولم
يسمع نحو هي الامير مخرجه وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي
جوازه فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في قوله تعالى ان
تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة وكذا قول صاحب
التلخيص او هي زيد عالم ليس كما ينبغي وله خواص هي لا يكون
الا غايبا ولا يفسر الا بالجملة ولا يكون في الجملة التي تقع خبرا عنه
ضمير يعود اليه ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه و
يقع مبتدا او ما اصله المبتدا ولا يحذف الا قليلا ولا يجوز حذف

ويعبر بقلما عن النفي كما يعبر بالاكثر عن الكل

خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذي ولم يستم حذفه مع ان
المفتوحة ولا يجوز تثنيته وجمعه ويكون لمفسره محل من الاعراب
بخلاف سائر المفسرات ولا يستعمل الا في امر يراد منه التعظيم
والتفخيم ولا يجوز اظهار الشان والقصة قوله ما ولا النافيتان
والفرق بينهما انهما اذا دخلا الاسماء فما لنفي المعارف كثيرا والنكرات
قليلا لتشبيهها بليس ولا لنفي النكرات كثيرا والمعارف قليلا
مع تكريرها واذا دخلا الافعال فما لنفي الحال عند الجمهور واعترض
عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء
نفسي واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ولا
لنفي الاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء
زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر
بدليل الاستقبال قوله سمع عن العرب الجزم بلا النافية مجاز
من ذكر الحال وارادة المحل والسماع في اصطلاح اهل الحديث اذا
عدي بعن يكون قارئ الحديث الشيخ وبعلى اذا قرا احد
على الشيخ وسمع غيره فيقول الشيخ سمع فلان علي ذكره في شرح
التبيان واختلف في تعدي سمع الى مفعولين فجوزه الفارسي
ولكن لا بد ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا
فلو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز والصحيح تعديته الى واحد
ذكره في التنقيح شرح البخاري واصل سمعت زيدا يقول
سمعت من زيد ما قال الا انه اريد تخصيص سماع القول ممن
سمع منه فاوقع الفعل عليه وحذف المسموع ووصف المتكلم

مطلب الفرق ما ولا النافيتين

واصل سمعت زيدا يقول

قوله لم يسمع ما قبل يقول قد شاع مثل قولك
سمعت زيدا يقول فيقول اما حال اي سمعته
قائلا والمعنى سمعت قوله قائلا واما بدل
بتأويل المصدر اي سمعت قوله وقيل انه
ثاني مفعولي سمع وكان هذا القائل
توهم كونه مثل افعال القلوب في التعدية
لا المفعولين وليس بشيء ثم يصح ان يقال
سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت
منه زيد
من قاسم الليثي رحمه الله

الموقع عليه العقل بما سمع منه او جعل حالا منه فسد الوصف
او الحال مسدّه فاستغنى عن ذكره حقيقة وحكما فلا وجه
للمصير الى التقدير وان ذكره الشارح في شرحه للكشاف حيث
قال لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل السماع على الرجل الا باضمار
او مجاز ولما ذكره فيه حيث قال وان الاوفق بالمعنى فيما جعل
وصفا او حالا ان يجعل بدلا بتأويل الفعل بالمصدر بطريق
التجريد على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال ولذا آثر
الوصفية والحال لانه حينئذ يفوت المعنى اعني تخصيص سماع القول
بمن سمع منه وهو ثمرة المجاز الذي ذكر المسموع منه مقام المسموع
ونكتته لما ذكره البيضاوي من انها المبالغة لانها لا يناسب
اكثر المواضع وهذا التجوز شايع لابد له من وجه ينتظم المواضع كلها
لان تلك الثمرة والنكتة لا تحصل الا اذا سيق الكلام مساقه
ولذا لم يلتفت اليه في الكشاف وقد جوز البدلية الشريف في شرح
المفتاح بالتأويل المذكور ولما ذكره البيضاوي في تفسير قوله
تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم حيث قال ويذكر ثاني مفعولي سمع
وانما صح ان يقال سمعت زيدا اقول بتقدير سمعت منه ذكره الشريف
وابن كمال باشا وكذا ان تصح البدلية **قوله** نحو جئته لا يكن اعلى
حجة قال الرضي ولا منع من ان يجعل لا في مثل للنهي **قوله** يدخل
على الفعل المضارع الجازم هو لم ولما الخ اعلم ان الجزم هو
القطع وسميت هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حركته
او بعض حروفه اما جزم لم ولما فلاختصاصها بالفعل وقد ذكر

في بيان الجوازم ووجه تسميتها

في المفتاح في قسم النحو ان كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته
اثر فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون
الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف
وحرف الاستقبال الجر بانهما يجري بعض الاجزاء لشدة الامتزاج
فكانهما غير خارجة عن حقيقته وقال بعضهم لم ولما يدخلان
الماضي فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان وقالوا
كان لما في الاصل لم زيدت عليها ما النافية للتاكيد ففارقت
بذلك لم من اوجه احدها انها لا تقترن باداة الشرط فلا تقول
ان لما اضرب ومن لما يضرب والثاني ان منفيها مستمر النفي
الى الحال ومنع الاندلسي معنى الاستمرار فيها وقال هي مثل لم في
احتمال الاستمرار وعدمه ورجح الرضي الاستمرار ولامتداد النفي
بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب فلا تقول قمت فلما تقم
لان معناه وما قمت الى الآن والثالث ان منفي لما لا يكون
الا قريبا من الحال ومنعه ابن مالك وقال هو غالب لا لازم
والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته اطلقه ابن هشام وقيده
الرضي بالاغلب كقد في الايجاب قال صاحب الكشاف في ولما
يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هؤلاء
قد آمنوا فيما بعد والخامس ان منفي لما جائز الحذف في الاختيار
لدليل واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي على سبيل
التقدير ومعنى التقدير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه واما
لا في النهي واللام في الامر فلانهما تشبهان لان الشرطية في

في بيان الاسماء المتضمنة معنى ان وبيان اعرابها

في النقل واما ان الشرطية فلاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في
ولم قوله والاسماء التي تضمنت معناها وهي غير ظروف
كمن وما ومهما واي وظروف بعضها تستعمل مع ما وعدمها
كاين في المكان ومتى للزمان وبعضها لا تستعمل الا مع ما نحو
اذ وحيث وبعضها لا تستعمل مع ما نحو اني والجزم بكيفما قول
بعض النحاة وباذا وايان لغة ضعيفة وفي الشرح الكبير
للكافية والحق انه لا يجب المجازاة باذا مع ما وعدمها واما تضمنت
هذه الاسماء معنى ان للايجاز والاختصار لانهم احتاجوا الى
ان يقولوا ان تضرب زيدا اضربه وان تضرب عمرا اضربه الى ان يطول
الكلام فاتوا باسم شامل للجميع والمراد بالسببية في الشرط اعم من
ان يكون عقلية او خارجية او جعلية اعتبارية عرفية ولو بوجه
من الوجوه وان يكون لنفس الجزاء او للاخبار والاعلام به
وما كان منها ظروفا فمحلها النصب بالفعل بعدها وما كان
غير ظروف فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع
بالابتداء والخبر فعل الشرط او فعل الجزاء او مجموعهما والصحيح
الاول ذكره في المغني والاكتفاء بالضمير في الشرط مثل من
يات فاني آتيك ربما يرجح الثالث على الثاني وقد يكون الجر
نحو عن تمر امرر واما اي فمعرب يقع مبتدأ مثل ايهم ياتيني
اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب ومصدرا مثل اي ضرب
تضرب اضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل
بايهم تمر امرر ومحل اني نصب على الحال او الظرف قوله فيحذف

حركة

حركة الواو حكي عن ابن السراج انه شبه الجوازم بالدواء والحركة
بالفضلة التي يخرجها الدواء كما ان الدواء ان صادف فضلة في
الجسم اخرجها والا فمن نفس الجسم فكذلك الجوازم اذا دخلت
على الفعل فان وجدت حركة حذفتها والا فمن نفس الفعل
كما في الناقص قوله لان النون في هذه الامثلة علامة الرفع
فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه
قيل اعتبر في باب الفعل جزئيته الحكمية كما اشار بقوله
وكان او آخر هذه لاتحاد الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا متصلا كان
في كمال الامتزاج فتعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزءا لزم ان يكون
محلا للتقدير الاعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذو جهتين
كالنعامة فاعتبر في امتناع محلية الاعراب كونه اسما على حدة وفي جواز
الفصل به كونه جزءا قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع
الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه قوله كالواو
في جمع المذكر قيل فيه نظر لان الواو هذه قد تحذف في نحو اغزن
وارمن فلا تثبت على كل حال واجيب بان ضم ما قبلها دال عليها
وكانها لم تحذف وكذلك ان تقول كاف التشبيه لا عموم لها
كلفظة نحو بخلاف لفظة مثل فانها توجبه روي عن ابي حنيفة
رحمه الله انه قال اقول ايماني كايمان جبرئيل ولا اقول مثل ايمانه
لاقتضائه العموم ذكره في المسايرة لابن همام وقال القهستاني
في قوله عليه السلام من توضأ نحو وضوئي لفظة نحو لا تقتضي العموم
بخلاف لفظة مثل وفي النجم الوهاج في حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا

مثل ما يقول انها ان لفظ مثل لا تقتضي المساواة من كل وجه وفي شرح
المنار لابن الملك لو قذف رجل رجلا ان رجلا بالزنا فقال
آخر هو كما قلت يحد الآخر لان كاف التشبيه يوجب العموم في محل
يقبله كما قال علي رضي الله عنه في حق اهل الزمة دماؤهم كدمائنا وفي
شرح البديع للاصفهاني الحديث بهذه العبارة لم يصح **قوله** كما في
بعلبك وهو اسم بلدة والبعل في الاصل الزوج ثم علما للصنم الذي
يعبده اهل هذه البلدة وهو مصنوع من ياقوتة حمراء وبين يديه
اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس النبي عليه السلام وكان
طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة وجوه وقيل البعل اسم
امرأة يعبدونها من دون الله تعالى والبك كسر العنق ومنه سمي
الكعبة بكة لكسرها اعناق الجبابرة والدق ايضا والشق
ايضا ومنه البكة لانها شقت من الفردوس **قوله** وجاء
لم في الضرورة غير جازمة وهو في الناقص اكثر كقول الشاعر
لم تهجو ولم تدعو وقوله الم يأتيك وقوله كان لم ترى وسيجيء
مع الابيات بتمامها **قوله** وجاء ايضا مفصولا بينها وبين المجزوم
كقول الشاعر • فاصبحت مغانيها قفارا رسومها كان لم
سوى اهل من الوحش تؤهل المغاني جمع مغنى وهو المنزل و
القفار جمع قفر وهي المفازة التي لا نبات بها ولا ماء والرسوم
جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس والمعنى صارت
منازل الحبيبة قفرا اثرها كان لم تؤهل ولم تونس سوى اهل
من الوحش مغانيها اسم اصبحت وقفارا خبرها ورسومها

فاعل قفارا لان قفارا مؤول بمشتق وكذا كل جامد يعمل اذا
اول بمشتق كقولهم زيد اسد ابوه اي مجترئ ابوه كذا ذكره
ابن مالك في التسهيل ويجوز ان يكون بدل اشتمال من مغانيها
وكان لم الخ خبر بعد خبر لاصبحت والاستشهاد انه فصل بين
لم ومجزومها وهو تؤهل **قوله** وجاء حذف المجزوم بعدها كقول
الشاعر احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان
وصلت وان لم اي وان لم تصل اي احفظ وديعتك التي
جعلت وديعة عندك يوم التباعد سواء وصلت اولم والاعازب
بالعين المهملة والزاء المعجمة والغين المعجمة والراء المهملة بمعنى التباعد
قوله ان لن وكي اذن قال الفراء اصل لن لا فابدل الالف
نونا وقال الخليل لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه
انه حرف برأسه لا اصل له اذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا منع
عن تقدم معموله عليه بخلاف ما في حيز ان والخليل يقول لا يبعد ان
تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما اذ هو وضع مستانف
وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة
النفي المؤكد وقال بعض النحاة ان النصب بعد لن باضمار ان
وليس بجيد وفي كي اختلاف قال الكوفيون انه ناصب بنفسه
وقال الاخفش انه حرف جر بمعنى اللام والنصب بعده باضمار
ان وليس بجيد وقال اكثر البصريين انه ناصب للفعل تارة
وحرف جر اخرى فهو اذن مشترك قيل هو الاقرب الى الحق
واصل اذن قيل اذ ان فخفف وقيل اذ الظرفية والنون

في محل الجامد اذا اول بالمشتق

في بيان الحروف الناصبة

عوض عن المضاف اليه وقال بعضهم انه ناصب باضمار ان وليس بجيد
قوله لكونه مشابها لان اى فى المصدرية والصدرية قوله
فيبدل من الضمة فتحة اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء
واقعة على نفس الحركة لا يشترط كونها اعرابية او بنائية بخلاف
المجردة عن التاء فانها القاب البناء عند البصريين واما الكوفيون
فيطلقون القاب البناء على الاعراب وبالعكس والمراد ان الحركات
البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه القاب لان هذه الالقاب لا يعبر
بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى
ما فى قوله فان قيل الخ وقوله والضم والفتح الخ من عدم الورود و
وعدم استقامة الحصر ثم اعلم ان الابدال والتبديل اذا استعملا
بالباء لا تدخل الباء الا على المتروك فاذا قيل ابدل او تبدل
الخبيث بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب ذكر
الاول فى السراج الوهاج وشرح الوجيز للمحلى والثانى فى كاشفة
تفسير القاضى لابن التمجيد والتبديل مثلهما على ما ذكر فى الينابيع و
شرح الكشاف للشارح وشرح مختصر الوقاية لابى المكارم وعلى
ما ذكره ابن التمجيد لا تدخل الباء فيه الا على الماخوذ وفى استبدال
الخلاف على العكس وقال المحلى فى قول الوجيز ابدال ما كان غريبا باوضح
ادخل الباء على الماخوذ موافقة للاستعمال العرفى وان كان خلاف
المعروف لغة وقال الدميرى فى قول المنهاج ولو بدل ضادا بظاء
لم يصح صوابه بالعكس لان الباء تدخل على المتروك ثم قال وحكى
الواحدى عن ثعلب عن الفراء فى قوله تعالى بدلناهم جلودا غيرها

في بيان الفرق بين الضمة والفتحة والكسرة بالتاء وبينها بغير التاء

في بيان الباء في صلة الابدال والتبديل لا تدخل الا على المتروك

ما يدل على صحة عبارة المص ويشهد لذلك قول الطفيل بن
عمرو لما اسلم فى وصف النبى عليه السلام وبدل طالعى نحسى
بسعدى وقال الشارح فى شرح الكشاف وللتبديل استعمال
آخر يعدى الى المفعولين بنفسه نحو اولئك يبدل الله سيئاتهم
حسنات فاردنا ان يبدلهما ربهما خيرا المعنى يجعل الحسنات
بدل السيئات ويعطيهما بدل ما كان لهما خيرا منه وآخر يعدى
الى مفعولين بنفسه الى المذهوب به للبدل منه بالباء ومن قوله
تعالى وبدلناهم بجنتيهم جنتين آخر يعدى الى مفعول واحد مثل
بدلت الشئ غيرته ومنه فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه الآية
ويناسبه ما ذكره الدميرى فى الفرق بين التبديل والابدال من
ان التبديل عبارة عن تغير الشئ مع بقاء عينه والابدال رفع
الشئ ووضع غيره مكانه قوله ويسقط النونات دليل الاعراب
المقدر قبل هذه الحروف فعلى هذا لا يكون الاعراب بالحروف
بل بالحركة والسكون المقدرين وقال الفارسى هذه الافعال
معربة ولا حرف اعراب ما النون فلسقوطها للعامل واما
الحروف فلان كلا منها فاعل واما اللام فلشغلها بحركة ما بعدها
وليست فيها عنده شئ مقدر وهو مما يعجب السامع واثبات
النون مع الناصب لغة قليلة جاءت فى الاحاديث الصحيحة ذكره
فى شرح المشارق قوله لان الجزم فى الافعال بمنزلة الجر فى الاسماء
معناه ان المضارع لما اشبه الاسم اعرب بالرفع والنصب
وتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم فى الافعال بمنزلة

للتبديل استعمال آخر

لانه علامة الرفع عند الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذه النونات ...

في الفرق بين التبديل والابدال

الجر في الاسماء **قوله** ومعنى لن نفي الفعل مع التاكيد قال ابن مالك
قول الزمخشري في انموذجه لن لتابيد النفي ضعيف وحامله عليه
اعتقاده الباطل ان لا يرى الله تعالى جعلنا الله من اهل الرؤية و
قال الامام الحديثي الزمخشري من العدول وشهادة الاثبات
مقدم على شهادة النفي حامل اعتقاده انه لا يرى الله تعالى بثبوت
ان لن لتابيد النفي **قوله** لانه الاصل في البناء اي السكون لان
البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب الحركة فضده يكون
بالسكون ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة اليها ولا حاجة
الى الحركة في المبني اذ لا يدل على معنى **قوله** وفتحها لغة وهي لغة
سليم بالتصغير قبيلة من العرب وهذا كفتح لام الجر في بعض اللغات
وقال ابن مالك ان عكلاً تفتحها لكن بشرط ان تكون
داخلة على الفعل نحو احسنت الي لا كافيك **قوله** جاء سكونها
وهي لغة قريش وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالها بما بعدها
اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء بما بعدهما
وحرف المضارع ككلمة على وزن فخذ وكتف فتخفف بحذف الكسر
واما ثم فحمل عليهما لكونها حرف عطف مثلهما **قوله** وقرئ
فلتفرحوا بالتاء خطابا وفي بعض الكتب خص بالنبي عليه السلام
هذه القراءة مع ان جميع القراءات كذلك لانه يراد قراءة
يعقوب واسند روايته الى النبي عليه السلام ولم يقرأ من اختيار
نفسه لانه على خلاف قياس مشهور في العربية وباقي القراء
يقرؤون من اختيار انفسهم بالياء لانه على قياس العربية ولما

كان النبي عليه السلام مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب
والتاء للحاضر وقد يقال معنى هذه قراءة رسول الله عليه السلام انها
عادته قبل العرضة الاخيرة والا فكل القراءات قراءته وقيل
كل واحد من السبع المتواترة نسب الى واحد من الائمة لاشتهاره
بها وتفرده فيها باحكام خاصة في الاداء واما غيرها فاذا ظهر
امر الرواية ولم يشتهر بها احد نسب اليه عليه السلام ولا يلزم
من ذلك اعتياده وهذا هو الصحيح ذكره الشريف في شرح
الكشاف **قوله** وفي الحديث قوموا فلاصلي لكم وفي التنزيل
ولنحمل خطاياكم فان قلت قد صرح ابو حنيفة بخلاف هذا حيث
قال في تصريفه غير انه لا ياتي الوجهان للمتكلم في المعروف الا
والنهي قلت معنى كلامه انه لا يجيء من غير تاويل لئلا يلزم
اتحاد الامر والمامور والناهي والمنهي والا فوروده في الكلام

في تاويل صيغة المتكلم بالمعروف مع الامر والنهي

واما كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الاحرف السبعة فان هذه مسئلة كبيرة
اختلف العلماء فيها فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين الى ان المصاحف
العثمانية مشتملة على جميع الاحرف السبعة وبنوا ذلك على انه لا يجوز على الامة
ان تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن وقد اجمع الصحابة على نقل المصاحف
العثمانية من الصحف التي كتبها ابو بكر وعمر وارسال كل مصحف منها الى كل مصر من امصار المسلمين
واجمعوا على ترك ما سوى ذلك قال هؤلاء ولا يجوز ان ينهى عن القراءة ببعض الاحرف
السبعة ولا ان يجمعوا على ترك شيء من القرآن وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف
وائمة المسلمين الى ان هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الاحرف
السبعة فقط جامعة للعرضة الاخيرة التي عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جبرئيل عليه السلام
متضمنة لها لم تترك حرفا منها

من كتاب النشر في القراءات العشر
تاليف شيخ مشايخ الاسلام
محمد بن محمد بن محمد الجزري
الشافعي

الجر في الاسماء **قوله** ومعنى لن نفي الفعل مع التاكيد قال ابن مالك
قول الزمخشري في انموذج لن لتابيد النفي ضعيف وحامله عليه
اعتقاده الباطل ان لا يرى الله تعالى جعلنا الله من اهل الرؤية و
قال الامام الحديثي الزمخشري من العدول وشهادة الاثبات
مقدم على شهادة النفي حامل اعتقاده انه لا يرى الله تعالى بثبوت
ان لن لتابيد النفي **قوله** لانه الاصل في البناء اي السكون لان
البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب الحركة فضده يكون
بالسكون ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة اليها ولا حاجة
الى الحركة في المبني اذ لا يدل على معنى **قوله** وفتحها لغة وهي لغة
سليم بالتصغير قبيلة من العرب وهذا كفتح لام الجر في بعض اللغات
وقال ابن مالك ان عكلا تفتحونها لكن بشرط ان تكون
داخلة على الفعل نحو احسنت الي لا كافيك **قوله** جاء سكونها

كان النبي عليه السلام مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب
والتاء للحاضر وقد يقال معنى هذه قراءة رسول الله عليه السلام انها
عادة قبل العرضة الاخيرة والا فكل القراءات قراءته وقيل
كل واحد من السبع المتواترة نسب الى واحد من الائمة لاشتهاره
بها وتفرده فيها باحكام خاصة في الاداء واما غيرها فاذا ظهر
امر الرواية ولم يشتهر بها احد نسب اليه عليه السلام ولا يلزم
من ذلك اعتباده وهذا هو الصحيح ذكره الشريف في شرح
الكشاف **قوله** وفي الحديث قوموا فلاصل لكم وفي التنزيل
ولنحمل خطاياكم فان قلت قد صرح ابو حنيفة بخلاف هذا حيث
قال في تصريفه غير انه لا ياتي الوجهان للمتكلم في المعروف من الامر
والنهي قلت معنى كلامه انه لا يجيء من غير تاويل لئلا يلزم
اتحاد الآمر والمامور والناهي والمنهي والا فوروده في الكلام
كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع وفلنجب وفلنرجع
وغير ذلك فلهذا فسر الشريف قول السكاكي فلنعينهما بقوله
اي اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا
تعيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليست على حقيقتها بل
المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين على من هو بصدد
المذكور وقال ابن مالك في الشواهد روي فلاصل بحذف
الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجهه ان اللام عند ثبوت
الياء مفتوحة لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضمرة
وان والفعل في تاويل المصدر مجرور واللام ومصحوبها خبر مبتدأ

محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لاصلي لكم ويجوز على مذهب
الاخفش كون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند
حذف الياء لام امر وامر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام
فصحيح قليل في الاستعمال ورواية من اثبت الياء ساكنة تحتمل
كون اللام لام كي وسكنت الياء تخفيفا وهو لغة مشهورة
ولام امر وثبت الياء في الجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح **قوله**
مع التنصيص قال صاحب الكشف في شرح الكشاف يقال
نص به ونص عليه واصله ان يتعدى بنفسه ومعناه الرفع
البالغ ومنه منصة العروس ثم نقل في الاصطلاح الى الكتاب
والسنة والى ما لا يحتمل الى معنى آخر ومعنى الرفع في الاول
ظاهر وفي الثاني اخذ لازم النص وهو الظهور ثم عدي بالباء
وبعلى فرقا بينه وبين المنقول عنه وجاز ان يكون تعديته
بالباء لتضمينه معنى الاعلام وبعلى لتضمينه معنى الاطلاع ونحوه
والتنصيص مبالغة فيه **قوله** كقوله صلى الله عليه وسلم
لتاخذوا مصافكم المصاف بفتح الميم وتشديد الفاء جمع
مصف وهو الموقف في الحرب قال الشيخ ابو حيان
في شرح التسهيل معترضا على ابن مالك في نقضه قواعد
النحو بما جاء في الحديث مما يخالفها لم يجد لاحد من ايمة العربية
لا من البصريين ولا من الكوفيين الاستشهاد بما ورد في
كتب الاحاديث على المسائل العربية وسر ذلك ان الحديث
غير متحقق كونه بلفظ النبي عليه السلام فانه لم يدون الا في

في وجه عدم الاستشهاد بما ورد في كتب الاحاديث على المسائل العربية

الا في القرن الثاني وكانت الرواة يروون الحديث بالمعنى وفيهم
الاعجمي والمولد ومن يحسن العربية فدخل في الحديث لحن كثير ثم دون
على حسب ما سمع من الرواة وقد يقال فتح هذا الباب يؤدي
الى الاختلاف لان الايمة نالوا بعض الاحكام الفقهية بلفظ
الحديث الا يرى انهم قالوا قال في جواب اختاري اختاري نفسي
فهي طالق على خلاف القياس بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها اختاري اصل اختار اصل
لا بل اختار الله ورسوله ومثله كثير وقد استدل على عدم اخلال
كثرة التكرار وتتابع الاضافات بالفصاحة بقوله عليه السلام ان
الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم **قوله** كقوله محمد تفد نفسك
الى آخره المراد بالفداء الدعاء والنفس ذات الشيء وحقيقته
ثم قيل للروح لانه نفس الحي وللقلب لانه محل الروح او
متعلقه وللدم لان قوامها به وللماء لفرط حاجتها اليه وللرأي
في قولهم فلان يوامر نفسه لانه ينبعث عنها او يشبه ذاتا
تأمره وتشير عليه وللبدن في قولهم ثلاثة انفس فيذكرونه لانهم
يريدون به الانسان والتبال بفتح التاء المثناة الفوقية يقال
تبله الحب بالكسر اي اسقمه وافسده والهلاك يقال تبلهم الدهر
اي اهلكهم وفي البيت التبال الوبال ابدلت الواو تاء
ومنع المبرد حذف اللام وبقاء عملها حتى في الشعر وقال في
البيت انه لا يعرف قائله مع احتمال ان يكون دعاء بلفظ
الخبر مثل يغفر الله لك لكنه حذف الياء اكتفاء بالكسرة يعني
يا محمد كل النفوس فداء لنفسك حين خوفك عن فساد في

كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخل بالفصاحة

في معنى النفس

في معنى التبال

شيح الاعراب محمد منادى مضموم حذف حرف ندائه اى يا محمد وتعد
فعل فاعله كل نفس ومفعوله نفسك واذا ظرف وما زيدة
ومن متعلقة بخفت وتبالا مفعول خفت وفاعله التاء

قوله واجاز الفراء في مغني اللبيب وهذا الذي منعه المبرد في الشعر
اجازه الكسائي في الكلام لكن بشرط تقدم قل وجعل منه قل
لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة اى ليقيموها ووافقه
ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في النثر
قليلا بعد القول الخبر كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن
فاني حموها وجارها اى لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة
قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول ايذن انتهى قيل
وهذا التخلص من ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل
في الوصل وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في
اول البيت لا في حشوه بخلافها في نحو قوله لا نسب اليوم ولا خلة
اتسع الخرق على الراقع والجمهور على ان الجزم في الآية مثله
في قولك ايتني اكرمك وقد اختلف في ذلك على ثلثة اقوال
احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى
ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثاني
للسيرافي والفارسي انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو
الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته
عن اضرب لا لتضمنه معناه والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد
الطلب وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمن وان اشتركا

فيما يتعلق بحذف لام الامر

في انهما خلاف الاصل لكن في التضمن تغيير معنى الاصل ولا كذلك
الحذف وايضا فان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير
كثير ومن الثاني لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى
الشرط وابطل ابن مالك بالآية ان يكون الجزم في جواب شرط
مقدر لان تقديره يستلزم ان يتخلف واحد من المقول له عن
الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم
على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقيم اكثرهم ثم
حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه فارتفع واتصل
بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان
مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول عليه
السلام اقم الصلوة اقامها وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا
يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ويرده ان
الجواب لا بد ان يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ايتني
اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم
ولا يجوز ان يتوافقا فيهما وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا
للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشيء

قوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة جواب سؤال مقدر
تقديره ان يقال اذا كان يقيموا جواب الامر فيكون مجزوما بان
مقدرة ويكون التقدير قل لعبادي فانك ان تقل لهم يقيموا
الصلوة فيقع قولك يقيموا جزاء الشرط وهو غير لان الشرط
ينبغي ان يكون علة للجزاء كما ان الاتيان علة للاكرام وظاهر

ان القول ليس علة لاقامة الصلوة لجواز توقفه على شئ
آخر كالتوضي و توجه القبلة وستر العورة وغيرها فاجاب
بقوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء بل يكفي في ذلك
توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شئ آخر والمذكور في
الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية فدلت على ترتب
الثاني على الاول وانها تستعمل في الشرط الذي هو جز اخير
من العلة التامة فيتعقبه الجزاء قطعا ولا يخفى ان المتبادر من
قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني مترتب على الضرب
الاول يحصل جزما بعد حصوله لانه يتوقف عليه وينعدم بعدمه
بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط
اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادي الآية ففيه اشارة الى
ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله والايمان ان يكونوا
بحيث يترتب امتثالهم على مجرد امره عليه السلام ومن لم يدرك
هذه النكتة اختار اضمار الجازم واحتاج الى تقدير القول اي
قل لهم قولي لك ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار
في مثل قول رؤبة خير بالجر في جواب من قال كيف اصبحت
فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في ان
اضمار الجار ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن وقد يجاب ايضا
بان الجزم على التشبيه بالجواب كما قيل في قوله تعالى كن فيكون
بالنصب قوله لان امر المخاطب اكثر استعمالا لان الغايب
لبعده عنك اذا اردت ان تامر امرت ان يؤدي اليه انك

تامره نحو قولك يا زيد قل لعمرو قم ولا يحتاج امر الحاضر الى مثل ذلك
فكان اكثر استعمالا لانك تحتاج في امر الغايب لبد ولا يلزم من
امر الحاضر امر الغايب كذا في شرح المفصل قوله وهي التي يطلب
بها ترك الفعل اعلم ان العلماء اختلفوا في النهي فذهب
جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهي ليس هو عدم الفعل كما
هو المتبادر الى الوهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون
مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون عبثا بل المطلوب به
هو كف النفس عن الفعل وذهب جماعة اخرى منهم الى
ان المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار استمراره
اذ له ان يفعل فيزول استمرار عدمه وله ان لا يفعل فيستمر عدمه
ثم النهي يستعمل لمعان وهي التحريم والكراهية والتنزيه والتحقير
وبيان العاقبة والياس والشفقة وهذه الامثلة مذكورة في
الاصول قوله واسناد النهي اليها مجاز يعني مجازا عقليا
لتجاوزه عن مكانه الاصلي بحكم العقل ويسمى مجازا حكميا ايضا وان
كان يقع في الاضافة والايقاع لتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا
ولان الحكم اشرف ومجازا في الاثبات وان كان يقع في النفي لكون
المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح او لان النفي ما لم يجعل
بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه واسناد المجاز باعتبار
ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ويقابله المجاز اللغوي المسمى
بالمجاز في المفرد بمعنى ما ينسب الى الوضع مطلقا فيعم العرفي و
الشرعي والاصطلاحي وبمعنى ما ينسب الى الوضع الغير الشرعي

بحسب تعبير شدى

كو النهي للتحريم والكراهية والتنزيه
والتحقير وبيان العاقبة والياس
والشفقة

اسناد النهي الى
المجاز
فيما يتعلق بالمجاز
العقلي

النفي فرع المجاز في ص

فيعم العرفي والاصطلاحي وبهذا يندفع ما يقال قد تقرر في الاصول
ان اللغة اصل لا يتصور النقل اليه فلا يقال منقول لغوي على
انه قد قيل ذكر في التلويح ان الكتاب في اللغة اسم للمكتوب
وظاهر انه منقول اليه من معنى الكتابة كما صرح به صاحب فصول
البدايع حيث قال الكتاب لغة الكتابة ثم جعل اسما للمكتوب
ثم غلب في عرف الشرع على القرآن ثم المجاز العقلي على تعريف السكاكي
هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من
التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وعلى تعريف صاحب
التلخيص هو اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ملابس
له غير ما هو له بتأول كقولهم عيشة راضية وسيل مفعم وجدّ
جدّه ونهاره صايم ونهر جار
وبنى الامير المدينة وضربه التاديب ونحو رجل عدل وقولها فانما
هي اقبال وادبار مما وصف بالمصدر مجاز عقلي وان لم يكن
عند صاحب التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا نحو الكتاب الحكيم
والاسلوب الحكيم مما وصف بوصف محدثه وصاحبه والضلال
البعيد والعذاب الاليم مما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل
آخر من افعال فاعله ونحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار
وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا انبت الربيع البقل
وجرى الانهار وقوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين و
قولنا نومت ليله واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية

والايقاعية وكذا قوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا
مما جعل الفاعل المجازي تمييزا والمجاز العقلي قد يدل عليه صريحا وقد
يكون كناية كما ذكروا في قولهم سيل الهموم انه من المجاز العقلي حيث
جعل الهموم مجزونة بقرينة اضافة السيل اليها فافهم وقس
ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي وصاحب
التلخيص وليكن هذا على ذكر منك فان له فوايد نفيسة قوله وقد
جاء في المتكلم قليلا وذلك كقولهم لا ارينك ههنا والمنهي
هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك كقوله تعالى ولا يصدنك
عنها من لا يؤمن بها فقول العلامة في تفسير قوله تعالى فلا تقربوا
المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار مخاطبون بالفروع ليس على
ما ينبغي لان الظاهر ان المشركين لا ينزجرون بهذا النهي والمراد
خطاب المؤمنين اي لا تمكنوهم ايها المؤمنون ان يقربوا المسجد
الحرام لان صدر الآية وختمها خطابهم وهو قوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا وقوله تعالى وان خفتم عيلة الآية قوله واما الامر واعلم
ان العلماء اختلفوا في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب
فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب
على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف
بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي
وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة
لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر
على كونها حقيقة في الوجوب ثم الامر يستعمل لمعان تخلفه من الايجاب

والندب والتاديب والارشاد والاباحة والتهديد والامتنان
والاكرام والتعجيز والاهانة والتسوية والدعاء والاحتقار والتكوين
والامثلة في الاصول **قوله** وهو جار على لفظ المضارع الجريان
في الاصطلاح يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ
او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم
الفاعل على الفعل اي موازنته اياه في الحركات والسكنات
وجريان المصدر على الفعل اي تعلقه بالاشتقاق وجريان
الامر على المضارع المجزوم في الحركات والسكنات وكل من هذه
المعاني اصطلاح مشهور فلا يلزم الابهام في الحد كما قال الرضي في
شرح الكافية لان المذكور هو المعنى الاخير لا مطلق الجريان **قوله**
واصل افعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال قيل عليه
لو كان الحذف لكثرة الاستعمال لما حذف فيما قل استعماله نحو
اغلوطوا اعلنكك في تغلوطا اي تلزم وتعلنكك اي تجتمع
قياسا على حذف النون في لم يكن دون لم يصن وحذف
الالف في لم ابال دون لم اغال وحذف الالف والنون في انعم
صباحا دون انعم بالآخر حذف الهمزة في ويل امه دون
ويل اخته لكثرة الاستعمال في السوابق وقلته في اللواحق و
ايضا لو كان الامر كما ذكروا لتضمن الامر لامه فيكون مبنيا كالاسم
وليس لهم ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة
الصيغة وليس المراد بكثرة الاستعمال في مثل قولهم حذف
لكثرة الاستعمال انهم تكلموا به على الاصل ثم خففوه لان

ذلك

ذلك يستلزم تعوده في كلامهم كذلك كثيرا وانما المراد انهم
علموا انه يكثر استعماله فعلوا ذلك به من اول الامر ان قلنا
انهم الواضعون وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك فاوضح
قوله وليس بالوجه وصاحب مغني اللبيب رآه وجها وقال
وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يؤدى بالحرف ولانه
اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد
الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده
ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير
قريش فلتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك
فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغز
واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم
ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال
الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا
عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض عند نقلها
عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير
هذه وحينئذ فيشكل فعليته واذا ادعى ان اصل قم كان الدال
على الانشاء اللام لا الفعل **قوله** لان اضمار الجازم ضعيف
كاضمار الجار فلا يعمل مضمرا كما لا يعمل قيل عليه ان الجازم
يعمل مضمرا كما بعد الامر والنهي والاستفهام وغيرها فلم لا يجوز ان
يعمل ههنا مضمرا فتأمل **قوله** وتأتي بصورة الباقي الاثنان
متعد الى واحد تقول اتيته من باب رمى واتيانا ايضا واتوته

والتمني

ومنها ان المراد بكثرة الاستعمال

أتوة لغة فيه وقوله تعالى انه كان وعده مأتيا اى آتيا كما
قال حجابا مستورا اى ساترا وقد يكون مفعولا لان ما اتاك
من امر الله فقد اتيته وتقول آتاه ايتاء اعطاه وآتاه ايضا
اتى به ومنه قوله تعالى آتنا غداءنا اى ائتنا به ذكره فى الصحاح
فقول القاضى فى تفسير قوله تعالى فاجاءها المخاض وهو فى الاصل
منقول من جاء لكنه خص بالالجاء فى الاستعمال كآتى فى اعطى
ليس على ما ينبغى على ان اباحيان ذكر ان آتى بمعنى اعطى مما بنى
على افعل وليس منقولا من اتى بمعنى جاء وذكر فى الصحاح ايضا
وتاج المصادر وديوان الادب آجاءه اى جئت به واجاءه
الى كذا بمعنى الجاءه اليه وقد يعدى الى الثانى بالباء مثل ائتنه
بالبلية فقوله تعالى الا ان يأتيهم الله يحتمل الوجهين وكان هذا
مراد من قال ان الاتيان يجيء لازما ومتعديا والآية يحتملها
فقول الصحاح والاتيان المجيء مع ان القوم خرجوا ان المجيء يصير
لازما ومتعديا ليس على ما ينبغى قال الراغب المجيء اعم لان الاتيان
مجيء بسهولة ويقال جاء فى الاعيان والمعانى ولما يكون
مجيئه بذاته وبامره ولمن قصد مكانا او عملا او زمانا ذكره الطيبى
فى سورة مريم وذكر فى سورة النحل ان الاتيان قد يقال للمجيء
بالذات وبالامر وبالتدبير وفى الخير والشر وفى الاعيان والاعراض ص
وذكر الزمخشرى ان اتى يجيء بمعنى صار كجاء فى قولك جاء البناء
محكما بمعنى صار قوله ويستعمل لفظ الجمع للواحد الى آخره قال الرضى
فى شرح الكافية والشارح فى المطول ولم يجئ ذلك اى الجمع للواحد

تعظيما

وذكر ابن التمجيد فى تفسير سورة الفرقان ان اتى وجاء
يطلقان بمعنى فعل فيتعديان تعديته وان كانت
اصل استعمالهما تعديته الى المفعول بالباء قال تعالى
فقد جاءوا ظلما وفى المعالم اى بظلم فلما حذف الباء
انتصب وفى الكشاف فى سورة التوبة وقد جاء
معديا بالى ويقال اتى عليهم الدهر اى اهلكهم
وافناهم واصله من اتيان العدو واتى على الشيء
اذا انفقه وبلغ آخره واتى البنيان
من الاساطين اذا ضرب واتى اليه احسانا
بمعنى فعل اليه مع تضمين معنى اسدى اليه
منه

المجيء اعم من الاتيان

اتى يجيء بمعنى صار

فى استعمال الجمع للواحد

تعظيما للغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال
المولدين وقد سبق فى اوائل بحث المضارع ما يتعلق بهذا ثم الاولى
ان يجعل ارحمونى من قبيل قوله تعالى رب ارجعون اعنى ارجعنى
اقامة تكرير الفعل مقام جمع الفاعل للملابسة التى بينهما على معنى
ارجعنى ارجعنى وارحمنى وارحمنى ارحمنى قال علاء الدين
البسطامى فى شرح اللباب ومن هذا القبيل عندى قوله تعالى
كل فى فلك يسبحون فاندفع ما قيل كيف جمع بالواو والنون مع
انه ليس من صفات العقلاء واسمائهم ثم اختلفوا ان ابنية الجمع
هل يصح اطلاقها للاثنين فيه مذاهب احدها لا يصح ثانيها
يصح حقيقة ثالثها مجازا رابعها وهو للامام يصح ويصح للواحد ايضا
والخلاف فى نحو رجال ومسلمين وضربوا واضربوا لا فى لفظ
ج م ع ولا فى نحن فعلنا ولا فى نحو فقد صغت قلوبكما فانه
وفاق كذا فى المنتهى ذكره فى شرح العضد فما ذكره الزمخشرى
فى تفسير قوله تعالى الحج اشهر معلومات من ان اسم الجمع يشترك فيه
ما وراء الواحد بدليل فقد صغت قلوبكما ليس بصحيح فان قيل
قوله فى هذه الآية موافقا لقول الشريف فى اوائل شرح الكشاف
على خلاف قول التفتازانى فى شرح تفسير هذه الآية وفى تعريف
المسند من شرح المفتاح موافقا لما فى مفصل يدل على ان المختار
عنده المذهب الثانى قلنا اجاب عنه صاحب الكشف حيث قال هذا
على ظاهره خلاف مذهبه المذكور فى مفصل ومذهب الجمهور الا انه
قد يذكر الوجه المرجوح فى معرض الجواب وهو جائز فى داب المناظرة

فى اطلاق الجمع للاثنين

فى بيان انه قد يذكر الوجه المرجوح فى معرض الجواب

ذكره التفتازاني ومن ههنا تبين ان ما ذكره الرازي في اول
تفسير الفاتحة من انه جرت عادة المصنفين على انه اذا كان له
في مسئلة راي اطلق القول به وقيد غير رايه بالنقل ليس بمعول
عليه وبقي ههنا فائدة ذكرها في الفتوحات المكية في الباب
الاحد والثلاثين ومائة في مقام ترك العبودية حيث قال
لما وصلت الى هذا المقام نمت فرايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم في المنام وقد سالني سائل ما اقل الجمع في العدد فكنت
اقول له هو عند الفقهاء اثنان وعند النحاة ثلثة فقال عليه السلام
اخطا الفريقان فقلت يا رسول الله فكيف اقول فقال ميز العدد
ثم اخرج خمسة دراهم بيده المباركة فرمى درهمين على حدة ورمى
ثلثة على حدة وقال ينبغي لمن سئل في هذه المسئلة ان يقول
للسائل عن اي عدد تسال عن العدد المسمى شفعا او عن العدد
المسمى وترا ثم وضع يده المباركة على الدرهمين فقال هذا اقل
الجمع في العدد الشفع ثم وضع يده المباركة على الثلثة وقال هذا
اقل الجمع في العدد الوتر قوله كقوله الا فارحموني يا آل محمد
اي فارحمني غاية فان لم اكن اهلا فانت بها اهل قوله
فزيادتها ساكنة ليست بوجه لما يلزم من الوقوع فيما فر منه قوله
وسميت همزة وصل لانها للتوصل بها الى النطق بالساكن
وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها تقول
كتبت اسمك فسقطت همزة اسمك فاتصل التاء بالسين
قوله فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة

وقول ابي البقاء في قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين
بضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا تحذف
فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك
هشام الكوفي كذا في المغني قوله لان حروف الصفير حروف
الصفير لانك اذا وقفت على الزاء والسين والصاد باتيان
همزة في اوائلها وقلت أزْ أسْ أصْ سمعت صوتا يشبه
الصفير لانها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت
هناك ويأتي كالصفير وانما لم يدغم حروف الصفير في غيرها محافظة على
الصفير قوله وحروف ضوى مشفر انما يقال ضوى الرجل اذا
نحف بدنه والمشفر من البعير بمنزلة الشفة من الانسان وانما لم
يدغم فيما يقاربها لزيادة صفتها على صفة غيرها اما الضاد ففيها
استطالة وفي الواو والياء لين وفي الميم غنة وفي الشين والفاء
تفش اي انتشار لزيادة رخاوتها وفي الراء تكرير فلو ادغمت
في مقاربها لزالت صفتها لعدم هذه الصفة في مقاربها وانما قال
فيما يقاربها لانها تدغم في مثلها قوله وهذا عكس قياس الادغام
اي اذا قصد ادغام احد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب احدهما
ليصيرا من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس قلب الاول لان
الساكن بالتغيير اولى الا لعارض كما في اذبح عتودا فانه اذا اريد
ادغام الحاء في العين تقلب العين حاء لان العين ادخل
في الحلق من الحاء فلا يدخل الحاء في الادخل في الحلق للاستثقال
والعتود من اولاد المعز ما رعى وقوي واتى عليه حول والجمع اعتدة

حكاية شريفة متعلقة باقل الجمع

في حروف ضوى مشفر

مطلب الادغام

ومنه تاء الافتعال فانها تقلب الى الحرف الذى قبلها ولا ينعكس لعين هذا الدليل قوله رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد اى انما ارتكب عكس قياس الادغام ولم يقل اطّج واطّرب لرعاية صفير الصاد وعدم ادغام حروف الصفير فى غيرها فى اصطلح ورعاية استطالة الضاد وعدم ادغام حروف ضوى مشفر فيما يقاربها فى اضطرب وضعفت الطجع لزوال استطالة الضاد قال فى شرح الهادى يقال للضاد مستطيل وطويل لانه طال فادرك مخرج اللام قوله وقرى فى بعض شانهم ونخسف بهم الآية اعلم ان الضاد لا تدغم الا فى مثلها وقرئ لبعض شانهم بادغامها فى الشين وهو رواية ابو شعيب السوسى عن اليزيدى ان ابا عمرو كان يدغمها فى الشين وعابه على هذه الرواية الزمخشرى والفاء ايضا لا تدغم الا فى مثلها وقرئ نخسف بهم بادغامها فى الباء وقال الزمخشرى هذا ضعيف تفرد به الكسائى والراء ايضا لا تدغم الا فى مثلها وقرى تغفر لكم بادغامها فى اللام قال الزمخشرى وادغام الراء لحن اى فى اللام وقال سيبويه ومن تابعه لا تدغم اللام فى الراء وان كان متقاربين وقال ابن مجاهد لم يدغم احد الراء فى اللام فى نحو تغفر لكم غير ابى عمرو والشين ايضا لا تدغم الا فى مثلها وقد روى عن ابى عمرو ادغامها فى السين فى قوله تعالى الى ذى العرش سبيلا كما روى عنه عكسه فى قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وقد يقال حمل ذلك على الاخفاء لا على الادغام التام وكيف لا ولو كان ادغاما لالتقى ساكنان لا على حده فى لبعض

شانهم

في تاويل افراد الضمير الراجع الى الكلمات

شانهم قوله ورويت الوجوه الثلثة فى قول زهير وهى ترك الادغام والادغام على الوجهين اى بالطاء المهملة والظاء المعجمة ومعناه انه يعطى مالا عفوا اى بسهولة من غير منّ ولا مطل ويُظلم احيانا على بناء المجهول يعنى ربما يؤذيه السائلون بكثرة سؤالهم ويطلبون منه فى غير موضع الطلب فيظلم اى يعطيهم ما طلبوا منه ويحتمل ذلك وينقاد لمن سأله ولا يرد من استجداه فى الاوقات التى مثله يطلب فيها وفى الاوقات التى لا يطلب مثله فيها وقيل معناه انه يسأل منه فوق طاقته ويطلب منه ما لا يقدر عليه والاستشهاد انه روى يظطلم بتقديم الظاء على الطاء المهملة على الاظهار ويظّلم بظاء معجمة مشددة ويطّلم بطاء مهملة مشددة قوله وكذلك متصرفاته اى كل واحد منها توجيه لافراد الضمير الراجع الى الكلمات وقد يوجه فى مثله بانه قد يكنى بالضمير الموضوع للواحد المذكر عن اشياء كثيرة باعتبار كونها فى تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكر عنها بذلك التاويل الا انه فى اسم الاشارة اكثر واشهر حتى قال علاء الدين فى حاشية المطول قد شبه الضمير باسم الاشارة فى التسوية بين الاحوال كلها نص عليه صاحب الكشاف فى قوله تعالى فان طبن لكم عن شىء منه نفسا وقال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى ارأيتم ان اخذ الله سمعكم الآية وحد الضمير فى به اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة كما فى قوله كانه فى الجلد توليع البهق اى كان ذلك وقال القطب الرازى ان كان اسم الاشارة اشارة الى السمع والابصار

والقلوب كانت الاشارة الى الجماعة بلفظ مفرد مذكر وهو خارج
عن قانون وضع اسماء الاشارة لانها وضعت صيغا مختلفة
بحسب اختلاف احوال المشار اليه وان كان اشارة الى ما ذكر
وما تقدم فالضمير يحتمل ان يعود اليه من غير تاويل باسم الاشارة
وقال الكازرونى فان قيل ما وجه اعتبار اسم الاشارة
واقامة الضمير مقامه قلت الاشعار بان الامور المذكورة
امور ظاهرة فيكون الاحتجاج بها اكد ثم قال ومع ذلك فيه تكلف
وقال صاحب الكشاف جاز فى اسم الاشارة ان يشار به الى
الجمع والمثنى على تاويل ما ذكر وما تقدم للاختصار فى الكلام
كما جعلوا فعل نائبا عن افعال جمة ذكرت قبله تقول نعم ما
فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة ثم قال والسر فى هذا ان
اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها ليسا على الحقيقة لانها فى معنى الحرف
وقال التفتازانى يعنى تثنية اسماء الاشارة والموصولات
وجمعها ليسا على قانون اسماء الاجناس بان يلحق باواخرها
الف ونون او واو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا
تانيثهما ليس بالحاق التاء فجوز فيهما ما لم يجوز فى اسماء
الاجناس واريد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر
ما يراد بالمؤنث ولهذا جاز التعبير بلفظ الذى عن الجمع وان
كان بالتاويل **قوله** باسرها اى بجميعها الاسر القد الذى
يشد به الاسير واذا ذهب الاسير باسره فقد ذهب بجميعه
ويقرب منه قولهم هذا الشئ برمته وهى قطعة الحبل

فيما يتعلق بتثنية اسماء الاشارة وجمعها

[illegible]

البالة

البالية **قوله** تنحى على الشوك قال الاصمعى نحوت غصون
الشجرة اى قطعتها وتقول انحيت على حلقه السكين اى
عرضت الجزار بالجيم المضمومة والراء المهملة والزاء المعجمة بعد الالف
القاطع المقضب اى القطع والهوم بكسر الراء المهملة نبت
واذرى البر اى اعطاه الريح يصف الشاعر ناقة تقول
ان هذه الناقة تعمل اسنانها فى الشوك فتقطعه وتسقط
هذا النبات وقيل الضمير فى تنحى يرجع الى الجارية يعنى تعرض
تلك الجارية السكين على الشوك وتلقيه الى الفناء عجبا وقيل
الى وحشية اى تعرض اسنانها المشبهة بالسيف القاطع
على الشوك وتقطعه وتذرى ذلك النبت وجزارا مفعول
تنحى ومقضبا صفة المفعول والهوم منصوب بفعل مضمر على
شريطة التفسير تقديره تذرى الهوم تذرية والنصب هو
المختار بالعطف على جملة فعلية للتناسب اذ ذراء نصب بالمصدر
واصله اذتداء من ذرى غير مهموز لان الجوهرى ذكره فى باب
الالف المقلوبة غير المتحركة قلبت تاؤه دالا والاشهاد ان
فاء افتعل ذال معجمة ولم يدغم فى الدال **قوله** ويلحق الفعل
غير الماضى والحال نونان للتوكيد وقد يلحق الماضى للدعاء ومنه
قول الشاعر ع دامن سعدك ان رحمت متيما اى دام
سعدك فالحقت بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب والتوكيد
هو تقدير الحكم مع رفع الشك الى المحكوم عليه قال سيبويه بالتثنية
اذا قلت اضربن فكانك قلت اضرب اضرب واذا قلت

مطلب الحاق نون التاكيد
للدعاء وبيان معنى التوكيد
انه الذى
اى مع رفع الشك

اضربن فكانك قلت اضرب اضرب اضرب و قال الشارح في شرح
المفتاح الوكد القصد وليس بلغة عربية و قال في شرح الكشف
الوكادة بمعنى التاكيد لا توجد في كتب اللغة و لا في استعمال
العرب لا ان المص نقه في اللغة فكفى استعمال او مصدر
من وكد وكده اى قصد قصده استعمل في التاكيد لما فيها
من التلبس و قال علاء الدين في حاشية شرح المفتاح وفيه
بحث لان في الصحاح وكد وكده اى قصد قصده من غير تعرض
لكونه مولدا وكذا في مجمع البحرين للصغاني والمجمل والغريبين
والتاج وفي الصحاح ومجمع البحرين ان التوكيد بالواو افصح
قوله ولا يلحق الاستقبال فيه معنى الطلب كالامر كمثال الامر
اضربن والنهي لا تضربن والاستفهام هل تضربن والتمني
ليتك تضربن والعرض الا تضربن والقسم والله لاضربن
وفي هذه الاشياء المذكورة معنى الاستقبال والطلب اما في الامر
والنهي فظ واما في الاستفهام والتمني والعرض فلانها بمنزلة
الامر فمعنى هل تضربن اخبرني هل تضربن ومعنى الا تضربن اضرب
ومعنى ليتك تضربن اضرب واما في القسم فلانك اذا
قلت بالله لافعلن فكانك قلت اسال الله ان افعل
والمراد من القسم جواب القسم لا نفسه لان نفس القسم لا يؤكد
بالنون وانما قال غالبا لانه قد يقسم الانسان على ما يعلمه
مما هو ليس من مطلوبه ولا من غرضه كقول من اتى كبيرة
والله لاعاقبن وامثال ذلك كثيرة قوله وشبه بالقسم

نحو اما تفعلن اى شبه بالقسم الشرط المؤكد بما الشبيه ما
بلام القسم في كونها مؤكدا يعنى كان اللام لتاكيد القسم كذلك
ما لتاكيد الشرط فشبه ما يؤكد بما بما يؤكد باللام وهو القسم
وقد اختلف فيه فذهب الزجاج وجماعة الى ان حكمه في لزوم
النون حكم القسم وذهب ابو علي الى انه لا يلزم بل يجوز وفي
تحقيق معنى الطلب في الشرط دقة وحاصلها ان الشرط
شك وقد تقرر ان النفس مجبولة على الفرار عن الشك
وعلى المحبة للعلم بل الاول مرضها والثاني صحتها على ما صرح به
عبد القاهر في دلايل الاعجاز وبالجملة فالشرط من حيث
انه تردد يدل على الطلب تخلصا من المرض اللغوى ولانه
لما اكد حرف الشرط بما كان تاكيد الشرط اولى لئلا ينحط
المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات وهو
ان قوله وقد يلحق بالنفي ويجرى مجرى النفي نحو ربما وقلما
وجوزوا اكثر اما تقومن زيد حملا للكثرة على القلة حملا للنقيض
على النقيض قوله قلبت النون الفا للوقف لان النون الخفيفة
تبدل الفا في الوقف اذا كان قبلها فتحة تشبيها لها بالتنوين
لانها مثله في كونها نونا ساكنة في آخر الكلمة بعد حركة فقالوا
في اضربن في الوقف اضربا كما قالوا في رايت زيدا وان لم يكن
قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين بل حذفها
اجدر لانها ليست لازمة في الوصل بخلاف التنوين ربما
او فيت في علم الجبال وفي داو في على الشيء اى اشرف

ونزل والعلم الجبل وشمالات جمع شمال وهى الريح التى تهب
من ناحية القطب معناه ربما اشرفت على جبل ونزلت و
حططت رحلى فى جبل ترفع ثوبى ريح الشمال اعرابه ما فى ربما
كافة او فيه جملة فعلية ترفعن فعل ثوبى مفعوله شمالات
فاعله والجملة صفة علم والاستشهاد لحاق النون الخفيفة فى ترفعن
وليس فيها معنى الطلب **قوله** والقلة تناسب النفى القلة
تستعمل بمعنى النفى نحو قل رجل يقول ذلك اى ما رجل يقول ولذلك
لا يدخل نواسخ الابتداء على قل كما لا يدخل على ماء النافية ومن
ذلك الحديث الذى ذكره النسائى عن عبد الله بن اوفى قال كان
رسول الله عليه السلام يكثر الذكر ويقل اللغو قال ابن الاثير
فى النهاية اى لا يلغو شيئا وقوله تعالى فقليلا ما يؤمنون
وغير ذلك **قوله** يعنى ان من بين النونين تختص الثقيلة اى
تنفرد الى آخره وتوضيحه ان الاختصاص وكذا التخصيص و
الخصوص يتعدى بحسب مفهوم الاصلى الباء على المقصور عليه فيقال
الجود بزيد اى صار مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا
كثير الا ان الاكثر فى الاستعمال ادخال الباء على المقصور و
ذلك لان اختصاص شىء بآخر فى قوة تمييز الآخر به فاستعمل
فيه مجازا مشهورا وبقى ان فى الرجحان والذى عند الشارح
ان الاول عبارة عرفية والعربى هو ان تدخل الباء على
المقصور ومختار الشريف ان دخولها على المقصور هو
الاستعمال الاصلى **قوله** واما ما اجازه يونس الخ قال ابن

الانبارى

الانبارى هو يونس بن حبيب البصرى اخذ عن ابى عمرو بن
العلاء وسمع من العرب كما سمع من كان قبله اخذ عنه سيبويه
والكسائى والفراء وله مذاهب واقيسة تفرد بها ذكره
الطيبى وذكر فى كشف الوافية ان اول من وضع علم النحو
امير المؤمنين على بن ابى طالب رضى الله عنه وقيل ابو الاسود
الدؤلى استاد الحسن والحسين رضى الله عنهما فاخذ منه
ابناؤه واخذ منهم ابو اسحاق الحضرمى وعيسى الثقفى
وابو عمرو بن العلاء على بن حمزة الكسائى ثم صار اهل الادب
كوفيا وبصريا فالكسائى واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس
ومنه محمد الانبارى كلهم كوفى وسيبويه واخذ منه الاخفش
ابو الحسن سعيد بن مسعدة وقطرب ومنه صالح الجرمى
وبكر المازنى ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحاق الزجاج
وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم ابو على القنوى
وابو سعيد السيرافى وعلى الرمانى ومنهما ابو على الفارسى
ويقال له الفسوى ايضا لانه نشا بشيراز من قرية يقال
لها فسو ومنه ابو الفتح بن جنى ومنه عبد القاهر الجرجانى
كلهم بصرى قيل لم يات بعده من يعبا به **قوله**
وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف قال ابو
البقاء وفى القراءة بالتخفيف وهى قراءة ابن ذكوان وجهان
احدهما انه نهى كما فى قراءة العامة بالتشديد وحذف النون
الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفها

ان يدخل ه

فى منقبة يونس من النحاة

واخذ من عيسى الثقفى الخليل بن احمد واخذ منه سيبويه واخذ من ابى عمرو بن العلاء ص

تحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة
اقل تغييرا والثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان
احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى لا تعبدون الا الله
والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين وتجوز
ان يكون لا تتبعان نهيا لحقه نون التاكيد على مذهب يونس
مكسرة لالتقاء الساكنين تشبيها بنون التثنية ذكره في
الكشاف فاطلاق قوله ليست للتاكيد غير موجه وكذا
ايراد صاحب التلخيص في بحث الحال لا يصلح للاستشهاد بل للتمثيل
الا ان يقال التمسك بالاولى والارجح يكفي في مباحث
الالفاظ سيما في التنزيل ذكره في شرح اللباب والمفتاح
قوله لا تهين الفقير علك الخ اهانه استخف به
والاسم الهوان والمهانة ورجل فيه مهانة اي ذل وضعف
واستهان به وتهاون به استحقره قال الراغب المشهور
ان الفقر هو الحاجة واصله كسر الفقار من قولهم فقرته فقرة نحو
كبدته وبهذا النظر سميت الحاجة والداهية فاقرة وقوله
تعالى الشيطان يعدكم الفقر دليل على ان الفقر مذموم ومنع
الزمخشري ان يبدل قوله تعالى للفقراء المهاجرين من قوله
وللرسول رفعا لمنزلته من ان يسمى بالفقير ومما اشتهر بين
الناس من قوله الفقر فخري فليس بثابت اذ لم يعلم صحته كيف
وقد استعاذ منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره في شرح
التبيان وعل بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل

فيما يتعلق بالفقر

وهي اصلها عند ابي العباس زيدت عليها لام الابتداء وكذا
انّ وعنّ ولانّ ولعنّ ولغنّ لغات فيها ولها معان
احدها التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه
وتختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات انما قاله جهلا وافكا والثاني التعليل اثبته جماعة
منهم الاخفش والكسائي والثالث الاستفهام اثبته
الكوفيون ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى وبحرف التنفيس
قليلا وجاز كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري وتنصب
الاسم وترفع الخبر وقال بعض اصحاب الفراء وقد تنصبهما وزعم
يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا
تاويله عندنا على اضمار يوجد او يكون وعقيل يخفض بها المبتدأ
وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط
الفاء وهو غريب والركوع الانحناء ومنه ركوع الصلوة وركع
الشيخ انحنى من الكبر والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل
الابد وفي الحديث لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله لانهم كانوا
يضيفون النوازل اليه فقيل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان
ذلك هو الله والدهري بالضم المسن وبالفتح الملحد وقال
ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم ربما غيروا في النسب كما قالوا
سهلي في المنسوب الى الارض السهلة ذكره في مختصر اللغة
وذكر في الاساس الدهر دول والله يداول الايام بين الناس
مرة لهم ومرة عليهم وفي الفائق معنى قوله عليه السلام لا تسبوا

مطلب جزم الفعل بعد لعل

مطلب معنى الدهر والدهري

الجالب م
مصدره
ان معناه م

الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره
ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غيره وهذا
خلاف ما ذكره السكاكى من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق
كلاهما يفيد قصر الانطلاق على زيد ذكره فى شرح المفتاح السعدى
وقيل الدهر الذى فى الخبر بمعنى الداهر اى المصرف المدبر المفيض
لما يحدث وقال الراغب والاظهر ان الله فاعل ما يضاف الى
الدهر من الخير والشر والمسرة والمساءة فاذا سببتم الذى
تعتقدونه انه فاعل فقد سببتموه تعالى ثم قال الدهر فى الاصل
اسم لمدة العالم وعليه قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من
الدهر ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة وهو خلاف الزمان فانه يقع على
المدة القليلة والكثيرة وفى الجمهرة الدهر هو مدة الدنيا وقيل بل
دهر كل قوم زمانهم وقال ثعلب فى اماليه الدهر الزمان وقال بعض
اصحابنا الدهر معرفا هو الابد بلا خلاف ومنكرا قال ابو حنيفة لا ادرى
كيف هو فى حكم التقدير وقال ابو يوسف ومحمد هو يقع على ستة اشهر
والرفع ضد الوضع والتبليغ والحمل وتقريب الشىء ومن ذلك
رفعته الى السلطان معنى البيت لا تهين الفقير لعلك تنحنى
يوما وتسقط عن المنصب وتذل والدهر يرفعه ويعزه ويستغنى
هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم اعرابه لا ناهية
وتهين مفتوح على ارادة النون الخفيفة وفاعله انت والفقير
مفعول والكاف اسم لعل وان تركع خبره ويوما ظرفه وقد
رفعه جملة حالية من فاعله والاستشهاد على ان النون الخفيفة

تحذف

حيث م

مطلب الفرق بين نون التوكيد والتنوين

تحذف لالتقاء الساكنين قوله والا لوجب قال الدمامينى
فى شرح المغنى ادخال اللام فى جواب ان الشرطية ممتنع مع ان
المصنفين يفعلونه ثم قال ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا وقفت
على شاهد يحتج به وقد يقال فعلوا ذلك تشبيها لها بلو كما فى
الاهمال وعدم الجزم قوله ولم يتحرك فان قلت ما الفرق بين
هذه النون والتنوين يتحرك التنوين اذا لقيها ساكن وتحذف
النون قلت الفرق ان للتنوين قوة ليست للنون لان التنوين لا يفارق
الاسم عند عدم المانع بخلاف النون ولان التنوين مختص بالاسم
وهو قوى والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم من
قبول القوى الحركة قبول الضعيف اياها قوله وفيه نظر لان اصالة
الثقيلة انما هى عند الكوفيين على ما نقل فيه بحث لان اصالة
الثقيلة انما هى فيما وضعتا له اعنى التاكيد وهى كذلك اذ الثقيلة
افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما يفيد معنى اصل
فى افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيد دون ذلك واصالتها
بهذا المعنى متفق عليها وما نقل من الكوفيين فانما هو بمعنى ان
الخفيفة حقيقة من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه قوله
مع ان الفرع لا يجب ان يجرى على الاصل فى جميع الاحكام هذا
صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان على فساد وههنا يلزم لما عرفته من
لزوم مزية الفرع على الاصل قوله فالمناسبة ان تعدى من
الخفيفة اليها هذا مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة قوله حرف مد
هو الالف والياء والواو السواكن ولم يقيد بمجانسة حركة ما قبلها

اشارة الى ان المص اراد بحرف المد اللين بطريق ذكر الخاص و
ارادة العام اوالى ان فى حرف اللين مدا ما وهو المد الطبيعى
كما ذكر الجعبرى ونفى المد عن حرف اللين فى غير الالف لاينافيه
لان المنفى هو المد الاصلى الخاص والى ان المقسم لم يفرق بينهما كما قال
الشارح بعيده قوله والثانى مدغما وفى بعض النسخ والثانى
مدغما فيه بزيادة لفظ فيه والصواب تركها ولعل الغلط فيها
وقع من الناسخين قوله نحو خويصة تصغير خاصة وياء التصغير
والصاد الاولى ساكنان قوله لان انما يفيد الحصر لتضمنه معنى ما
والا لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم
عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع ولقول النحاة انما
لاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه ولصحة انفصال الضمير معه
ولصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة
واستدل بعضهم على افادة الحصر بان ان يكون للاثبات
وما للنفى ولا يجوز لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون
لاثبات ما بعده ونفى ما سواه او على العكس والثانى باطل بالاجماع
فتعين الاول وهو معنى الحصر وذلك فاسد لان ان لا تدخل الا على
الاسم وما النافية لا تنفى الا ما دخلت عليه باجماع النحاة فتامل قوله
فان التقاء الساكنين جائز فى الوقف مطلقا اى سواء كان احدهما
حرف مد ولين اولا كقولك زيد وعمرو وبكر واعلم انه يجوز
التقاء ثلث سواكن اذا اجتمع هذان الامران اعنى الوقف على ما
الساكن الاول منه حرف لين والثانى مدغم كيد واب واصيم تصغير

اصم ومثله يقع فى كلام العجم كثيرا نحو گوشت ونيست والجمع بين
اربع سواكن ممتنع فى كل لغة وعلى كل حال والوقف لغة مصدر
وقف بمعنى حبس ومنع وهو بهذا المعنى متعد واما الذى هو لازم
فمصدره وقوف وقيل للموقوف وقف تسمية بالمصدر والايقاف
فى هذا المعنى قيل لغو وقيل لغة ردية وهذا بمعنى الصدقة
وقد يقال الوقف لغة الكف عن الفعل والقول واصطلاحا
قطع الصوت اخر الكلمة الوضعية زمانا فقطع الصوت جنس
واخر الكلمة فصل اخرج قطعه عن بعضها فهو اللغوى لا اصناعى
والوضعية ليندرج فيه نحو كلا الموصولة فان اخرهما وضعا لام
وزمانا وهو ما يزيد على الان اخرج به السكت وهذا اجود من
قولهم قطع الكلمة عما بعدها وقطع الحرف عن الحركة لعمومه اشارة
الى انه جامع بخلاف ما قالوا اما قطع الكلمة عما بعدها فلعدم شمول
الوقف على الكلمة التى ليس بعدها شئ وظاهر كلام بعضهم انه يسمى
قطعا وليس من الوقف فى شئ فعلى قوله لا يضر خروجه عن
هذا التعريف ولا عن قولهم قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة
واما قطع الحرف عن الحركة فلعدم شمول الوقف على الحرف الساكن
ومنهم من اجاب بان المراد قطع الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون
بعدها شئ وقطع الحرف عن الحركة على تقدير ان يكون الحرف متحركا
ولا يخ ذلك عن تكلف ومنهم من عرف ذلك بقطع الكلمة
عن الحركة ورد عليه بانه ليس بجامع ولا مانع اما انه ليس بجامع
فلانه لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها فانه يسمى وقفا ولهذا

ذكره فى كنز المعانى وقول العموم

يقال وقف واخطا فى ترك حكمه وهو خارج واما انه ليس بمانع
فلانه لو اسكن اخر الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة تورث
بوقف فانه لا يسمى وقفا وهو داخل ولا يخفى ان مثل ذلك
وارد ايضا على قولهم قطع الحرف عن الحركة ثم الوقف
اختيارى بالباء الموحدة ومتعلقه الرسم لبيان المقطوع من
الموصول والثابت من المحذوف والمجرور من المربوط واضطرارى
وهو الوقف عند ضيق النفس والعى واختيارى بالمثناة
من تحت وهو المنقسم الى التام والكافى والحسن والاضطرارى
لا ينقسم اليها والى القبيح ذكره فى شرح الازهرى قال
القسطلانى الوقف كامل وتام وحسن وناقص وهو الذى
يسمى قبيحا لانه اما ان يتم اولا الثانى الناقص والاول اما
ان يستغنى عن تاليه اولا والثانى اما ان يتعلق به من جهة
المعنى فالكافى او من جهة اللفظ فالحسن والاول اما ان
يكون استغناؤه كليا اولا فالاول الكامل والثانى التام
وفى شرح الكشاف للشريف الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلا
قبيح وعلى ما يفيده حسن فان استقل ما بعده ايضا يسمى
تاما والا يسمى كافيا وحسنا غير تام والوقف على باسم
قبيح وعلى الله او الرحمن كاف وعلى الرحيم تام وقال صاحب
المكتفى وحكم القبيح ان لا يفعل الا لضرورة النفس ويعاد
وحكم الحسن ان يجوز الوقف بلا ضرورة لكن يعاد وحكم
الكافى ان يجوز ان لا يعاد وفى التام الوقف وعدم الاعادة

واجب

واجب واولى قال السجاوندى الوقف لازم وهو الذى اذا
وصل غير المرام ومطلق وهو ما يحسن الابتداء بما بعده
وجايز وهو الذى يجوز الوصل فيه والفصل لتجاذب الموجبين
من الطرفين وقال الجزرى وليس فى القران وقف واجب
اذا تركه القارى اثم ولا حرام اذا فعله اثم الا ان يكون لسبب
شرعى يستدعى تحريمه فيحرم كان يقصد الوقف على ما من اله وانى
كفرت من غير ضرورة قال القسطلانى والذى قدروه انه لا يوقف
دون الموصوف والخبر والمضاف اليه والفاعل والموكد والمعطوف
نسقا وبيانا الا اذا كثر المعطوفات وطال الكلام او كان عطف
جملة على جملة ودون صلة وبدل والمجرور والمجزوم والتمييز والتفسير
والحال والمستثنى والمشار اليه وعلة وسبب ولا على الفعل دون
المفعول ولا على الظرف دون ما عمل فيه ولا على احد مفعولى
ظننت ولا على اسم ان ولا على التمنى والشرط والاستفهام والامر
والنهى دون اجوبتها ولا على القسم دون جوابه ولا على حرف
دون ما دخل عليه ولا على الرافع اللفظى دون المرفوع ولا على
الناصب دون المنصوب ولا على المجاور دون ما جاوره نحو
يشتهون حتى يقول وحور عين فى قراءة الجر واجاز الاخفش
دون النعت والمنسوق وابو على دون الا وهو فى موضعين
احدهما ما بمعنى لكن كقوله تعالى الا ما اضطررتم وثانيهما ما بمعنى
الواو كقوله تعالى الا من ظلم وقال ابو عبيدة دون الا خطأ والا
سلاما والا اللمم وقال ابن مقسم على رأس الاية كقوله تعالى

تجاذب الموجبين

واخواتها دون خبرها ولا على كان
واخواتها دون خبرها ولا على ان
واخواتها دون اسمائها

الا ال لوطا والا العجوز او الا عبادك ذكره في عين المعاني قوله
سلمنا انه اراد غير الوقف الخ اعلم ان تسليم هذه الارادة ثم
لان المفهوم من حصر الحكم في شيء هو ان لا يجري في غيره والتقاء
الساكنين جاز فيما ذكره المص وفي الوقف مطلقا وفي الكلمات
اذا عددت تعديدا وكان قبل اخرها لين وقفا ووصلا
سواء كانت تلك الكلمات من حروف الهجاء نحو قاف وميم
وعين او لا نحو زيد وانسان وغيرهما مما بناؤه لعدم التركيب
اما وقفا فلما ذكره واما وصلا فللفرق بين ما بني لعدم المقتضي
للاعراب وهو التركيب وبين ما بني لوجود المانع وهو مشابهة
مبني الاصل ولم يفصل بالعكس لقلة ما بني لعدم المقتضي وكثرة
ما بني لوجود المانع ومنهم من زعم ان السكون فيها حال الوصل
ايضا على نية الوقف وفي كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة
دخلت عليها همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر
نحو الحسن عندك وايمن والم الله يمينك كما ذكره النحرير واما حلقتا
البطان بالمد فشاذ فعلم بما ذكرنا ان الاعتراض لعدم استقامة
الحصر وارد وان الجواب الاخير الذي ذكره النحرير ايضا غير مستقيم
لان الحكم بكونها من الشواذ لا يستقيم في الامثلة التي اوردنا
لانها مطردة غير شاذة فتامل فيه قوله في الاسم المعرف باللام
اعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمزة
للوصل وعند الخليل الكل اي ال للتعريف وعند المبرد حرف
التعريف الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للفرق بين همزة

التعريف

التعريف وهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه والمذاهب
الثلثة مذكورة في شرح الرضي مع ادلتها قوله ونحو ذلك انما اختير
ذلك لانه ادخل في الاستعمال واولى كلفظة الفعل بيانه
ان الرجل اذا قال اكرمت زيدا واحسنت اليه واعطيته كذا
فتقول نعم ذلك كما تقول نعم فعلت فصار كانك اعدت
جميع ما ذكر الا انك اختصرت وكذلك ههنا ولو قيل تلك
وانما اشارة الى جميع المذكورات لكان تصريحا لا كناية عنها
كذا في شرح الكشاف للشارح وقال صاحب الكشاف في تفسير
قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا اعبر عن الاتيان بالفعل
لانه فعل من الافعال والفائدة فيه انه جار مجرى الكناية
التي تعطيك اختصارا ووجازة تغنيك عن طول المكني
عنه قيل مراده الكناية اللغوية وهي عدم التصريح بالشيء
كتسمية الضماير بالكناية وقيل يمكن الحمل على الاصطلاحية و
هي ان ينفي العام بنفي الخاص وهذا ابلغ لكن عبارته لا تساعد
فقول ابن كمال باشا في تفسير هذه الاية وهذا من قبيل ذكر
العام في موضع الخاص فان اريد به معنى الخاص بخصوصه فمجاز
مرسل والا فحقيقة وليس بكناية ليس على ما ينبغي قوله
قلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود
المشروط يفهم من هذا الجواب ان السائل قد اصاب في سؤاله
وشرط التقاء الساكنين على حده عند المص موجود في المثالين
المذكورين وليس كذلك لانهم صرحوا بعدم جوازه الا في كلمة

فيما يتعلق بتركيب ونحو ذلك

في تعريف الكناية اللغوية

واحدة ومراد المص بهو هذا الا انه لم يصرح اكتفاء بالتمثيل و
العلامة معترف به كما سيجئ والسر فيه انه اذا كان فى اخر
الكلمة كان محل التغيير فاغتفر حذفه لذلك بخلاف الوسط الا
يرى انهم حذفوا الساكن الاول فى اضربن واضربن مع ان
الاول حرف مد والثانى مدغم لكونهما فى كلمتين لان نونى التاكيد
بمنزلة كلمة منفصلة فان قلت لم لم يحذف فى اضربان واضربنان
مع انهما كلمتان قلت مقتضى الاطراد ان لا يفرق بين الواو
والياء والالف فى الحذف لكن عدم حذف الالف لعارض وهو
ان الالف لو حذفت من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف ولو
حذفت من جمع المونث لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات
مع خفة الالف واستثقالهما **قوله** ويحذف من الفعل معهما كما
مع كل واحد منهما فلا يرد ما قيل ان الخفيفة والثقيلة لا يدخلان
معا دفعة واحدة فى الامثلة الخمسة حتى يحذف معهما النون
فى الامثلة الخمسة **قوله** ولم يحذف الالف من يفعلان وتفعلان
لئلا يلتبس بالواحدة قال جلال الدين الغجدوانى وطال ما
يختلج فى صدرى ان الجمع بين رفع الالتباس وحذف الالف
ممكن وذلك بان يجعل الفتحة كالالف فتكسر نون التاكيد كما
كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل الفرق بين الفعل الواحد
وفعل التثنية حتى وجدت فى بعض شروح المفصل تعليلا اخر
كذلك مع ما يقوى به اختلاجى فقيل فلا يحذف الالف لانها
خفيفة خفية وجودها كعدمها فلو كانت المؤكد بعدها مفتوحة لكان

لزوم

لزوم الالتباس بالفعل الواحد عند حذف الالف وجها لمنع
حذفها ولكن النون بعد الالف مكسورة فلم يلزم الالتباس وفيه نظر
يظهر بالتدبر فيما اسلفناه قبيل هذا من قولنا قلت مقتضى الاطراد
الخ **قوله** وقيل حد التقاء الساكنين **قوله** مشعر بان المذهب
ما ذكرنا وليس كذلك اذ لا خلاف بين علماء هذا الفن فى ان التقاء
الساكنين انما يغتفر اذا كان فى كلمة واحدة ومراد المص بل من لم يذكر
هذا القيد ايضا هو هذا القيد الا انه لم يصرح لما مر وما ذكر من عدم حذف
الواو والياء عند البعض ليس لانه لا التقاء الساكنين على حده
بل لانهما ضمير الفاعل او فاعل فارتكب على التقاء الساكنين على غير
حده للضرورة وان لم يلتبس **قوله** جار الله العلامة يسمى جار الله
لانه جاور بيت الله خمس سنين وتاء علامة للمبالغة ووجهها ما
اشار اليه العلامة من انه اذا قيل رجل علامة اقتضى ان يقدر
موصوفه جماعة وحمل على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبنى
على عدهم هذا الواحد جماعة لكثرة علومه قال التفتازانى فى التحقيق لتانيث
الموصوف ونظيره استعمال الجمع فى الواحد للتعظيم وقالوا فى صفة
الله تعالى علام ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ احترازا من علامة
التانيث ذكره فى الكشاف وهو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر
الخوارزمى من المعتزلة وقال العلامة اكمل الدين فى شرح الكشاف
انه قد تاب من مذهب الاعتزال وكان حنفيا وسقطت احدى
رجليه من ثلج اصابه فى بعض الاسفار فكان يمشى بجاف
خشب وقيل انه كان اخذ فى صباه عصفورا وشد فى رجله

ان يكون الاول الخ

مطلب لطيف وعدم الاطلاق على الله تعالى
فى مناقب صاحب الكشاف ووجه كون التاء
فى علامة للمبالغة ورجوعه
عن مذهب الاعتزال

جبلا فانفلت من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه في خارجه
فجره به فانكسر رجله فقالت امه له هناك قطعت رجلك فوقع كذلك
ولد بزمخشر سنة سبع وستين واربعمائة وتوفي بجرجانية خوارزم
سنة ثمان وثلثين وخمسمائة وزمخشر بكسر الزاء وفتحها قرية
كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية قصبة خوارزم ومصنفاته الكشاف
وربيع الابرار في الوعظ والمستقصي في مجمع الامثال والقسطاس والاسماء
والافعال والفائق في اللغة والمفصل وحواشيه والانموذج في النحو
والنصرة في التعريف والايضاح في المعاني والبيان واساس
البلاغة والمفرد والمؤلف وصميم العربية وديوان الاشعار و
قسطاس العروض ونوابغ الكلم والديوان المنثور وفوائد العلائق
وواسطة العقد وخلاصة الجواهر الخفية ومكارم الاخلاق وفصوص
الاخبار والاحاديث المسندة ومناقب الائمة في مذهب الشافعي
والنصائح الصغار والنصائح الكبار في الوعظ صنفهما بعد توبته
من الاعتزال **قوله** وههنا موضع تامل اذ لم يلزم من تمثيله بكلمة
واحدة ان لا يجوز في غيره ويمكن ان يدفع بالعناية **قوله** ففي الجملة
اعلم ان في الجملة يستعمل في القلة وبالجملة يستعمل في الكثرة **قوله**
فادخل اما وهي حرف شرط الخ ليس اما كلمة موضوعة للشرط بل حرف
الشرط هو ان وما زائدة ولعل التعبير هو بهذا الا انه تسامح
في العبارة **قوله** فالاكثر ان يجيء اسم الفاعل على فاعل قيل وهذا
سمي به لكثرة الثلاثي اي ولاجل ان اسم الفاعل من الثلاثي على
فاعل سمي بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمفعل والمستفعل لكثرة

الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعل ولا اسم المستفعل ورد بانه ليس القصد
بقولهم اسم الفاعل اسم الصفة التي تجيء على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم
ما فعل الشيء ولما يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء
حتى اسم المفعل والمستفعل واعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على من
لم يفعل الفعل كالمنكر والقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وغير
ذلك كذا في جناح الفلاح واعلم ايضا قد يكون الفاعل بمعنى
مفعول فيه كيوم عاصف اي تعصف فيه الريح وليل نائم وهم
ناصب وبمعنى مفعول كغامر ضد عامر وسر كاتم وعيشة راضية
وماء دافق ذكره الجوهري وكابس بمعنى مكبوس ذكره ابن مالك
في شرح التسهيل وقال الرضي في عيشة راضية وماء دافق الاولى
ان يكونا على النسب كقابل وما شبه اذ لا يلزم ان يكون فاعل
الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كقابل بل يجوز ايضا كونه مما منه
الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ **قوله** والاكثر ان يجيء
اسم المفعول على مفعول ولهذا سمي به لكثرته في الثلاثي فان قيل لم سمي اسم
المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر اجيب لان المراد المفعول به
يقال فعلت الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر وبقي الضمير
مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله **قوله**
وانما قال والاكثر لانهما قد يكونان على غير فاعل قيل فيه نظر
لان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل البتة ولذلك سمي به وما
يكون على غيره فمن الصفة المشبهة وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى تمييز
بين اصطلاحات الادباء **قوله** نحو ضراب الحج بقي ههنا صيغ

يقال ه

في استعمال في الجملة
وبالجملة

صيغ المبالغة

للمبالغة في الفعل من الفاعل كفسيق وكبار بضم الفاء وتخفيف العين
وسيف مجذم بكسر الميم وفتح العين مشترك بين الآلة والمبالغة
وطوال بضم الفاء والتشديد مشترك بين الجمع والمبالغة وعلامة
بالتشديد وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين
وضحكة بضم الفاء وفتح العين ومجذامة ومعطير بكسر الميم فيهما
وسكون الفاء وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول
ويستوي المذكر والمونث في التسعة الاخيرة وقالوا مسكينة
حملا على فقيرة قيل ويكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله
تعالى كان وعده ماتيا اي آتيا قال الرضي والاولى انه من اتيت
الامر اي فعلته بمعنى كان وعده مفعولا وربما استغنى عن فاعل
بمفعل كجنة فهو محب ولم يقولوا احاب وعم الرجل بمعروفه فهو
معم وبمفعل نحو الم متاع القوم فهو ملم ذكره ابن مالك في التسهيل
قوله وحلوب في اسم المفعول فيستوي فيه المذكر والمونث وقد
يلحقه التاء للنقل الى الاسمية وللوحدة فيكون بعد لحاق التاء
ايضا صالحا للمذكر والمونث وفعول بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر
والمونث وقد قالوا عدوة الله حملا على صديقة ذكره في المراح
وشرحه ويجيء فعول للمبالغة ويستوي فيه المذكر والمونث اذا
كان بمعنى فاعل وذكر الموصوف وان لم يذكر فلا يستويان و
اذا كان بمعنى المفعول فلا يستويان ذكر الموصوف اولا قوله
وكذا الصفة المشبهة اسم فاعل هذا الاطلاق عندهم ليس على الاطلاق
لانهم ميزوا الكل واحد منهما بتعريف على حدة في كتبهم واعتبروا الحدوث

تحسب

بحسب الوضع في اسم الفاعل والاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار
في الصفة المشبهة وان اعتبر الثبوت بعضهم فيها ونحو خالد ودائم
وثابت ومستمر وباق وراسخ ومؤمن وواجب وكافر وضامر
في فرس ضامر فما يدل على دوام الفاعل والثبوت لا بمجرد تقضيا
واما نحو حائض وطامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث
فليس باسم اذ معنى الثبوت عارض وكذا في صفات الله نحو الله عالم
وقالوا اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث الى صيغة اسم الفاعل
فتقول في حسن حاسن الآن او غدا قال الله تعالى في ضيق لما
قصد به الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة
مشبهة قوله لان القائم مقام الفاعل لفظا الى آخره انما قال لفظا
لانه في المعنى هو المجرور فقط على ما ذهب اليه صاحب اللباب وهو التحقيق
وان كان الاكثرون على خلافه قال شريف الدين الجرجاني حروف
الجارة توصل معنى الفعل الى مجروره ومنصوب المحل ومرفوع
المحل هو المجرور وحده لا مجموع الجار والمجرور ليرد الاشكال بان
المجموع ليس باسم والاسناد اليه من خواصه والقول بان الجار والمجرور
في محل النصب والرفع مساهلة في العبارة اتكالا على ما تقرر من
القواعد قوله وظاهر كلام صاحب الكشاف ان مثل هذا الفاعل
يجوز ان يتقدم لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه مسؤولا
ان عنه فاعل المسؤول قال البيضاوي وابو البقاء ما ذكره الزمخشري
خطأ لان الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم وقال صاحب التقرير
عناية للزمخشري وانما جاز تقديمه مع انه فاعل لكونه ظرفية

التباس

لا للعوض فاعلية ولان الفاعل لا يتقدم لالتباسه بالمبتدأ ولا
ههنا ولانه ليس بفاعل حقيقة ورد بانه تعسف سأل ابن
جني ابا علي عن قولهم فيك يرغب فقال فيك لا يرتفع بما
بعده فاين المرفوع فقال المصدر اى فيك يرغب الرغب
وفيك ظرف وهكذا يصح سيبويه الكتاب وبجعل الضمير في مسؤول
للمصدر يجعل عنه في موضع نصب وفي شرح الالفية لابن المعطي
ان كان مفعول المجهول جارا ومجرورا فلا يتقدم على الفعل لانه لو قدم
اشتغل الفعل بضميره ولا يمكن جعله مبتدأ لاجل حرف الجر ومنهم
من اجاز محتجا بهذه الآية لان مفعول ما لم يسم فاعله مفعول في
المعنى والمفعول جائز التقدم على عامله فان قيل كلام الكشاف نص
في جواز التقدم فما وجه قول الشارح فظ كلام الكشاف قلنا وجهه
احتمال كلامه التاويل بجعله من قبيل الاضمار والتفسير كان الزمخشري
بقوله كالمغضوب في غير المغضوب وقول الشارح قدم على زيادة
منه مبنية على الظاهر **قوله** وفعيل قد يجيء بمعنى الفاعل كالرحيم وقد
يجيء بمعنى مفعل قليل كالذكر الحكيم اى المحكم على تاويل الرضي ووجيع
بمعنى وجع والبيم بمعنى مولم وسميع بمعنى مسمع ذكره الجوهري وقال
صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى بديع السموات قيل بديع
بمعنى المبدع كما ان السميع في قول عمرو ابن ريحانة الداعي السميع
بمعنى المسمع وفيه نظر انه لا يثبت لذلك والاستشهاد في البيت لان
داعي المتوق لما دعا القائل صار هو سميعا الدعوة فتسبب لكونه
سميعا فاوقع على الداعي اسم السميع لكونه سببا فيه على ان الشاذ لا يقاس

علیه

علی ان ثبت ذكره الشارح في شرحه وفيه تكلف لا يخفى وتجيء بمعنى
مفاعل كثير الجليس وحليف وعشير وكليم وانيس ونديم ذكره الرضي
في شرح الكافية والشارح في شرح الكشاف وغدير بمعنى مغادر
من نغادره او مفعل من اغدره ذكره الجوهري **قوله** كالرحيم بمعنى
الراحم مع المبالغة وهي ليست بلازمة لصيغة فعيل مطلقا بل اذا
كان من باب فعُل بضم العين وقيل هي لازمة لها مطلقا
ونقل عن الزمخشري ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة فرحيم
ورحوم ورحمن للمبالغة اذ الكل معدول عن راحم ذكره في حاشية
تفسير القاضي **قوله** وبمعنى المفعول قال الرضي وبناء فعيل بمعنى مفعول
مع كثرته غير مقيس **قوله** الا انه يستوي الى قوله في الذي بمعنى
المفعول والفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
سواء اجرى على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت
بنصير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والقليل هو انه لا يلزمه التاء ذكره
في شرح اللب فلا حاجة على هذا الى تاويل في قوله تعالى ان رحمة
الله قريب بان الرحمة بمعنى المطاوعة او الغفران او الاحسان
او بان القريب بمعنى المسافة تذكر وتؤنث وبمعنى النسب يؤنث
فقط او بان المراد به النسب اى ذات قرب او بان المصدر
المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه او تاويلا بان
معنى الفعل او بان في الكلام حذفا اى شيء قريب واثر رحمة الله
قريب وبانه بمعنى مقروب او بان رحمة اكتسبت التذكير من المضاف
اليه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء

او للفرق بين القريب من النسب
والقريب من غيره قاضي في تفسير قوله تعالى
ان رحمة الله قريب
في سورة الاعراف

فان القريب والبعيد اذا اريد بها القريب
والبعيد في النسب تؤنثها اذا وصف بها
المؤنث فتقول فلانة قريبة مني او بعيدة
اذا اردت الاخبار بقربها او بعدها منك
في النسب واما اذا اريد القريب او البعيد
في المكان فيجوز الامران التأنيث
مع الاصل والتذكير بناء على تقدير موصوف
مذكر فاذا قلت فلانة قريب مني او بعيد
تقديره في مكان قريب مني او بعيد
او قريب مكانه مني وبعيد مكانه

سعد راه

بالياء التحتانية او بان تانيث الرحمة غير حقيقي مع ان الشارح
قال في شرح الكشاف هذا خارج عن قانون النحاة لانهم
لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين الحقيقي وغيره ولا بين كون المسند
فعلا او صفة وقال ابن هشام في المغني المؤنث المجازي يجوز معه
التذكير والتانيث وهذا يتداول الفقهاء في محاوراتهم والصواب
تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا او شبهه
ويكون المؤنث ظاهرا فلا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس
هذا او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان
واعتراض صاحب الكشاف بان هذه الوجوه المذكورة في
التاويل ليست بمطردة ليس بقادح واما تذكير بغي في قوله
تعالى ما كانت امك بغيا على تقدير كونه فعيلا فاما لانه مصدر
كما قالوا في قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم لم يقل رميمة
لانه اراد المصدر او للفواصل ذكره الطيبي او لتشبيهه بمفعول
كما في ملحفة جديد من جديد عند البصرية لا الكوفية لانه عندهم
بمعنى مجدود من جده بمعنى قطعه ذكره الرضي او لانه للنسب
كطالق او لانه للمبالغة ذكره الفاضل القطب كونه للمبالغة
بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا جوابه انه من باب نفي
المقيد وقيده وللشبه اللفظي قد يحمل فعيل بمعنى مفعول
على فعيل بمعنى فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا نحو
امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيذكر ومما يستوي
فيه المذكر والمؤنث مع كونه صفة مفعال ومفعل ومفعيل بكسر الميم

فيها

فيها وفعال بفتح الفاء وفعال بكسرها وتخفيف العين فيهما قوله
والمراد بالضابط امر كلي منطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الكلي قد يراد
به المفهوم الكلي وقد يراد به القضية الكلية والمعنى الثاني المراد ههنا وكذا
الانطباق قد يراد به الاشتمال فمعناه امر كلي يشتمل على احكام جزئيات
موضوعه اشتمالا يتوقف احكامها منه وقد يراد به الحمل فمعناه امر
كلي محمول موضوعه على جزئياته ليعرف احكام جزئياته منه فلو قال
قضية كلية لكان اولى لانه يوهم ارادة المفهوم الكلي وهو ما لا يمنع
نفس تصوره الشركة بل قد توهم بعضهم قوله الا ما شذ منه
عقوق من الاعقاق والقياس معق ونتوج من الانتاج و
القياس منتج وباقل من الابقال والقياس مبقل وماحل من
الامحال والقياس محل ولاقح من الالقاح والقياس ملقح و
ثني من الاثناء والقياس مثن وحق من الاحقاق والقياس
محق قوله فهو مسهب قيل هو وكذا محصن وملفج مستعار من
اسم المفعول كسيل مفعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال
حتى هجر الاصل وربما استغنى عن مُفعِل بمفعول كاجنه الله
فهو مجنون واحزنه فهو محزون واحبه فهو محبوب وقد جاء
محب على الاصل في الشعر واضعفت الشيء فهو مضعوف واحمه
الله فهو محموم وازكمه الله فهو مزكوم واعله فهو معلول على ما ذهب اليه
سيبويه اما قال ابن صلاح قول المحدثين والفقهاء معلول
مرذول عند اهل العربية واللغة وكذا قول النووي انه لحن وقول
صاحب المحكم والمتكلمين يستعملون لفظة المعلول كثيرا وليست منهم

مطلب في معنى الضابط ومعنى الانطباق

على نقض ليس على ما ينبغي على انه قدحا في اللغة علل فهو معلول اى
ذو علة على ما ذكره في الصحاح والمغرب وقدحا اسم الفاعل من
افعل فعال كاسار فهو سار والقياس مسير واجبر فهو جبار
ذكره في الصحاح وفي تفسير القاضي الجبار من جبره على الامر بمعنى
اجبره وفي موضع آخر من الصحاح حساس دراك لغة
او ازدواج ومن فعل ايضا كلبس فهو لباس ونقل
ملبس **قوله** واذ قد فرغنا من السالم فقد حان اى قال
حسن الفناري قد يقال بجواز ان يكون الفاء جوابا لاذ
تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به
بعض النحاة وقال الدماميني في شرح المغني كانه ادخل الفاء
لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط لكن يصد عن ذلك وجود
قد لامتناع دخولها في الشرط وقال علاء الدين البسطامي
في شرح اللباب قد يجرى الظرف مجرى الشرط فيصدر بالفاء
ما بعده نص عليه سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه والفاء
في فنقول اما للعطف على حان فيلزم عطف المضارع على الماضي
وهو ليس بحسن على ما صرح به في شرح المنار او ممتنع على ما صرح به
في كشف الوافية نقلا عن ابن يعيش شارح المفصل واعمال
المستقبل في الماضي لاشتراط صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف
عليه قد يجاب عن هذا بانه ما لا يغتفر في الاوائل يغتفر في
الثواني كقوله تعالى وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت
مع انه لا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا

مطلب اسم الفاعل من افعل على فعال
في مجيء فعال من فعل

فيما يتعلق بعطف المضارع على الماضي

وقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وكقولهم ضربتني هند
وزيد ومررت برجل قائم ابوه لا قاعدين ورب شاة و
سخلتها ويا زيد والحارث وبانه لا اشتراط في عطف الجملة على الجملة
صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه على ما صرح به بعض
شراح المفتاح في اوائل الفن الاول واشار اليه صاحب الكشاف
في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون الى قوله فتكون من الظالمين
والشارح في باب الفصل والوصل من المطول ولا في عطف
المفرد على المفرد كليا كما صرح به علاء الدين البسطامي في حاشية
المطول في قوله وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل حيث قال من
لا يجرى على مقتضى العلم هو والجاهل سواء على انه يجوز اعمال الفعل
المستقبل في الظرف الماضي على ما نص عليه المحققون في قوله تعالى
واذ اعتزلتموهم الى فأووا الى الكهف وقوله واذ لم تفعلوا
الى فاقيموا وقوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون ووجهوه بانه من
باب المبالغة حتى كان هذه الافعال المستقبلة واقعة في الازمنة
الماضية لازمة لها لزوم المظروفات لظروفها او فاء فصيحة
وهي التي تدل على الشرط المحذوف وقيل على السببية وقيل
عليهما وسميت فصيحة اما لافصاحها عن الشرط او السبب او عنهما
او لفصاحة الكلام الذي دخلت هي فيه ولظهور المعنى بسبب
دخولها او وصف لها بوصف صاحبها او لكونها مفيدة
معنى بديعا وواقعة موقعا حسنا وتتنوع الفاء الفصيحة
بتنوع ما دل عليه من المحذوف فتارة يكون المحذوف امرا او نهيا

فيما يتعلق بالفاء الفصيحة

كما فى قوله تعالى فقد جاءكم بشير ونذير اى لا تعتذروا فقد جاءكم
وتارة شرطا كما فى قوله تعالى فهذا يوم البعث اى ان كنتم
منكرين للبعث فهذا يوم البعث وتارة معطوفا كما فى قوله
تعالى فانفجرت اى ضرب فانفجرت وقد يصار الى تقدير
القول كما ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى فى سورة الفرقان
فقد كذبوكم بما تقولون ان هذه المفاجاة حسنة رايقة و
خاصة اذا انضم اليها حذف القول وجعل هذه الآية من ذلك
القبيل كذا ذكره الشارح فى شرح الكشاف **قوله** المضاعف
وانما سمى مضاعفا لانه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة العين واللام
قوله قال الخليل وهو من الخلة والخلة من الخلال فانه ود
يخلل النفس ويخالطها وقيل من الخلل فان كل واحد من
الخليلين يسد خلل الآخر او من الخل وهو الطريق فى الرمل
فانهما يترافقان فى الطريق او من الخلة بمعنى الخصلة فانهما يتوافقان
فى الخصال او الخليل هو الفقير من الخلة او المصطفى المخصص الذى ادخل
فى خلال الامور واسرار العلوم **قوله** التضعيف ان يزاد على
شىء القائم مقام فاعل يزاد الجار والمجرور او ضمير مصدر يزاد على ان
يكون لازما نعم يلزم تفسير المتعدى باللازم الا ان يقال ليس
بتفسير لغة بل من طريق شعور الذهن والكناية لان زيادة الشىء
يستلزم كونه مزيدا عليه كما قالوا فى قول صاحب الهداية فتح بلدة
عنوة اى قهرا هذا ليس بتفسير لغة لان عنى بمعنى ذل وخضع
لازم وقهر متعد بل هو تفسير من طريق شعور الذهن والكناية

لان

لان من الذلة يلزم القهر وان القهر يستلزم الذل ثم التاويل
المذكور معروف فى الفعل المجهول وفى الفعل المعروف جوزه
صاحب الكشاف فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال اى
وقع التقطع قيل بل فى المعروف اولى لانه اصله وقال صاحب الكشف
جعله من هذا والى ضمير الامر لتقرره فى النفوس اى تقطع الامر
بينكم اولى اذ لا يعرف له شاهد والاصل مهدوم بان الاسناد
الى المصدر الملفوظ جاء فى الفرع دونه **قوله** فيجعل اثنين واكثر
قال الطيبى الصواب ان ضعف الشىء مثلاه وضعفيه ثلاثة امثاله
وهو الموافق لقوله تعالى فزده عذابا ضعفا فى النار واذا زاد
على عذابهم ضعفا فقد اتاهم ضعفين فيطابق قوله تعالى فى
موضع آخر ربنا آتهم ضعفين من العذاب روى ابو عمرو عن
ابى عبيدة فى قوله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين قال
معناه جعل الواحد ثلثة اى يعذب ثلثة اعذبة وانكره الازهرى
وقال هذا الذى يستعمله الناس فى كلامهم ومتعارفهم واما الذى
قال الحذاق انها يعذب مثلى عذاب غيرها لان الضعف فى
كلام العرب المثل الى ما زاد وليست تلك الزيادة بمقصورة
على مثلين فيكون ما قاله ابو عبيدة صوابا وقال الراغب الضعف
من الالفاظ المتضايفة كالنصف والزوج وهو تركب الزوجين
المتساويين ويختص بالعدد فاذا قيل اضعفت الشىء وضعفته
وضاعفته ضممت اليه مثله فصاعدا فضعف الشىء هو الذى يثنيه ومتى
اضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله كان يقال ضعف العشرة

فذلك عشرون بلا خلاف واذا قيل اعط ضعفي واحد فان
ذلك يقتضي الواحد ومثليه لان معناه الواحد واللذان يزوجان
هذا اذا اضيف فان لم يضف فقلت الضعفين قيل ذلك
يجري مجرى الزوجين في ان كلا منهما يزاوج الاخر فيقتضي اثنين
لان كلا منهما يضاعف الاخر فلا يخرجان عن الاثنين بخلاف
ما اذا اضيف الضعفان الى واحد فثلثيهما كضعفي الواحد
قوله ويقال له الاصم وهو من له وقر في الاذن فلا يسمع الصوت
الخفي فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة
الصوت لعدم امكان النطق به عند الصوت الخفي ولهذا سمي به ولانه
كرر فيه حرف فشابه الاصم لانه يكرر له الحرف حتى يسمع ولانه لا يسمع فيه
حركة الحرف المدغم قوله وكان اهل الجاهلية اي المدة او الايام
التي كثر فيها الجهل او الخصلة المنسوبة الى الجاهل وتلك تسمى فترة
لفتور الدواعي في العمل بالشرايع التي فيها وهي ما بين الرسل من
رسل الله عز وجل قوله يسمون رجبا شهر الله نون رجبا لان
المراد غير معين وفي التلويح وقع في عبارة فخر الاسلام غير منون
للعلمية والعدل عن الرجب لان المراد رجب بعينه وهذا التعليل
لكون رجب الغير المنصرف معدولا عن الرجب المعرف باللام العهدية
ولو لم يعتبر العدل كان منصرفا اذ ليس فيه الا العلمية حينئذ وهذا
التعليل ذكره صاحب الكشف وتبعه الشارح وفيه بحث وهو
ان رجبا علم لان جميع اسماء الشهور من باب الاعلام الجنسية
يدل عليه دلالة قطعية امتناع شعبان ورمضان من الصرف

فان

فان الالف والنون المزيدتين لا يؤثران في الاسم بمنع الصرف
الا مع العلمية وتعريف العلم يمتنع ان يكون بالاداة فلا يكون
اصل الرجب على ان العدول من علم الى علم باطل غير وارد
كذا ذكره الاصفهاني في شرح البديع ومال الى ان منع الصرف
سهو من الناسخ ويمكن ان يجاب عنه بان بعض الاعلام قد
يدخله حرف التعريف للمح الوصفية الاصلية كالحسن فلعل الرجب
منه وفيه ان ادخال اللام الوضعية ليس مقيسا في شيء من الاعلام
بل هو امر سماعي ذكره الدماميني في شرح المغني والفرق في ذلك
بين علم الجنس وعلم الشخص يحتاج الى نقل ثم العدول عن علم شخص
ليس ببعيد على ان اللام التي تدخل على الاعلام للمح الوصفية
انما تدخلها بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسميين
بها اوصافا لقصد المدح او الذم كما صرح به في شرح اللب للسيد
فليس رح فيما ذكر عدولا من علم الى علم كما ظن واضافة الشهر
الى الله للتشريف والتعظيم ولذا سمي رجب لان الرجب التعظيم
ولانهم كانوا يعظمونه في الجاهلية ولا يستحلون فيه القتال وانما
قالوا اشد تعظيما واذا ضموا اليه شعبان قالوا رجبان وسمي
الشهر به لتشهيرهم اياه حين راوا الهلال قوله كما يسمع في
مختصر الصحاح لا يسمع ط هو الاصوب والكاف للتشبيه وكلمة ما
قيل كافة لها عن الدخول في المفرد وقيل مصدرية عند اكثر
النحاة وكلمة ايضا تاكيد لما يستفاد من الكاف ومن هذا القبيل
قولهم كما ان زيدا من افاضل الناس كذلك عمرو واما قولهم كما ان زيدا

قايم عمرو قاعد فالظاهر ان الكاف ههنا للتحقيق معنى الوجود على
ماذكره علاء الدين البسطامي كما في قوله تعالى رب ارحمهما كما ربياني
صغيرا على ما نقل صاحب اللباب ووجهه شراحه بانه ليس الكاف
فيه للقران في الوقوع كما في قولك كما حضر زيد قام عمرو
لان التربية من الوالدين واقعة والرحمة لهما مطلوب الوقوع
والمعنى اوجد رحمتهما ايجادا محققا كما اوجد الوالدان التربية
ايجادا محققا في الزمان الماضي وقال الراغب الكاف في قوله تعالى
او كالذي مر على قرية ليس للتشبيه المجرد بل للتجديد والتحقيق كما في
قولك الكاسم كزيد **قوله** مستغيث من استغاثه واغاثه
والاسم الغياث بالكسر اي المستغيث المسلوب القدرة و
المستعين الضعيف القدرة والمستجير طالب الخلاص والمستنصر
طالب الظفر **قوله** من الاشهر الحرم وهي اربعة وهي ذو القعدة
وذو الحجة والمحرم ورجب ومعنى سرد متواليات وسردت الحديث
اذا اتيت به على ولائه والمحرم اول الشهور ولذلك دخلت الالف
واللام عليه دون غيره من الشهور لكانهم قالوا هذا الذي يكون
ابدا اول السنة ذكره في النجم الوهاج وذكر في طلاق الواقعات
الحسامية ابتداء السنة عادة من المحرم واما اول ايام الاسبوع فالصواب
انه يوم السبت لما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال
خلق الله التربة يوم السبت والجبال يوم الاحد والشجر يوم الاثنين
والمكروه يوم الثلثاء والنور يوم الاربعاء وبث فيها الدواب
يوم الخميس وخلق آدم يوم الجمعة بعد العصر في آخر ساعة منه وقول

في كون الكاف للتحقيق وللقران وللتجديد

في معنى المستغيث

في اسامي الاشهر الحرم

في دخول الالف واللام على المحرم دون غيره

ابتداء السنة المحرم

ابتداء الاسبوع يوم السبت

الث

الث عالم شرا ان الدهر يوم وليلة يكران من سبت عليك
الى سبت وقال ابن السيدة اولها الاحد وقال النووي في
شرح المهذب سمي يوم الاثنين لانه ثاني الاسبوع والخميس به
لانه خامسه وقد كان لشهور الاهلة والايام الاسبوع في
صدر الجاهلية اسماء غير هذه الاسماء وكان المحرم يسمى المؤتمر لانهم كانوا
يائتمرون فيه الغارات فسمي المحرم لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم الجنة
فيه على ابليس وسمي صفر ناجذا لانه ينجذ الابل اي يهزلها فسمي
صفر الاصفار الاشجار فيه او لاصفار مكة من اهلها اذا سافروا
يقال دار صفر اي خال او لاصفرار وجوههم حين وقع في الناس
فيه وباء وسمي ربيع الاول خوان وربيع الآخر وبصان فسميا
ربيعين لارتباع الناس فيهما اي اقامتهم في الخصب والجادان
حنين ووزنة فسميا جادين لجمود الماء فيهما يوم سميا وجميع
الشهور مذكرة الا جمادين ورجب الاصم لانه لم يسمع فيه صوت
السلاح فسمي رجب لتعظيمه وتعظيمهم فيه الهتهم وفي الروضة لم يعذب الله
تعالى امة في شهر رجب وفيه نظر لان قوم نوح عليه السلام اغرقهم الله
تعالى فيه كما قال الثعلبي وشعبان عجلان فسمي شعبان لانشعاب
القبايل فيه وتفرقها في الغادة او لانشعاب الخير فيه لرمضان
ورمضان ناتق فسمي رمضان لانه يرمض فيه الذنوب اي يحرقها او
لرمض الفصال وشوال عذل بالذال المعجمة فسمي شوالا لشول الناقة
فيه بذنبها يوم التسمية ليعلم الذكر انها حامل اولان العرب كانت
تشول فيه اي تبرح عن امكنتها وذو القعدة هواع فسمي ذا القعدة

في وجه تسمية كل واحد من الشهور باسمه المشهور

لقعودهم في رحالهم عن الغزو والحرب وذو الحجة بتركه لبروك
ابلهم فسمي ذا الحجة لاداء الحج فيه وكانوا يقولون ليوم الاحد اول
وليوم الاثنين اهون وللثلثاء جبار وللاربعاء دبار و
للخميس مونس وللجمعة العروبة وللسبت شيار ذكره في
غرر التفاسير وقال بعض اكابر المتاخرين ايام الاسبوع مع
من الاعلام الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد لفظ الاثنين من
اللام والسر في جعل هؤلاء من الاعلام الغالبة وان لم تثبت
جنسها محافظة على القاعدة التي هي ان الاعلام التي لامها لازمة
في الاصل اجناس صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فلا جرم
وجب ان يجعل جنسيتها مقدرة والثلثاء والاربعاء لما جعلا
اسمين جعلت الهاء التي في العدد مدة فرقا بين الحالين ذكره
في مجمع الصغاني وفي بعض شروح الكشاف قد اطبقوا على
ان العلم في ثلثة اشهر هو مجموع المضاف والمضاف اليه شهر
رمضان وشهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر وفي البواقي لا يضاف
الشهر ثم في الاضافة يعتبر حال المضاف اليه في اسباب منع
الصرف ووجوب دخول اللام وامتناعه وفيه ان الامام
ذكره في تفسيره ان رمضان مختلف فيه اختيار المجاهد انه اسم الله
ولذا لا يجوز ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان بل شهر
رمضان واختيار محي السنة وهو الصحيح ان رمضان اسم للشهر
واختيار صاحب التيسير ان شهر رمضان من قبيل اضافة الجنس
الى النوع كيوم الجمعة والاسم رمضان واليه مال الرازي فقول من قال

في لزوم اللام في ايام الاسبوع

في بيان مدة الثلثاء والاربعاء

في لزوم اضافة الشهر في ثلثة اشهر

كون رمضان اسم الله تعالى

ان العلم لو لم يكن لشهر رمضان لما جاز اضافة شهر اليه لعدم
جواز انسان زيد ليس بصحيح قوله حركة نعال في مختصر الصحاح حركة
فقال الحركة ضد السكون والقائل المقابل مما يتعلق به السماع بل الخبر
وصوته والنعال جمع نعل وهي الحذاء مؤنثة تصغيرها نعيلة
تقول نعل وانتعل اي احتذى وانعل خفه ودابته ولا تقل
نعل فالمضاف محذوف على الوجهين قوله ولا قعقعة
السلاح والقعقعة حكاية صوت السلاح ونحوه ففي قعقعة
السلاح تجريد في الاول وتخصيص في الثاني كما في قولهم
العلم صفة قائمة بغيره او تخصيص به والواو في ولا قعقعة
هي المقترنة بلا المذكرة للنفي المؤكدة لشرطين سبقها بنفي
وعدم قصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل
منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق والعطف من عطف
الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات
واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد
ولا عمرو وجاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي عند البصرية
واما عند الكوفية فلفظ لا بمعنى غير وجاء قوله فاذهب فاي
فتى في الناس احرزه من حتفه ظلم وبح ولا جبل لان المعنى
لا فتى احرزه مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا
نحو ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير واما وما يستوي
الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور
وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة

في معنى قعقعة السلاح

في بيان الواو العاطفة عند معارضتها بلا المؤكدة

والخامسة زوايد وقد يقال قصد نفي الاستواء من كل واحد منهما
مقيسا الى الآخر كانه قيل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور
مع الظلمات فان قلت كلمة لا في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو تفيد
التصريح بعموم النفي اذ بدونه ربما يحمل على نفي الاجتماع فلا يكون
زائدة بل مفيدة معنى مقصودا قلت افادتها المعنى لا تنافي
تسميتها بالزائدة فانهم يسمون كان في كان زيد فاضلا
زائدة وان كانت مفيدة للمعنى وهو المضي والانقطاع قوله
ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم نجعلهما في
تعريف واحد لتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد اذ لم يوجد
قدر مشترك كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما
واطلاق المضاعف على قسمين من قبيل اطلاق اللفظ المشترك
على معانيه المختلفة ولا يخفى تعذر تعريف العين الشامل للشمس
والذهب وغيرهما ولم يتعرض للمزيد فيه مع ذكره في هذا القسم
لان حكمه حكمه لا مخالفة بينهما قوله ما كان عينه ولامه من جنس
واحد فان قيل هذا منقوض بنحو فرح فانه ليس عينه ولامه
من جنس بل العينان كذلك قلت المراد بيان المضاعف
الذي يكون التضعيف فيه اصليا ولم يكن بسبب زيادة حرف
قوله كما ترى الكاف بمعنى على كما في كن كما انت وقول بعضهم
كخير حين قيل له كيف اصبحت اي على ما انت وعلى خير وقيل
المعنى بخير ورد بانه لم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقد يكون
للتعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم

جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة وللمبادرة
وتسمى كاف المفاجاة والقران وللتقييد على ما ذكره علاء الدين البسطامي
في حواشي المطول في قوله تعالى القرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة
حيث قال وما في كما نعم كافة والكاف للتقييد والتقدير الغرابة
كذا على الوجه الذي فهم ثم قال وبالجملة فليست للتشبيه قطعا بل
للتقييد وقد صرحوا بان هذه الكاف لا عامل لها كما لا معمول
لها لانها لم يبق حرف جر حينئذ قوله فقول المضاعف مبتدأ
فان قيل فقد صرح في كشف الوافية ان مقول القول يكون جملة محكية
ولا يكون مفردا الا اذا كان قولا مصدرا كقولك قلت قولا
حقا وربما يحذف المصدر ويترك صفة منصوبة كقولك قلت
حقا فاذا وقع في مقول القول مفرد فهو مبتدأ خبره محذوف او خبر
مبتدأ محذوف قلت هذا على ما هو المشهور من كون القول هو
التلفظ بما يفيد فائدة تامة على ما ذكره القاضي في انوار التنزيل
واما على ما ذكره الرضي ونقلناه في اوائل هذه الرسالة من ان
الكلام واللفظ والقول من حيث اللغة بمعنى يطلق على كل حرف
من حروف المعجم او المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا فلا كلام في
كون مقول القول مفردا قال ابن التمجيد في حاشية انوار التنزيل
بعد ما قال وحقيقة القول التلفظ بما يفيد فائدة تامة فالمهملات
والكلمات المفردة والمركبات الناقصة ليست باقوال والاولى
ان يعم ما لا يفيد لصحة قولهم في قيود التعريفات قولنا هذا الاخراج
الشيء الفلاني منسوب الى الكلمة واحترز من كلمات التعريف والى مركب

فيما سبق مقول القول

ناقص من الفاظه الا ان يصار فى امثال هذا الى المجاز واعلم
ان للعرب فى القول ثلثة مذاهب اكثرها حكاية ما بعده فمحل النصب
ان كانت جملة لوقوعها موقع المصدر كانه قال قولا ثم عدل الى
الجملة لارادة الخصوص لانها بمنزلة النوع من القول ولذا ينصب
المعطوف عليها كقال زيد عمرو الظريف ونفسه منطلق ولا عمرو
وبكر منطلق ان اذا لم ينقل المحكى عنه لانه يلتبس ان النعت والتاكيد
والمعطوف داخل فى الحكاية واعتبار الخواص والمزايا فيما حكى
الله تعالى قيل فى المحكى وقيل فى الحكاية وهو الظاهر وفى
قوله تعالى قالوا سلاما اجمع القراء على نصبه لان المراد التبرى
لا التحية اى تبرأنا منكم تبرأ او سلمنا منكم سلاما ولذا انتصب
وفى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام فى النصب وجهان على
المصدرية اى سلموا سلاما وعلى انه مفعول قالوا لانه معنى قولهم
كما تقول حقا لمن قال لا اله الا الله ورفع الثانى على انه خبر مبتدأ اى
امرى سلام او مبتدأ محذوف الخبر اى عليكم سلام والمذهب
الثانى لبنى سليم اجراء القول مجرى الظن من غير شرط والثالث
اجراؤه مجرى الظن باربعة شروط الاستفهام والخطاب والاستقبال
وان لا يفصل بين حرفى الاستفهام والفعل باجنبى غير الظرف
كذا فى بعض شروح الكافية قوله وهو الظاهر ان هذه الواو
من الحكاية لا من المحكى والواو التى فى نسخ المتن ليست فى محزها
فان قيل الخبر قد يكون مع الواو وان كان حقه ان لا يكون
بها كخبر المبتدأ على ما حكى الرضى وان كان قليلا وذكره الدمامينى

فى بحث الجمل من شرح المغنى وخبر باب كان كقول الحماسى فلما
صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقعة بعد الا كقولهم
ما احد الا وله نفس امارة وخبر لا الواقعة بعد لابد كقولهم
لابد وان يكون قالوا هذه الواو لتاكيد لصوق الخبر بالاسم كالواو
التى للتاكيد لصوق الصفة بالموصوف فى قوله تعالى سبعة وثامنهم
كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
ونحو ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال فى كون
كل منهما حكما لصاحبه على ان صاحب المفتاح قال ان قوله تعالى
ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة فى سياق النفى فتعم وذو الحال
كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف بجعل الواو
لتاكيد اللصوق كما ذهب اليه صاحب الكشاف ومن قلده سهو
ثم اعتذر لصاحب الكشاف بانه لا عيب فى السهو للانسان لانه
ذهول يزول بادنى تنبيه والبشر لا يخلو عنه وانما العيب فى الخطاء
وهو ان يستقر الصورة المنافية للحق فلا يزول بسرعة بل لا يزول
اصلا او يزول بعد اتعاب ورد بانه قد تكرر فى الكشاف
الحمل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهوا سهو
ولا شك ان معنى الجمع تناسب اللصوق وباب المجاز مفتوح فقول
صاحب الفوايد دخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم
لاتحادهما ذاتا وحكما وتاكيد اللصوق يقتضى الاثنينية مع
انا لا نسلم ان الواو تفيد التاكيد وشدة اللصوق فليس بذلك
قوله من الثلاثى حال يعنى اما من ضمير عينه ولامه وقد جوز

في الفرق بين السهو والخطاء

في وقوع الحال عن المضاف اليه و في عامله

بعض النحاة انتصاب الحال عن المضاف اليه من غير تاويل واعتبار
شرط على ما ذكره في حواشي شرح المفتاح السعدي ومنعه بعضهم
معللا بان الحال جزء من المخبر عنه والمضاف اليه لا حظ له في
الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح ان المضاف اليه ان كان
فاعلا او مفعولا في المعنى جاز والا فلا الا انه قد جاء كقوله تعالى
بل ملة ابرهيم حنيفا واجاب عنه بعضهم نقلا عن صاحب الكشف
بان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول
فكان في حكمه كما في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا
فان لحم الاخ هو الاخ وبالعكس ذكره في كشف الوافية وقال
الدماميني قالوا لا يقع الحال من المضاف اليه الا بان يكون المضاف
جايز العمل في الحال وبان يكون جزءا منه او كجزء منه في صحة الاسقاط
والاستغناء به والمعتبر في تلك الصحة حال العامل كذا ذكره
ابن كمال باشا في شرح المفتاح ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال
فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل الشبيه بحرف
الجر كانه قيل ملة ثبتت لابرهيم حنيفا والصحيح ان عاملها
عامل المضاف اليه لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور واما
حال من المبتدا وقد جوز جماعة من النحاة الحال من المبتدا وجعلوا
العامل انتساب الخبر الى المبتدا فانه معنى فعلي قائل للتقييد ان
قصد هناك تقييد كذا ذكره سيد المحققين في حواشي شرح المفتاح
واعترض عليه بانه قد صرح بعض النحاة بان تاخير الحال في مثل
هذه الصورة لازم لان مثل هذا العامل ضعيف لا ينعقد الكلام

المناسبات النحوية تابعة للاستعمالات

في جواز حذف الموصول مع بعض الصلة

انعقاد الكلام فقيل ذلك ليس له قوة العمل في الحال واجيب
بان هذه الجهة وان كانت معقولة الا ان المناسبات النحوية
تابعة للاستعمالات والاستعمال باعد السيد المحقق لقوله
تعالى فله جزاء الحسنى فقدم جوابان جزاء في قراءة النصب
حال من المبتدا وهو الحسنى وقوله تعالى والارض جميعا قبضته
يوم القيامة نص فيما ذكرنا بخلاف الاية الاولى فانه تحتمل
ان يكون حالا من ضمير الخبر وهو الظرف المتقدم وكذا ان تجعل
عامل الحال لفظ كان في الخبر واختلاف عامل الحال وذيها
جايز عند مجوز الحال من المبتدا وهو سيبويه واتباعه وقد قال
سيد المحققين في قول التلخيص فالفصاحة في المفرد خلوصه
ولا يحسن جعل الظرف حالا من المبتدا بناء على جوازها
منه على تاويل لان المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة
حال كونها في المفرد وان كان المال واحدا ثم قال وقس على
هذا امثاله من التراكيب وراع فيها جانب المعنى وان احوجك
الى زيادة تقدير في الالفاظ ويجوز ان يكون قوله من الثلاثي
صفة للمبتدا بان يقدر متعلقه معرفة اي المضاعف الكاين
من الثلاثي على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته
وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتاخرين ذكره
الدماميني وفيه بحث لان الكاين المقدر في مثله للثبوت
كالمؤمن والكافر فاللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول
فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وذكر بعضهم ان تقدير

المتعلق في مثل معرفة مبني على اعتبار التدريج بمعنى انه يقدر اولا منكرا
اذ لا دلالة للظرف على زيد منه ثم يعتبر تقدير اللام ثانيا وفيه ان تقدير
المعرفة ناش من المقام كما اشار اليه الشريف المحقق لا من دلالة الظرف
ثم قال ذلك البعض وتجويز جعل المنكر صفة للمعرفة بنية حذف اللام
وللمضاف بتاويل فك الاضافة على ما نص عليه ابو علي في الشيرازيات
وبنى عليه قوله كان مزاجها عسل وماء اي كان مزاجها الحاصل
وقوعه خبرا مع نكارة عسل وماء كما صرح به العلامة في شرح
المفتاح كما يجوز جعل المعرف حالا بنية طرح اللام بل لما جاز
جعل المنكر صفة للمعرف بنية اللام في مثل قولهم ما نحن بالرجل
خير منك وقولهم ما نحن بالرجل مثلك مع وجود المانع من
اظهاره على ما مر جوابه لجاز ما نحن فيه بل جوازه ولا مانع اولى فان قيل
ان الشارح قد صرح في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة
كالمعهود الذهني في حكم النكرة فلا حاجة الى تعريف المتعلق اجيب
بان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف
المعهود الذهني **قوله** وتعالى الله الاصم جملة معترضة وهي التي تعترض
بين الشيئين لافادة التقوية او التسديد او التحسين او التنبيه
او الاهتمام او التنزيه او الدعاء او المطابقة او الاستعطاف او بيان
السبب لامر فيه غرابة والواو الداخلة عليها تسمى واو اعتراضية
ليست حالية ولا عاطفة وقد تدخل عليها الفاء ايضا وتقع تلك
الجملة بين الفعل ومرفوعه وبينه وبين مفعوله وبين المبتدا
والخبر وبين ما اصلهما المبتدا والخبر وبين الشرط وجوابه وبين

في احوال الجملة المعترضة وفائدتها ومحل وقوعها

القسم وجوابه وبين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته
وبين اجزاء الصلة وبين المتضايفين وبين الجار والمجرور وبين
الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده وبين حرف التنفيس
والفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه وبين
جملتين مستقلتين وقد يعترض باكثر من جملة ومن جملتين
وصرح صاحب الكشاف جوازه بسبع على ما ذكره ابن مالك وقال
ابو علي لا يعترض باكثر من جملة والمعترضة كثيرا ما تلتبس بالحالية ويميز
منها على ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في
مغني اللبيب امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وبالواو
مع تصديرها بالمضارع المثبت وان الشرطية ولن والسين
وسوف وكونها طلبية فقول الحوفي في قوله تعالى اني ذاهب
الى ربي سيهدين ان الجملة حالية مردود هذه هي الفروق اللفظية
واما الفرق المعنوي فما اشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى
اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون حيث قال في معنى الاعتراض
وانتم قوم عادتكم الظلم وفي معنى الحال انتم تضعون العبادة
في غير موضعها وبينه بعضهم بان الحالية قيد لعامل الحال ووصف
له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن
ليست بهذه المرتبة وقال الطيبي الاعتراض ابلغ من الحال لان
فيه عموم الاحوال بخلاف الحال وهي قيد للفعل بقي ههنا فائدة
وهي ان ابن هشام قال في المغني للبيانيين في الاعتراض
اصطلاحا مخالفا لاصطلاح النحاة والزمخشري يستعمل بعضها

وتبرء عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه
انه لا اعتراض الا ما يقوله النحاة وهو الاعتراض بين شيئين
متطالبين وبين الدماميني تلك الاصطلاحات على وفق
المطول حيث قال من اهل البيان من يقول الاعتراض ان يؤتى
في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها
من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام وليس المراد بالكلام
المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات
والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول
او تاكيدا او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء
كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما **قوله**
ويجوز ان يكون فصل المضاعف على الاضافة فحينئذ المحذوف هو
المبتدأ على ما قال الواسطي من ان الاولى كون المحذوف المبتدأ
اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا لان الخبر محط الفائدة
او الخبر على ما قال العبدي من الاولى كونه ظرفا واذا دار الامر بين كون
المحذوف فعلا والباقي فاعلا او كونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني
اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا
كلا حذف والفصل غير الفاعل الا ان يعتضد الاول برواية
اخرى في ذلك الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع آت على
طريقته واذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه
ثانيا اولى واذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره
مع اول الجزئين ومع ثانيها فتقديره مع الثاني اولى لكونه اشهر

قوله

في اعراب فصل وذو ولوية
كون المحذوف مبتدأ او خبرا

١٥٠

قوله ويقال له المطابق وانما خص بالرباعي مع ان المطابقة
موجودة في الثلاثي بين عينه ولامه لكثرة المطابقة في الرباعي
قوله زلزل فان فاءه ولامه الاولى كليهما زاء وعينه ولامه
الثانية لام على مذهب البصريين فوزنه فعلل واما الكوفيون
فيجوزون تضعيف الفاء وحدها ويقولون ان زلزل مشتق
من زل لموافقته اياه في المعنى فالزاء الثانية عندهم زائدة فوزنه
فعفل **قوله** وان لم يكن فيه ادغام قال الشارح في شرح
الكشاف كل مبتدأ عقب بان الوصلية يؤتى في خبره بالا الاستدراكية
او لكن مثل هذا الكتاب وان صغر حجمه لكن كثر علمه وذلك
لما في المبتدأ باعتبار تقييده بان الوصلية من المعنى الذي
يصلح الخبر استدراكا له او اشتمالا على مقتضى خلافه وقال في موضع
منه والفاء في خبر المبتدأ المقرون بان الوصلية شايع في عبارات
المصنفين مثل زيد وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه على ان
يجعل الشرط عطفا على محذوف والفاء جوابه والشرطية خبر المبتدأ
وان جعل الواو للحال على ما يراه الزمخشري والشرط غير محتاج
الى الجزاء فلشبه الخبر بالجزاء حيث قرن بالمبتدأ الشرط وقال علاء
الدين البسطامي في حواشي المطول ما قرن بالا او لكن في مثل ما
ذكر قائم مقام الخبر وليس بخبر والتقدير هذا الكتاب وان صغر
حجمه لا يقل علمه وانما يقل علمه لو لم يكثر علمه لكن كثر علمه وكذا الكلام
في قولهم زيد وان كان مطيعا الى لكنه ليس بعيد لي وهذا
اى طي المقدمة الواقعة في معرض الخبر مع ساقتها غير مختص بما ذكر

بل هو جار في باب الشرط يعتبرون طي الجزاء مع ما يتبعه ويقيمون
المقدمة المحتوية على الاستثناء والاستدراك مقامه ويعتمدون
على وضوح المراد كقولهم ان كان زيد فقيرا لكنه ليس ببخيل
فالتقدير ان كان زيد فقيرا فلا عيب له وانما يكون عيبا اذا كان
بخيلا لكنه ليس ببخيل فما ذكره مولانا خسرو في حاشية تفسير القاضي
من ان غاية ما يقال في تصحيح امثال هذا التركيب ان الواو زايدة كما
في وكنت وما ينخنخني الوعيد وان من الحروف الزوايد ليس
كما ينبغي وقد يقال في توجيهه انه يكفي في التسمية بهذا الاسم
للمضاعف مطلقا تحقق سبب التسمية في بعض منه ومثل ذلك كثير
شايع وربما يلتزم بان المضاف من الرباعي لا يسمى اصم كما ان
المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابقا **قوله** يلحقه الابدال اعلم ان
الابدال اما للتخفيف او لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج او في الصفات
كالجهر والهمس وغير ذلك **قوله** ان يجعل حرف موضع حرف آخر
ولم يقل ان يجعل حرف عوضا عن حرف احترازا عن جعل حرف عوضا
عن حرف في غير موضعه كهمزة ابن واسم وتاء عدة وزنة لانه لا يسمى
ذلك بدلا الا تجوزا وقوله آخر احتراز عن رد المحذوف في مثل
اب واخ وست فانك اذا نسبت اليها تقول ابوي واخوي
وستهي برد لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق انه جعل
حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا لانه جعل حرف مكان ما هو نفسه
وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فانا وان قلنا
التاء فيهما عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد

بكونه

بكونه في مكانه ان يكون العوض فاء ان كان الاصل فاء
كما في اجوه وعينا ان كان الاصل عينا كما في قال ولاما
ان كان الاصل لاما كما في ماء وزايدا دالا على المعنى المقصود
ان كان الاصل كذلك كما في عالم بالهمزة في عالم بالالف ومعلوم
ان تاء اخت وبنت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف
غير مانع لانه دخل مثل اظلم اصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء
افتعل لارادة الادغام ولا يسمى ابدالا لان الظاء ليس من حروف
الابدال فوجب عليه ان يزيد قيدا لا للادغام والجواب انه لما بين
عقيبه حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف
موضع حرف احدى تلك الحروف وكذلك ان تقول تنوين حرف
للعهد كما قيل في تنوين تسع في قولهم موانع الصرف
تسع وفي تنوين ضحى في قوله تعالى موعدكم يوم الزينة وان
يحشر الناس ضحى وفي تنوين دمعا في قول البردة وفي تنوين
قوما في قوله عسى الايام ان يرجعن قوما وفي تنوين لام من علم
في قول المفتاح وعلم ما يجد القرآن وفي تنوين حاجب في قوله
كمال ارتفاع شان حاجب الاول **قوله** والحروف التي تجعل
موضع حرف آخر الخ وقال بعضهم حروف الابدال ثلاثة عشر يجمعها
قولك استنجده يوم طال وهذا وهم لانهم نقصوا الضاد والذال
وهما من حروف الابدال لقولهم ضراط ودقم في سراط
وستقو وزادوا السين وهو ليس من حروف الابدال ولو
اوردوا اسمع اصله استمع ابدال السين من التاء اجيب بان المراد

بان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد اذكر واظلم اصلهما اذتكر
واظتلم يعني يلزم ان يكون جميع الحروف التي تبدل لارادة الادغام
من حروف الابدال ويلزم منه ان يكون جميع الحروف غير الصاد
والشين والفاء والراء من حروف الابدال لان جميع الحروف
غير ضوي مشفو تبدل للادغام والياء والواو والميم وان كان
من حروف ضوي مشفو فهي من حروف الابدال **قوله** حروف
انصت يوم جد طاه زل انصت امر من الانصات
ويوم ظرف وجد مبتدا مضاف الى طاه وهو علم الشخص وزل
من الزلل وهو خبر المبتدا والظرف مضاف الى الجملة اي انصت
في هذا اليوم **قوله** وكل منها تبدل من عدة حروف فالهمزة تبدل
من حروف العلة ومن العين ومن الهاء والنون تبدل من الواو
ومن اللام والصاد تبدل من السين التي بعدها عين او خاء
او قاف او طاء والتاء تبدل من الواو ومن الياء ومن السين
ومن الباء ومن الصاد والياء تبدل من الالف ومن الواو
ومن الهمزة ومن احد حرفي التضعيف كما ذكره ومن النون و
من العين ومن الباء ومن السين ومن التاء والواو تبدل
من الالف ومن الياء ومن الهمزة والميم تبدل من الواو ومن
اللام ومن النون ومن الباء والجيم تبدل من الياء المشددة
والدال تبدل من التاء والطاء تبدل من التاء والالف تبدل
من الواو ومن الياء ومن الهمزة ومن الهاء والهاء تبدل من
الهمزة ومن الالف ومن التاء ومن الياء والزاء تبدل من السين

ومن الصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين واللام تبدل من
النون ومن الضاد والاشهر في المطولات فلفظ الكل للتكثير
دون الاحاطة وكمال التعميم صرح به المعروف بالحلوان في
شرح المفتاح والشريف في اول القصر واشار اليه ايضا في
قول السكاكي والتغليب يجري في كل فن وصرح ابن كمال باشا
في تفسير قوله تعالى وجاءهم الموج من كل مكان ان لفظ كل قد
يكون للتكثير والمبالغة لا الاستغراق كما في هذه الآية وفي
حاشية شرح المفتاح في اول الفن الثاني ان لفظة كل في قوله في كل
شجر نار للتكثير لا للتسوية اذ لا نار في شجر العناب وصرح قطب
الدين في حاشية الكشاف في آخر سورة آل عمران ان لفظة الكل كثيرا
ما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصده كل احد ويعلم كل شيء
وصرح في شرح المشارق في حديث من سبح الله دبر كل صلوة
ان لفظة كل فيه يراد بها التعميم لا الكل الافرادي ولا المجموعي
قوله يعني ان اصل امليت امللت اي امليت الكتاب واملته
لغتان جيدتان جاء بهما القرآن واستمليته الكتاب سألته ان
يمليه علي قلبت اللام الاخيرة ياء فان قيل لم خص
اللام الثانية ولم خص بالياء قلنا لان الثقل تنشأ منها
ولان لام الفعل هو المحل للتغيرات والابدال نوع من التغيير
وان الياء اقرب الحروف الى اللام في المخرج **قوله** نحو تقضي البازي
التقضض التنزل قال الجوهري لم يستعملوا من التقضض تفعل
الا مبدلا قالوا تقضى فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا

من احدهن يا كما قالوا تقضي من الظن وحسبت بالخير واحسبت
به اي ايقنت واللعاع نبت ناعم في اول ما يبدو ويقال
لعت الارض تلمع العاعا اذا انبتتها فاذا اردت انك
تناولتها قلت تلعيتها واصله تلععتها فكرهوا ثلث عينات
فابدلوا الاخيرة يا وقال ابو عمرو اللعاعة الكلا الخفيف رعي
او لم يرع وصعصعت الجر فتوجعته دحرجته فتدحرج صعصعت
اي قلت له صه اي اسكت **قوله** مسنا السماء لو قال
القاضي في قوله تعالى لن تمسنا النار المس ايصال الشي
بالبشرة بحيث يتاثر الحاسة به وقال الزمخشري في قوله تعالى
يمسهم العذاب جعل العذاب ماسا كانه حي يفعل بهم ما يريد
من الآلام وناقش الشارح فيه بان المس ليس من خواص
الاحياء وانما هو تلاقي الجسمين من غير واسطة نحو اما ان يقدر
الارادة او يقال عبر بالفعل عن ارادته كما يعبر به عن مشارفته
وعن القدرة عليه وكما يعبر بالارادة عن الفعل واصل ذلك
اقامة السبب مقامه وبالعكس ليصح قوله فنلنا من نال
ينال نيلا اصاب من باب فهم يفهم والسماء على ما ذكره القاضي
اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم وقيل
جمع سماوة وقال صاحب غرر التفاسير السماء جمع سموات
وهي جمع سماوة كجرادة وجرادات وجراد وقال حسن
الفناري المحققون على ان السماء المظلة للارض مؤنثة
لا غير ولهذا وجهوا منفطر في قوله تعالى السماء منفطر بوجوه

في التعبير بالفعل عن ارادته كما يعبر بالارادة عن الفعل

منها

منها انه بمعنى ذات انفطار وليس بمعنى اسم الفاعل وجمعها سموات
لا غير واما السماء بمعنى المطر فيذكر ويؤنث والاغلب التانيث والجمع
في القلة على اسمية وفي الكثرة على سمي بوزن فعول ولا يجمع على
سموات ثم قال فاحفظ هذا ولا تلتفت الى ما ذكره الجوهري من
ان السماء على المعنى الاول يذكر ويؤنث ويجمع على اسمية وسموات
وفي المختصر السماء كل ما علاك فاظلك ومنه قيل سقف البيت
سماء وسميت سماء لانها سميت وعلت واحد بضمتين و
شهلان بفتح الثاء المثلثة اسما جبل ويهوى من هوى يهوى
كرمى يرمي هويا بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد اليا سقط
وبضم الهاء القصد الى الاعلى **قوله** خلا ان العتاق من
المطايا الخ وقبله فبا تواند لجون وبات يسري بصير بالدجى
هاد غموس خلا ان العتاق من المطايا الخ قايله ابو زبيد
الطائي يصف اسدا يقصد صيد ابلهم وبات يكون بمعنى صار
ولا اقتران مضمون الجملة بالليل وبمعنى عرس قال الخليل البيوتة
دخولك في الليل وكونك فيه بنوم وغيره الا ترى انك تقول
بت ارعى النجوم معناه انظر اليها ومن قال بت بمعنى نمت فقد
اخطا حكي ان رجلا سقيم الاعتقاد سمع قوله عليه السلام
لا يدري اين باتت يده فقال انا ادري اين بتت يدي فلما
نام من ليلة الثانية واستيقظ كان يده في دبره الى الكوع
والدلج سار من اول الليل والاسم الدلج بفتحتين والدلجة
والدلجة كالجرعة والضربة وادلج بتشديد الدال سار من آخره

كون السماء بمعنى المطر مذكرا ومؤنثا

احد وشهلان جبلان

في معنى بات

في معنى ادلج واسرى

والكلم ايضا الدُلجة والدَلجة وسرى يسرى بالكسر سُرى
بالضم ومسرى بالفتح واسرى ايضا اى سار ليلا كان في كله
او في بعضه وبالالف لغة الحجاز والدلج على ما نص عليه في المجمل
والاساس سير الليل كله كما في شرح المفتاح الشريفي من ان
الدلج هو السير في بعض الليل والسرى هو السير في كله ليس بذاك
والبصير ضد الضرير الذي هو ذاهب البصر وفعيل من بصر به بصارة
وبصرا بمعنى علم والدُجى جمع دجية وهى الظلمة والهادى من الهداية
بمعنى الارشاد ضد الغي بمعنى الضلال والجنبة ايضا وعرف الهداية
الزمخشري بالدلالة الموصلة الى المطلوب وعرفها الامام الرازي بالدلالة
على ما يوصل الى المطلوب وصل اليه بالفعل او لا لكن الاستعمال
في الدلالة الموصلة اكثر ولذا عرفها المتقدمون من مشايخ اهل السنة
بخلق الاهتداء واستدل الزمخشري في الكشاف على ما قاله بوجوه
ثلثة واعترض عليه الرازي ووقع اعتراضاته بعض الفضلاء وبعضهم
دفع دفعها لم ار في ايرادها جدوى لكونها مدافعة ودعوى وغوس
بالغين المعجمة والسين المهملة بمعنى الشديد القوى وخلا يكون حرفا
جار للمستثنى فعلى موضعه نصب على تمام الكلام وقيل يتعلق
بما قبل من فعل او شبهه على قياس احرف الجر وقيل بها في موضع
نصب ان كان موجبا وبدل ان كان منفيا وصوب الاول صاحب
المغني لانه لا يوصل معنى الافعال الى الاسماء بل يزيل معناها عنها
فاشبه في عدم التعدية الحرف الزائد ولانه بمنزلة الا وهي غير متعلقة
وعند بعض النحاة هو مصدر مضاف الى ما بعده ويكون فعلا

متعديا

البصير ضد الضرير

متعديا ناصبا له وان كان لازما في الاصل من خلا المكان لتضمنه
معنى المجاوزة وكذا المستثنى به وان لم يكن نفيا ولا يستثنى به
الا اذا كان متصلا وفاعله ضمير مستتر عايد الى مصدر الفعل المتقدم عليه
او اسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام والجملة مستانفة
او حالية وقد محذوفة على خلاف في ذلك وما خلا لا يكون بعده الا
النصب لان ما المصدرية بعين الفعلية وموضعه نصب على الحال عند
السيرافي كالمصدر الصريح في ارسلها العراك وقيل على الظرف
لنيابتها عن الوقت وقال ابن خروف على الاستثناء كما انتصاب
غير في قاموا غير زيد واجاز الجر به الاخفش والكسائي والفارسي
وابن جني والجرمي والربعي على زيادة ما ورد عليهم بان الحرف
لا يزاد اولا واجيب بانه من تتمة الاول وبان لا يزاد اولا في
نحو انها لا اقسم ورد عليهم ايضا بانهم ان قالوا بالقياس ففاسد
لان ما تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وفبما رحمة
وان بالسماع فشاذ لا يقاس عليه والعتاق بكسر العين جمع عتيق
وهو الكريم والخيار من كل شيء والمطايا جمع مطية وهي الابل تمتطى
بها لانها يركب مطاها اى ظهرها وقيل لانها تمط في السير اى
تمد وهى تذكر وتؤنث اصلها مطيوة اجتمعت الواو والياء
وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت قال
في الكواشي وربما عكسوه وذكر الشارح في شرح الكشاف
قال الفراء تقول العرب فيما بين الثلثة الى العشرة فهن وفيما
جاوزها فيها يكنى عن جمع القلة كما يكنى عن جماعة الاناث وعن جمع

تقول العرب فيما بين الثلثة الى العشرة فهن وفيما جاوزها فيها

الكثرة كما يكنى عن الواحد المؤنث وشوس جمع اشوس بالشين المعجمة
المتقدمة والسين المهملة المتأخرة وهو المتكبر الذي ينظر بمؤخر عينه
قوله فاكثر من ان يحصى قيل عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون
مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها في المعنى اعنى الكثرة واجيب
ان كلمة من متعلقة لما يتضمنه اسم التفضيل اى متباعدة من الاحصاء
ورد بان كلمة من اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل
بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد فالمعنى اكثر
مما يمكن ان يحصى الا انه تسامح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد
اذ ظهر بهذا الكلام المعنى المقصود وان اريد تصوير التقريب قيل اكثر
من متعلق الاحصاء ورد الرد بان للمجيب ان يقول اسم التفضيل في
معنى فعل مفيد للزيادة وهو يتباعد او يتعالى او يترقى ونحوها على
سبيل المجاز فلا يلزم ما ذكره وبان ضمير يحصى عائد الى الابدال
قطعا فالقول بان هذا الضمير عائد الى ما ليس بمذكور مع القول
بحذف الموصول مع بعض الصلة مما لا وجه له وبهذا علم حال ما
يقال في الجواب من انه محمول على حذف المضاف اى ذى ان وفيه
بعد وبان من التفضيل يحتمل ان يكون محذوفا كما في يعلم السر
واخفى وقال محمد بن مسعود في كتابه البديع ان الذى وان المصدرية
يتعارضان فيقع الذى مصدرية على ما قال به يونس والفراء
وابو على الفارسى وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه
قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده وقوله وخضتم كالذى
خاضوا او تقع ان بمعنى الذى كقولهم زيد اعقل من ان يكذب

اى من الذى يكذب فعلى هذا لا يرد شىء فيما ذكره وفى امثاله ورد
صاحب المغنى هذا القول بانى لم اعرف قائلا به مردود بانه لا يلزم
من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ولا من عدم قائله ولا
من عدم قائله فيما مضى عدم صحته وقد وجه صاحب المغنى امثاله
بان يكون في الكلام تاويل فيؤول ان والفعل بالمصدر
ويؤول المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا
القرآن ان يفترى ان التقدير ما كان مفترى وفى شرح
الكشاف للشارح ان هذا قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر
وان كان بمعنى المفعول بواسطة كما قيل في الحكم انه بمعنى
المحكوم عليه وبه وفى البرهان انه بمعنى ما يراهن عليه والنضال
بمعنى ما يناضل عليه وفى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا انه
بمعنى يعودون للمقول فيهن وهذا المجاز شايع لا يحتاج الى
نقل احاده وبان افعل ضمن معنى ابعد ومن المذكورة
ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى
البعد لا لما فيه من معنى الوضع والمفضل عليه متروك ابدا
مع افعل بهذا القصد التعميم وهذا اقرب مما ذكره الكرد قوله
رمز خفى الرمز على ما ذكره البيضاوى اشارة بنحو يد او راس
اصله التحرك ومنه الراموز للبحر وعلى ما ذكره السكاكى ان تشير
الى قريب منك على سبيل الخفية كما في تلويح الشارح وفى
شرح المفتاح للشريف حيث قال على وفق ما في مختصر الصحاح
الرمز الاشارة بالشفة او الحاجب من ابهام اختصاص الرمز

فيما يتعلق بتركيب الكثرة

على تاويله

في تاويل ان والفعل بالمصدر والمصدر بالوصف

بهاليس على ما ينبغي ثم ما ذكره السكاكي حيث قال وان كانت
الكناية ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كان اطلاق
اسم الرمز عليها مناسبا وان كانت لا مع نوع الخفاء كان
اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا ينافي ما في حواشي المطول
لحسن الفناري حيث قال الايماء الاشارة الخفية وقد يستعار
الاشارة الخفية مطلقا ويستعمل فيما يكون بخفي الكلام وبما ذكر
من اعتبار الخفاء في الرمز عرفت ان قول الشارح رمز خفي
اما على التجريد في الاول والتنصيص في الثاني قوله وكان الاولى
ان يقال الخ فان قيل قد يصير غير حرف التضعيف حرف علة كما
في ضفادي وثعالي وسادي والاصل ضفادع وثعالب
وسادس قلت كلامنا في الافعال لكن كلام في تغيير السالم
حيث قال قيد الحروف بالاصلية ليدخل ما ابدل احد حروفه
الصحيحة حرف علة او يفيد العموم قوله يقال ادغمت اللجام الفرس
الظاهر ان نصب الفرس بنزع الخافض يدل عليه قوله ادغمت
النون في الواو قال بعضهم في مثله ولنا قاعدتان الاولى
ان يحذف حرف الجر وينصب اقامة للنصب مقام الجر كما في الله
لافعلن والثانية ان الفعل اذا تعدى بحرف الجر بنزع الخافض
ويتعدى بنفسه كما في واختار موسى قومه وقال ابن التمجيد في شرح
انوار التنزيل ان النصب بعد حذف الخافض علامة المفعول
به لان حروف الجر انما تدخل الاسماء لافضاء معاني الافعال
اليها فتكون تلك الاسماء مفاعيل لتلك الافعال منصوبة

قد يناقش فيه بان حذف حرف الجر مع ان وان قياسي وفي غيرهما مقصور على مورد السماع عن العرب كذا في عبد الله يزدي

المحال

المحال لعدم ظهور النصب فيها لفظا لضرورة وجود اثار تلك الحروف
ولما حذف ما نع ظهور نصبها المحلي عادت منصوبات على المفعولية
وقال مولانا حسن الفناري في حواشي التلويح الناصب في صورة
نزع الخافض هو الفعل المذكور فانه من جملة الامور التي يتعدى بها
الفعل العام كما صرح به في اللب فكانه يتعدى بعد اسقاط
الجار لتضمن معناه انتهى فاسناد النصب الى نزع الخافض اسناد
الى الشرط يعني بشرط وجوده لوجود المحل ونزع لظهوره قوله
من عبارات الكوفيين اي المنسوبين الى الكوفة وهي في الاصل
الرمل الاحمر وبها سميت الكوفة قال النووي في تهذيب الاسماء
الكوفة البلدة المعروفة دار الفضل ودار الفضلاء مصرها عمر بن الخطاب
وتسمى كوفة الجند لان جند كسرى كان فيها قوله من عبارات
البصريين اي المنسوبين الى البصرة وهي في الاصل حجارة رخوة
الى البياض ما هي وبها سميت البصرة وهي مثلثة الباء حكاها
الازهري وغيره افصحها الفتح والمصران البصرة والكوفة بناها عتبة
بن غزوان في خلافة عمر سنة سبع عشرة ويقال لها قبة الاسلام
وخزانة العرب لم يعبد صنم قط بارضها وهي اقوم البلاد قبلة
ذكره في النجم الوهاج قوله والغرض من الادغام الى قوله في غاية
الثقل لما فيه من العود الى حرف بعد النطق به قال بعض
الفضلاء التباعد المفرط بين الحرفين يجعل اللفظ بهما بمنزلة
الوثبة فلذلك اجيز الابدال والتقارب المفرط يجعل اللفظ بهما
بمنزلة اجلاء المقيد وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع وبعضهم

مطلب الكوفة وتسميتها

ما يتعلق بالبصرة

مطلب الغرض من الادغام

باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد
التذت النفس بلقمته وكرهته فكيف بما علينا فيه كلفة العمل اذا
رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج احسن
في التاليف واسهل مما قربت مخارجه **قوله** لا يقال ان قوله ان
تسكن ولو جعل تسكن ثلاثيا معلوما ويدرج رباعيا مجهولا
لا يرد شيئا لان المعتبر في الادغام سكون الحرف الاول اعم من ان
يكون ساكنا باسكانك او ساكنا في نفسه وادراجه في الثاني
قوله بالطريق الاولى قال علاء الدين البسطامي في المطول و حاشيته
الاعتذار بالاولوية غير معتبر في التعريفات قطعا كما قال الشارح
في المطول والاعتذار بانه ترك التقييد بقوله في الظاهر في تعريف
الحقيقة مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف
المجاز اولا مما لا يلتفت اليه في التعريفات **قوله** اعني مصدرا انشاه
الى ان نصب مصدرا بفعل محذوف ويجوز ان يكون بالحالية على
قول من اجاز وقوع الحال من المضاف اليه مطلقا **قوله** والضابط
انه يجب في كل فعل آه فان قيل ينتقض هذا الضابط بنحو
قوول وجيئ واقتتل وتتنزل وتتباعد فان كلا منها فعل
اجتمع فيه حرفان متجانسان لم يقع بينهما فاصل والثاني متحرك
واجيب عن الاول بانه لو ادغم التبس بمجهول قول وعن الثاني
بانه لو ادغم يلزم ضم الياء في مضارعه وهو مرفوض وعن غيرهما
بانه لو نقل حركة التاء الى القاف وادغم التاء في التاء سقط همزة الوصل
ويقال قتل فيلتبس بالماضي من التفعيل ولو اسكن التاء الاولى من

الاعتذار بالاولوية غير معتبر في التعريفات

تتنزل

تتنزل وادغم في الثانية احتيج الى همزة الوصل ويقال اتنزل
فيلتبس بمضارع تنزل لاحتمال ان يكون الهمزة للاستفهام وكذا
لو ادغم في اتباعد التبس المضارع بالماضي لاحتمال الهمزة للاستفهام
فان قيل جوازه يستلزم جواز الالتباس فينبغي ان لا يجوز
كما لا يجب قلنا جوازه لا يستلزم الا جواز الالتباس ووجوبه يستلزم
وجوبه وهو قبيح وفيه نظر لانهم صرحوا بان اللبس في الفعل لا يمنع
من الادغام لانه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع وفي
البعض بالمضارع وفي البعض بصيغة الامر مع انه لم يتحقق اللبس في تتنزل
وتتباعد لفظا والاولى ان يقال على وفق المفصل وشرحه لابن
الحاجب لم يجب الادغام في اقتتل لان التاء الاولى من الثانية في حكم
الانفصال لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو احتجم
فهي شبيهة بقوله بعث تلك ولم يجب في تتنزل وتتباعد لانه
لو ادغم احتيج الى همزة الوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع نص
عليه في شرح الشافية **قوله** اذا كثر ضبابها الضباب جمع ضبابة
وهي سحابة تغشى الارض كالدخان **قوله** اني اجود لاقوام وان
حشوا واوله مهلا اعاذل قد جربت من خلقي في المختصر المهل
بفتحتين التؤدة في المغرب بالسكون التؤدة والرفق وبالتحريك
التقدم وقولهم مهلا يا رجل وكذا الاثنين والجمع والمؤنث
بمعنى امهل وقيل انه منصوب على المصدر والهمزة حرف نداء وعاذل
اسم امرأة اصلها عاذلة رخمت والتجربة الاختبار في المختصر المجرب
بفتح الراء الذي قد جربت الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته

في لفظ المجرب ومعناه والتجربة

فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن السيدة المجرب الذى اختبر ما عنده والخلق بضم الخاء وسكون اللام وضمها السجية الطبيعة واختلف فى تغيير الخلق قال بعضهم لا يمكن تغييره ان خيرا وان شرا وقال بعضهم يمكن تغييره لما روى عنه عليه السلام حسنوا اخلاقكم فلو لم يمكن لما امر به والحق ان اصل الخلق لا يستطيع احد تغييره واما نوعيته والكمال فقد يمكن ذكره فى شرح البرده والجود السخاء والاقوام جمع قوم وجمع الجمع اقاوم والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العائد اليه ذكره فى التلويح ولا يرد الصواحب لان الدليل مجموع كونه يثنى ويجمع ولا رماح رماحان رماحات لانه شاذ او الدليل مجموع الامور الثلثة ويذكر ويؤنث لان اسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها اذا كان للادميين تذكر وتؤنث وربما يدخل فيه النساء بالتبع ذكره فى المختصر وفى المجمل القوم جماعة الرجال خاصة وواحده امرؤ ذكر صاحب الكشاف فى تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة لانهم القوام بامور النساء وهو فى الاصل جمع قائم كصوم وزوم فى جمع صائم وزائر او تسمية بالمصدر والشارح لغفول عن هذا التفصيل قال فى التلويح والتحقيق ان القوم فى الاصل مصدر قام فوصف ثم غلب على الرجال خاصة لقيامهم بامور النساء ذكره فى الفائق وينبغى ان يكون هذا تاويل ما يقال ان قوما جمع قائم كصوم جمع صائم والافضل ليس من ابنية الجمع تقول ضن بالشى يضن ضنا بالكسر وضنانة بالفتح اذا

تكلّم به

في تغيير الخلق وعدمه

معنى القوم

بخل به من باب علم وقال الفراء هو لغة من باب حسب قوله او ممتنع قد ذكرنا فى اوايل الكتاب ان المراد بالامتناع فى استعمالات الادباء ما هو فى مقابلة التحقق والوجود قوله والادغام جائز فان قيل ان حرك الثانى وجب الادغام والا امتنع فلا يتصور الجواز قلنا النحو يك جائز هكذا الادغام الممتنع عليه قوله لغة الحجازيين اى المنسوبين الى الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وقراها والطائف مع واديها وما سوى ذلك من قرى مكة وخيبر من قرى المدينة وفى الوسيط والنهاية للشافعية فى بعض الكتب تصحيف اليمامة بالتهامة قال ابن الصلاح وهو غلط لان تهامة لا تدخلها الالف واللام واليمامة يلزمها الالف واللام وسمى الحجاز حجازا لانه حجز بين تهامة ونجد وقيل لاحتجازه بالحرار الخمس وهى حرة واقم وحرة راجل ليلى وحرة بنى سليم وحرة النار وحرة وبرة والحرة ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احترقت بالنار وجمعها حرار بالكسر وحران وحرون جمعوها بالواو والنون واليمامة مدينة بقرب اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف قيل سميت باسم جارية زرقاء كانت ترى الراكب من مسيرة ثلثة ايام وكانت تسكنها ذكره فى النجم الوهاج قوله ومن يك حذف نون يكن تشبيها بحرف العلة قال بعضهم تشبيها فى امتداد الصوت وقال الرضى النون

المراد بالامتناع عند الادباء ما هو في مقابلة الوجود

معنى الحجازيين وما يتعلق بالحجاز

في حذف نون يكن

مشابهة للواو في الغنة وقيل تشبيها بالتنوين وقال آخرون
حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما ذكره الشارح في بحث اللفيف
المقرون حتى لا يجوز ان يحذف من نظايره مثل لم يبن ولم يخن
ولم يصن ونحوها ومعنى كثرة الاستعمال انهم يعبرون بكان
ويكون عن كل الافعال فيقولون كان زيد يقوم وكان
زيد يجلس ذكره في شرح المنظومة فان وصلت ساكن ردت
النون ولا يجوز سيبويه سقوط النون عند ملاقات ساكن واجازه
يونس وهو قليل ذكره في شرح الالفية وقد مر في بحث
المضارع والفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال
له فضل والبخل بالضم وبالفتح وبفتحتين ضد الجود وبخل يبخل كذا
من باب فهم وطرب وبخلا ايضا بالضم فهو باخل وبخيل
والمعنى من يك صاحب فضل ويبخل بفضله على قوم ينبغي ان
يستغنى عنه وينبغي ان يذم بقي ههنا فايدة وهي ان جماعة
منهم المبرد وابو علي الفارسي وابن جني والجرجاني وابن
برهان والشلوبين ذهبوا الى ان الفعل الناقص لا يدل على
الحدث ولا يكون له مصدر ولذا سمي ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه
ولذا لا يحذف ولا يتعلق به الظرف والجار والمجرور ولا يصلح
صلة للحرف المصدري ولا يجيء منه الحال ولا يدخل على خبره لام
كي لدلالته على المفعول له خلافا للكوفيين وفي قوله تعالى وما كان
الله ليذر المومنين الخبر محذوف وقال ابن هشام في المغني والصحيح
ان الافعال الناقصة كلها دالة على الحدث الا ليس فيثبت به

الاحكام

الاحكام المذكورة فتسميتها ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع وقد نص
الشارح واشار صاحب الكشاف في قوله تعالى فذوقوا ما كنتم
تكنزون حيث قال ووبال كونكم كانزين الى ان كان الناقصة
يصلح صلة لما المصدرية وان الكون يصلح مصدرا لها لا كما وقع
في بعض كتب النحو انه لا مصدر الا للتامة فلا وجه لما قال ابن
النجيد في تفسير قوله تعالى كيف يكون للمشركين الآية من ان الافعال
الناقصة لا يتعلق بها الجار ولما قال ابو البقاء في قوله تعالى
بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وقد استدل
للمثبتي التعلق بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا لان
اللام لا يتعلق بعجبا لانه مصدر موخر ولا باوحينا لفساد المعنى
ولانه صلة لان واعترض عليه بان المصدر الذي ليس في التقدير حرف
موصول وصلته لا يمتنع التقديم عليه وبانه يتوسع في الظرف
ما لا يتوسع في غيره وبانه يجوز تعلقه بمحذوف هو حال من عجبا
على حد قوله لعزة موحشا طلل قوله بني تميم الابن من البناء
لانه مبني ابيه ولذلك ينسب المصنوع الى الصانع فيقال ابو الحرب
وبنت فكر قوله وفيه نظر والجواب ان المراد بالادغام
الاسكان من ذكر الكل وارادة الجزء وذلك شايع فالمعنى
لان الادغام اي اسكان الاول موقوف على تحرك الثاني
لالتقاء الساكنين وهو اي تحرك الثاني موقوف
على الاحكام اي على اسكان الاول لئلا يتوالى الحركات فيلزم
الدور فحاصله نفي الملزوم وهو الادغام بنفي اللازم وهو الاسكان

في اصل كلمة اللهم

قوله لا يندرج في الواحد والواحدة فانه يندرج فيه الواحدة
بطريق التغليب او بطريق الدلالة لان علة جواز الادغام في الواحد عند
دخول الجازم سكون آخره فالواحدة الغايبة كذلك وكذلك ان
تقول المراد من فعل الواحد لفظه فيكون علما والعلم يصح تاويله
بالصفة المشتهرة مسماه بها كما عرف في رب خاتم ولكل فرعون
موسى حيث قالوا رب جواد ولكل جبار عادل ماهر فيكون
المعنى والادغام جايز فيما يسكن آخره اذا دخل الجازم قوله
لانه يندرج فيه حينئذ فعل الواحدة المخاطبة فيه ان الاضافة للعهد
والمعهود المفردات الخمسة قوله اللهم الا ان يقال اصله عند البصريين
يا الله حذف اليا لنكتتين احدهما ان النداء انما يكون في محل
الغفلة والله تعالى متعال عن ذلك والثانية ان حقيقة النداء
طلب الاقبال وهو في حقه تعالى محال والسر في تشديد الميم هو انه
عوض عن حرفين او في تعريف اللحوق بالكلمة اذ الاول من حروف
المعاني والثاني من المباني واخرت الميم تبركا بالابتداء باسم الله وعند
الكوفيين اصله يا الله امنا بالخير اي اقصدنا فحذفت الهمزة بعد
الضمير وحرف النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصارا
كلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا لضرورة الشعر كقوله غفرت او
عذبت يا اللهما وربما يجوز ان يوصل بها كقول الاعشى
وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهما ويجوز
ان يكون الالف فيه للاطلاق وزاد حرفا من جنس ما في آخر الكلمة
وهي الميم لضرورة الشعر واختلف في جواز وصفه فعند سيبويه

لا يجوز لان الميم كلمة برأسها فلو وصف يكون الميم فاصلة فقوله
اللهم مالك الملك تقديره عنده يا مالك الملك قال المطرزي
تستعمل في الدعاء وقد تجي جواب الاستفهام قبل لا ونعم
كثيرا من ذلك ما قرات من حديث عمر بن سعد وقد اتاه رسول
عمر وقال له كيف تركت امير المومنين فقال صالحا وهو يقرئك
السلام فقال ويحك لعله استاثر نفسه قال اللهم
لا فقال لعله فعل كذا قال اللهم لا في حديث طويل
وكان المتكلم قصد اثبات الجواب مشفوعا بذكر الله عز وجل
ليكون ابلغ واوقع في نفس السامع الخ وليعلم انه
على يقين من ايراده وبصيرة في ثباته قد جعل نفسه
في معرض من اقبل على الله تعالى ليجيب فيما سأله
مثلا ولا شك ان من كان حاله هذه لا يتكلم الا بما هو
صدق ويقين وحق مبين وقد يوتى بها قبل الا اذا
كان المستثنى عزيزا نادرا وكان قصدهم بذلك الاستظهار
بمشية الله تعالى في اثبات كونه ووجوده ايذانا بانه بلغ
في الندرة حد الشذوذ وهذا كثير في كلام الفصحاء اولنفي اللازم
والخطاء الحاصل بنفي الكل واثباته والواقع خلافه نحو ما جاني
او جاني القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تواخذني يا رب فان
كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلام
عند السامع فكانه قال ايها السامع اعلم اني ادعو الله
ليشهد على كلامي انه حق واستمع وصدق قوله

بيان معنى التعسف

لا لخ عن تعسف العسف والتعسف والاعتساف الاخذ
على غير الطريق قوله كبعض الشئ وعلى في المختصر عضه وبه وعليه
نقصره فيهما ليس على ما ينبغي وقول المفتاح ولا يعض فيه
بضرس قاطع من قبيل يجرح في عراقيبها نصلي يعني نزل
المتعدى منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطي ويمنع ثم عدى
كما يعدى اللازم والفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر
عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلته بقطع النظر
عن المفعول بواسطة ذكره في شرح المفتاح الشريف
قوله الساكن اذا حرك حرك بالكسر اعلم ان الحركة والسكون
بالمعنى المشهور يختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف
كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده باحدى المدات الثلث
وبسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكره الشريف
في شرح الكشاف قوله لما بين الكسر والسكون من التآخي
حتى يقال تآخى زيد وعمرو اذا اتخذ كل منهما صاحبه اخا له و
في لباب التفاسير والاخوة تستعمل في النسب وفي المشابهة
والمشاركة في الشئ ووجه التآخي ان الكسر لقلته يناسب
العدم وهو السكون وقال الشريف في شرح الكشاف الكسر
اخت السكون في المخرج يعني ان الحرف الساكن والمتحرك
بالكسرة قريبان في الاداء ورفع اللسان بهما قوله
وكذلك ان تقول الكسر في لم يغز لمتابعة العين قال صاحب
القواعد والفوائد العرب تتبع الحرف الحرف والكلمة الكلمة اما ما قبله

بيان تنزيل المتعدى منزلة اللازم

بيان استعمال الاخوة

في العرب الحرف الحرف والكلمة الكلمة

بحث اتباع الجوار

لما بعده واما ما بعده لما قبله كما قرئ قوله تعالى فلامه الثلث
بكسر الهمزة اتباعا للام المكسورة قبلها والميم المكسورة
بعدهما وقد قرئ ايضا الحمد لله شاذا بكسر الدال اتباعا لكسرة
اللام في لله والحمد لله بضم اللام اتباعا لضمة الدال في الحمد ومن قبيل
الاتباع الجر على الجوار كقول الشاعر جحر ضب خرب
بخفض خرب اتباعا للضب وهو صفة لجحر وقال القاضي
في انوار التنزيل وهو كثير في القرآن والشعر وللنحاة باب
في ذلك وقال ابن هشام في مغني اللبيب القاعدة
الثانية ان الشئ يعطى حكم الشئ اذا جاوره ثم قال والذي
عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي
التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع
من التجاور ثم قال انكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار
وتأولا البيت المذكور وذكر ابن مالك في شرح عمدته
ان الواو تنفرد بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة وجوزه
صاحب الكشاف وصاحب الغرائب والقاضي البيضاوي
ثم قال صاحب القواعد والفوائد وشرط الخفض على الجوار
ان لا يقع في محل الاشتباه كما يقال جاء غلام امرأة
عاقل بالجر على جوار امرأة وجارية رجل عاقلة على جوار رجل
لان اثبات التاء وحذفها ينفي الالتباس ولو قيل
جاء غلام رجل عاقل بالجر ليكون عاقل بالجر صفة للغلام
لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه وما قيل في رجلكم بالجر من انه

عطف على ايديكم خفض لمجاورة رؤسكم رده ابوعبيدة لوقوعه في محل
الكشاف في تفسير سورة البرآءة وقرئ ورسوله بالجر لوقوعه
في جوار المجرور وهو من المشركين ورد عليه بانه قد علم من قوله
تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم وفي مواضع من كتابه ان فائدة
العطف على الجوار اكتساب المعطوف من المعطوف عليه بعض معناه
ولا يجوز ذلك ههنا ثم قال ابوعبيدة المسح هو المس والغسل
جميعا فبالنسبة الى الراس مسح والى الرجل غسل كقوله تعالى ان
الله وملائكته يصلون على النبي الآية فالصلوة من الله تعالى
رحمة ومن الملائكة استغفار ودليل تعين المسح بمعنى المس
في الراس وبمعنى الغسل في الرجل فعل النبي عليه السلام والصحابة
والتابعين وقال صاحب مغني اللبيب الصواب عندي ان الصلوة
لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم ذا بالنسبة الى الله تعالى الرحمة
والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض
واما ما قيل من قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون في قراءة
من رفع محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه
والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوف بمعنى الرحمة فبعيد
من جهات الاولى اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه
حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما
يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه والثانية انا لا نعرف في العربية فعلا
واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا
والثالث الرحمة فعلها متعد والصلوة فعلها لازم ولا يحسن تفسير اللازم

في الفعل الواحد كالصلوة مختلف بالنسبة

معنى الصلوة في ان الله وملائكته يصلون

ما

بالمتعدي والرابع انه لو قيل لما صلى الله عليه وسلم دعاء عليه
انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واعترض
الدماميني بان ذلك معروف يقال ارض الرجل وارض الجذع
فالاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه
باختلاف المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل أرعد
وزكم وعند اسناده الى الجذع معنى اكلت الارضة وهي دويبة
تاكل الخشب ومنه كثير بمثلثة وهمزة ان اسندته الى اللبن
كان معناه ارتفع فوق الماء وصفا الماء من تحته وان اسندته
الى النبت كان معناه طلع او غلظ وطال والتف وان اسندته
الى شيء من الماشية كان معناه سمن ومثله كثير ثم قال هل يجب
صحة اقامة كل من المترادفين مكان الآخر فيه ثلثة مذاهب يجب
واجب قال الامام وهو الحق ووجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو
اختيار ابن الحاجب والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوي
والهندي فان كانا من لغة واحدة صح والا فلا قوله ووهم
ارعوى يرعوي واحواوي يحواوي يدل عليه الرعوي عن القبيح
اذا كف عنه وتقديره افعول ووزنه افعل وانما لم يدغم لسكون
الياء ولئلا يلزم ضم الواو في المضارع او نقول انه اعل قبل النظر
الى الادغام فانقلبت لامه ياء لوقوعها خامسة في الماضي ولانكسار
ما قبلها في المضارع فزال مقتضى الادغام وكذا في احواوي وهو
من الحوة وهي حمرة تضرب الى السواد واصل احواوي احواوو
كما ان اصل ارعوى ارعوو وتطرفت الواو وما قبلها غير مضموم

هل يجب صحة اقامة كل من المترادفين مكان الاخر

فانقلبت ياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز
الادغام والاظهار في مصدر احواوى فمن قال احوليوا ولم يدغم
قلنا سبب فلعدم ومن قال احويا وادغم فلانه اجتمعت الياء والواو
وسبقت احديهما بالسكون فقياسه الادغام **قوله** لانه الاصل في
حركة الساكن وذلك لانك اذا خليت نفسك وطبعها وجدت
منها انها لا تتوصل الى التلفظ بالساكن الثاني من الساكنين الا
بكسرة خفية خفيفة على الحرف الاول تحس بها عند الامتحان والتفطن
كما في بكر وبشر في الوقف واذا كان الكسر من سجيتها حرك
بالكسر ليكون اللفظ مطابقا للطبع فان حرك بغير الكسر فذلك لعارض
اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره او جوازه كوجوب الضم في ميم الجمع
اذا لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء او بعد كسرة مثل لهم
المنصورون وان كان بعد الهاء التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم
او بعد كسرة نحو بهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر وفي مذ لان اصله منذ
حرك عند الاحتياج بالحركة الاصلية وكاختيار الفتح في نحو الم الله وهو
مذهب سيبويه والمسموع من كلامهم واجاز الاخفش الكسر قياسا وقرأ به
عمرو بن عبيد الله لكن القراء لم يقبله وكجواز الضم اذا كان بعد الثاني من
الساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن الثاني نحو قالت اخرج وقالت
اغزى فان بعد الساكن الثاني وهو الخاء والغين ضمة اصلية لان اصل
اغزى اغزوى بخلاف ان امرؤ لان ضمة الراء غير اصلية لانها تابعة لضمة
الاعراب وبخلاف قالت ارموا لان ضمة الميم غير اصلية وبخلاف ان الحكم
لان ضمة الكاف وان كانت اصلية لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني وهو

لام

التعريف وكاختيار الضم نحو اخشوا القوم ومصطفوا الله مما كان
الساكن الاول واو الجمع المفتوح ما قبلها اسما كان او حرفا بخلاف
نحو لو استطعنا مما لم يكن الواو واو الجمع فان المختار فيه الكسر وكوجوب
الفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل وبكسر على ضعف نحو
من ابنك فان الكثير فيه الكسر وكذا عن الرجل ويضم فيه
على ضعف وقد حكاه الاخفش وجاء في التقاء الساكنين الجائز
النقر ومن النقر بتحريك الساكن الاول بحركة الساكن الثاني الذي سكن
للوقف من غير نقل حركته في حالة الرفع والجر ولم يجز في النصب الا على
شذوذ للهرب من التقاء الساكنين وان كان منفردا وجاء
اضربه بتحريك الباء بضمة وجاء دابة وشابة بقلب الالف همزة
مفتوحة هربا منه وان كان على حده نحو تأمروني فانه لا تقلب
الواو همزة لبعد الهمزة عنها ونقل الضمة عليها مع ضم ما قبلها **قوله**
يعني ام المخاطب لان لفظ الام عند الاطلاق ينصرف عندهم الى الحاضر
قوله ذم المنازل اي ذم امر من الذم ضد المدح والمنازل جمع منزل
وهو المنهل بمعنى الموضع الذي في المفاوز على طريق السفار لان فيه
ماء والدار والمنزل مثل والمرتبة ايضا وقد يقال المنزل اسم لما يشتمل
على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله والدار اسم
لما يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف واللوى اسم موضع
والعيش بفتح العين الحياة واولئك يشار به الى العقلاء
كما اشار اليه القاضي في تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل
اولئك حيث قال فاجراها مجرى العقلاء لما كانت مسؤلة

احوالها شاهدة على صاحبها اوان اولا، وان غلب في العقلاء
لكنه من حيث انه اسم جمع لذا وهو يعم القبيلتين جاء لغيرهم واستشهد
بهذا البيت وقال الكواشي اولئك غالب لمن يعقل والايام
جمع يوم وهو المدة من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر
الثاني الى غروبها شرعا والوقت لغة ليلا كان او نهارا طويلا
كان او قصيرا ذكره في تفسير الكواشي وقد يعبر عن الشدة باليوم
في الاساس ومن المجاز ذكر في ايام العرب كذا اي في وقايعها
وفي الحديث لا يحضر معنا الا من حضر يومنا بالامس اراد وقعة احد
معنى البيت لا منزلة اطيب من منزلة اللوى ولا عيش بعد عيشنا
في تلك الايام التي مضين فيها قوله اعدد من الرحمن الاء الفضل
الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال افضل والنعمة اليد والصنيعة
والمنة وما انعم به عليك وكذا النعمى بالضم والنعماء بالفتح والمد والنعيم
يقال فلان واسع النعمة اي المال كذا في المختصر وذكر في شرح المشكاة
النعمة الحالة الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة التي يكون عليها الانسان
كالجلسة قال الامام الرازي النعمة عبارة عن المنفعة المفعولة على جهة
الاحسان الى الغير وفي حواشي شرح جمع الجوامع النعمة تطلق على
الشيء المنعم به وعلى الانعام الذي هو ايصال المنعم عليه وفي
تفسير الكواشي الانعام ايصال الاحسان الى سواك بشرط
ان يكون ناطقا فلا يقال انعم فلان على فرسه والقياس
اذا ما جاك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة والخير ضد الشر قال
الراغب الخير ما يرغب فيه الكل كالعقل مثلا والعدل والفضل

في معنى الفضل والنعمة والخير

والشيء النافع والشر ضده وقيل الخير ضربان مطلق وهو ان
يكون مرغوبا فيه بكل حال كالجنة ومقيد وهو ان يكون خيرا للواحد
وشرا للآخر كالمال وقال بعض العلماء لا يقال للمال خير حتى يكون
كثيرا قال تعالى وانه لحب الخير لشديد كذا في شرح التبيان
وذكر في شرح المنار الخير حصول الشيء لما من شانه ان يكون
حاصلا له يناسبه ويليق به والفرق بينه وبين الكمال
اعتباري فان الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القوة
الى الفعل كمال ومن حيث انه موثر خير وفي شرح المنظومة الخير
يستعمل بمعنى اكرم وافضل وانفع الا انه لا يستعمل على وزن
افعل وفي شرح المشارق في حديث انهم لا خير منهم الى بصيغة
افعل اشتقاقا من خير مبالغة لان خيرا كان مصدر المفيد للتفضيل
والبيت من الطويل وصدر المصراع الاول على فعلن والمصراع الثاني
خارج عن الوزن قوله ها الضمير لزم وجه واحد يعني اذا اتصل
بالمجزوم حال الادغام ضمير الغايبة نحو ردها وجب الفتح لان الهاء
خفية فكان الالف وليست المدغم وما قبل الالف يجب ان يكون
مفتوحا وضمير الغايب نحو رده وجب الضم لان الهاء خفية قوله
على الافصح انما قال على الافصح لان ما قبل الواو لا يجب ان يكون مضموما
وروي رده بالكسر سمع الاخفش ناسا من بني عقيل يقول
رده بالكسر فحينئذ تقلب الواو ياء فلا يبقى الاستكراه لان حكم الهاء
ان تكسر وتقلب الواو ياء اذا كان ما قبل الهاء مكسورا نحو به
وغلامه وغلط ثعلب في جواز الفتح في نحو رده لكونه ضعيفا

في الفرق بين الخير والكمال

لا سماع به واذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ساكن غير ضمير نحو
رد الفتح لما روى عن يونس فى قوله فغض الطرف انك من نمير
فلا كعبا بلغت ولا كلابا بفتح الضاد كانه حرك بالفتح
قبل اتصاله باللام فلما اتصل به ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه
واما اذا كان الساكن ضميرا فيجب الالف مع الفتح ومع الواو الضم ومع
الياء الكسر نحو ردا ردوا ردى للمخاطبة **قوله** ان تشمير الذيل
للتحقيق الى بنون العظمة لاظهار ملزومها الذى هو نعمة من تعظيم الله
له بتأهيل للعلم امتثالا لقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث
او بنون المتكلم مع غيره تواضعا لان فيما ينبئ عنه النون من
اسناد الفعل اليه مع غيره اشارة الى احتقاره نفسه عن الاستقلال
بالقيام بحق تشمير الذيل للتحقيق وتشمير الذيل رفعه وهو كناية عن
التهيؤ وهى ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم
او لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه او شبه التحقيق
بالطريق الذى يسلك فيه استعارة مكنية واثبت التشمير المناسب
للطريق المشبه به استعارة تخييلية **قوله** سميت بذلك
لان من شانها وقيل لان العليل لا يتلفظ الا بها عند الانين
فاضافوا هذه الحروف الى العلة لتلفظ العليل بها لان من عادتهم
اضافة شئ بادنى ملابسة وقيل لان هذه الحروف تدخل فى
جميع انواع الكلمات كالعلة تدخل فى جميع الحيوانات **قوله**
اذ لا يجرى فيها ما يجرى فيهما من التغيرات المطردة اللازمة كالحذف
والقلب والاسكان وعدم البقاء على حال عند مجاورتها لما تضاد ما

في توجيه اتيانه بنون العظمة ونون المتكلم مع الغير بالفصل

في معنى تشمير الذيل ونفي الكناية وكون الاستعارة في هذا التركيب وجها

من

من الحركة وقوله فى كثير يتعلق بيجرى الثانى **قوله** حرف مد ابدا اكتفى
به عن ذكر اللين لاستلزامه اياه **قوله** يطلقون على هذه الحروف
حروف المد واللين مطلقا قال الجاربردى فهو اما محمول على هذا
التفصيل او تسمية الشئ بما يؤول اليه **قوله** انضغط زحم
الى حائط ونحوه ومنه ضغطة القبر بالفتح وهى بالضم الشدة والمشقة
قوله ولانه لما امتنع الى تحمل قال الشريف الجرجانى فى بحث
الالتفات من شرح المفتاح المتعارف فى جواب لما هو الفعل الماضى
لفظا او معنى بدون الفاء ثم قال فى حاشيته وقد وجدنا فى الحديث
دخول الفاء فى جواب لما مع كونه ماضيا لكنه قليل وفى الفصل
الذى عقد لتقسيم النظر الى الصحيح والفاسد من شرح للمواقف ان جواب
لما بالفاء قليل وهو شاهد بالجواز وقال ابو المكارم الخراسانى فى
شرح ديباجة مختصر الوقاية والمتعارف فى جواب لما الفعل الماضى
لفظا او معنى بدون الفاء وقد يدخل الفاء على قلة لما فى لما من
معنى الشرط صرح به الرضى وعليه ورد بعض الاحاديث وذهب
بعض الى ان جواب لما فى قوله تعالى ولما جاءكم كتاب من عند الله هو
قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به وضعفه بعض الافاضل
بان جواب لما لم يجئ فى فصيح الكلام الا فعلا ماضيا بدون الفاء
وقال حسن الفنارى لا يجوز دخول الفاء فى جواب لما الا عند
ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب
لما وفى شرح اللباب للمشهدى جواب لما فعل ماض او جملة
اسمية مع اذا المفاجاة او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء

في اسماء المتمكنة وغير المتمكنة والظروف وغيرها

ويكون مضارعا قوله وفي الاسماء المتمكنة المتمكن هو الاسم
المعرب لتمكنه في الاسمية فاذا انصرف مع ذلك فهو المتمكن الامكن
لان معنى الامكنية كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه للفعل
والحرف والمبني يسمى غير متمكن وقولهم في الظرف انه متمكن معناه
يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا وغير متمكن معناه لا يستعمل في موضع يصلح
ظرفا الا ظرفا كقولك لقيته صباحا وموعده صباحا بالنصب
فيهما لا غير اذا اردت صباح يوم بعينه ولا علة للفرق بينهما غير
استعمال العرب كذلك قوله والاسماء الغير المتمكنة الى
اصلية اما الاسماء المبنية ككم ومهما وكذا الاسماء الاعجمية كجالوت
وداود فلعدم اشتقاقهما واما الحروف كبلى وعلى فلانها غير
مشتقة ولا المتصرفة فلا يعرف لها اصل غير هذا الظاهر فلا
يعدل عنه من غير دليل قوله لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد
قبل المتعدد قوله لمماثلته الصحيح وقيل المثال في اللغة الحاجة
فسمي به لان امره مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد وزن وقيل
المثال من المثول وهو الانتصاب ومنه سمي علم الامير مثالا لانتصابه
امامه فسمي هو به لانتصاب حرف العلة في الاول قوله في احتمال
الحركات من الفتحة والضمة والكسرة كوعد بفتح الواو ووعد بضمها و
وجه بكسرها وما ذكره الشارح لا يظهر وجهه في التمثيل لاحتمال
الحركات بل للصحة وعدم الاعلال كما اشار اليه قوله بخلاف الاجوف
قوله لما وقع بين الياء والكسرة فان قيل لم يحذف في يوعد
مضارع اوعد مع وجود العلة قلنا لا نم وجودها لان اصله يؤوعد

فالواو بين همزة وكسرة ولان الضمة قبل الواو اخف من
الفتحة قبلها لانها بعضها قوله ثم حملت على اخواته وان لم يوجد
علة الحذف لئلا تختلف بناء المضارع ويجري في تصريفه على طريقة
واحدة مع ما في الحذف من التحقيق قوله اعني التاء والنون و
الهمزة والاولى ان يقول اعني التاء والهمزة والنون او الهمزة والنون
والتاء قوله اي في باقي تصاريفه اشارة الى ان السائر بمعنى
الباقي ويجي بمعنى الجميع ايضا على ما في الصحاح وشرح المفصل لابن الحاجب
وقال صاحب الفائق استعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وقيل
من قال انه بمعنى الجميع واستعماله في معنى الباقي غلط وقع في لغة العرب
فقد غلط في كل من مقامي كلامه وقيل سائر يوافق البقية في اخذت
من المال بعضه وتركت سائره لان المتروك بمنزلة البقية ويفارق
من حيث ان سائر لما كثر والبقية لما قل ولا تقول اخذت من
الكتاب ورقة وتركت سائره وقول من قال الصحيح ان سائر
بمعنى الباقي قل او كثر لا شاهد له لانه استعمل للاكثر والبقية للاقل
كما قال ابو علي وقد مر زيادة تفصيل فيه قوله لما مر اشارة الى
قوله لانه لما   الاصل وعدة فالتاء للوحدة لئلا يلزم
الجمع بين العوض والمعوض عنه قوله وقيل الاصل وعد فيرد
على قول المص ومن مصدره الذي على فعلة حذف الواو من وعد
مع انه ليس على فعلة ولو قال ومن مصدره المكسور الفاء لا يرد
شيء قوله كما مر الكاف بمعنى المثل اي مثل حذف وعدة او
للتعليل اي لما مر من قوله لنقلها عليه مع اعتلال فعلها قال في المغني

في معنى سائر والفرق بينه وبين البقية

انبت كون الكاف للتعليل قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم
جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجردة من ما
وفي المقرونة بما الكافة والمصدرية قوله الا فيما المضارع منه على
يفعل يرد عليه وجهة على قول من يقول انها مصدر قوله والوجهة
اسم المصدر جواب سؤال مقدر تقديره انتم قلتم الواو تحذف من مصدر
المعتل الفاء الذي على فعل ولم تحذف من الوجهة فاجاب
بقوله والوجهة اسم المصدر يعني ان الواو تحذف من المصادر والوجهة
اسم المصدر قال في الصحاح الوجه والجهة بمعنى والهاء عوض
من الواو والاسم الوجهة بكسر الواو وضمها وقيل اسم للجهة المتوجه
اليها والواو لا تحذف من فعلة اذا كانت اسما نحو ولدة جمع ولد
وهو الصبي والعبد وقد يجاب بانها وان كانت مصدرا لكن ما
حذفت الواو تنبيها على الاصل كالقود والحوذ على ما قاله المازني
وحكاه في الشافية وبعض حواشي تفسير القاضي مع التلقي بالقبول
فتاؤها للوحدة لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه قوله ويجوز ان يكون
الخ جواب ثان عن عدم الحذف في الوجهة لان مضارعه على يفعل
بالكسر قوله والاصل ومقة حذفت الواو كما في وعدة
وقيل كسرت العين في المصدر وجوبا ان لم يفتح العين في المضارع
لاجل حرف الحلق لان الساكن اذا حرك حرك به وليكون
عين المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا في الحذف
اما اذا فتحت العين لاجل حرف الحلق فيجوز ان يفتح العين في
المصدر حملا على الفعل نحو يسع سعة وان تبقى على الكسر نحو يهب

ليس ه

جهة قوله ففتح الدال اتباعا لحركة اقرب المتحركات اليها وهي
فتح الياء ولانهم لو كسروا الزم ما فروا منه في الساكن الاول وهو
الكسر قوله قال عجبت لمولود وليس له اب الخ في المختصر
عجب من باب طرب وتعجب واستعجب بمعنى فلام لمولود بمعنى
من كما في سمعت له صراخا وبمعناه قد تستعمل بها لكون مبدأ
الشيء علة له كما يقال دعا له واليه وندب له واليه وناداه له واليه
وهداه للطريق واليه لان معنى انتهاء الغاية والاختصاص
حاصلان جميعا لان من انتهى الى الشيء اختص به في شرح
الحماسة الاستعجاب شدة التعجب وقال الراغب التعجب حيرة
تعرض الانسان لجهله بسبب المتعجب منه وحقيقة اعجبني كذا ظهر
لي ظهورا لم اعرف سببه ويقال لما لم يعهد مثله عجب وللشيء الذي
يتعجب منه عجب وعجيب وعجاب بالضم وعجاب به بالتشديد و
الاعجوبة بالضم مع كثرة فيهما ولا يجمع عجب ولا عجيب وقيل جمع عجب
عجائب واعجوبة اعاجيب والولد يكون واحدا وجمعا
كولد بالضم والكسر عجبت فعل وفاعل لمولود متعلق به ليس الخ حال
عن مولود لانه اراد به عيسى عليه السلام له خبر ليس اب اسمه ذي
ولد عطف على مولود اراد به آدم عليه السلام ضمير لم يلده راجع الى
ذي ولد ابوان فاعل يلده والجملة حال من ذي ولد وفي هذه
القصيدة لغز كثيرة منها وذي شامة سوداء في حر وجهه
مجللة لا تنجلي بزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم
في سبع مضت وثمان الشامة هي الخال وجمعها شام اراد

بذي الشامة الى الآخر القمر سوداء تأنيث اسود حر الوجه ما بدا
من الوجنة مجلحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى منكشفه ويروى
مجلاة بمعنى ذات عزة وجلال والانجلاء الانكشاف والذهاب
والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره والباء في بزمان بمعنى في
كما في قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وقد يفرق بين الوقت والمدة
والزمان بان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها الى
منتهاها والزمان مدة مقسومة والوقت الزمان المفروض لامر
ذكره في انوار التنزيل وقد يقال الوقت اكثر ما يستعمل في الماضي
ذكره في النجم الوهاج والكمال التمام وقد يفرق بينهما بان التمام
يقابل نقصان الاصل والكمال يقابل نقصان الوصف
بعد تمام الاصل والشباب والشبيبة خلاف الشيب
يعني ان القمر في اربع عشرة ليلة يصير بدرا كاملا والهرم
كبير السن يعني انه بعد مضي خمس عشرة ليلة يصير ناقصا
وذي شامة عطف على ذي ولد وسوداء صفة شامة وفي
حر وجهه حال من شامة على قول من يجوز الحال من المضاف
اليه مطلقا او صفتها ومجلحة حال او بدل او فاعل ظرف
لا تنجلي صفة مجلحة او شامة بزمان ظرف لا تنجلي وبكمل
مع فاعله وهو شبابه حال من ذي شامة بتقدير مبتدا
فدخول الواو حينئذ جائز ومسموع كثير كقوله تعالى لم تؤذونني
وقد تعلمون اني رسول الله وقولهم قمت واصك
وجهه وقول الشاعر عجبت وادهشهم ماكان في خمس ظاف

بيجل

يجل ونسع عطف عليه ويهرم عطف على يجل وفي سبع ظرفه
وثمان عطف عليه وحذفت صفتها ووسط بينهما للنظم قوله
ويمكن ان يدفع بالعناية اي بارادة ان الفتح في نحو يطأ والسكون
في نحو لم يلده عارضان والمراد ازالة كسرة ما بعد الواو بحركة
او سكون اصليين والقوم يتسامحون في اطلاقاتهم باستعمال
الدفع في مقام الرفع اذا تعلق به نكتة هي المبالغة في ضعف
الاشكال كانه لم يثبت ذكره علاء الدين في حاشية المطول و
العناية تخليص الشخص عن محنة توجهت اليه ذكره في المرآة شرح
المرقات قوله اي خاف الخوف توقع مكروه عن امارة
مظنونة او معلومة ضد الامن يستعمل في الامور الدنيوية والاخروية
ذكره في تفسير الكواشي قوله وهو الاصل والفصيح قوله
لانها اخف من الواو والياء وظاهر كلام السيرافي يدل
على ان قلب واو نحو يوجل الفا قياس وان قل ذكره في شرح
الشافية قوله وليست هذه من لغة بني اسد اي ليست
اللغة الرابعة من لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون
حروف المضارعة فيما كان ماضيه مكسور العين ليدل على كسرة
الماضي الا انه يختص بغير الياء لثقل الكسرة على الياء فان قيل
بنو اسد يكسرون الياء في ييس كما قال في شرح المراح وفي نحو
ييجل كما صرح به في الصحاح حيث قال بنو اسد يقولون انا ايجل
وانت تيجل وهو ييجل كلها بالكسر قلنا كسرهم الياء فيما

استعمال الدفع في مقام الرفع

معنى العناية

ذكر ليس لان كسر الياء مطلق لغتهم بل لتقوى احدى
اليائين بالاخرى وقلب الواو ياء قوله واهل هذه اللغة
وهم قوم من بني كلب قوله قال الشاعر فعيدك
الا تسمعيني اه قولهم فعيدك لا تأتيك وقعدك
الله لا تأتيك وقعيدك الله لا تأتيك يمين للعرب من المصادر
التي استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذي
هو صاحب كل نجوى ذكره في الصحاح والاصل ان لا ادغم
النون في اللام وان زائدة يدل عليها قولهم المذكور على انه قد اختلف
في لزوم كون صلة الموصول الحرفي جملة خبرية والاكثرون وان كانوا
على جواز كونها امرا ونهيا لكن الفاضل الرضي قال والاصح عدم جواز
ذلك قيل وجهه كون ان المصدرية مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر
لا طلب فيه واعترض عليه بان الامر والنهي الموصولين بان المصدرية
انما يأولان بمصدر مأخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل
كتبت اليه بان قم وبان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام
وبالنهي عنه وانما فات الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات المعنى
المذكور كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع
عند التقدير المذكور وان مصدرية ان المخففة من الثقيلة متفق عليها مع
لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم
الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا و
الاسماع من السمع يطلق على القوة السامعة وعلى محلها وعلى الادراك
كالبصر قال في المختصر ويكون واحدا وجمعا كقوله تعالى ختم الله على قلوبهم

في اطلاق السمع على القوة السامعة وعلى محلها وعلى الادراك وفي كونه واحدا وجمعا

مطلب ان المصدرية

مطلب لفظ الاسماع

وعلى سمعهم لانه في الاصل مصدر قولك سمع الشيء بالكسر سمعا وسماعا
وقد يجمع على اسماع وجمع اسماع اسامع قال صاحب الكشاف
في تفسير هذه الآية واما ما قيل من ان مدركات السمع واحدة وهو
الصوت ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب ففيه ان دلالة
وحدته على وحدة متعلقه لا تعلم من اى الدلالات هي ورده
الشريف بانها من الدلالة الالتزامية التي يكتفى فيها باى لزوم كان
ولو بحسب الاعتقاد في اعتبارات البلغاء والشارح بان اعتبارات
البلغاء دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة خامسة وقال ابن كمال
باشا وعند البلغاء دلالة رابعة يبتني عليها كثير من اعتباراتهم مبنى
تلك الدلالة عرفهم والمنسوب الى ذلك العرف من الاعتبارات على
نوعين احدهما ما يظهر وجهه كاعتبار التأكيد في دفع الشك ورد الانكار
والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار اللزوم في بعض المجازات المرسلة ادعاء
واعتبار التضاد علاقة في بعض الاستعارات ثم قال هذه الدلالة
التي عليها مدار البلغاء اوسع دائرة من الدلالات الثلث المعتبرة
في ساير العلوم لانها لفظية لا تتحقق الا بين اللفظ والمعنى وهذه
الدلالة قد تكون معنوية بكون الدال والمدلول كلاهما من قبيل المعاني
والملامة واللوم واللائمة العذل والعتاب يقال نكأت القرحة
انكؤها نكأ اذا قشرتها والقرح بالضم والفتح الجراح وقيل بالفتح
الجراح وبالضم الم الجراح والفؤاد بضم الفاء وفتح الهمزة وقرئ
بفتح الفاء والواو القلب على ما في المختصر وباطن القلب على ما في
شرح المشارق والظاهر من نص الكتاب والسنة انه محل الادراك

اعتبارات

مطلب استعمال نكأ بالهمز

في اطلاق الفؤاد على القلب وعلى محل الادراك وعلى القوة العاقلة

هو القلب وكيفية دراكه مجهولة وكونه عبارة عن الروح المسمى
بالقوة العاقلة والنفس الناطقة على ما في التلويح لم يقم عليه شبهة
فضلا عن الحجة ذكره في التوضيح المصحح وقد يطلق القلب على المضغة
التي في الجانب الايسر والوجع الالم والمرض قال الجوهري وبنو اسد
يقولون ييجع بكسر الياء ولا يقولون يعلم استثقالا للكسرة
على الياء فلما اجتمعت الياءان قويتا واحتملت ما لم تحتمله المفردة
فما في بعض شروح المراح من ان بني اسد على لغتهم فيما كان الفاء
واوا في غير ييجل ففيه نظر وقوله لا تنكاني نهي معطوف على لا تسحني
وهو جواب اليمين وقوله فيبجعا جواب النهي اعني لا تنكاني والالف
للاطلاق **قوله** قيلس منقلب اسم فاعل من انقلاب الامر
انقلبا بالاستقام وانقلاب الطريق امتد واستوى **قوله**
لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء
بها والوقوف عليها وهذا اصل معتبر في الكتابة والاصل الغالب
والراجح والدليل ولاجل هذا الاصل كتب نحو ره زيدا وقه زيدا
امرين من رأى ووقى بالهاء في حالة الوصل لانه اذا وقف
عليهما وقف بالهاء وكتب مثل مه انت فيهما وقف بالهاء
بخلاف ما اذا اتصل بالاستفهامية بحرف الجر نحو حتام والام و
علام فانها لا تكتب بالهاء لانه لا يجب الوقف عليها حينئذ
بالهاء لشدة الاتصال بينهما فصار كالشيء الواحد ولكونهما
كالشيء الواحد كتب هذه الحروف معها بالغات مع كتبها قبل
الاتصال بالياء لوقوع الالف في وسط الكلمة وكتب مم وعم في

في معنى منقلب

من م

مطلب الخط

في من مه وعن مه بغير نون وكتب من مال وعن مال بالنون
فان قصدت في ماء الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر
الى الهاء كتبت الهاء ورجعت الياء في حتى مه والى مه وعلى
مه والنون في من مه وعن مه ولاجل الاصل المذكور كتب
انا زيد بالالف في حالة الوصل لان الوقف عليه كذلك
ومنه لكنا هو الله لان اصله لكن انا وكتب تاء التانيث
في نحو رحمة وتحية بالهاء ومن وقف بالتاء كتب تاء بخلاف
التاء في اخت وبنت وباب قايمات وباب قامت
هند فانها لا تكتب هاء بل تاء اذ الوقوف عليها بالتاء وكتب
المنون المنصوب بالالف نحو رايت زيدا لان الوقف
عليه بالف مبدلة من التنوين والمنون الغير المنصوب
بحذف التنوين نحو جاء زيد ومررت بزيد وكتب
اذا بالالف على الاكثر لان الوقف عليه بالالف على الاكثر
وبعضهم يكتبها بالنون توهما بانها نون في الوقف في
شرح الهادي لا يبدل من نون اذن الف لانها من نفس
الكلمة فهي كنون من وعن ولدن وقد يوقف عليها
بالالف تشبيها بالنون الخفيفة فحينئذ لا يبعد ان يكتب بالالف
لكن الاولى ان يكتب بالنون ايضا فرقا بينها وبين اذا التي هي ظرف
وكتب اضربا بالالف عوضا عن النون الخفيفة الملحقة بالامر للواحد
المذكر على الاكثر ومنهم من يكتبه بالنون حملا على اضربن في امر الجمع
المذكر وكان قياس اضربن للجمع المذكر اضربوا بواو والف لانه اذا

مطلب مهم

وقف عليه سقط نون التاكيد وعاد المحذوف وقياس اضربن
للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك اذا وقفت عليه
اسقطت نون التاكيد ورددت الياء وقياس هل تضربن ان يكتب
بواو ونون لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون التاكيد ورجعت
الواو والنون المحذوفتان وقياس هل تضربن للواحدة المخاطبة ان
يكتب بياء ونون لانه اذا وقف عليه سقط نون التاكيد وعاد
المحذوف وهو الياء والنون ولكنهم كتبوها على لفظها لعدم تبين
هذا الاصل وهو ان عند الوقف تحذف نون التاكيد ويرد ما حذف
لاجلها او لعدم تبين قصد نون التاكيد لان هذه الالفاظ بغير
نون التاكيد ايضا كذلك وقد تجري اضربن للام للواحدة المخاطبة
مجرى هل تضربن لان النون فيه نون خفيفة مثلها والاكثر على
كتبه بالالف لفوات الامرين المذكورين وكتب باب قاض بغير
ياء وباب القاضي بالياء لان الافصح الوقف على قاض بغير الياء
وعلى القاضي بالياء وكتب حرف الجر في نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلا
لانه لا يوقف عليه مع كونه على حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم
وضربك وضربكم متصلا لانه لا يبتدأ به وبقي ههنا بحث وهو
ان صاحب الكبير شرح الكافية قال اذا دخل حرف الجر على ما
الاستفهامية يلزم الفها الحذف عند الوصل نحو عم وبم وفيم و
تقلب ما، عند الوقف كقول ابي ذويب قدمت الى المدينة
ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه
فقيل هلك رسول الله عليه السلام وجوز صاحب الكشاف

في

في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ان يكون ما استفهامية
وقال الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها
جايزا مع تصريحه في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله تعالى فبما
اغويتني بان اثبات الف ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف
الجر قليل شاذ قوله في الكتب التعليقية التعليمية هي صفة
كاشفة للتعليقية قوله فلا باس به هذه العبارة اكثر استعمالها
في المباح وتركه اولى وقد تستعمل في موضع كان الاتيان به مستحبا
قوله كوجه اي صار شريفا وجه الرجل صار وجيها اي ذا جاه
وقدر ووجوه البلاد اشرافه قال الامام الرازي معنى الوجيه ذو الجاه
والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهة وهو وجيه اذا صار
له منزلة رفيعة عند الناس والسلطان وقال بعض اهل اللغة
الوجيه الكريم لان اشرف اعضاء الانسان وجهه فجعل الوجه
استعارة عن الكرم والكمال قوله لكن يرد على المص جوابه
ان المراد بازالة الكسرة ازالتها بحركة او سكون اصليين لا عارضين
يدل عليه كلام صاحب الكشاف في المفصل قوله وهو شاذ المراد
بالشذوذ قلة الاستعمال وهو مقبول على ان بعضهم من شراح الكشاف
منع اقتضاء القلة للشذوذ قوله واما توماظي يدع قال علاء
الدين البسطامي وما زعمت النحوية من ان العرب اماتوا ماضيه و
مصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عليه السلام افصح العرب
وقد روى عنه عليه السلام ابن عباس رضي الله عنه انه عليه السلام قال
لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات وعن عروة ومجاهد انهما قرءا

استعماله لا باس

يقال له

معنى الوجيه واستعماله

معنى الشذوذ وقلة الاستعمال

ما ودعك بالتخفيف وكذلك تقول المراد بالاماتة قلة الاستعمال
او عدم لكن النادر لم يعد مستعملا فان قيل قراءة ما ودعك
بالتشديد يدل على ان مجرده مستعمل قلنا استعمال المزيد لا يستلزم
استعمال المجرد كاعطى واحمر حيث لا يستعمل عطو ولا احمر قوله
ولا وادع وكذا لا يستعمل الزمان والمكان والآلة والمصدر قوله
ليت شعري عن خليلي آه ليت للتمني وهو طلب حصول شيء
على سبيل المحبة المجردة وقيل ميل نفساني الى حصول المتمنى فلا يكون
طلبا ولا مستلزما له لان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته وقيل
الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه ويستعمل في المحال العقلي و
المحال العادي والممكن المستبعد بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه
فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى في الصحاح
شعر بالشيء بالفتح يشعر شعرا بالكسر فطن له ومنه ليت شعري
وقول من قال في شرح قول المفتاح كما فطن لمقتضى الحال ان فطن
متعد بنفسه فنزل منزلة اللازم ثم عدى باللام ليس على ما ينبغي لان
اللام صلة فطن والخليل الصديق والانثى خليلة خال الشيء واختاله
اذا اتخذه من حيث لم يدر والحب بالضم والكسر والمحبة ميل القلب
من الحب بالفتح استعير لحبة القلب ثم اشتق منه الحب لانه اصابها
ورسخ فيها وقيل ميل النفس الى الشيء لكمال ادرك فيه بحيث
يحملها على ما يقربه اليه وضعف الرازي قول المتكلمين في معنى المحبة
واثبت المحبة الذاتية بان كل شيء لو كان محبوبا لاجل امر آخر لتسلسل
وهو صحيح لانا نعلم ان الكمال محبوب لذاته كما ان اللذة كذلك

قال

قال في شرح المشارق اول المحبة الموافقة ثم الميل ثم الود ثم الهوى
ثم الوله فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب للفؤاد وهو
باطن القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى وقوله شعري
اسم ليت وخبره محذوف وجوبا لوجود شرطه وهو قيام الجملة الاستفهامية
مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت على حاصل الجواب هذا
السؤال وعن خليلي متعلق بمضمر تقديره ليت على حاصل بكذا ابحثنا
او مستخبرا عن خليلي قوله اذا ما استحمت ارضه من سمائه الحميم
العرق وقد استحم اي عرق والمراد بالارض الحوافر وبالسماء ما علاها
ويقال للفرس الجواد انه لذو مصدق بالفتح اي صادق الحملة والجري
كانه ذو صدق فيما يعدك والبيت لخفاف بن ندبة يصف فرسا
يقول اذا ابتلت حوافره من عرق اعاليه جرى وهو متروك لا يفزع
ولا يزجر ويصدقك فيما يعدك لبلوغ الى الغاية قوله وفي جعل
موضوع من ضرورة الشعر بحث هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك
من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني
في شرح المغني بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان
الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة
فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة
عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة
ام لا قوله ولما كان هنا مظنة سؤال مظنة الشيء موضعه الذي
يظن كونه فيه واطلاق لفظ السؤال على الاعتراض في العرف باعتبار
ان فيه معنى الاستفسار قوله وهو البركة هي النماء والزيادة قال

في تعريف الضرورة الشعرية

مطلب البركة

الراغب البرك صدر البعير وبرك البعير القى بركه واعتبر منه اللزوم
وسمي محبس الماء بركة والبركة ثبوت الخير الالهي في الشيء وسمي بذلك لما
لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة ولما كان الخير الالهي يصدر
على وجه لا يحس ولا يحصى قيل لكل ما يشاهد منه زيادة غير
محسوسة هو مبارك وفيه بركة قوله يقال يمن الرجل مبني للمفعول
قوله ميمونا اي مباركا قوله من الميسر يعني انه مصدر
يسر يقال يسرته اذا قمرته واشتقاقه من اليسر لانه في اخذ مال
الغير بيسر وسهولة او هو ماخوذ من اليسار لانه في سلب
يسار الغير وتحصيل اليسار لنفسه وقيل يكنى عن القمار بالميسر والاصل
الميسر موضع نحر به الجزور والياسر والجازر وكان للعرب عشرة
اقداح سموها ازلاما واقلاما ثلثة منها لا انصباء لها وهي المنيح
والسفيح والوغد وسبعة لها انصباء جمع نصيب اولها الفذ وله نصيب واحد
ثم التوأم وله نصيبان ثم الرقيب وله ثلثة انصباء ثم الحلس وله
اربعة ثم النافس وله خمسة ثم المسبل وله ستة ثم المعلى وله
سبعة وهو اعلاها وكان اهل اليسار والجود في الجاهلية عند
شدة الزمان ينحرون جزورا وينحرونها ويجعلون هذه الاقداح
العشرة في خريطة ويضعون تلك الخريطة على يد عدل ثم يحركها
هذا العدل ويدخل يده في الخريطة ويخرج باسم رجل قدحا منها فمن
خرج له قدح من ذوات الانصباء اخذ النصيب المضاف الى ذلك
القدح ومن خرج له قدح مما لا نصيب له لم ياخذ شيئا بل غرم ثمن
الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى الفقراء ولا ياكلون

منها

في معنى القمار والازلام

في الاجحاف

في معنى المطرد

منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه
ويسمونه البرم قوله وهو قمار العرب بالازلام القمار المقامرة
وتقامروا لعبوا القمار وقامره فقمره من باب ضرب غلبه
في لعب القمار ومن باب نصر فاخره في القمار فغلبه والازلام
جمع زلم بفتحتين وزلم بضم الزاء وفتح اللام وهو سهم لا ريش
له ولا نصل الى الحديد قوله اجحاف بتقديم الجيم على الحاء يقال
اجحف به اذا ذهب به وتفسير الاجحاف بالاضرار تفسير
باللازم قوله لان المحذوف في حكم الثابت فان قيل لم كانت
الهمزة المحذوفة الكائنة في حكم الثابت مانعة عن سقوط الواو
مع انها لم تكن مانعة عن قلب الياء واوا قلنا لانه على تقدير
سقوط الواو يلزم الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة قوله قياس
مطرد يقال اطرد الشيء تبع بعضه بعضا وجرى واطرد الامر اي
استقام قوله اتعد اي قبل الوعد ووعد بالشر فالقصر
قصور قوله وفيه نظر والجواب ان الياء المنقلبة عن الواو وان
كانت عارضة لكن لا تحذف عند حذف همزة الوصل في الدرج بل
تقلب تاء نحو اتعد بخلاف الياء المنقلبة عن الهمزة لانها عارضة
غير مستمرة لحذفها عند حذف همزة الوصل في الدرج قوله اصح رواية
ودراية لانه يعلم من قوله في افتعل منهما اتعد ان الواو والياء
تقلبان تاء وتدغم التاءان المنقلبتان فلا احتياج الى التطويل
لان الاختصار الغير المخل مطلوب قوله لغة اخرى هي لغة اهل الحجاز

قوله ولا احمل جار الله قول الشاعر • وايتصلت بمثل ضوء الفرقد • اوله قامت بها تنشد كل منشد • نشد الضالة بالفتح ينشدها بالضم نشدة ونشدانا بكسر النون وسكون الشين فيهما اى طلبها والمنشد اسم مكان منه والضوء بفتح الضاد وضمها الضياء والفرقد بفتح الفاء كوكب معروف قيل يصف بقرة وحشية تطلب ولدها يقول قامت بارض تطلب كل مطلب واتصلت الام بالولد كاتصال ضياء الكوكبين وقامت فعل مع فاعل تنشد حال من فاعل قامت كل منشد كلام اضافي ظرف تنشد واتصلت عطف على قامت وبمثل ضوء الفرقد كلام اضافي في محل مفعول ايتصلت قوله في اسم المفعول ويحتمل ان يكون اسم المكان والزمان والمصدر الميمي فلا يحتاج الى لفظ فيه قوله فلانه منتف من المثال الواوي قطعا منصوب على المصدر اى انتفاء قطعا يعني ذا قطع او قطعيا او قطع قطعا او الحال من ضمير منتف اى مقطوعا او على التميز اى بحسب القطع قوله من وجد يجد بالضم بحذف الواو في يجد في قياس لغتهم كنقل الواو مع ضم ما بعدها او حذف على طريق الاتباع ليعد في الحذف لا على طريق القياس ومادة وجد متحد الماضي والمضارع مختلفة المصادر بحسب المعاني يقال في الغضب موجدة بكسر الجيم وفي المطلوب وجودا بضم الواو وفي الضالة وجدانا بكسر الواو وسكون الجيم وفي الحب وَجدا بفتح الواو وفي المال وُجدا بضم الواو وفي الغنى جِدة بكسر الجيم

في انتصاب قطعاً

وتخفيف الدال المفتوحة على الاشهر في جميع ذلك وقالوا ايضا في المكتوب وجادة وهي مولدة ذكره ابن الحجر في فتح الباري شرح البخاري قوله وهو ضعيف لخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء قوله لسان ينجزم بالجيم والزاء المعجمة او الخاء المعجمة والراء المهملة بمعنى الانقطاع والمراد عدم الاطراد والكلية قوله وتغير الكلمة عن وضعها جدا بمعنى قطعا فاعرابه كاعراب قطعا على ما ذكر وقد يكون بمعنى المبالغة في الاجتهاد كقولهم فلان محسن جدا فانتصابه على المصدر اى احسانا جدا بمعنى ذا جد او على الحال بمعنى جادا والانتقال يرد عليه قوله لتغيره جدا الا ان نقول تغيره ليس باعلال بين قوله على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك في الثلاثي المجرد ويسمى غيره بذي الثلثة تبعا اولانه على ثلثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان المتكلم مقدما على غيره اعتبر في صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب كذلك او اشرف واجلى من المخاطب لانه مفيد والمخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اشرف وبهذا سقط ما قيل من انه لو قال على ثلثة احرف في اتصال الضمير المرفوع المتصل لكان اولى لعدم اختصاص كونه على ثلثة احرف بالمتكلم بل المخاطب كذلك قوله الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المعتل فكانه حرف من حروفه قوله وباع البيع في اللغة تمليك الشيء بالشيء كالشراء تملك الشيء بالشيء وهما من الاضداد ومن خص البدلين بالمال وبدل التمليك بالمبادلة ثم قال وهو من الاضداد فقد اخطأ اما في التخصيص فلانه لا يناسب التحديد اللغوي فان مالية البدلين

مصدر جدا وانتصابه

المتصل

في تعريف البيع والمراد

غير لازمة في مفهوم البيع لغة على ما نص عليه في المحيط ولا التحديد الشرعي
لان ماليتهما غير كافية في تحقق مفهوم الشرعي كما عرف في الفروع واما
في التبديل فلان المبادلة يصدق على الشراء صدق العام على الخاص
فلا يتحقق التضاد بينهما فلا يكون من الاضداد ذكره ابن كمال باشا
وذكر في شرح المختصر لابي المكارم البيع كالشراء من الاضداد الا انه غلب
في اخراج المبيع عن الملك والشراء في اخراج الثمن عنه وبه خص الابتياع
ويتعدى البيع الى المفعول الثاني بنفسه وبمن يقال باعه اياه ومنه
وانما عدى بمن حملا على الشراء كما عدى الرضا بعلى حملا على السخط
والتكره بالى حملا على التحبيب المتضمن معنى الامالة قال الله تعالى وحبب
اليكم الايمان وكره اليكم الكفر اليه اشار الرضي وكان تعدية القرب
بمن من هذا القبيل بان حمل على معنى البعد وذكر في النجم الوهاج قيل
سمي البيع بيعا لان البايع يمد باعه الى المشتري حالة العقد وضعف
بان البيع من ذوات الياء والباع واوي تقول بعته ابوعه بوعا
وفي هذا التضعيف نظر فان بعض المتاخرين حكى جواز اشتقاق
الواوي من اليائي وبالعكس **قوله** وعلمنا به ما كلسنوآء
اتى بالباء في به لانه يقال علمه وعلم به قال الله تعالى الم يعلم بان الله
يرى او ضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها وقد يقال ان تعدية الفعل
بنفسه وبالحرف لا يكون الا باعتبار معنيين اما بان يكون اللفظ
موضوعا لهما فيلزم الاشتراك او لاحدهما والاخر بالتضمين فيلزم
المجاز واعتباره اولى فتعديته بنفسه باعتبار الموضوع له وبالباء باعتبار
تضمين معنى الاحاطة وههنا فائدة مهمة وهي ان اللفظ اذا دار بين

الحقيقة

في وجه استعمال القرب بمن

في تسمية البيع بيعاً

في ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى

الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى واذا دار بين كونه منقولا وكونه باقيا
على الحقيقة اللغوية فالثاني اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز
اولى على الصحيح كما ذكر واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على
ترجيح النقل واذا تعارض المجاز والاضمار ففيه مذاهب تقديم المجاز
لكثرته قاله الرازي في المعالم وتقديم الاضمار وتساويهما قاله الرازي
في المحصول وتبعه البيضاوي واذا تعارض النقل والاضمار فمقتضى
كلام المص جريان الخلاف فيه والمعروف تقديم الاضمار والتخصيص
اولى من المجاز والنقل ومما يخل الفهم اليقيني دون الظني التخصيص
والمجاز والنقل والاضمار والاشتراك كذا في شرح جمع الجوامع **قوله**
صيد البعير وانما صحت الياء فيه لصحتها في اصله الذي علته هو اصيد
بالتشديد وكذا اعور لان عور واعور معناهما واحد وانما حذف منه
الزوايد للتخفيف ولولا ذلك لقلت صاد وعار والدليل على انه افعل
مجيء اخواته على هذا في الالوان والعيوب نحو اسود واحمر وانما قالوا
عور وعرج للتخفيف وكذا ابكل عمي وان لم يسمع ذكره في الصحاح **قوله**
والصيد بالتحريك مصدر الاصيد بفتح الهمزة والياء وهو الذي
يرفع راسه كبرا ومنه قيل للملك اصيد واصله في البعير يكون
به داء في راسه فيرفعه ويقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت
يمينا وشمالا وكذا الذي لا يستطيع الالتفات من داء **قوله**
لنيل الضم والكسر الى ان قال المفعول له فان قلت قد شرط
النحاة لنصبه المقارنة في الوجود بان لا يتقدم المفعول عليه تاخرا
ولا كما ذكره صدر الافاضل والشيخ عز الدين والسخاوي في
شرح المفصل او بان يكون اول زمان الفعل آخر زمانه او بالعكس

مطلب في [illegible]

اذا تعارض [illegible]

في شرط انتصاب المفعول له

على ما ذكره القاضي في شرح الضوء وكونه فعلا لفاعل الفعل المعلل وههنا وجد الشرط الاول لا الثاني لان الدالة للضمة والكسرة كما صرح به الفاعل الفعل المعلل الذي هو نقل قلت في مثل هذا يأول الفعل او المفعول كما في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لجعلكم ترون او رائين او ارادة خوف وطمع او الاخافة والاطماع على ان الرضي قال والذي يقوى في ظني انه لا يشترط كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل كما ذهب اليه بعضهم وقال لم ينص على الاشتراط احد من المتقدمين فسقط ما قيل من انه يجب لنصبه شرط آخر هو ان يكون من افعال القلوب لا من افعال الجوارح كالاكل والقتل فلا يقال طلبه قتلا ولا جئته الكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رد نصب دلالة لعدم شرط **قوله** لم يتغيرا عن حالهما اصلا واصلا مصدر مؤكد لانتفاء التغير او حال اى انتفى التغير انتفاء كليا او انتفى ملتبسا بالكلية ووجه المناسبة ان الشئ اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا حكم كلية رأسا **قوله** وفساده يظهر بادنى تأمل في سياق الكلام لان قوله ولم يتغير فعل جعل مقابلا لقوله نقل فعل فعلم ان المراد بقوله ولم يتغير لم ينقل لا لم يرجع الى الاصل حتى يحترز به عن غير الاصليين لانهما يرجعان الى اصلهما عند زوال الضم المذكور والسباق بالباء الموحدة ما قبل الشئ وبالمثناة التحتية اعم وقيل قرينة السياق امر يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على خصوص المقصود او متأخرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السياق ايضا وقيل استعمال السياق بالمثناة في المتأخر اكثر واما دلالة السباق بالموحدة فهي دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة غيره ذكره في كاشية

في وجه انتصاب اصلا وراسا

[illegible]

جمع الجوامع **قوله** وليس بشئ لان الرد الذي ذكره بقوله ان اراد بعدم التغير عدم النقل الى باب آخر الخ وارد عليه **قوله** وقد سنح لي يقال سنح له رأى في كذا اذا عرض من باب خضع **قوله** فليتأمل امر بالتأمل لان ما سنح له لا يخلو عن شئ لان الاصل في التقييد الادخال او الاخراج **قوله** في هذا السلك هو اخص من الخيط واعم من السمط لان الخيط كما يطلق على ما ينظم فيه اللؤلؤ وغيره كذلك يطلق على ما يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالاول نص عليه في المجمل والسمط خيط ما دام فيه الجوهر كذا في حاشية الكشاف فقول المختصر السلك بالكسر الخيط وكذا قوله الخيط السلك ليس بذاك **قوله** واعلم ان مذهب النقل اى نقل فعل من الواو الى فعل ومن الياء الى فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتأخرين ان الضم والكسر يحدث فيه بالاصالة وصاحب المراح ايضا ذكر ان اصل قلن قولن فقلبت الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا قال ما قاله ثم قال وما قيل من انه نقل فعل الواوي الى فعل المضموم واليائي الى فعل المكسور فاسد صورة لعدم الدليل اذ الدلالة على الواو المحذوفة تحصل بما ذكر آنفا ومعنى لاختلاف معنى البابين **قوله** هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة **قوله** اشتقاق الاشمام من الشم كأنك اشممت الكسرة رائحة الضمة ومعنى ان تنحو ان تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة **قوله** فتميل الباء من املت الشئ امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال يميل ميلا اذا انحرف عن القصد اى العدل وعرف هذا الاشمام بعضهم

مطلب في ان السلك اخص من الخيط واعم من السمط

مطلب النقل

مطلب الاشمام [illegible]

مطلب الميل

بتحصية الشفتين للتلفظ بالضم من غير تلفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير
وفيه نظر لان الاشمام الذي لا يدركه الا البصير هو الاشمام في الوقف
الذي هو ضم الشفتين بعد اسكان الحرف من غير صوت وههنا
ضم الشفتين في حال التصويت قوله قليلا منصوب على المصدر
اي اماله قليلا ولم يقل قليلة لانه يجوز ان يسوى في قليل وكثير وقريب
وبعيد بين المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر التي هي الصهيل
والنهيق ذكره صاحب الكشاف في سورة هود في تفسير قوله وما قوم
لوط منكم ببعيد ويجوز ان يقدر امالا على ما ذهب اليه سيبويه من جواز
حذف التاء في مثله وان لم يضف قوله وهذا مراد النحاة والقراء
بالقاف يعني فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة قوله لا ضم الشفتين
فقط فاء فقط وكذا في حسب عاطفة لا زائدة لتحسين اللفظ كما زعم
ابن هشام على ما صرح به في حواشيه على شرح التسهيل حيث
قال ولم يسمع منهم فقط الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة و
لا جزائية كما اختاره الشارح حيث قال في شرح قول التلخيص
ويوصف بها الاخيران فقط بعد ان اذا وصف بها الاخيران
فانته عن وصف الاول بها وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفاء ذكره
ابن كمال باشا في حاشية شرح المفتاح والمذكور في الشرح قوله
فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا
للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط
اي فانته عن وصف الاول بها قوله مع كسر الفاء كسرا خالصا
وكسر المصدر المعرف على نحو اعجبني ضربك ضربا شديدا قوله كما في

في فا فقط

الوقف

الوقف الاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم
الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم
في وقف نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من
غير حركة ما قوله كتاء التانيث في الفعل مثال لما وضعت على
السكون وقيد بقوله في الفعل لوضعها على الحركة في الاسم قوله
فليتامل امر بالتامل لان منهم من يقول دعاتا ويعطي حركة التاء حكم
الاصلية وان كانت موضوعة على السكون قوله الزيادة جاءت
متعدية الى مفعولين نحو زاده الله خيرا والازدياد بمعناها الا انه
لم يستعمل متعديا الى مفعولين ذكره في شرح الكشاف للشارح قوله
وما وقع في الاصطلاح غير متعد آه فسره اصطلاحهم على قولهم
للحرف الزائد دون المزيد وتكلف في التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم
الاطراد فيه قوله والا فيحتمل اي وان لم يكن كذلك فهو يحتمل
فيصير جملة اسمية فيؤتى بالفاء على انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا
مثبتا غير مقترن باحد الاربعة اي السين وسوف وان وما يجوز
بالفاء وتركه اما جواز الفاء فلانه قبل اداة الشرط كان صالحا
للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم
افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما تركه فلتاثير
الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفها الاداة
الى الاستقبال قوله على تقدير حذف حرف الجر اي المزيد فيه فنص
الامام المرزوقي ان حذف الجار والمجرور في الصلة تصحي لام العلة
خطأ وكما لا يجوز في الصلة لا يجوز في الصفة وذهب الكسائي و

تعدية الزيادة
مطلب الفرق بين الزيادة والازدياد

مطلب الا وجواز دخول الفاء وجواز تركه اذا كان الجواب مضارعا مثبتا

مطلب جواز حذف الجار والمجرور في الصلة وعدم جوازه

وجمع من النحاة الى ان هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبر التدريج في الحذف
حتى صرحوا بانه يجوز حذف الجار اولا ثم حذف العايد ثانيا وذهب
بعضهم الى انه لا يجوز الا ان يكون الحذف دفعيا بان يعتبر حذف
الجار والمجرور معا وذهب جمهورهم مثل سيبويه والاخفش واتباعهما
الى انه يجوز الامران ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين البسطامي
قوله وقد يحذف نحو قوله تعالى اقام الصلوة تمثيل به يشير الى ان
الحذف في حال الاضافة كما ذهب اليه الفرآء ومذهب سيبويه
جوازه مطلقا لان التعويض من الامور الجايزة عنده قوله وهذا
عكس ساير الابواب فان في ساير الابواب تبع المزيد المجرد وههنا
تبع المجرد المزيد قوله ومنهم من لا يلحق الاصل بقال لحه والحه اذا الحَّ
بنظر خفيف والمقصود لا يلتفت الاصل بل يجعل كل بناء اصلا
في نفسه فاوجد فيه سبب الاعلال اعل وما لم يوجد لم يعل والكاوني
في مثل هذا التركيب ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا على معنى
وبعض العرب من اتصف بكذا ولا استبعاد في وقوع الظرف
بتأويل معناه مبتدا وقد يقع الظرف موضع مبتدا كقوله تعالى
ومنا دون ذلك وقد اختار الشارح جعل المقدم مبتدا
والمؤخر خبرا في مثل هذا المقام واصر عليه وهذا ادخل في القبول
على ما صرح به الفحول ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين قوله
نحو اعاروا اساد قيل معا ما لم يوجد في كلامهم بل صرح الجوهري
بعدم اعلاله حيث قال صحت الواو في اعور لسكون ما قبلها وفيه
نظر لانه استقرآء على النفي وقول الجوهري على اللغة المشهورة

فاعل تركيب مثل ومنهم من لا يلحق

فوله

قوله قال الشاعر اعارت عينه ام لم تعارا البيت لابن احمر اوله
تسايل بابن احمر من رآه تسايل فعل فاعله ضمير الجبينة والباء في
بابن احمر بمعنى عن كما في قوله تعالى سال سائل بعذاب متعلق
بسايل ومن رآه مفعول سائل وضميره المنصوب راجع الى ابن
احمر والهمزة في اعارت للاستفهام وهو فعل فاعله عينه وام متصلة
عاطفة جملة ام لم تعارا وهو مجزوم الفه مبدلة في الوقف عن النون
الخفيفة وقيل لما تحركت الرآء للشعر عادت الالف المحذوفة لا
لتقآء الساكنين والف للاطلاق وفيه تعسف وقال في الاقليد
لقوله اعارت وجُبَيْنَةُ عندي وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف
قولهم عور الرجل حيث اسند الى الرجل لا الى جزءه والعيب المضاف
الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء فكانه نزل النقصان
منزلة العدم حتى كان عار ليس من افعال العيوب فلذا اعل
قوله ونحو اغيلت واغيمت اه اغيلت المرأة اذا سقت و
لدها الغيل وهو بالفتح اللبن الذي يكون للمرأة حالة الحمل فهي
مغيل واغالت ايضا ولدها فهي مغيل وانما ... ل فلان ولده اذا
غشي امه وهي ترضعه واغيمت السمآء واغامت وتغيمت
كلها بمعنى اي صارت ذات سحاب واغيم القوم اصابهم عطش
وحر الجوف وغيم واطيبته اي جعلته طيبا واحوذت الطير
واحوذته اذا جئته من حواليه لتصرفه الى الحيالة وهي التي يصاد
بها قال في الصحاح وانما ظهرت فيه الواو كما ظهرت في اجتوروا
اي صار بعضهم جار بعض وانما صحت في اجتوروا لانه في معنى

في قوله الباء بمعنى عن

معنى تغيل وتغيم

مالا بد له من ان يخرج على الاصل لسكون ما قبله وهو تجاور ردا
فبنى عليه ولو لم يكن معناهما واحدا لاعلت واحولت الشیٔ
اذا قلته طويل واحولت الدار واحالت اتی عليها حول فهو
محول ومحيل قوله وكذا سائر تصاريفها يعني اذا لم يعل
فعل لم يعل متصرفاته من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر والزمان والمكان قوله وعليه قول امرئ القيس
فمثلك حبلى الخ مثل كلمة تسوية واعم الالفاظ الموضوعة للتشـ
وقدمر تفصيله حبلى جمعها حبالى وحبليات بفتح الحاء والباء
واللام فيهما طرق من باب دخل فهو طارق اذا جاء ليلا رضع الصبي
امه بالكسر رضاعا بالفتح ولغة اهل نجد من باب ضرب وارضعته
امه وامرأة مرضع اى لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاع الولد
قلت مرضعة والهاه شغله من لهاعن الشی لهيا بالضم والتشديد
ولهيا بضم اللام وكسرها سلا عنه وترك ذكره واضرب عنه والتمائم
جمع تميمة وهي عوذة تعلق على الانسان للحفظ في الحديث من علق
تميمة فلا اتم الله له وقيل هي خرزة بفتح الخاء والراء المهملة بعدها زاء معجمة
واما المعاذات اذا كتب فيها القرآن واسماء الله فلا بأس بها
ومحول اسم فاعل من احول الصبي اى اتى عليه الحول الفاء بمعنى رب
مثلك مجرور به متعلق بطرقت وقيل طرقت صفة مثل لحذف
الضمير اى طرقتها وحبلى صفة مثل لعدم تعرفها بالاضافة وقيل
عطف بيان لكاف الخطاب في مثلك ومرضع عطف على حبلى و
فالهيتها عطف على طرقت وعن ذي تمائم متعلق بالهيتها ومحول صفة

ذی

فی جمع حبلى
فی معنى تمايم
فی جواز كتابة القرآن فی المعاذات

ذي وفي وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفي وصف الصبي
بكونه ذي تمائم وذي حول وفي جمع تمائم اشارة الى كمال ميل النساء
اليه قوله وروى الاصمعي مغيل اسم مفعول من اغيلت المرأة ولدها
اذا اسقته الغيل قوله وكذا استحوذ اى استولى وغلب واستصوب
اى وجد صوابا وصار صوابا واستجوب اى طلب جوابا واستنوق
الجمل اى صار ناقة وهو مثل يضرب لرجل يكون في حديث او صفة
شیٔ ثم يخلط بغيره وينتقل اليه واصله ان طرفة بن العبد كان عند
بعض الملوك والمسيب بن علس ينشده شعرا في وصف جمل ثم حوله
الى نعت ناقة فقال طرفة قد استنوق الجمل قوله وفيه نظر لانه اسم
المصدر كما مر يعني في تغير التحويل وقدمر جوابه هناك قوله اى جميع
تصاريف اشارة الى ان سائر بمعنى الجميع وقدمر تفصيله قوله
وغير ذلك من الزمان والمكان والالة قوله يعتل بالهمزة فقول
الفقهاء بايع بغير همزة لحن قوله ويكتب الهمزة بصورة الياء ونقط
هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف
كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة في نحو نائل حيث قال نائل
يديه فاض خطأ وحكي ان ابا علي الفارسي دخل مع صاحبه على واحد
من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بين يديه جزء فيه
مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط من
قال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا
في زيارته وخرج من ساعته وفي شرح المقصود المسمى بالمطلوب هذا
اى كون النقط خطا في الهمزة المكسورة المقلوبة من الواو لا من الياء

فی اصل استنوق الجمل
فی كتابة الهمزة بصورة الياء بلا نقط ونحو نائل
قول الفقهاء بايع لحن
مطلب نقط نائل

بيان ما على اي صورة تكتب الهمزة في الاول وفي الوسط وفي الآخر

فرقا بين الواوي واليائي قوله لان الهمزة المتحركة الساكنة ما قبلها
تكتب بحرف حركتها اعلم ان الهمزة في الاول تكتب على صورة الالف
في كل الاحوال وفي الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها
كراس ولوم وذيب واذا كانت متحركة وسكن ما قبلها على وفق حركة
نفسها نحو يسال ويلوم ويئس وقيل تحذف الهمزة قبل التخفيف
ان كان تخفيفها بالنقل كيسلا او الادغام كمسوو وقيل تحذف
الهمزة المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف كسال وقيل
تحذف في الجميع سواء كانت مفتوحة او لا وسواء كانت المفتوحة بعد
الالف او لا واذا تحرك ما قبلها ايضا فتكتب على ما تخفف به كمؤجل
بالواو وفئة بالياء لان تخفيفها كذلك وسال بالالف ولؤم
بالواو وبئس ومن مقريك بالياء وروس بالواو لان تخفيفها
بان يجعل بين بين المشهور وجاء في سئل ومقريك مما كانت
الهمزة مكسورة وما قبلها مضموم او بالعكس كتبها بحرف حركتها او
بحرف حركة ما قبلها لان في تخفيفها خلافا في ان يجعل بين بين
المشهور او غير المشهور وفي الآخر اذا كان ما قبلها ساكنا لا
لا تكتب على صورة شيء نحو خبء بالفتح ودفء بالكسر وبرء بالضم
وشكل الهمزة هو شكل احدى حروف اللين والمكتوب في خبء
ودفء وبرء علامة الهمزة ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتلفظ
وكتابة نحو البطؤ والوطي والخبيئة بالواو والياء ليست على قانون
علم الخط بل يجعل الكاتب بصورة الخط واذا كان متحركا يكتب
بحرف حركة ما قبلها سواء كانت الهمزة ساكنة او متحركة مفتوحة او مضمومة

او

او مكسورة كخطأ ونقرئ وردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ واذا
كانت الهمزة المتطرفة بحيث لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من
ضمير متصل او تاء تأنيث صارت كالوسط فمن كتبها في الوسط بصورة
كتبها هاهنا كذلك ومن اسقط اسقط نحو جزاءك وجزءك وجزئك
مما كان الاول منه مضموما ونحو رداءك وردئك مما كان الاول
منه مكسورا ونحو يقرؤه ويقرئك مما كان الهمزة فيه مضمومة وما قبلها
مفتوح او مكسور والثاني نحو مقروءة وبريئة فانهم كتبوه بحذفها وفي
الاول المتصل به غيره لا يكون كالوسط فتكتب بالالف نحو باحد
ولاحد بخلاف لئلا لكثرة استعماله او لكراهة صورته وبخلاف لئن
لكثرته وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف نحو خطاء في النصب
فانه يكتب بالف واحدة وفي مستهزؤون يكتب بواو واحدة
ومستهزئين بياء واحدة وقد تكتب بيائين بخلاف قرآ او يقرآن
حيث يكتب بالفين للبس وبخلاف نحو مستهزئين في المثنى لعدم
المد لفتح ما قبل الياء وبخلاف نحو ردائي حيث يكتب بيائين في
الاكثر لان الياء الاولى مغايرة للثانية في الصورة او لان اصل
ياء المتكلم الفتح فكانه لم يجتمع الهمزة مع حرف مد وبخلاف نحو حنائي حيث
يكتب بيائين في الاكثر للمغايرة والتشديد الذي يذهب بالمد و
بخلاف نحو لم تقرئي للواحدة المخاطبة من قرأ حيث يكتب بيائين
للمغايرة واللبس بتقري مضارع قرى قوله لان حروف
العلة كثيرا ما تحذف نصب كثيرا على الظرف لانه صفة الحين او على
المصدر لانه صفة وما للتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على

ما ذكر فى الكشاف فى قوله تعالى قليلا ما تشكرون اى حينا
كثيرا وحذفا كثير الحذف **قوله** على شفا جرف هار قال الراغب
شفا البير والنهر شفيره وطرفه ويضرب به المثل فى القرب من
الهلكة واشفى على الهلاك اى حصل على شفا جرف وتثنيته شفوان
والشفا من المرض موافاة شفا السلامة وصار اسما للبرء والجرف
بضم الجيم والراء وسكون الراء ما جرفه السيل من جرف الوادى وخفض
اصله فيبقى واهيا والهار الهاير وهو المنصدع الذى اشفى واشرف
على التهدم والسقوط **قوله** وزنه فعل بفتح الفاء وكسر العين
ومن سكن العين وقال قلبت الفاء على مذهب يونس كما قال
فى قول فقد اخطا **قوله** شاك فى شاوك من الشوكة وهى شدة
البأس والحد فى السلاح وقيل الشوكة الحدة مستعارة من
واحدة الشوك وشاك الرجل يشاك شوكا ظهر شوكته وحدته
قوله قال فى المفصل وربما يحذف العين فيقال شاك هذه المناقضة
بين كلامى صاحب الكشاف فى شاك وقد خالف كلامه فى هار
ايضا حيث ذكر هار فى بحث المصغر من المفصل فيما حذف منه حرف
اصلى لا يرد فى التصغير وقال ابن الحاجب فى شرحه ولا يجوز ان يكون
هار فعلا لان الزمخشرى اثبته محذوفا منه حرف اصلى ولا يعكس
ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون الياء فيه كالثابتة
اذ حذفها عارض كقولك رايت قويضيا فوجب ان يكون
فاعلا حذفت عينه فما ذكر فى بعض حواشى الكشاف من انه مقلوب
ليس بذاك كما ذكره الجاربردى فى شرح الشافية **قوله**

طرف

اى

اى يضع العين موضع اللام الى هذا هو القلب المكانى وهو نقل حرف
عاريا عن عارضة من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما
معروض لعارض الآخر **قوله** لرفضهم مفعلا فى كلامهم الا مكرما
ومعونا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك وميسر
بضم السين بمعنى السعة والغنيمة وقرا بعضهم فنظرة الى ميسره بضم
السين والاضافة وذكر ابن القطاع انه جاء مالك بضم اللام بمعنى
الرسالة على ان الفراء جعلهما جمعين لمكرمة ومعونة على حد تمر وتمرة
وانما لم يجعل معون على وزن اسم مفعول بمعنى المصدر كالميسور لئلا
يلزم كثرة التغيير من حذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما اذا جعل مفعلا
حيث لا يلزم فيه الا نقل الحركة **قوله** تذكر بيضات وهيجه الى تذكر
الشىء واذكره غيره وذكر بمعنى ذكره بلسانه وبقلبه ذكرا وذكرة
وذكرى ويقال اجعله منك على ذكر بضم الذال وكسرها بمعنى وقيل
بالضم ما بالقلب خاصة وهو ضد النسيان وبالكسر يعمها باللسان
وبالقلب جميعا والبيضات جمع بيضة وهيجه حرك شوقه وكذا
هايجه والرذاذ بفتح الراء المهملة والذال المعجمة المطر الضعيف والدجن
بفتح الدال المهملة وسكون الجيم الباس الغيم السماء والسحاب والمطر
الكثير يقال يوم دجن بالوصف والاضافة ومغيوم اسم مفعول
بمعنى ذى غيم فاعل تذكر ضمير الظليم وهو الذكر من النعام جنس النعامة
بيضات مفعوله وفاعل هيجه ضمير التذكر ويوم رذاذ مفعول فيه
للتذكر او فاعل هيجه والجملة معطوفة على جملة تذكر وعليه ظرف فاعل الدجن
لاعتماده او الدجن مبتدا والظرف خبره والجملة صفة يوم رذاذ ومغيوم

صفة اخرى لا الا ان الاولى تقديم المفرد على الجملة وقد جاء تاخيره كقوله
تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وكذا الوصف بالجملة الفعلية
اولى من الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل الماضي اولى من المستقبل
وفي وقوعه صفة خلاف نحو مررت برجل يصيد غدا ذكره في الشرح
الكبير للكافية **قوله** قد كان قومك يحسبونك سيدا ساد قومه
سيادة وسُودَدًا بالضم وسَيْدُودَةً بالفتح فهو سيدهم اي كبيرهم ووزنه
فيعل وقال اهل البصرة كفيعل والجمع سادة واذا اردت الاستقبال
قلت سائد قومه وسيد قومه بالتنوين وخال الشيء ظنه خَيلًا
وخيلة ومخيلة وخيلولة وتقول في مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو الافصح
وبنوا اسد يقولون اخال بالفتح وهو القياس وعانه اصابه بعينه
فهو عاين وذاك معين على النقص ومعيون على التمام اي مصاب
بالعين وفي الحديث العين حق اي اصابتها حق قيل وجه اصابة
العين ان الناظر اذا نظر الى شيء واستحسنه ولم يرجع الى الله والى
رؤية صنعه قد يحدث الله في المنظور علة بجناية نظره على غفلة ابتلاء
لعباده ليقول المحق انه من الله وغيره من غيره فيؤخذ الناظر لكونه
سببها ووجهها بعض بان العاين ينبعث من عينه قوة سمية
عنده تتصل بالمعيون فيهلك او يفسد كما قيل مثل ذلك في بعض
الحيات كذا في شرح المشارق وذكر في فتح المنان قال الزهري يؤمر
الرجل العاين بقدح فيدخل كفه فيه فيتمضمض ثم يمجه في القدح ثم يغسل
يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى في القدح ثم يدخل يده اليمنى
فيصب على ركبته اليسرى ثم يغسل داخلة ازاره ولا يوضع القدح في

كسر الهمزة في اخال هو الافصح

في الارض ثم يصب على راس المعيون من خلفه صبة واحدة و
قيل العين الى الصغار اسرع من الكبار وقد يعين الرجل نفسه
وبغير ارادته بل بطبعه ومما يدفع به العين قول العاين اللهم بارك فيه
وقوله ما شاء الله لا قوة الا بالله ورقية جبرئيل للنبي عليه السلام التي
رواها مسلم في صحيحه بسم الله ارقيك من كل شيء يؤذيك من كل شر
كل نفس او عين حاسد الله يشفيك بسم الله ارقيك وتدسيم النونة
كما ذكره في شرح السنة ان عثمان رضي الله عنه رأى صبيا مليحا فقال
دسموا نونته لئلا تصيبه العين يعني سودوا الحفرة في ذقن الصبي والاكثار
من قراءة المعوذتين وفاتحة الكتاب وآية الكرسي وذكر القاضي حسين
ان نبيا من الانبياء استكثر قومه ذات يوم فامات الله تعالى منهم مائة
الف في ليلة واحدة فلما اصبح شكا الى الله تعالى ذلك فقال الله تعالى
لما استكثرتهم عنتهم فلو لا حصنتهم بان تقول حصنتكم بالحي القيوم الذي
لا يموت ابدا ودفعت عنكم السوء بلا حول ولا قوة الا بالله قال
القاضي وهكذا السنة في الرجل اذا رأى نفسه سليما واحواله معتدلة
يقول في نفسه ذلك وكان القاضي يحصن تلامذته بذلك اذا استكثرهم
وذكر الامام الرازي في بعض كتبه ان العين لا تؤثر ممن له نفس شريفة
لانها استعظام الشيء وما ذكره القاضي يرد ذلك كذا في النجم الوهاج وههنا
تعويذات ورقى كثيرة تطلب من فتح المنان في تفسير سورة يوسف
قوله ومسك بكسر الميم من الطيب فارسي معرب وكانت العرب
تسميه المشموم **قوله** وضعف قول مقوول قال الجوهري في الصحاح
وابن الانباري في النزهة ليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة

ونسخة المسك المشموم

من نبات الواو بالتمام الآخر فان ثوب مصوون ومسك مدووف
ثم قال الجوهري وفي التميميين من يقيس على ذلك فيقول قول مقوول
وفرس مقوود قياسا مطردا **قوله** وقد لا يكون ذكر في مغني اللبيب
ان قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد عن الجازم والناصب
وحرف التنفيس وهي معه كالجزء فلا يفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم
قوله اذا اخبرت عن نفسك فان قيل ليس لتخصيص كون ما ضيعه
على اربعة بالاخبار وجه قلنا قد ذكر وجهه في الاجوف **قوله** ورحى
وقيل اصل رحى رحو لقولهم رحوت فح يكتب بالالف **قوله**
الالف والتنوين لان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر اي تأتي
بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل الحركة فاذا صار الياء اخرا تبع حركته
وتأتي بعدها وليست بعارضة لحرف كلمة بل هي حرف مستقل زيدت
علامة للتمكن والعلامة لا تحذف وبما ذكرنا سقط ما قيل هي نون
ساكنة عارضة للحرف فاذا حذف المعروض كيف يبقى العارض لكن
التزموا بمثل هذا المضيف ليسلم كلامهم **قوله** والمنقلبة من الياء
تكتب بصورة الياء هذا في الآخر وفي غيره تكتب بصورة الالف
منقلبة عن الواو والياء نحو باع واعلم ان ما في آخره الف ان كان
حرفا يكتب الجميع بالالف الا بلى وعلى والى وحتى وان كان اسماء
مبنية فكذا يكتب الجميع بالالف الا انى ومتى ولدى وان كان
اسماء معربة زائدة على الثلاثة فصاعدا فلا ينظر الى اصلها ويكتب
جميعها بالياء لا غير لان الواو تنقلب الى الياء فيها الا فيما قبل
الالف ياء من نحو العليا والدنيا كراهة الجمع بين اليائين الا في

في اي كلمة تكتب الالف في آخره بالياء وفي اي كلمة تكتب بصورة الالف

نحو يحيى وريا علمين للفرق وان كانت الاسماء المعربة ثلاثية نظر الى
اصلها الذي انقلبت منه الالف فان كان ياء كتبت بالياء كما
قال الشارح تنبيها على اصلها وليدل على جواز امالتها وان كان واوا
كعصا كتبت بالالف والفعل الثلاثي ينظر الى اصله وما زاد فبالياء
لا غير كالاسم ونحو ان يكتب الجميع بالالف على اللفظ وعلى كتبه بالياء
فان كان منونا فالمختار انه يكتب بالياء ايضا وهو قياس المبرد
وقياس المازني انه يكتب بالف وقياس سيبويه المنصوب يكتب
بالف وما سواه بياء ويتعرف الياء من الواو بالتثنية نحو فتيان
وعصوان وبالجمع الفتيات والقنوات وبالمرة نحو رمية
وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى نفسك نحو رميت
وغزوت وبالمضارع نحو يرمي ويغزو ويكون الفاء واوا نحو وعى
لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واوا الا الواو على وجه ويكون
العين واوا نحو شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واوا الا ما شذ
نحو القوى والصوى فان جهل كون الالف من الواو والياء
بان لم يكن فيه شيء مما ذكر فان املت فالياء نحو متى والا فاكتبوا
لدى بالياء لقولهم لديك وكلا بالياء والالف لاحتمالهما
ولو في صورة وهي غزوا فانه اذا حذف الالف المنقلبة عن الواو لاجتماع
الساكنين بقي غزا فالتبس بالمفرد **قوله** واشترى الاشتراء
والشراء بالقصر والمد والقصر اشهر كالابتياع والبيع من الاضداد
لغة يقع على فعل المشتري والبائع الا ان في عرف الفقهاء اختص
الاول بالمشتري والاخر بالبائع كما في شرح المنظومة من

فيما يتعرف به الواو من الياء

في الاشتراء والشراء

من ان البيع والشراء اذا استعمل ثلاثيين يكونان بمعنى البيع واذا
استعملا خماسيين يكونان بمعنى الشراء لبس على ما ينبغي وذكر في
نقد الفصيح اصل الاشتراء بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الاعيان
فان كان احد العوضين نقدا تعين من حيث انه لا يطلب لعينه
ان يكون ثمنا وبذله اشتراء والا فاي العوضين تصورته بصورة
الثمن فباذله مشتر وآخذه بايع ولذا عدت الكلمتان من الاضداد
ثم استعير للاعراض عن الشيء طمعا في غيره حكي ان الرشيد سال
اليزيدي والكسائي عن قصر الشراء ومده فقال الكسائي مقصور
لا غير وقال اليزيدي يقصر ويمد فقال له الكسائي من اين لك هذا
فقال من المثل السائر لا يغتر بالحرة عام هدائها ولا بالامة عام
شرائها فقال الكسائي ما ظننت احدا يجهل مثل هذا فقال
اليزيدي ما ظننت احدا يفتري بين يدي امير المؤمنين ذكره في
عقد القلائد وقال ابن الانباري في النزهة اليزيدي هو ابو
محمد يحيى بن المغيرة المعري صاحب ابي عمرو بن العلاء البصري و
انما قيل له اليزيدي لانه صحب يزيد بن منصور خال المهدي يؤدب
ولده فنسب اليه ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب المامون وكان الكسائي
مؤدب اخيه الامين وحكي انه تكلم اليزيدي مع الكسائي بين يدي
الرشيد فظهر كلامه على كلام الكسائي فرمى بقلنسوته فرحا بالغلبة
فقال الرشيد لادب الكسائي مع انقطاعه احب الينا من غلبتك
مع سوء ادبك قوله واذا تقرر هذا فنقول اشارة الى ان فنقول
جواب شرط محذوف لكن في دخول الفاء تنبيه جوابه يعرف مما ذكرنا

سابقا قوله رضي وطي تقول رضا بقلب الكسرة فتحة والياء
الفا لاستثقالهم الكسرة قبل الياء قوله اصله رضولانه من
الرضوان بكسر الراء وضمها بمعنى الرضاء والمرضاة مثلكذا في المختصر
وفي شرح الكشاف للطيبي الرضوان الرضاء الكثير ولما كان اعظم
الرضاء رضاء الله خص لفظ الرضوان في القرآن بما كان من الله تعالى قال
رضي به وعنه وعليه بمعنى قوله سدوا اي صار سيدا في المختصر اي
صار سريا وجمع السري سراة وهي جمع عزيز ان يجمع فعيل
على فعلة ولا يعرف غيره وفي الصحاح مثل سادة لان تقدير سيد
فعيل يدل على ذلك انه يجمع على سايد بالهمزة مثل تبيع وتبايع
وقال اهل البصرة تقدير سيد فيعل وجمع على فعلة كانهم جمعوا سايدا
مثل قايد وقادة وقالوا ابعث العرب الجيد والسيد على جيايد
وسايد بالهمزة على غير قياس لان جمع فيعل فياعل بلا همزة
قوله لا يخلو عن حزازة هي وجع في القلب من غيظ ونحوه والمراد
بها ما يدغدغ القلب وينفر عنه الطبع قوله فانه ان ضم فكيف نخم
والجواب ان جواب هذا الشرط محذوف وهو ابقي لدلالة ابقى الاول
قوله يدل على انه لم تنقل ضمة الياء الخ والجواب ان معنى قوله ضم اي
الضم بقرينة قوله انتقلت حركة الياء قوله لان معمول الشرط لا يتقدم
عليه والجواب ان هذا من قبيل الاتساعات في الظروف كتقديم معمول
المصدر ومعمول ما بعد ما النافية اذا كان ظرفا مع كلهم بامتناعه
فان في الظروف يجري توسعات كثيرة لا يجري في غيرها ومن
قبيل الاضمار والتفسير قوله وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء فيه

انه قدح في الضوء وحاشية للقاضي بان فاء الجزاء لا يمنع عمل
ما بعدها في الظرف قبلها **قوله** فالتوجيه ان يقال تقديره اذا
انفصل انفصالا آه هذا لا يخلو عن حزازة لان لفظ انفصالا ان لم
يكن سهوا لا طائل تحته ولانه جعل صحة هذا التوجيه سببا لاندفاع
الاعتراضين وليس كذلك بل اندفاعهما بقوله المراد بقوله ان
انكر آه وبقوله ان لم يقل وان انفصل آه ولعل الى هذا اشار بقوله
وهذا موضع تامل **قوله** والالف فيه ان الالف ساكنة ابدا ولا
تقبل الحركة فاسكانها لتحصيل الحاصل الا ان يقال انه من عطف
الجملة على الجملة بتقدير يبقى **قوله** فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف
الفاء في فكما للتفريع والكاف للتشبيه وما كافة لها عن الدخول
في المفرد فسقط ما قال صاحب المستوفى من ان الكاف لا يكف عما
واصل الكلام ان يقال فتحذف هذه الحروف كما تحذف الحركة الا انه
قدم المشبه به فصار مقارنا لفاء التفريع وكرر كذا للتاكيد وقد يكرر
لطول الكلام كما ذكره الشارح والشريف في شرح الكشاف وزيد
الفاء في كذا لان المشبه به المقدم نزل منزلة الشرط وقيل
اذا حذف هذه فقد حذف تلك وقال الشارح في شرح الكشاف
الفاء زائدة وهذا التكرار والزيادة في التراكيب شايع والحكم بان
الكاف في كما مرفوع المحل على الابتداء وكلمة ما موصولة ولذا دخلت
الفاء في الخبر باطل بل لفظ كما في موضع المصدر لتحذف الثاني المقدر
ويجوز ان يكون الكاف مرفوع المحل على الابتداء وما مصدرية والخبر هذه
الحروف بتقدير المضاف **قوله** ابجوت زبان آه الهجا ضد

المدح

المدح في الاساس ومن المجاز فلان يهجو فلانا هجوا وهجاء بكسر الهاء
وتهجاء بفتح التاء يعدد معايبه فهو مهجي ولا تقل هجيته زبان اسم
رجل معتذرا اسم فاعل من الاعتذار وهو عبارة عن محو اثر الذنب من
قولهم اعتذرت المنازل درست او عن القطع من قولهم اعتذرت
المياه انقطعت كانه يجعل العذر سببا لقطع الذنب ذكره الشارح
في شرح الكشاف تدع من الودع بمعنى الترك ابجوت فعل فاعله
تاء الخطاب ومفعوله زبان كلام اضافي متعلق بمعتذرا لم تهجو
جملة فعلية خبر كانك المقدر اي كانك لم تهج حيث اعتذرت منه
ولم تدع جملة فعلية عطف على لم تهجو ومفعول الفعلين محذوف اي لم
تهجوه ولم تدعه اي الهجو اذ قد هجوت في الواقع وعلى هذه اللغة كتبت
الالف بعد واو الجمع فيما لم يتصل به الضمير للفرق بين واو الجمع وواو
الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا وقيل كتبت للفرق بين واو
الجمع وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد ومنهم من يكتب الالف
في نحو شاربو الخمر وزايدوا زيد كما في الفعل ومنهم من يحذف الالف
في الجميع وان لزم الالتباس لندرته وزواله بالقراين وكذا زادوا
في مائة الفا فرقا بينها وبين منه والحقوا المثنى بها بخلاف الجمع و
زادوا في اولئك واوا فرقا بينه وبين اليك واجرى اولاء
عليه وزادوا في اولى مال واوا فرقا بينه وبين الى واجرى اولو
عليه **قوله** الم يأتيك والانباء تنمي الهمزة للاستفهام و
حقيقته طلب الفهم للمتكلم بالاستفهام ولذا لا يكون من الله تعالى على
حقيقته فقول بهاء الدين السبكي استحالة الاستفهام منه تعالى اذا

وكتابة الالف بعد واو الجمع وفي
زيادة الالف في مائة وفي
زيادة الواو في اولئك
واولا واولى
واولو

كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامى واما اذا كان [مصروفا]
الى غيره ممن يطلب فهمه فلا كما فى قوله تعالى انت قلت للناس
اتخذونى وامى الهين الاية فهو استفهام حقيقى طلب به اقرار عيسى
عليه السلام فى ذلك المشهد العظيم بانه لم يقله ليحصل فهم النصارى
ذلك فيتقرر عندهم كذبهم ليس على ما ينبغى على ان الشارح صرح فى
المطول بان الهمزة فى الاية للتقرير وقد يستعمل للتهكم نحو اصلوتك
تامرك ان نترك ما يعبد آباؤنا وللامر نحو أأسلمتم اى اسلموا
وللتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل وللاستبطاء نحو الم يأن
للذين آمنوا وللتنبيه على الضلالة نحو فاين تذهبون وللوعيد كقولك
لمن يسىء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك وللتسوية بعد
سواء نحو ما ابالى وما ادرى وليت شعرى وللانكار التوبيخى
على معنى لم كان هذا الشىء فى الماضى او على معنى لم يكون فى الحال
والاستقبال او الابطالى على معنى لم يكن فى الماضى او على معنى ليس
فى الحال او لا يكون فى الاستقبال فاحفظ هذا والانباء جمع نبأ
بمعنى الخبر يقال نبأ ونبأ بالتشديد وانبأ اى اخبر ومنه النبى لانه انبأ
عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى الفاعل تركوا همزة كالذرية والبرية والخابية
الا ان اهل مكة يهمزون الاربعة والنماء الزيادة يقال نمى المال وغيره
ينمى بالكسر نماء بالفتح والمد وينمو نموا بالضم والتشديد والملاقات
المصادفة يقال لقيته ولاقيته اذا صادفته واستقبلته قريبا
منه واللبون من الشاة والابل ذات اللبن غزيرة كانت او بكية
والغزيرة لبنة بفتح اللام وكسر الباء وبنو زياد هم الربيع ابن

في استعمال الهمزة

مطلب الانباء

مطلب النماء

زياد

زياد العبسى واخوته فاعل يأتيك لبون بنى زياد على حذف
المضاف اى خبرها والانباء تنمى جملة وقعت حالا من فاعل يأتيك
وفاعل لاقت ضمير لبون ومفعوله محذوف وهو ضمير راجع الى ما اى
لاقته ويجوز ان يكون فاعل يأتيك ما والباء زايدة فى المرفوع
ويكون لبون فاعل لاقت والمفعول محذوف **قوله** وتضحك
منى شيخة عبشمية الخ قال الراغب الضحك انبساط الوجه وتكشر
الاسنان من سرور النفس ولظهور الاسنان عنده سمى مقدمات
الاسنان الضواحك ويستعمل فى السرور المجرد نحو مسفرة ضاحكة
وفى السخرية نحو وكنتم منهم تضحكون وفى التعجب المجرد نحو وامراته قائمة
فضحكت وضحكها كان للتعجب انتهى ويقال القهقهة ما كان مسموعا
له ولجيرانه بدت اسنانه او لا والتبسم ما لم يكن مسموعا والضحك
ما كان مسموعا له دون جيرانه يقال ضحك به ومنه بمعنى والشيخة ام
قبيلة والعبشمى نسبة الى عبد شمس وهذا من باب النحت فى النسب
فانهم يأخذون اسمين فينحتون منهما لفظا واحدا فينسبون اليه
وقدم امثاله كان لم اصلها بالتشديد وترى من روية البصر وقبل
ضد بعد والاسير من الاسار وهو القد بالكسر فيهما سمى الاخيذ
بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد ثم سمى كل اخيذ بمعنى الماخوذ
اسيرا وان لم يشد به يقال اسرت اسرا واسارا بالكسر فهو اسير
ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هو لك باسره اى بقده
ثم استعمل فى معنى بكله لظهور المناسبة كما يقال برمته واصله ان
رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبل فى عنقه فقيل ذلك لكل من دفع

مطلب فى بيان الضحك والقهقهة والتبسم

فى النحت فى النسب

فى معنى باسره

في اصل يمانيا

شيئا لجملة ويمانيا اصله يمني حذفت احدى ياءي النسبة وعوضت
بالالف فلا يجتمعان قاله سيبويه وبعضهم يقول يماني بالتشديد
فاعل تضحك شيخة ومني متعلق بتضحك عبشمية صفة شيخة واسم
كان ضمير شيخة خبره جملة لم ترى فاعله ضمير شيخة قبلي ظرف ترى اسيرا
مفعوله يمانيا صفته والاستشهاد في الابيات الثلثة هو ان
الشاعر اثبت الواو في تهجو والياء في ياتيك والالف في لم ترى
اثباتا شاذا ويمكن ان يقال هذه الحروف كانت متحركة حذفت
حركتها للجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح او يقال ان الحروف حذفت
للجزم والحروف الموجودة الآن للاشباع والضرورة **قوله** فما سودتني
عامر عن وراثة اه سودتني من السيادة عامر اسم قبيلة فاعله و

في مجيء عن للتعليل

عن في عن وراثة للتعليل كما في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم
لابيه الا عن موعدة متعلق بسودتني ابى فعل بمعنى منع فاعله الله
اسمو فعل متكلم من السمو وهو العلو والارتفاع مفعول ابى بام متعلق
بابى ولا اب عطف عليه لان في ابى معنى النفي كما في قوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين يعني ما جعلتني قبيلة عامر سيد
الاجل كوني وارثا للسيادة بلا استحقاق بل كنت سيدا عن استحقاق
وخصال في يصلح للسيادة **قوله** ويحتمل ان يكون ان غير عاملة
تشبيها لها بما المصدرية كما قيل يكون ما عاملة حملا لها على ان
ويسمى هذا تعارض اللفظين ولذلك امثلة احدها هذا والثاني

فيما يتعلق بتعارض اللفظين

اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير في الوصف
بها والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال واعطاء لو

حكم ان في الجزم والرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها واهمال متى حملا
على اذا والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب واعطاء لن حكم لم في
الجزم والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل
الحجاز واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا وهو لغة
بني تميم والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل واعطاء لعل حكم عسى
في اقتران خبرها بان والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه
عند امن اللبس والتاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل
في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر والعاشر
منعهم افعل التفضيل ان يرفع الظاهر تشبيها له بافعل في التعجب وزنا
واصلا وافادة للمبالغة واجازتهم تصغير افعل في التعجب ورفعه الظاهر
تشبيها له بافعل التفضيل فيما ذكرنا والامثلة في آخر مغني اللبيب
قوله وفي قول الشاعر ان تقرآن الخ وصدره يا صاحبي فدت
نفسي نفوسكما ۝ حيث ما كنتما لقيتما رشدا ۝ ان تحملا حاجة لي خف
محملها ۝ وتصنعا نعمة عندي بها ويدا ۝ قال الاخفش الشاعر مثل
لابن وتامر اي صاحب شعر وسمي شاعرا لفطنته والصاحب كما يطلق
على الموافق يطلق على المخالف ايضا كما وقع في ما كتب معاوية الى
ملك الروم نقلا في الفايق يا صاحبي خطاب للخليلين او من قبيل
خطاب العرب للواحد خطاب الاثنين وقد مر تفصيله وفدت
من الفداء نفسي فاعله ونفوسكما من قبيل قوله تعالى فقد صغت
قلوبكما مفعوله والعرب تجعل الاثنين على لفظ الجمع اذا كانا متصلين
ولم يقولوا في المنفصلين افراسهما ولا غلامهما وقد جاء وصغار

حالها وحيث للمكان وقد تستعمل للزمان والغالب كونه في محل
نصب على الظرفية او جر بمن وقد تجر بغيرها وقد تقع مفعولا به
وتمييزا وتلزم اضافته الى الجملة وندرت الى المفرد واندر منها اضافتها
الى جملة محذوفة قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضافه الى المفرد
اعربه وقال ابو سعيد بقي على بنائه وهو الاشهر واذا اتصل به ما
الكافة صار للمجازاة وجزم الفعلين كما ههنا واللقاء المصادفة
والرشد بمعنى الحق والصواب وضد الغي مفعول لقيتما وان تحملا
مفعول فعل مقدر وهو اسال او بتقدير اللام مفعول له للقيتما
او قدرت وحاجة مفعول ولي بسكون الياء وجاز فتحها ان لم يوجد
مانع صفة حاجة وخف الشئ يخف بالكسر خفة صار خفيفا
والمحمل بوزن المجلس بمعنى الحمل او واحد محامل الحاج فاعل خف و
الجملة صفة حاجة يقال صنع اليه معروفا وصنع به صنيعا قبيحا اي
فعل والتصنع تكلف حسن السمت وقولهم الفاعل الصانع كناية
عن اوصاف ذميمة كالسارق والزاني الا ان صاحب المفتاح
كنى به عن الصفات المحمودة استعمالا على الاصل فان اختصاصه
بالذم طار والنعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم به عليك مفعول
تصنعا والجملة عطف على تحملا وعندي صفة نعمة وضميرها للحاجة
واليد بمعنى النعمة عطف على نعمة من قبيل عطف احد المترادفين على
الآخر ان كانت حقيقة فيها كما قيل كقوله والفى قولها كذبا
ومينا وفائدته تقرير المعنى في الذهن كالتاكيد وما وقع لبعضهم
من ان ذلك تطويل لا لفائدة غير مسلم وقيل انما يكون كذلك

في

في معنى الرشد

في معنى المحمل

في معنى التصنع والصانع

في عطف احد المترادفين على الآخر

في مقام يقتضي التقرير وقيل هي الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة
مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية
على المعلول وجمعها الايدي وجمع الايدي الايادي وما قيل ان
اليد بمعنى الجارحة تجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه
ان اصل يد يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل وبعض
العرب تقول في الجمع الايد بحذف الياء فما ذهب اليه الجوهري من
ان الايد في قوله تعالى والسماء بنيناها بايد جمع يد ليس على ما ينبغي
اذ لا اعرف احدا من ائمة اللغة والتفسير ذهب اليه بل هي مصدر
بمعنى القوة من آد يئيد ايدا اذا قوي ثم ان شايع استعمال الايادي
في النعم والايدي في الاعضاء نقل صدر الافاضل في ضرام السقط
عن ابي عمرو بن العلاء ثم قال وقع الجمع للحقيقة وجمع الجمع للمجاز
ونظيره بيوت وبيوتات وقال الاخفش قد يعكس وفي شرح
الشريف للمفتاح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت
في الاصل مجازا فيها وقوله ان تقرآن في محل النصب بدل من نعمة
او حاجة او الرفع خبر مبتدا محذوف هو ضمير النعمة او الحاجة والجملة صفة
احديهما وعلى اسماء وهي جنسية متعلق بتقرآن وتحكما بمعنى تقضيا
عطف عليه واصله تحكمان حذف النون بان مقدرة ومني متعلق
بكلا الفعلين على طريق التنازع وكذا السلام مفعول لهما على تلك
الطريقة وان لا تشعرا من الاشعار بمعنى الاعلام عطف على احد
الفعلين واحدا مفعوله **قوله** فآليت لا ارثي لها آليت فعل
متكلم من آلى يولي ايلاء بمعنى حلف قال ابن هشام في المغني وقول

في معنى الايدي والايادي

الفقهاء الى من امراته غلطا او فهم فيه عدم فهم التعلق فی قوله تعالی
للذين يولون من نسائهم وقال القاضی فی الاية تعديته بعلی ولكن
لما ضمن هذا القسم معنی البعد عدی بمن لا يقال البعد ليس معنی من
بل معنی عن لان معنی ابتداء الغاية لا الخلو عن بعد الشئ المبتدا عنه المبتدا
منه ولك ان تقول تعديته بمن فی قولهم ايضا باعتبار ما فيه من الامتناع
من الوطی فالمحلی المحلوف والمقسم به محذوف كانه قال آليت بالله وارنی
فعل متكلم من رنی له ای رق ورحم جواب القسم ولها متعلق
بارنی ضميره للناقة ومن فی قوله من كلالها للتعليل كما فی قوله تعالی
مما خطيئاتهم اغرقوا متعلق بارنی والكلال التعب والاعياء ولا من
حفی عطف علی من كلالها يقال حفی من كثرة المشی علی وزن علم ای
رقت وجرحت قدمه او حافره والمصدر حفی بالقصر وحتی غاية لا
ارنی تلاقی من الملاقات بمعنی المصادفة فاعله ضمير الناقة مفعوله
محمدا والمراد به رسولنا عليه الصلوة والسلام وهو اسم مفعول من
التحميد ای كل الانبياء حمدوه وقيل ان الله تعالی سماه محمدا واحمد
فاراد بمحمد ان الله تحمده كثيرا وسماه احمد كانه قال كل الانبياء حمدونی وانت
احمد منی قال ابن العربی لله تعالی الف اسم وللنبی محمد عليه السلام الف اسم
قوله سوی نون جائنی الناس سوی اذا كان بمعنی غير او مكان
علی خلاف فی ذلك يمد مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع
الكسر ويقع صفة واستثناء كغير وهو عند الزجاجی وابن مالك
كغير فی المعنی والتصرف تقول جائنی سواك بالرفع علی الفاعلية ورايت
سواك بالنصب علی المفعولية وما جائنی احد سواك بالنصب والرفع وهو

في معنی محمد عليه السلام وفي عدد اسماء الله تعالی وعدد اسمائه عليه السلام

في كلمة سوی

الارجح عند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا تخرج
عن ذلك الا فی الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين
ورد علی من نفی ظرفيتها بوقوعها صلة فی الواجب الذی سواك واجيب
بتقدير سواء خبر الهو محذوفا او حال الثبت مضمرا ولا يمنع الخبر تقولهم
سواك بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها الی المبنی كما
فی غيره كذا فی المغنی اعلم انه اذا اضيف اسم معرب الی مبنی بنی علی
الفتح عند قوم وترك معربا عند قوم كقوله تعالی ومن خزی يومئذ قری
بفتح الميم وكسره وقوله الحق مثل ما انكم تنطقون قری بالفتح والضم وقوله يوم ينفع
الصادقين قری بالفتح والضم وقوله عليه السلام كيوم ولدته امه نقل
بفتح الميم وخفضه والاصل فی الفعل البناء وكذا اذا اضيف مثل
او نحو الی شئ فی طريق المثال كقول النحاة الكلمات اسم مثل زيد وفعل
مثل ضرب وحرف نحو من وكقول الفقيه تجری الربوا فی الادوية المطعومة
مثل السقمونيا فان الاضافة ههنا غير مقصودة كذا فی الكتاب
المسمی بالقواعد والفوائد فی النحو **قوله** لا طائل تحته لانه ذكر الجازم
والناصب قبل هذا ولك ان تقول اعادهما ليلا يتوهم اختصاص
الحكم بالصحيح يقال هذا امر لا طائل فيه اذا لم يكن فيه غناء ومزية يقال
ذلك فی التذكير والتانيث ولا يتكلم به الا فی الجحد **قوله** لا ادی الی
الالتباس ای التباس المثنی بالمفرد لان المثنی لما حذف نونه بالناصب
بقی لن يرمی **قوله** كما مر آنفا يقال قال كذا آنفا وسالفا وفی القاموس
قال آنفا كصاحب وكتف وقری بهما ای مذ ساعة ای فی اول وقت
يقرب منا **قوله** كتهدی من الاهداء يقال اهدی له واليه ناجی

مطلب نحو سوی

مطلب لا طائل تحته

مطلب آنفا

مطلب الاهداء

من المناجاة وهي المكالمة على سبيل الخفية ويرتجى من الارتجاء وهو
ضد اليأس يقال رجاه ويرجاه وارتجاه ورجاه ترجية كلها بمعنى
ويستدعي من الاستدعاء وهو الطلب يقال دعاه واستدعاه
صاح به ودعوت الله له وعليه **قوله** لئلا يلزم اجتماع الاعلالين
قال ابن الحاجب الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب
والحذف والاسكان اى لا يخلو الاعلال عن احدها فاجتماع الاعلالين
ليس بمنكر مطلقا لجواز الجمع بين الاسكان والابدال كيقال وبين
الاسكان والحذف كيقول وبين الابدالين كيدعى فان الالف فيه
مبدلة من الياء وهي من الواو وبين الابدال والحذف كقل وبين
الحذفين مثل قه حذفت الفاء واللام وانما لا يجوز الجمع بتغيير مخصوص
وهو الجمع بين الابدالين والحذفين وابدال وحذف بعد ان يكون
احدهما في موضع والآخر في موضع آخر على سبيل التعاقب كما في
ماء اصله موه قلبت الواو الفا ثم قلبت الهاء همزة كذا في شرح
المراح وفيه ان حذف الياء في قه ليس للاعلال بل للبناء الامر
وان قلب الهاء همزة ليس باعلال **قوله** وما اشبه ذلك مما
قلب وحذف فيه حرفان والقلب في الماء اصلا وقاى قلبت
الواو ياء والياء همزة والحذف في نحو يقون اصله يوقيون حذفت
الياء لا ثم فان اجتماع امتناع الاعلالين آه قيل اجتماع الاعلالين
انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين بحيث لا يكون
بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد الاول نحو يقال وبالثاني
نحو قه وبالثالث نحو يرعى واعتمدوا في ترك هذه القيود على لفظ

الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم لنعت نفي فلا يكون قولهم
اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية فعليك بالروية وقال
السيرافي الاعلال الذي منعنا من جمعه هو ان يسكن العين واللام
جميعا من جهة الاعلال وقال ابو علي المكروه منه ان يكون الاعلالان
على التوالي اما اذا لم يكن على التوالي كما تقول في ايمن الله من الله تحذف
الفاء ثم تقول بعد استعمالك من الله م الله فليس بمكروه كذا في
شرح الشافية وفيه نظر **قوله** مصدره التمطي في المختصر التمطي التبختر
ومد اليدين في المشي وقيل اصله التمطط قلبت احدى الطاءات
ياء كما قالوا التظني والتقضي في التظنن والتقضض ومنه قوله ثم
ذهب الى اهله يتمطى **قوله** من الصبوة بمعنى الميل ويسمى الصبي
قوله ويتقلسى يقال قلساه فتقلسى وتقلنس وتقلس
اذا البسه القلنسوة فلبسها **قوله** ولا يبادر في فصل جماعة الذكور
والواحدة المخاطبة اى لا يقال ارضيون ولا ارضيين بل قيل ارضون
وارضين لعروض حركتي الواو والياء فلم يرتفع التقاء الساكنين
قوله جعل راضي بضم ياء على حكاية راضوا لذا لم يقل راضيا
وان كان مفعول جعل وكانه قدمه في البيان مع تاخره في الذكر
اهتماما به لكونه ذا الاصلين **قوله** قال قائلهم نستوقد النبل
آه البيت من الحماسة وهو لبعض من طي واوله اجنا بني جديلة
في نار من الحرب جمة الضرم نستوقد النبل بالحضيض اي اجنا
من الجبس ضد التخلية خبر نحن وبني جديلة حي من طي مفعوله
وجديلة بنت سبيع ابن عمرو من حمير امهم في نار متعلق باجنا

في الكشاف النار جوهر لطيف مضيء حار محرق من نار ينور اذا نفر
لان فيها حركة واضطرابا والنور مشتق منها وقال الراغب النار
والنور احدهما مشتق من الآخر من حيث انه قلما ينفك احدهما
عن الآخر واعترض على تعريف النار بان الاضاءة لا تعتبر في حقيقتها
وكذا الاحراق وانه لا يتناول النار الاصلية التي هي كرة الاثير
لانها شفافة لا لون لها والضوء ملون فاذا مرئي وان قوله
لطيف وحار مستغنى عنه وان الجوهر المأخوذ في التعريف اخفى من
النار واجاب الشيرازي والشريف بانه لا شك في ان مجموع
ما ذكره معتبر فيما يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة وزيفه
اكمل الدين بان اعتبار هذا المجموع عند الوضع غير محقق ثم قال والحق
ان النار لا تحتاج الى التعريف فما ذكره بيان ما يطلق عليه لفظ
النار في متعارف اللغة لا تعريف للنار وقوله من الحرب وهي مؤنثة
صفة نار وجمة الضرم بمعنى كثير الاشتعال صفة الحرب والضرم
جمع الضرمة وهي السعفة والشيحة في طرفها نار يستوقد من الوقود
وهو سطوع النار لهبها والسين للطلب او للتأكيد حال من فاعل
جئنا والنبل السهام العربية مؤنثة لا واحد لها من لفظها
جمعوها على نبال وانبال مفعول نستوقد وبالحضيض وهو القرار
من الارض عند منقطع الجبل متعلق به ونصطاد فعل متكلم
من الاصطياد عطف عليه نفوسا مفعوله وبنت فعل
مجهول من البناء والقائم مقام الفاعل ضمير نفوسا صفة لها وعلى
الكرم متعلق ببنت وهو ضد اللوم وقدم تفصيل جعل خروج النار

في كون الحرب مؤنثة

في كلمة النبل

من الحجر عند صدمة النبل استيقادا يتقد سهامنا في الرمية حتى
تصل الى حضيض الجبل واسفله فيخرج النار منه لشدة رمينا و
نصيدها نفوسا بنت على الكرم اي نقتل الرؤساء **قوله**
فيمن يقول رجل ورجلة يعني ان التاء للفرق بين المذكر والمؤنث
في الصفة وهو الكثير الشائع وقد يكون للفرق بينهما في الاسم وهو
قليل **قوله** في عيشة راضية هذا من قبيل الاسناد المجازي
توجيهه ان الرضا صفة الراضي فحقيقة الكلام رضي الرجل عيشة
فاسند الفعل الى المفعول به من غير ان يبنى له فحصلت رضيت
عيشة وهو معنى كونه مجازا ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم
الفاعل فقيل عيشة راضية فقد جعل المفعول فاعلا **قوله**
كما في المصادر كقيام وعياذ وقيم واحتياز وانقياد وحال حولا
كالقود شاذ بخلاف لاوذ لواذا وقاوم قواما مما لم يعل
فعله باعلال ما **قوله** كما في المجموع كجياد جمع جيد اصله
جيود وديار جمع دار اصله دور وتير جمع تارة اصله تورة وديم
جمع ديمة اصله دومة وشذ طيال جمع طويل وصح رواء جمع ريان
كراهة اعلالين ونواء جمع ناو وهو السمين من الابل لصحة
عين مفرده وقلب في رياض وثياب لوقوعها عينا في الجمع
مكسورا ما قبلها ساكنة في الواحد بعدها الف لامه حرف صحيح بخلاف
عودة جمع عود وهو المسن من الابل وكوزة جمع كوز لعدم
الالف بعدها وبخلاف حوان لانه مفرد وبخلاف طوال جمع طويل
لتحركها في الواحد وثيرة جمع ثور شاذ لعدم الالف بعدها **قوله**

في كون التاء فارقة بين المذكر والمؤنث في الاسم كما في الصفة

في كون الديار جمع دار واصله

وقمحدوة بفتح القاف والميم وسكون الحاء المهملة وضم الدال المهملة وفتح
الواو ما خلف الراس قوله لا تكون الواو كالمتطرفة فيه انها
وان لم يكن كذلك لكنها وقعت خامسة فالقياس قلبها يا، كما
قال الشارح بعيد هذا ولا يبعد عندي قوله وليس علينا
الا ان نقول الاصل غوازي بالتنوين اي عند سيبويه في وجه
فلما حذف الضمة التقى ساكنان فحذفت اليا، وجعل التنوين
الذي كان للصرف عوضا او حذف التنوين ايضا ثم عوض تنوين
آخر وفي وجه آخر اصله غوازي بغير تنوين استثقلت الضمة على
اليا، فحذفت ثم حذفت اليا، اكتفا، بالكسرة لانهم حذفوها
في المفرد مع خفته اكتفا، بالكسرة كالكبير المتعال ففي الجمع اولى
فجيء بالتنوين وهو عند سيبويه تنوين عوض عن اليا، او حركتها
وعند المبرد عن الحركة وعند القايل بالصرف وهو الاخفش تنوين التمكن
قوله واعلم ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع والجر
قال الكسائي وابو زيد في حال الجر بفتح اليا، لكونه غير منصرف
وجره بالفتح لخفته وعليه ورد بيت الفرزدق فلو كان عبد الله
مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله قياس مطرد قال
في حاشية المفتاح لابن كمال باشا علم من كلامي الشيخ في
دلايل الاعجاز ان المطرد في عرفهم ينتظم غالب الوقوع قوله كما تقدم
اي في الاجوف في شرح قول المص ويصح نحو قول وقاول قوله
ويقصى وطرا وهو الحاجة ولا يبنى منه فعل قوله أيوم يوم
وقد يعبر عن الشدة باليوم يقال يوم أيوم كما يقال ليل أليل

قوله ولا في الاعلام نحو حيوة وهو اسم رجل ولم يدغم كما ادغم
هين وميت لانه اسم موضوع لا على وجه الفعل كذا في الصحاح
قوله ديوان بكسر الدال وقد يفتح فارسي معرب وسبب
تسميته ديوانا وجهان احدهما ان كسرى اطلع يوما على كتاب
ديوانه فراهم يحسبون مع انفسهم فقال دوانت اي مجانين ثم
حذفت التا لكثرة الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية
اسم الشياطين سمي الكتاب باسمهم لحذقهم بالامور ووقوفهم
على الجلي والخفي ويسمى به الخرايط التي فيها الصكوك والسجلات
والجريدة ويقال لها الدفتر ويروى ان عمر رضي الله عنه اول من
دون الدواوين للولاة والقضاة قوله اسيود وجديول
يعول فانه لا يجب القلب بل يجوز وهو الاكثر نظرا الى مجرد الاجتماع
وجاز تركه لعروضه لانه حصل بسبب يا، التصغير وهي غير لازمة
مع انها في محل التغير ومع ان الواو قوية لتحركها قبل الاجتماع
بخلاف نحو عجيز في تصغير عجوز فانه يجب القلب فيه لان الاجتماع
وان كان عارضا في غير الطرف لا ان الواو قبل الاجتماع
ساكنة ضعيفة وبخلاف عرية في تصغير عروة فان الاجتماع
وان كان عارضا الا انه في محل التغير قوله اذا اجتمعا آه
مهملتين الى آخره اذا كان ولو في الشرطية المتصلة للاهمال كما ما
داو في المتصلة وقد يقال اذا تفيد الدلالة على بعض التقادير المفيدة
بجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظة قد فان قلت ما سور
الكلية والجزئية فيهما قلت سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما

ومهما ومتى وفي المنفصلة دايما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة
وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون
او بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي **قوله** قواعد
العلوم يجب ان يكون اه هذا الوجوب في العلوم العقلية مسلم وفي
العلوم العربية لو سلم فقد شاع التخصيص بالمثال والمقام كما سنشير
اليه **قوله** لقد علمت عرسي مليكة اه فاعل علمت عرسي وهي الزوجة
وربما يسمى الذكر والانثى عرسين مليكة اسم زوجته بدل او عطف
بيان لعرسي انني هي ان مع اسمها وانا ضمير الفصل لا موضع له على
الاصل وبه سماه البصرية لكونه فصلا بين كون ما بعده خبرا
او صفة وسماه الكوفية عمادا لكونه حافظا ما بعده حتى لا يسقط
عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض
منه في الاصل فصل الخبر عن الصفة فالقياس ان لا يجيء الا حيث
التبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه وجاء حيث لا التباس بدونه
ايضا اطرادا للباب على ما ذكره السيد عبد الله والتوكيد والفصل ثم
جاء لمجرد التاكيد فيما لا لبس فيه كاللام للحال والتاكيد وقد جاء لمجرد
التوكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك على ما ذكره شارح الهادي
وقد اشترط فيما قبله ان كونه مبتدا في الحال او في الاصل و
اجاز الاخفش والكسائي وقوعه بين الحال وصاحبها نحو جاءني
زيد هو ضاحكا وكونه معرفة واشترط فيما بعده ايضا امران كونه
خبرا في الحال او في الاصل وكونه كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف
فلا وجه لما قاله القاضي في تفسير سورة الرعد حيث قال نحو قوله

تعالى

تعالى واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون وتوسيط الفصل
لتخصيص الخلود بالكفار لعدم شرائط اللهم الا ان يقال ان قوله
خالدون خبر لاولئك وان كونه كالمعرفة ليس بشرط على ما اشار
اليه الشريف الجرجاني في حاشية التصديقات حيث قال لفظ
هو في زيد هو عالم لا يكون رابطة لدلالته على زيد ورجوعه اليه بل
هو ضمير الفصل والعماد مع ان ما بعده وهو عالم ليس كالمعرفة
وفيه تامل وشرط له في لغة ان يكون صيغته صيغة مرفوع منفصل
وان يكون على وفق من يجري فصلا له وقوله الليث خبر ان
ومعديا من عدا عليه بمعنى ظلم حال من الليث والعامل ما في ان
من معنى الفعل وعليه قائم مقام فاعل معديا وضميره راجع الى الليث
وعاديا عطف عليه وان مع جملتها في موضع مفعولي علمت على مذهب
سيبويه **قوله** عدو وهو اسم فاعل للمبالغة من العداوة والعدوان
بضم العين والعداء بالفتح والمد وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخلوا
التاء في قولهم هذه عدوة الله تشبيها بصديقة لان الشيء قد
يبنى على ضده ويقال القوم اعداء وعدى بكسر العين وعدى
وعداة بعضها بمعنى وقال ثعلب العدى الاعداء الذين تقاتلهم والعدى
الاعداء الذين لا تقاتلهم ذكره في شرح ديوان المتنبي **قوله**
اي فاجرة تتبع الرجال **قوله** ابن جني هو بسكون الياء وتخفيفها
كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه انه
معرب كني وليس الياء فيه للنسبة ذكره الدماميني **قوله**
من الامام لفظة مثل مقحمة للتعظيم كما في قول المفتاح مثل بشار قو

مثلك لا يخل قوله لو كان فعيلا لوجب ان يقال بغية وجوز
الكافى كونه فعيلا حيث قال او فعيل بمعنى فاعل ولم يلحقه التاء لانه
للمبالغة او للنسب كطالق ورد القطب كونه للمبالغة بان
نفى الابلغ لا يستلزم النفى مطلقا واجيب بانه من باب نفى
المقيد وقيده وقال الطيبى عن محى السنة كل ما كان معدولا
عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله تعالى ما كانت
امك بغيا اسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية و
قال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل وكان
تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته كما قال القاضى فى قوله تعالى
خلصوا نجيا وحده لانه مصدر او بزنته وكما قالوا فى قوله تعالى
من يحى العظام وهى رميم لم يقل رميمة لانه اراد المصدر قوله
كما فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قال صاحب
الكشاف فى سورة هود فى قوله تعالى وما قوم لوط منكم ببعيد
ويجوز ان يسوى فى بعيد وقريب وقليل وكثير بين المذكر
والمؤنث لورودها على زنة المصادر التى هى الصهيل والنهيق
وقد مر فى هذا وجوه من التاويل قوله والياء اخف المفضل
عليه اذا علم وكان افعل خبرا جاز استعماله بلا احد الاشياء
الثلثة كما فى الله اكبر وقول الشاعر دعايمه اعز واطول قوله
وهو من الصبوة وهو الميل الى الجهل والفتوة وسمى الصبى به
لميله الى ما لا يعنيه او من الصبى بكسر الصاد وفتح الباء والقصر
وهو العشق ومنه يقال تصابى ويقال صبى صباء كسمع سماعا

اى

اى لعب مع الصبيان قوله ولم يكن ما قبلها مضموما احتراز
عن نحو يغزو وفيه انهم قلبوا ياء التمطى من الواو لرفضهم الواو المتطرفة
المضموم ما قبلها الا ان يقال ما ذكر فى الفعل قوله والاصل
اعطو من العطو وهو الاخذ قيل لم يسمع ماضيه من الثلاثى المجرد قيل
المفعول الاول عاط اى اخذ لان معنى اعطيت زيدا درهما
اخذ زيد درهما منى قوله والاصل استرشو من الرشوة بكسر الراء
وضمها يقال استرشى فى حكمه طلب الرشوة عليه وارشاه اعطاه
الرشوة والراشى هو المعطى والمرتشى هو الآخذ والرائش هو الواسطة
قوله لا محالة بفتح الميم اى لا بد قوله لا وقع فى النقل على بناء
المجهول والقائم مقام الفاعل ضمير اللفظ والمتلفظ والنقل كالصغر
ضد الخفة وبكسر التاء وسكون القاف واحد الاثقال وبالفتحتين
متاع المسافر قوله وكانهم اعتمدوا على ايراد هذا البحث فى المعتل
فسقط الاعتراض بنحو استقوم واستحوذ واعشوشب واجتور وتجاور
او على انه لا اعتداد بالمدة فسقط بنحو مدعو وعدو قوله فلتشرع القاف
فصيحة واللام تحتمل لام الابتداء ولام الامر وقد مر وجه دخولها
على صيغة المتكلم قوله فلاجتماع حرفى العلة فيه وقد يقال هو ماخوذ
من اللف بمعنى الخلط فسمى به لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة
من طعام لفيف اذا كان مخلوطا من جنس قوله من قبايل
شتى جمع قبيلة واحدة قبايل العرب وهم بنو اب واحد وسميت
بها لان العماير تقابلت عليها وشتى جمع شتيت بمعنى المتفرق وقد
فسره الشارح فى المطول بالمختلف قوله والقسمة تقتضى ان

مطلب لا محالة

هذا النوع اربعة اقسام احدها ان يكون العين واللام واوين كقوو
وثانيها ان يكون يائين كحيي وثالثها ان يكون العين واوا واللام
ياء ورابعها ان يكون العين ياء واللام واوا وهذا القسم لم
يجئ في الكلام قال الاندلسي في المحصل علم ذلك باستقراء ابنية الفعل
والاسم قوله وانما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين
واوا فيه نظر لانه يعلم منه مجئ يفعل بالكسر منحصرا فيما اذا كان
العين واوا واما اذا كان يفعل بالفتح فقد يكون العين واوا
وبالعكس ويمكن كذلك لما مر من انه لم يجئ ما يكون العين ياء واللام
واوا قال سيبويه ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو اذا كان
في هذا النوع من الاعتدال لان الياء اخف والنطق باخر الكلمة
اشق من النطق باولها لكون المتكلم جاما في الابتداء وتعبا
في الانتهاء فبدؤا بالاثقل وعقبوا بالاخف الضعيف تنزلا على
حالتي المتكلم ولا يخفى ما فيه من الاعتدال قال ابن الحاجب و
يتعرف الياء من الواو بكون العين واوا نحو شوى لانه لم يجئ عين
ولام واوين الا ما شذ من نحو القوى والصوى وانت خبير بما فيه
من المخالفة لما نقلناه اولا وفي بعض شروح المفصل ما يشير
الى هذا حيث قال ولو ثبت ما عينه ولامه واوان كالقوة
والحوة لقلت قوى وحوى بقلب الواو الثانية ياء لانكسار
ما قبلها ويمكن ان يجاب عن النظر بان مراد الشارح انه انما جاء
في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين فقط واوا اما اذا
كان اللام ايضا واوا كما اجازه ابن الحاجب فلا يجئ من يفعل

باكسر

بالكسر بل من يفعل بالفتح نحو قوى يقوى قوله فجميع ما عرف في
رمى يرمي فاعرفه ههنا فاء فجميع فصيحة داخلة في عامل الجميع في الحقيقة
وهو اعرف واعرفه المذكور بالفاء تفسيره وتكرير الفاء للتاكيد
كما في قوله تعالى واذا اهلكت فعند ذلك فاجزني جواب اذا
وعند معمول فاجزني فيكون التقدير فاجزني وقوله تعالى وبذلك
فليفرحوا قوله ونظيره الجوى والنوى الجوى بفتح الجيم الحرقة وشدة
الوجد من عشق او حزن تقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جو
والجو الهواء ايضا وهو ما بين السماء والارض ويحتمل ان يكون
بالحاء المهملة المضمومة جمع الاحوى وهو الاسود والنوى هلاك
المال يقال نوى المال بالكسر ينوى نوا ويحتمل ان يكون بالباء
بنقطة تحتانية وهو جلد ولد البعير المملو باللبن فاعتبر اجتماع الواوين
في الجو والنو بالادغام روما للخفة فلم يعل كما اعتبر في القوة والصوة
وهو العلم في الطريق قوله ولان فعل مكسور العين فرع فعل
مفتوح العين لان الاصل في الثلاثي فعل بفتح العين لخفته
وكثرة معانيه لانه لا يجئ غير فعل لمعنى من المعاني الا وقد يجئ
فعل لهذا المعنى قوله ولما لم يكن اسم الفاعل من روى مثل
النفي في الكلام كثيرا ما يتوجه الى القيد كقولهم ما اتيك القوم اجمعون
معناه نفي الاجتماع لا المجئ وقد يتوجه الى الفعل فقط بلا
اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا
وهم يعلمون اى لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار متحقق
البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه

الى المقيد والقيد جميعا كقوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع
يطاع اى لا شفاعة ولا اطاعة ولا غير ذلك والمراد هٰهنا المعنى
الثانى والاخير فلا يرد ان اول الكلام يدل على عدم المثل وقوله بل
ينبئ على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا كان فى الكلام قيد فكثيرا ما يتوجه
الاثبات والنفى اليه ويكون هناك ثبات القيد او نفيه وقد
لا يتوجه ويكون هناك قيد للاثبات والنفى وذكر الشارح فى
مواضع من كتبه ان فى الاول يعتبر القيد اولا ثم الاثبات والنفى
وفى الثانى بعكس ولا ريب فى اطراده وكليته وقد يجعل القيد متاخرا
على كل حال من جهة المعنى كما انه متاخر من جهة اللفظ فيقال القيد
اما للنفى او المنفى وكذا الاثبات قوله الصفة المشبهة باسم الفاعل
معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
كاسم الفاعل قوله لان المعنى لا يستقيم الا عليها فان قيل هذا
يقتضى كون نحو مومن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر فى فرس
ضامر وعالم فى الله عالم وخالد وثابت وراسخ ومستمر وحائض
وطامث مما يدل على الدوام والثبوت ان لا يكون اسم الفاعل اجيب
بان ما ذكر لمعنى الحدوث بحسب الوضع والدوام والثبوت.
بعارض قوله لان صيغة فاعل تدل على الحدوث فيه بحث
لانه صرح فى بحث الحد واول المقدمة من حاشية المطول لحسن
الفنارى وعلاء الدين البسطامى ان اسم الفاعل المقدر فى الظرف
بمعنى الثبوت ورائحة الفعل تكفى للعمل فى الظرف وصرح الشارح
فى اواخر الباب الثالث من المطول ان اسم الفاعل المقدر كحاصل فى

في دلالة اسم الفاعل على الحدوث بالوضع وعلى الثبوت بعارض

في كون اسم الفاعل المقدر في الظروف بمعنى الثبوت

زيد فى الدار للثبوت وقال فى بعض شروح الشافية والصفة المشبهة
من فعل المتعدى مكسور العين تجئ على فاعل نحو حمده فهو حامد
وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب قال الشريف فى شرح المفتاح
والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض
لاقترانه بزمان وحدوثه فيه وزاد فى حاشية المطول قوله اصلا
سواء كان على سبيل التجدد والتقضى او لا ثم لما كان اسم الفاعل
جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما
فى قوله تعالى وضائق به صدرك لانه بمعنى ضيقا ويجوز ان يقصد
الدوام ايضا فى مقام المدح والمبالغة ثم قال على وفق المفتاح الاصل
فى الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت
واما الدلالة على التجدد فامر عارض فى الصفات وقال فى حاشية
المطول فان قلت قد ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على
الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح فى المفتاح
بان نحو عالم يستفاد منه الثبوت صريحا لكون اصل الاسم
صفة او غيرها الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر
لا تعرض فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له
كما فى زيد طويل وعمرو قصير وجعل الميدانى الصفة المشبهة
مندرجة فى اسم الفاعل واما فرقهم بين حاسن وحسن وضائق
وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا فى اللفظ على
الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن دون الصفة
المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت اذ الدوام مع

باقتضاء المقام وقد يتكلف للجمع بين الكلامين بان من قال
يدل على الحدوث اراد به ثبوت مطلقه ومن قال يدل على الثبوت
اراد به نفي التجدد والتقضي بقرينة ايراده مقابلا له وهو اخص
منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم قوله والصفة المشبهة
على ما ذكره الشريف في شرح المفتاح وحاشية المطول حيث
قال الصفة المشبهة لا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام
باقتضاء المقام وقال صاحب الكشاف في المفصل وهي
تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن
او غدا وكارم وطايل ومنه قوله تعالى وضايق به صدرك وفي
بعض شروح المراح وضعها على الاطلاق لا الحدوث والاستمرار
وعدت عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل وكذا افعل التفضيل قوله
والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث لا يخفى عليك ان مثل هذا
الثبوت يوجد في كثير من صيغ اسم الفاعل على ان هذا يشير الى
ان صيغة الصفة المشبهة مقتضاه للمعنى في قانونهم وقولهم
اذا قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا وقولهم اذا اشتق
الصفة المشبهة من فعل متعد يجعل لازما بمنزلة الفعل الغريزي
فينقل الى فعل بضم العين ثم تشتق منه على ما ذكره صاحب الكشاف
في الفايق في فقير ورحيم ورفيع يقتضي خلافه قوله فاني لو اشتغل
بتفصيل ذلك لطول الكلام فان قيل قدح حوا بان لو للشرط
في الماضي فيلزم المضي في جملتيها قلنا قد تدخل على المضارع لقصد
استمرار الفعل كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم او لتنزيل

مطلب معنى الصفة المشبهة

مطلب لو الزائدة ودخولها على المضارع

المضارع

المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره او لاستحضار
الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار وجواب لو محذوف
اي لرأيت امرا فظيعا على ما ذكره الشارح او لترى على ما ذكره حسن
الفناري وقد تدخل على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة
بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع
في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي
مني اثر وقد تستعمل كان في المستقبل وهو مذهب المبرد
والمشهور انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد تستعمل على
قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء
الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا
تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم
من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا توهم ابن الحاجب ان لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني وخطاء عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى
يقصد في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين
للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت
لو جئتني لاكرمتك ثم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من
انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد
النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام

مطلب استعمال لو

فانه اذا استلزم الاهانة للاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام
وقد يستعمل لمطلق الربط كان ولقطع الربط فيكون جوابا لسوال
محقق او متوهم وقع فيه ربط فتقطعه انت لاعتقادك
بطلان ذلك الربط ذكره الدماميني وقد يكون للتمني وللعرض
نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا وللتعليل وحرفا مصدريا
كان لكن لا ينصب وزعم بعضهم ان الجزم بلو مطرد على لغة واجازه
جماعة في الشعر وجوابه مضارع منفي بلم او ماض مثبت مقرون
باللام غالبا او منفي بما مجرد عن اللام غالبا وقد يكون جوابه الماضي
المقرون بقد وهو غريب وجملة اسمية مقرونة باللام او الفاء وبعضهم
حمل هذا على التشبيه بان او على تقدير الجواب **قوله** مما كان الحرف
فيه ياء ان الجعبري فيه اشارة الى رد من قال ان عينه ياء ولامه واو
قلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها بانه لم يوجد في كلام العرب ما عينه
ياء ولامه واو ورد بانه شهادة نفي لا تسمع **قوله** على لغة من
يميل الالف الى الواو وقال صاحب غاية الاماني وانما كتب بالواو للاشعار
بالاصل كهدى وسرى بالياء وما قاله صاحب الكشاف والتفخيم كتب
بالواو على لفظ المفخم ليس بشيء اذ لم يقرا به احد فكيف يوضع الرسم
باتفاق الصحابة على شيء لا وجود له وتغليظ ورش لام ليس لامالة
الالف نحو مخرج الواو بل لان الصاد من الحروف المستعلية فغلظ اللام
لتقارب الصاد كما فخم في ظلموا وطال وكذا امالة الضعفاء بواو قبل
الهمزة على لفظ من يفخم الالف قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظره علماء
بني اسرائيل ليس بشيء لما ذكر بل رسمت فيهما وفي نظايرهما لما قال ابو عمرو

الداني صاحب التيسير في المقنع وهو كتاب في علم الرسم من انه على مراد
الايصال والتسهيل يعني ان قياس تخفيفها في الوصل بالتسهيل
والوقف بالروم كالواو فرسمت عليه ثم قال وجه كتب الالف بعدها
مال ابو عمرو لما تطرفت الواو شبهت واو الجمع في قالوا فالحقت بها
وفيه نظر ثم التفخيم يطلق على ضد الترقيق وهو التغليظ وعلى ما يقابل
الامالة وعلى امالة الالف نحو مخرج الواو وهو المراد ههنا **قوله** والربوا
قال الكرماني الربا مقصور من ربا يربوا اذا زاد فيكتب بالالف واجاز
الكوفيون كتبه بالياء بسبب الكسرة في اوله وقد كتب في المصحف بالواو
وقال الفراء انما كتبوه بالواو لان اهل الحجاز تعلموا الخط من اهل الحيرة و
لغتهم الربوا فعلموهم صورة الخط على لغتهم قال ويجوز كتبه بالثلاثة وزيدت
الالف بعد الواو تشبيها بواو الجمع ذكره في الكشاف في سورة البقرة
في قوله تعالى الذين ياكلون الربوا ويحتمل ان يكون من هذا القبيل
كتب الالف بعد الواو في الافعال المضارعة المفردة مرفوعة كانت
او منصوبة في كل القران من نحو تتلوا ونبلوا ونبلوا ويدعوا ولتبلوا
وان اتلوا القران او يعفوا الذي **قوله** والحق ان يقال مثل ذلك
يكتب في المصحف بالواو اقتداء بنقله اعلم ان كتابة المصحف مثبتة
بخط واحد على الاحرف السبعة وهي تنقسم الى ما يوافق القياس والى
ما لا يوافقه بل يتلقى بالقبول لانها سنة واجبة الاتباع لانه رسم زيد بن
ثابت رضي الله عنه امين رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتب وحيه وعلم
من هذا العلم ما لم يعلم غيره وما خالفه انما خالف لحكمة بليغة ومعرفة
خفية وقد حكم مالك بحرمة المخالفة وهكذا نقل عن كثير من السلف فيما نقص

البقاء كالمصحف فاما ما لا يقصد به الا التفهيم كالواح الصبيان وما يجري مجريها فيجوز ان يكتب على قانون الخط وقد اتفقت في خط المصحف اشياء خارجة عن القياسات التي بني عليها علم الخط والهجاء قال ابن درستويه في كتاب الكتاب خطان لا يقاسان خط المصحف لانه سنة وخط العروض لانه يثبت فيه ما اثبته اللفظ ويسقط عنه ما اسقط روي عن الكسائي وغيره انهم قالوا في رؤس الآي وخط المصحف عجايب وغرايب تحيرت فيها عقول العلماء وعجزت عنه آراء البلغاء وقال صاحب الايضاح المقري الاندراني ومن طعن في شيء من هجايه فهو كالطاعن في تلاوته ومن الاشياء الخارجة عن قياس الخط كثيرة ولا اوضعوا بزيادة الالف ووجهه الزمخشري بان الفتحة كانت تكتب الفا قبل الخط العربي والخط العربي اخترع قريبا من نزول القرآن وقد بقي من ذلك الالف اثر في الطباع فكتبوا صورة الهمزة الفا اخرى ونحوه اولا اذبحنه ثم اختلف في وجوب التواتر في محل القرآن ووضعه وترتيبه منهم من قال بكفاية نقل الآحاد فيها والاصح عند المحققين من اهل السنة وجوبه وفي امكان ان يقع في خط القرآن لحن بناء على عدم تواتر صورة الكتابة والصحيح انه لا يجوز لانه ايضا متواتر وما روي عن عثمان وعايشة رضي الله عنهما انهما قالا ان في المصحف لحنا وستقيمه العرب بالسنتها على تقدير صحة الرواية يحمل على اللحن في الخط لكن الحق رد الرواية كذا ذكره الشارح رح

في وجوب التواتر في محل القرآن ووضعه وترتيبه

وفيه

وفيه نظر لانه على تقدير الصحة لا يؤثر فيما ثبت بالتواتر **قوله** الا في يحيي وريي يعني العلمين ويقاس على يحيي كل علم مثله وكتب لا الف ياء فيهما للفرق بين يحيي ورييي علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكس لاستثقال الصفة والفعل وكون الالف اخف **قوله** قال عبوا بامرهم الخ واخره جعلت لها عودين من نشم وآخر من ثمامة عيوا بامرهم اي لم يهتدوا الوجه وتحيروا فيه كما لم يهتد الحمامة امر بيضها وهي واحدة الحمام تقع على الذكر والانثى والتاء للوحدة لا للتانيث عند العامة هي الدواجن فقط وعند العرب ذات الاطواق نحو الفواخت والقماري وساق حر والقطا والوراشين واشباه ذلك وقوله جعلت استيناف لبيان عي الحمامة وضميره للحمامة او مال من الحمامة بحذف قد لجوازه عند غير سيبويه وعودين مفعول جعلت ومن نشم بالتحريك شجر تتخذ منه القسي صفة عودين وآخر عطف على عودين ومن ثمامة صفته واحدة الثمام بضم الثاء نبت ضعيف له خوص اي ورق او شبيه بالخوص وربما حشي به وسد به خصاص البيوت يصف ان قوم بني اسد عند ملك من ملوك العرب وبين تحيرهم في امرهم لينعم عليهم ويعينهم على اعدايهم بقوله انهم تحيروا كما تحير الحمامة في امر بيضها يعني ان الحمامة ليست لها حيلة ومعرفة في ان تطلب موضعا قويا يضع بيضها فيه بل يضع على خشبات ضعيفة يلقيها الريح **قوله** وكنا حسبناهم فوارس كهمس الخ فوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل لابن ولامر من الجموع الشاذة كهوالك ونواكس لان فواعل انما يكون جمع

في الجمع على فواعل

جمع فاعل فی صفات من یعقل قال ابن الحاجب فی شرح المفصل
اما فوارس فالذی حسن فیه انه لم یجی امرأة فارسة واما هوالک
فقد جاء فی مثل هالک فی الهوالک والامثال کثیرا ما تخرج عن القیاس
واما نواکس فلضرورة الشعر قال ابن السکیت اذا کان الرجل
علی حافر برذونا کان او فرسا او بغلا او حمارا قلت مر بنا فارس
علی بغل ومر بنا فارس علی حمار وقال عمارة صاحب البغال
بغال لا فارس وصاحب الحمار حمار لا فارس وکهمس ابو حی
من العرب قال الراغب انواع الموت بحسب انواع الحیوة
ما بازاء القوة النامیة الموجودة فی الانسان والحیوان والنبات
نحو اعلموا ان الله یحیی الارض بعد موتها وما بازاء القوة الحساسة
نحو یا لیتنی مت قبل هذا والثالث زوال القوة العاقلة وهی
الجهالة نحو او من کان میتا فاحییناه الرابع الحزن المکدر للحیوة
نحو ویاتیه الموت من کل مکان الخامس المنام فقد قیل المنام
موت خفیف والموت نوم ثقیل نحو الله یتوفی الانفس حین
موتها والتی لم تمت فی منامها والدهر الزمان وقیل الدهر فی الاصل
مدة العالم وقیل الابد ثم یعبر به عن کل مدة کثیرة والزمان
یقع علی المدة القلیلة والکثیرة ذکره الراغب وذکر صاحب
الکشاف فی الفایق ان معنی قوله علیه السلام لا تسبوا
الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله لا غیره
ومعنی ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غیر الجالب
وهذا خلاف ما ذکره صاحب المفتاح من ان المنطلق زید

وزید المنطلق کلاهما یفید قصر الانطلاق علی زید وقیل الدهر
الثانی مصدر بمعنی الفاعل ومعناه ان الله هو الدهر ای المصرف
المدبر المفیض لما یحدث وقال الراغب والاظهر ان معناه ان الله
فاعل ما یضاف الی الدهر من الخیر والشر والمسرة والمساءة
فاذا سببتم الذی تعتقدونه انه فاعل فقد سببتموه تعالی وفیه
انه لا یلزم من هذا اتحاد المعنی لان المسبب غیر المسبب ذکره
فی شرح التبیان والاعصر جمع عصر وهو الدهر بمعنی الزمان
والمعنی کن ظنناهم من بنی کهمس اعطوا حبوة بعد موتهم
زمانا کثیرا **قوله** علی سبیل الاعتباط هو ان ینحر البعیر
وغیره من غیر علة **قوله** ونظیره حذف النون من یکون
وقیل حذفها للتشبیه بحروف العلة فی امتداد الصوت وفی
الغنة او بالتنوین وقد مر تفصیله **قوله** قال سیبویه
فی استحی حذفت الیاء لالتقاء الساکنین آه توضیح اعلاله
ان استحی اصله استحیی قلبت الیاء الثانیة الفا لتحرکها و
انفتاح ما قبلها فصار استحیا ثم نقل فتحة الیاء الاولی
الی الحاء وقلبت الفا لانها متحرکة فی الاصل وما قبلها
مفتوحة فی الحال فالتقی الفان ساکنان فحذفت العین
فصار استحی **قوله** قلت فیه نظر لانه لما نقلت حرکة الیاء
ای فی قول المازنی لان الیاء فی استحی حذفت لالتقاء الساکنین
وقوله لم تحذف لالتقاء الساکنین والالرد وهذا اذا قال
هو یستحی قلنا وکذلک حذفت من یستحی لالتقاء الساکنین

لان الاصل يحيي استثقلت الضمة على الياء الثانية فحذفت و
نقلت كسرة الياء الاولى الى الحاء فالتقى ياءان ساكنان فحذفت
الاولى لالتقاء الساكنين وجوابه انه لم لا يجوز ان تنقل الكسرة
الاولى قبل الياء الثانية وتحذف للتخفيف لا لالتقاء الساكنين
بان تنقل كسرة الياء الاولى الى الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف
ضمة الثانية فيصير يحيي وكذا في يستحيي تنقل حركة الياء الاولى الى
الحاء ثم تقلب الفا للعلة المذكورة فيصير استحاي ثم تحذف
الالف للتخفيف فيصير استحي ثم تقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فيصير استحى فثبت ان الياء حذفت للتخفيف لا لالتقاء
الساكنين فان قيل كلامه مبني على تقدير توهم حذف الياء
الثانية قلنا وعليه ايضا ليس الحذف لالتقاء الساكنين
فتأمل قوله وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه يوهم وانما
قال يوهم لانه يحتمل ان يكون المراد بالياء في قوله حذفت الياء
لالتقاء الساكنين الياء الاولى وحينئذ ينبغي ان يقول لانها
تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انه اعادها ووضعها
للظاهر موضع المضمر توضيحا قوله الا لفظة واو يعني عند المبرد والاخفش
فان الواو عنده من واو وياء و واو وعند سيبويه والا
من ثلث واوات وادخال التاء في لفظة للوحدة قوله
واما حال الوصل فتقول ق ويكتب في الوصل ايضا بالهاء
لان الوقف عليه بها وقد عرفت ان الاصل في كل كلمة ان
يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها

قوله كيئن بلا تنوين لانه غير منصرف للعلمية والتانيث
المعنوي قوله وويل ومثله ويح وويس قال سيبويه
ويح كلمة زجر لمن اشرف على الهلكة وويل لمن وقع فيها وقال
الهروي ويح يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم بها
عليها ويرثى له وويل لمن يستحقها وقال بعضهم ويح ترحم
وويس تصغير اي اقل منهما في ذلك وقال الفراء ويح وويس
بمعنى ويل روي عن علي رضي الله عنه ويح باب رحمة وويل باب
عذاب وقيل الويل والويلة شدة من العذاب اكثر
الكلمن على ان هذا دعاء منها عليه وزعم بعضهم انه دعاء منها
له في معرض الدعاء عليه والعرب يفعل ذلك لصرف العين
الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما افصحه قوله
وويل ايضا كلمة عذاب واسم لصوت من اصابه المصيبة قوله
ولا يبنى منه اي من هذا النوع وفي بعض النسخ وقع منها
اي من هذه الامثلة وما جاء في شعر كقوله فما وال ولا واح
ولا واس ابو هند شاذ ذكره القاضي في تفسير سورة
المرسلات وويل في الاصل مصدر منصوب بفعله يدل على بناء
الفعل منه ايضا قوله في قوله تعالى فويل للذين يكتبون
الكتاب انه في الاصل مصدر لا فعل له يدل على عدم البناء
قوله والقسمة تقتضي ان يكون تسعة اقسام الاول
ان يكون الفاء والعين واللام واوا والثاني ان يكن ياء
والثالث ان يكن الفا والرابع ان يكون الفاء واوا والعين

واللام يآء والخامس ان يكون الفآء يآء والعين واللام واوا
والسادس ان يكون الفآء واللام يآء والعين واوا و
السابع ان يكون الفآء واللام واوا والعين يآء والثامن
ان يكون الفآء والعين واوا واللام يآء والتاسع ان يكون الفآء
والعين يآء واللام واوا هكذا ووو ٥ ااا ٥ ييي ٥ ويي
يوو ٥ يوي ٥ ووي ٥ ييو ٥ والظاهر انه ان اعتبرت
الالف تزيد الاقسام على التسعة وان لم تعتبر لا تزيد على الثمانية
وكان حكمه بالتسعة لاجل نظره الى ضرب الثلاثة فى الثلثة قوله
وصاووه وبه بغير افصاح الهاء فى التلفظ وانما كتبت الهاء
على تقدير الوقف كما هو قاعدة الخط قوله ويجعلون لام همزة
على غير القياس لعدم نطقها بعد الف زايدة قوله والاولى ان
يقال حكم المهموز وانما كان هذا اولى لان عبارة المتن تدل على
ان حكم المهموز حكم الصحيح فى التصريف واحتمال الحركات لا حكم المضاعف
والمثال والاجوف اه وعبارته تشمل الجميع فلذا قال والاولى قوله
حرف شديد وهو ما ينحصر جرى صوته عند اسكانه فى مخرجه فلا يجرى
صوته ولذا سميت مجهورة لانه لما انحصر فى مخرجه فلم يجر اشتد وامتنع
عن قبول اللين والشدة القوة قوله بالقلب او الحذف وغيرهما
وهو بين بين وهو قسمان مشهور وهو ما يكون بين الهمزة
وبين حرف حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء او غير
مشهور وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سوّل
بين الهمزة والواو ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين

وي ه

في معرفة بين بين وفي انقسامه الى قسمين

متحركة

متحركة خفيفة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذا لا تقع الا حيث
يجوز فيه وقوع الساكن غالبا فلا تقع فى اول الكلام قوله لان
الاستقصاء ذلك اى انهاؤه وابلاغه الى الغاية والنهاية قوله
فانه باب لباب ما يتوصل منه الى الشى والنوع قال صاحب
الكشاف انما بوّب المصنفون فى كل فن من كتبهم ابوابا موشحة
الصدور بالتراجم لان القارئ اذا ختم بابا من الكتاب ثم اخذ
فى آخر كان انشط له واهز لعطفه والبعث على الدرس و
التحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر اذا
علم انه قطع ميلا او طوى فرسخا وانتهى الى رأس بريد نفس ذلك
عنه ونشط للمسير ومن ثمه كان القرآن سورا وجزاه القراء اسباعا
وعشورا واخماسا واحزابا قوله طويل الذيل ممتد السبيل
السبيل الطريق يذكر ويؤنث وهما كنايتان عن كثرة الابحاث
وفيهما استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية قوله ورما اى طلبا
قوله ثانيهما ساكنة جملة حالية وللنحاة فى الجملة الاسمية الواقعة حالا
اختلافات فجوّز بعضهم ترك الواو فى الاسمية مطلقا وبعضهم اذا
كانت فى تأويل مفرد بحيث يفهم منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة
لتفاصيل اجزائها نحو فوه الى فى اى مشافها وبعضكم لبعض عدو
اى متعادين وبعضهم اذا كان ضمير ذى الحال فى صدر الجملة وبعضهم
جوّز حذفه اذا كانت واقعة بعد حال مفردة كالمثال المذكور فى
الشرح وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينبئ عن التشبيه
نحو كأن وبعضهم اوجب فى نحو جاءنى وهو يسرع قوله والله

مطلب الباب

في تعريف الباب ووجه تبويب المتن صدر كل فن من كتبهم

مطلب الاجزاء

مطلب السبيل

في وجه تجزئة القرآن العظيم

مطلب حال الجملة

في الاختلافات الكائنة في الجملة الاسمية الواقعة حالا

يبقيك لن سالما قال الراغب البقاء ثبات الشئ على الحالة الاولى
وسالما اسم فاعل من السلامة وهى التعرى من الآفات الظاهرة
والباطنة كذا البُرد بالضم نوع من الثياب والتبجيل هو التعظيم
والمعنى مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البُرد على صاحبه
او حال كون التبجيل والتعظيم برد بن لك مثلا بس لك
والحالان يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهى ان يكون
احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف فى يبقيك هٰهنا
او الاحوال المتداخلة وهى ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم
الذى يشتمل على الحال السابقة مثل ان يجعل قوله بُرداك
تبجيل حالا من الضمير فى سالما ولك ان تقول يحتمل ان يكون
قوله فى كلمة جملة ظرفية مقدرة بالفعل على ما هو الاصح وترك
الواو لان الظرف اذا كان عاملا فى ضمير ذى الحال يكون بغير
واو البتة لانخراطه سلك المفرد كما ذكره فى الضوء وان قال
الشريف فى شرح المفتاح رجحان الترك اظهر فترك الواو لكونها
عقيب حال غير جملة بل لبعض ما قدمناه قُبيل هذا **قوله**
وريم هو ظبى ابيض خالص البياض يسكن الرمل **قوله** يا حادى
أينق بهمزتين اولهما لام اسم الفاعل من حدى بمعنى نصر وثانيهما
فاء الامر من تأزر بزاء معجمة ثم راء مهملة بمعنى تعاون وهمزة
الوصل قد سقطت فى الدرج **قوله** فلاحكام اخ لا يليق
بهذا الكتاب اذا التقى الهمزتان فى كلمة واحدة وتحركت الثانية
مع سكون الاولى ولم تكن فى موضع اللام كسأال على فعال

في تعريف الحال المترادفة والمتداخلة

مطلب البقاء

مطلب البرد

مطلب التبجيل والتعظيم

من

مطلب ايدم وادم وتصغيره

من سأال ثبتت الثانية وان كانت فى موضع اللام قلبت ياء
وان تحركتا وقد قال النحاة وجب قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها
او انكسرت نحو جاء اصله على مذهب الخليل جائئ وايمة اصلها
ائممة وجب قلب الثانية وان لم تكسر الثانية ولا التى قبلها وجب قلب
الثانية واوا نحو اُوَيدم فى تصغير آدم اصله أُأَيدم واوادم اصله
أَاادم وقد صح التسهيل عن القراء بجعل الثانية بين بين و
تخفيف الهمزتين فى نحو ايمة والتزم فى باب اكرم حذف الثانية و
حملت عليه اخواته **قوله** بل نقلت حركة الميم اليها لوقوع
المثلين وهما الميمان بعدها وارادة الادغام **قوله** وقلبت
ياء فقيل ايمة فى الكواشى زعم بعضهم ان النحاة لا يجيزون اجتماع
همزتين فى ايمة للنقل وفيه نظر لصحة نقلها عن النبى عليه السلام
بل للتواتر فيجب لذلك ان يجعل لغة العرب استعملت على
الاصل وهو اقيس وان ثقل وزعم ايضا ان من قرأ بهمزتين
محققتين يلزمه ان يقرأ آدم بهمزتين محققتين وهذا لا يلزم
لان القراءة سنة متبعة فلا يعمل الا ما نقل وزعم الزمخشرى
ان التصريح بالياء ليس بقراءة ومن صرح بالياء فهو لاحن
محرف وفيه نظر لان اكثر القراء يقرؤن الهمزة بعدها ياء مكسورة
كسرة خفيفة ولان الزجاج قال فى ايمة عند النحاة لغة واحدة
بهمزة وياء والقراء يقرؤن بهمزة وياء وبهمزتين واعترض عليه
الطيبى بان معنى قوله ليس بقراءة ان احدا من القراء السبعة
لم يقرأ بها وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير

وقال الشارح في شرح الكشاف ما ذكره الزمخشري خلاف ما ذكره
النحاة واختاره في مفصل وقال ابو شامة راى النحاة ابدال
الهمزة ياء في ايمة نص عليه ابو علي في الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشري
النحاة واختار مذهب القراء في الكشاف وما في المفصل
فهو حكاية قول النحاة **قوله** بل هو سهو محض والجواب ان
قول المص تعود الثانية همزة عند الوصل اذا انفتح ما قبلها
لا يستلزم عدم العود عند غيره لعدم الحصر غايته انه بين عود الثانية
عند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصارا ولا يكون
قوله اذا انفتح قيد احتراز **قوله** يا قطام املى مثل لهذا الان
قطام اسم امرأة مبنية على الكسر عند اهل الحجاز **قوله** لا تكون
مفتوحة الا في مواضع معدودة معينة فيه ان معدودة وان
استعملت في القلة وفتح همزة الوصل ليس الا في لام التعريف
وايمن والقلة تصدق على الواحد والاثنين الا ان لفظة
مواضع جمع كثرة لا تتناول الا ما فوق العشرة الا ان يقال
هذا على ما قيل من ان الاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع مطلقا عند
جماعة ومنهم صاحب الكشاف عند بعضهم **قوله** وامر اهلك
بالصلوة اهل الرجل زوجته عند الامام الاعظم لقوله تعالى وسار باهله
واعترض عليه بانه لم يرد في الآية الزوجة خاصة لانه تعالى
قال فلما قضى موسى الاجل الى قوله لاهله امكثوا الا يرى انه خاطبهم
بخطاب الجمع وفيه نظر لانه ربما خوطبت المرأة الواحدة بخطاب
الجماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها

في استعمال معدودة في القلة

في خطاب المرأة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور

فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير فيبعد عن الضمير لها
بمرتبتين ومنه هذه الآية ذكره في شرح المغني **قوله** فمر براس
التمثال اي بمحو راسه في المغرب التمثال ما تصنعه وتصوره مشبها
بخلق الله من ذوات الروح والصورة عام وكان التمثال
في شريعة من قبلنا مباحا وجد خاتم دانيال النبي عليه السلام
في عهد عمر رضي الله عنه وكان على فصه اسدان بينهما رضيع يلحسانه
وذلك ان بخت نصر لما اخذ في تتبع الصبيان وقتلهم وقد
ولد هو القته امه في غيضة رجاء ان ينجو منه فقيض الله سبحانه
اسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما يلحسانه فلما كبر صور ذلك
في خاتمه حتى لا ينسى نعمة الله تعالى عليه **قوله** ومر بالستر
اي بستر عيوب المسلمين ومعنى براس الكلب بقتل الكلب
العقور كما يقال فلان اعتق كذا كذا راسا او تملك ويقال
امرئ حسن ما دام راسك سالما وذكر الراس لمشاكلة راس
التمثال او المراد القتل بضرب راسه لكونه به اسهل **قوله**
وفي قراءة السبعة سال سائل آه قال ابن مالك ليس سال
في قراءة من قرا سال سائل بعذاب مخففا من سال وانما
هو مثل هاب وسال مع تلك العين مرادف سال بهمزة
العين لانهم يقولون سلت تسال كهبت تهاب وقال
ابو البقاء سال يسال مثل خاف يخاف ومصدره المساولة
وهو واوي **قوله** قلت لان سل اكثر استعمالا من
جر في اجار من الجوار بمعنى الجوار يقال جار النواري صارع

مطلب التمثال والصورة وانواعهما

في اباحة التمثال في الشرائع السالفة

مطلب باب سال

مطلب الجوار بمعنى الخوار

ورف فی رؤف من الرأفة وهی الرحمة علی ما فی المجمل واشد الرحمة علی
ما فی الصحاح واجتماع الرؤف مع الرحيم فی مواضع كثيرة من القرآن
العظيم مع اطراد تقديم الاول علی الثانی يبعدهما فالانسب لنظم القرآن
ما نقله الرازی عن القفال من ان الرأفة مبالغة فی رحمة مخصوصة هی
رفع المكروه وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل فقول القاضی
فی سورة البقرة تقديم الرؤف علی الرحيم مع ان الاول ابلغ محافظة
علی الفواصل لا يخلو عن قصور الا يری الی قوله تعالی فی سورة
النحل فان ربكم لرؤف رحيم مع ان الفواصل هناك نونية
علی ان رعاية جانب المعنی اهم وفی بعض الكتب حكی الاخفش عن
بعض العرب اسل فی سل فلا يرد السؤال قوله وساء يسوء
لازم ومتعد يقال سؤته فسیء مثل سررته فسر ويقال هو رجل
سوء بالاضافة ورجل السوء بالاضافة كاضافة حمار سوء
ورجل صدق فی افادة المبالغة بحيث اريد ان الصدق احاط
وصار الرجل منسوبا اليه كانه اصل له ولا يقال رجل السوء بالضم
فی الكشاف هما كالكره والكره والضعف والضعف من ساء
الا ان المفتوح غلب فی ان يضاف اليه ما يراد ذمه من كل شیء
والسوء بالضم جار مجری الشر الذی هو نقيض الخير وقيل بالفتح
مصدر وبالضم البلاء والمكروه والدمار والهلاك وقيل بالضم
اسم مصدر قوله الزند وهو ما يقدح به النار من العود والحديد والجمع
زناد وفی شرح المقامات ان زنادا مفرد مثل حمار فی الكشاف
هی التی توری بها الاعراب واكثرها من المرخ والعفار وفی امثالهم

فی

مطلب الرؤف والرحيم

مطلب السوء

مطلب اضافة السوء

مطلب الزند والمرخ والعفار

فی كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار يقطع الرجل منهما غصنين
العفار وهی انثی والمرخ وهو ذكر فيقدح النار باذن الله تعالی
وهو ذكر مخالف لقول الجوهری والعفار الزند وهو الاعلی والمرخ الزندة
وهی الاسفل ويوافقه قول الميدانی فی مجمع الامثال والزند الاعلی
يكون من العفار والاسفل من المرخ ولفظة كل فی قوله فی كل شجر
نار للتكثير لا للتسوير اذ لا نار فی شجر العناب قال فی الكشاف
وعن ابن عباس رضی الله عنه ليس من شجرة الا وفيها النار الا العناب
قالوا ولذلك يتخذ منه مدقة القصارين قوله كما فی ايمة التشبيه
فی قلب الهمزة ياء مع قطع النظر عن كسر ما قبلها او كونها متحركة قوله
ورجح قول الخليل قيل المرجح ابو علی الفارسی هو منشأ بشيراز من قرية
يقال لها فسو ويقال له ابو علی الفسوی احد كبراء المشهورين
فی العربية سيما فی صنعة الاعراب وهو امام فی العربية وكلامه حجة
يتمسك به صاحب الكشاف وغيره دخل بغداد واقام بها مدة
ودخل الاهواز والحلب وغيره من البلاد وله مصنفات كثيرة الشيرازيات
والبغداديات والحلبيات والاهوازيات وكتاب الشعر وكتاب
الحجة والتذكرة والاغفال والايضاح قوله وفی الوقف تبكتهم
اشارة الی ان ت ول امران يكتبان بالهاء وان كانا فی الوصل
لان مبنی الكتابة علی الوقف ولكن لا يفصح الهاء قوله واوی ياوی
اويا واوا ويا علی فعول واواء علی فعال بالكسر الی كذا ای انضم الی واوی له
ای رحم وتحقيقه يقلبه ذكره الطيبی والماوی كل مكان ياوی اليه شیء
ليلا او نهارا قوله وعليك بالتدبر هو اسم فعل اذا تعدی بنفسه

فی معنی كل للتكثير

مطلب ترجمة ابو علی الفارسی وتصنيفاته

مطلب اوی واستعماله

فی استعمال عليك بنفسه وبالباء

كان بمعنى الزم واذا تعدى بالبآء كان بمعنى التمسك لان البآء
فى المفعول تقوية للعمل لخاطئة الرضى وكان القياس ان لا يقال
للجار والمجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما فقط بخلاف رويد فانه اسم
فى اصله لكنهم طردوا هذا الاسم فى كل لفظ منقول الى معنى الفعل
اشار اليه الرضى والتدبر تصرف القلب بالنظر فى العواقب والتفكر
تصرفه بالنظر فى الدلايل **قوله** كقوله الم تر ما لاقيت الخ لفظ الم تر
تقرير اى حمل المخاطب على الاقرار بما دخل النفى وتعجب اى حمل المخاطب
على التعجب يستعمل فيما تقدم الروية وفيما لم يتقدم لانه جرى مجرى المثل
فى معنى التعجب والروية يحتمل البصرية ذكره صاحب الكشاف وما
موصولة وتاء لاقيت خطاب لاعمر والدهر منصوب على انه معطوف
على ما او على انه مفعول معه واعمر منادى حذف حرف ندائه ومن
شرطية ويمل بمعنى يستمتع ويعيش طويلا مجزوم بما يقال ملاك الله
حبيبك تمليئة اى متعك به واعاشك معه طويلا او بر جزآء الشرط
مجزوم به ويسمع ايضا مجزوم بالعطف عليه والاشهار دانه عجز بيت
قوله وكقوله ارى عينى ما لم تر اياه الخ الترهات بالضم الطرق الصغار
غير الجادة تتشعب عنها والواحدة ترهة بتشديد الرآء وفتحها فارسى
معرب ثم استعيرت فى الباطل ارى مضارع متكلم واحد من ارى يرى
عينى مفعوله الاول ما لم يراياه مفعوله الثانى كلانا مبتدأ خبره عالم
بالترهات متعلق به والجملة استيناف وعالم من العلم بمعنى المعرفة
فلا يتعدى الى مفعولين وما اشتهر بين النحاة من امتناع الاتصال
فى افعال القلوب على احد المفعولين فقد قيل المراد به الترك بحثا

فامتناع الانفصال فى افعال القلوب على احد المفعولين

لا ينوى ولا يقدر وقيل المنع مذهب سيبويه واجازه الاخفش
وذكر صاحب الكشاف فى سورة النور جواز الحذف فيما اذا كان
الفاعل والمفعول لان شيئا واحدا فى المعنى اعلم ان كلا وكلتا
مفرد ان لفظا مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا ومعنى الى
كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين بالحقيقة والتنصيص نحو احدهما
او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشترك بين
الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا
ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة فى الواحد واشير بها الى
المثنى على معنى وكلا ما ذكر وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا
اخى وخليلى واجدى عضدا فانه ضرورة نادرة واجاز ابن الانبارى
اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاى وكلاك محسنان
واجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك
محسنان ويجوز مراعات لفظ كلا وكلتا فى الافراد نحو كلتا الجنتين
آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل وقد سئل ابن هشام
صاحب المغنى عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان
ايهما الصواب فكتب ان قدر كلاهما تاكيدا قيل قائمان لانه
خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد
قوله وقد حذف الناء الهمزة من ماضيه فقال صاح هل رأيت
او الفرح لكل ذات ظلف وخف وقرى بمعنى جمع ومنه القرية
للمكان الذى يجمع الخلق والحلاب بالكسر قيل جمع محلبة وهى
ما يحلب فيه ويروى فى العلاب جمع علبة بالضم وهى محلب

من جملة صاح منادى حذف حرف ندائه ورُخّم على سبيل الشذوذ
لان اصله يا صاحبي و قد قالوا المضاف لا يرخم وتاذيت خطاب
لصاح وسمعت عطف عليه وراع مفعول لهما على سبيل التنازع
لكن في عمل سمعت يحتاج الى تقدير مضاف اى خبر راع والباء
زائدة او باعتبار تضمين معنى الاحاطة ورد صفة راع في الفرع
متعلق ببرد وما في مفعول رد في الحلاب متعلق بقرى قوله
وفي عبارته حزازة الى قوله لا بد من تقدير قد ليصح قال ابن هشام
في المغني جوز الزمخشري ومن تبعه كون فاء فانفجرت فاء الجواب
اى فان ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار
على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل
المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وفيه بحث لان ما ذكره
في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض من جهة ان مبنى كلام ان
الماضي بقد محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا الشرط مستقبل و
يمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان حرف الشرط في ان ضربت
خلصت الماضي الداخل عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه
هو تحقق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل في قوله تعالى
ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لا بمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد
بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر على
السرقة المنسوبة الى اخيه يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظ من قبل
على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت حكمنا بانه
قد انفجرت فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بقد ذكره حسن الفناري

في عدم جواز الفصيح المقرون
بالفاء جزاء بغير قد

وفيه

مطلب في الفاء الجوابية

وفيه بحث قال الشريف في شرح المفتاح الفاء الجزائية لا تدخل
على الماضي المتصرف الا مع قد واضمارها ضعيف وقال الشارح في شرح
الكشاف في تفسير قوله تعالى فانفجرت في حذف قد بعض نقصان
ووجه النقصان والضعف في حذفها واضمارها عند عدم قيام قرينة
دالة عليها وفاء الفصيحة لا تصلح قرينة لها لان امرها ينتظم بالعطف
كما بالشرط فلا نقصان ولا ضعف في حذفها واضمارها عند قيام
قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين صريحا كما في قوله
تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وفي قوله تعالى وان
كان قميصه قد من دبر فكذبت ولغفول ابن الخطيب عن هذا الفرق
اورد النقض بما في الآيتين على ما قاله الشارحان قوله وذاك

مطلب لفظ مرى

مرى بالفتح والتنوين وانما كتب بالياء لكون اصل الالف المحذوفة
ياء وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس المازني ان يكتب بالالف
وقياس سيبويه ان يكتب بالالف في النصب وبالياء في الرفع والجر
قوله وقول من قال اتزر من ايتزر خطاء في فتح الباري شرح
البخاري انكر النحاة الادغام حتى قال صاحب المفصل انه خطاء لكن
نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاه الصغاني في مجمع البحرين وقال
ابن مالك انه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محيصن فليؤد

مطلب لفظ اتخذ

الذي اوتمن بالتشديد قوله واما اتخذ فليس من اخذ قال
الجوهري الاتخاذ افتعال من الاخذ الا انه ادغم بعد قلب الهمزة التاء
ياء وقلب الياء تاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء
اصلية فبنوا منه تخذ يتخذ فصل في بيان اسم الزيادة

والمكان اعلم ان الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب
يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبيان مدلولات تلك
الالفاظ ظروف لها وهذا توسع شايع ولا ينافيه ما اشتهر ايضا
من كون الالفاظ اوعية وقوالب لانفس المعاني لان المعاني
لما كانت ماخوذة من الالفاظ مستفادة منها كما يوخذ المظروف
من الظرف جعلت الالفاظ ظروفا لانفس المعاني ثم ان بيان المعاني
قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان المعاني كظرف محيط
بالالفاظ فظروف الالفاظ انفس المعاني وظرفها بيان المعاني
فلا منافاة **قوله** باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد
يعني بشخص او بزمان فاذا قلت مخرج فمعناه موضع الخروج المطلق او زمان
الخروج المطلق ومن ثم لم يعملوا اسم الزمان والمكان في مفعول ولا ظرف
فلا تقول مقتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق الى
التقييد كذا في شرح الشافية للجاربردي وعند المتقدمين والمتاخرين
من النحاة قد جوزوا اعمال اسم الزمان والمكان في الظرف وعللوه
بان الظرف يكفيه رائحة من الفعل ذكره علاء الدين البسطامي
في حاشية المطول وفيه بحث لان تعليلا بالاطلاق منقوض
بالصفات الجارية على الفعل لانهم صرحوا بان الصفات موضوعة
لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم بها فيتركب مدلولها
من ذات مبهمة لم يلاحظ معها خصوصية اصلا ومن صفة معينة
فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك الصفة وذلك المعنى المعتبر
فيها يسمى مصححا للاطلاق ويلزم ذكر الموصوف معها لفظا او تقديرا

في وجه عدم اعمال اسم الزمان والمكان في المفعول وفي جواز الاعمال في الظروف

تعيينا للذات التي قام بها المعنى **قوله** اسمي الزمان والمكان
الاولى توحيد الاسم للاشعار بوحدة صيغتهما **قوله** لرفضهم
مفعلا في الكلام الا مكرما ومعونا وقد ذكرنا انه جاء مهلك و
ميسر ومالك بضم العين **قوله** وشذ المسجد وهو اسم البيت
للعبادة سجد فيه او لا قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد
بالفتح لا غير ومنه المنخر بكسر الخاء واما منخر بكسر الميم والخاء فرع
على منخر بفتح الميم والخاء وهو ثقب الانف من النخير وهو الصوت
بالانف كمنتن بكسر الميم والتاء فرع على منتن بضم الميم وكسر التاء
وهو الرائحة الكريهة ولا ثالث لهما **قوله** ومنه مفرق الراس
لوسط الراس لانه موضع فرق الشعر **قوله** ومنه مسقط الراس
اي موضع سقوط الولد عن الام **قوله** من يحرز مفتوح العين
وفي الصحاح بالضم **قوله** والمسكن وهو لغة اهل الحجاز وحكي
الفتح في المنسك ايضا في المختصر **قوله** قال ابن السكيت اسمه
يعقوب في كتب اللغة يراد به ابن السكيت قال ابن الانباري
هو من اكابر اهل اللغة وقال المبرد ما رايت للبغداديين
كتابا في اللغة خيرا من اصلاح المنطق ليعقوب بن اسحق
السكيت وههنا فايدة ذكرها في تهذيب النواوي قال ابن
قتيبة يحذف الالف من الاسماء الاعجمية كابراهيم واسمعيل واسحق
واسرائيل وسليمن وهرون وساير الاسماء الاعجمية الكثيرة
الاستعمال وما لا يكثر استعماله منها كهاروت وماروت
وطالوت وجالوت وقارون فلا يحذف الالف في شيء منها

في منقبة ابن السكيت

مصنف اصلاح المنطق يعقوب

مطلب في حذف الالف من الاسماء الاعجمية كابراهيم ونحوه وفي عدم حذفه في هاروت

ولا يحذف من دود وان كان كثير الاستعمال لحذف احدى الواوين
منه وما كان على فاعل كصالح ومالك وخالد يجوز اثبات الفها
وحذفها ان كثر استعماله والا فلا يحذف كسالم وجابر وحاتم
وحامد وما كثر استعماله و تدخل الالف واللام يكتب بغير الالف
مع الالف واللام فان حذفتهما اثبت الالف تقول قال الحرث
وقال حارث ولا يحذف الالف من عمران ويجوز حذفها
واثباتها فى مروان ومعاوية وعثمان وسفيان قوله
نحو المعتل الفاء مكسور عينه ابدا قيده فى بعض شروح
الشافية بالواوى الذى حذف واوه فى المضارع ولم يكن
لامه حرف علة ثم قال لانه لو كان يائيا لكان بمنزلة الصحيح وهذا
يوافق ما ذكره ابن عصفور فى المقرب ثم قال لانه لو لم يحذف
الواو منه لكان بمنزلة الصحيح كالموجل وينافيه ما ذكر فى المطلوب
المقصود من كون الموجل والموسم بالفتح من علم وحسب
وفايدة قوله ولم يكن لامه حرف علة الاشارة الى ان المعتل
الفاء واللام كالناقص كما ذكره صاحب المقصود وقال صاحب
المقرب المعتل الفاء الواوى المضاعف حكمه حكم المضاعف
قوله قال الشاعر على رواه الكسائى فاصبح العين ركودا
اه العين جمع العيان وهى الحديدة تكون فى آلة الفدان اى
آلة الثورين للحرث والبقر التى تحرث وهو فعل فنقلوا
لان الياء اخف من الواو وركودا من ركد الماء ركودا سكن
وكل ثابت فى مكان فهو راكد والا وشال جمع وشز

بالتحريك

٢٠٩

بالتحريك وهو المكان المرتفع وجمع الجمع اشاوز ورسخ
الشئ رسوخا ثبت وكل ثابت راسخ والموحل بالحاء المهملة
من الوحل وهو الطين الدقيق واللام مقدرة فى ان ولا تقدر
بعدها اى اصبح الجداير ثابتة على المواضع المرتفعة لان لا ترسخ
فى الموضع ذى الطين الرقيق فى الصحاح ومختصره وبعض
شروح المفصل الموحل بالفتح المصدر وبالكسر المكان ولا
دليل فى البيت على انه سمع موحلا بالفتح للموضع وكلام الجوهرى
فى هذا البيت محتمل قال صاحب الكشاف وقد يجعل المصدر
حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم الحاج اى وقت
قدوم فالكشنها ذكره على ان الموحل اسم مكان ليس بجيد كذا
قيل وفيه تعسف لا يخفى ثم مذهب الجمهور كون الزمان مقدرا
فى المصادر وعند ابى على الفارسى ان المصادر تقع فى الازمان
فيجعل سعة فى الكلام زمانا على طريق حذف المضاف قوله
واويا كان او يائيا واو باخبر كان والمراد التسوية بين الواوى
واليائى وتقديم خبر كان فى مثل هذا الموضع واجب لانه لو لم يقدم
الخبر لم يعلم منه التسوية بل لا بد من التصريح بلفظ سواء ذكره الشريف
فى شرح المفتاح قوله واوى ياوى الابل وماقى العين
قال الاندلسى ذكره للتشريف الفائت مأوى الابل وذكر غير ماقى العين
قال السيرافى وذلك غلط عندى لان الميم اصلية وفى الصحاح موق
العين طرفها مما يلى الانف واللحاظ طرفها الذى يلى الاذن و
الجمع آماق وآماق مثل آبار وآبار وماقى العين لغة فى موق

معنى الرسوخ

معنى الموحل بالفتح

وجوب تقديم خبر كان
لافادة التسوية

العين وهو فعلي وليس بمفعل لان الميم من نفس الكلمة وانما
زيدت في آخره الياء للالحاق ولم يجدوا له نظيرا يلحقونه به لان
الفعلي بكسر اللام نادر لا اخت لها فالحق بمفعل فلهذا
جمعوه على مآقي على التوهم وقال ابن السكيت ليس في ذوات
الاربع مفعل بكسر العين الا حرفان مأقي العين ومأوي الابل
قال الفراء سمعتهما والكلام كله مفعل بالفتح نحو رميته مرمى ودعوته
مدعى وغزوته مغزى وظاهر هذا القول ان لم يأول على
ذكرناه وهو الالحاق بمفعل غلط لان الميم اصلية على ما عرفت
انتهى كلامه فايراد مأقي العين من هذا القبيل منظور فيه الا ان
يحمل على ما ذكره ابن السكيت وهو ايضا غلط لو لم يأول على ما عرفت
قوله فلم يعلم ان المعتل الفاء واللام كيف حكمه اه نفي وتردد
مع تصريح اعلم العلماء ابي حنيفة في كتابه المسمى بالمقصود ان
اللفيف المفروق كالمعتل الفاء وما قيل ليس للامام كتاب
مصنف فهو كلام المعتزلة قال الامام صدر الائمة بلغت مسائل
ابي حنيفة خمسمائة الف مسئلة مع ما اودع في كتبه من المسائل
الغامضة المبنية على خفيات النحو واسرار العربية ودقائق
الحساب وذكر الخطيب الخوارزمي انه وضع ثلثة آلاف وثمانين
الف مسئلة وقيل ستين الف مسئلة ذكره في الانصار
وذكر في العناية شرح الهداية قيل ما وضعه اصحابنا من المسائل
الفقهية هو الف الف ومائة الف وسبعون الفا ونيف مسئلة
وذكر في شرح البزدوي للامام الارزنجاني ان الامام صنف كتب

العالم

العالم والمتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب بعثه الى عثمان البتي
من اصحابه وكتاب الفقه الاكبر وكتاب المقصود في الصرف قوله
وفي كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال واسم الزمان في
الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة
وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب
والا فتحت تم كلامه اراد بباب يضرب باب الصحيح ولذا لم يقل
من يفعل فبقي قوله والا فتحت شاملا للمعتلات باسرها غير
المذكورين ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان
مفتوح العين منه قال صاحب المطهر المعتل الفاء مفعل بفتح
الميم وكسر العين ابدا والمعتل اللام مفعل بفتح الميم والعين
ابدا واللفيف المفروق كالمعتل الفاء واللفيف المقرون كالمعتل
اللام وقال صاحب الاساس اسم الزمان والمكان من المفروق
قيل هو كالمثال وقيل هو كالناقص قوله اما للمبالغة
ليدل على ان لها شانا في نفسها قال بعض الفضلاء وتحقيق
كون التاء في الوصف مثل علامة للمبالغة ما اشار اليه صاحب
الكشاف من ان التاء مقتضي ان يقدر موصوفه جماعة وحمله
على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدهم الواحد جماعة
مبالغة كانه لكثرة علومه جماعة فسموا التاء مبالغة تسمية بالاثر
وقطعا للمسافة وتصريحا بالمقصود ونظيره استعمال الجمع في الواحد
للتعظيم فالتاء في التحقيق لتانيث الموصوف قوله بمنزلة قارورة
وشبهها اي في كونها غير جارية على الفعل فان القارورة في اللغة

مطلب في قنسري

في اشتقاق الانسان ووجه تسميته به

لمقاماتها لكنها خصت بالزجاجة المخصوصة والدبران خص من
بين ما يوصف بالدبور بالمنزل الرابع للقمر **قوله** فنحو ذلك لم
يذهب به مذهب الفعل اي لم تجعلوا هذه الاسماء متصلة
بالفعل ومشتقة منه لثبوت مفهوماتها بل انها موضوعة
هكذا ولا يراد بها صدور الفعل في زمان او مكان وجعل
وخروج صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلا على
اختلاف معناه اي على ان المراد من صيغة المضموم الدوام والثبوت
دون التجدد والحدوث كما اشعار اذان من صيغة الجاري
عليه فتأمل **قوله** قال المحرنجم الجامل والنوى وهو للعجاج اول
هذه القصيدة اطربا وانت قنسري والدهر بالانسان **قوله**
دواري الهمزة للاستفهام وطربا مصدر طرب بالكسر وهو
خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور يعني انطرب
طربا وانت قنسري وهو الشيخ الفاني والدهر الزمان او الابد
والانسان من الانس عند البصريين ومن النسيان عند
الكوفيين وفي سبب تسمية الانسان به ثلثة اقوال الاول
قول ابن عباس رضي الله عنه انه انما سمي به لانه عهد اليه فنسي
والثاني قول بعضهم انه سمي به لظهوره وادراك البصر اياه من
آنست كذا اي ابصرت الثالث قول قوم سمي به لانه يستأنس به
ويقال لما خلق الله تعالى آدم عليه السلام آنسه بزوجته فسمي
انسانا والدواري الدهر يدور بالانسان احوالا وفيه مبالغة
من جهة تشديد الواو والاتيان بياء النسبة ولا فعل له

في كلمة الدواري

الا الدوران وهو انسبة الى فعله فقوله والدهر دواري يحتاج
الى التجريد في الثاني والمحرنجم المجتمع والجامل بالجيم القطيعة من الابل
مع رعاتها والنوى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر
والجمع نوى على فعول واصله نوُوْي يعني انظر الفرح حال كونك
شيخا وحال رؤيتك دوران الزمان وانت ترى ديار
الاحباء خربة خالية بحيث خلا مجتمع الابل وموضع خيام
الاحباء ومجالسهم عن اهلها **قوله** قيل فيه مفعلة او خال
التاء للدلالة على الكثرة او ارادة البقعة **قوله** لكن توجيهها هذا
التوجيه لو صح لم يصب الحكم بالسهو نحوه **قوله** عائشة رضي الله
عنها بالهمزة **قوله** نخربش وعضرفوط الخربش العجوز الكبيرة
ولا تقل عجوزة والعامة تقول والجمع عجائز والعضرفوط العظاية
الذكر وهي دويبة اكبر من الوزغة يقال لها بالفارسية كرباسو
قوله محلب وهو اسم لما يستعان به في الحلب وان كان
في الحقيقة اسم ما يحلب فيه ومكسحة اسم لما يكنس به الثلج وغيره
ومفتاح اسم لما يفتح به قال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا
هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض
كمثقب لكن كثرة الاستعمال وكثر ما النوع بالزيادة تشهد ان
الاصل مفعل وما عداه متفرع منها بزيادة ومصفاة اسم لما
يصفى به اللبن وغيره **قوله** وقيل هي آلة متخذة من الخشب
يطرح به الثلج **قوله** مطهرة وهي الاداوة في الصحاح والفتح
اولى ومسقاة وهي بالفتح موضع الشرب ومن كسر ما جعلها

في كتابة عائشة بالهمزة

العجوزة غلط

كالآلة لسقي الديك قوله فجعله اي جعل اسم الموضع مخالفا لاسم
الآلة قوله ولما قال الى قوله فاشار دخول الفاء في جواب لما غير
جائز او قليل وقدم تفصيله قوله السقوط وهو بالفتح
دواء يصب في الانف قوله ومخرضة في الصحاح اي بكسر الميم
وفتح الراء وفي شروح الهادي انه المشهور قال ابن درستويه
هذه الكلمات لو كسرت على الاصل جاز قوله وفيه نظر والجواب
ان الشذوذ عند سيبويه قوله وقال سيبويه لم يذهبوا بها
مذهب الفعل يعني لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل و
مشتقة منه كالمضموم العين من اسمي المكان والزمان لان الاسم
المشتق من الفعل لم يجئ على مفعل بضم الميم للآلة التي جعلت
للدهن ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم مدهنا وكذا غيره
وهذا مثل الكلمات التي على وزن المفعول وليس المراد به
المفعول وهي اربع كلمات المغفور والمغثور وكلاهما بالغين
المعجمة وهما مثل الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة والثالثة المغرود
وهي ايضا بالغين نوع من الكماة والرابعة المعلوق بالعين
المهملة وهو مثل المعلاق وهو ما يعلق به شيء قال ابو سعيد
لا نظير لهذه الاربعة قوله على فعلة بالفتح قال في شرح المفصل
وقد يكون بناء المرة من الثلاثي المجرد لا على المصدر المعروف
بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاة وقضى قضاة لان مصدرهما
الغزو والقضاء والفعلة منهما الغزوة والقضية وفيه نظر لجواز
ان يكون اصلهما غزوة وقضية على وزن فعلة بفتح الفاء

وسكون العين نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما فقلبتا
الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن الا ان يقال انهما
بلا اعلال من الاوزان المختصة بالمعتل كما قيل في قضاة
وامثالها كبغاة وحفاة وزناة وسعاة وغزاة وغزاة قوله
والمرة مما زاده اذا كان للفعل مصدران احدهما اشهر
في الاستعمال من الآخر فالمرة انما تبنى من الاشهر تقول كذب تكذيبة
ولا تقول كذابة قوله تاء التانيث الموقوف عليها هاء يعني
اذا كانت في آخر المفرد الاسم ولم تكن عوضا على الاكثر للفرق بينه و
بين تاء التانيث الفعلية وقد ذهبت في الوقف الحركة التي كان
بها التمييز ولم تقلب حرفا آخر دون الهاء لانها اشبه شيء
بالالف لمجيئها للتانيث ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس لانه
لو قيل ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول وقيدنا بالمفرد لان
في الجمع يوقف عليها بالتاء وما روى قطرب عن طي انهم يقولون
كيف البنون والبناه وكيف الاخوه والاخواه بابدال تاء
الجمع هاء في الوقف فضعيف وبقولنا عوضا لانها لو كانت
عوضا كما في بنت واخت يوقف عليها بالتاء وبقولنا على الاكثر
لان بعض العرب تقف عليها بالتاء منه قولهم وعليه السلام والرحمت
والوقف بالهاء في نحو الضاربات ضعيف وهيهات ان جعل مفردا
وقف عليها بالهاء والا فبالتاء ومثله في احتمال الوجهين استاصل
الله عرقاتهم وعرقاتهم بفتح التاء وكسرها قوله من الطعم هو بفتح
الطاء ما تؤديه الذوق ويضمها الطعام ذكره في المختصر وقال في شرح
البزدوي ذكر في المغرب وغيره ان الطعم بالفتح
والضم مصدر طعم الشيء اي اكل وذاق
الا ان المفتوح هو المشهور بين الجمهور
من الفقهاء
تم تم

في الطعم

واستقا الباب واصل الفعل استق

ان يتعدى بالذي قبله واوصل الفعل المراد

ولقد ... بموقع ضيق كان ان التعبير عن

ايضا ... الى المقصد ... الى الفعل فيه

المؤلف ... على السلام